

الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي

الحالة الإيرانية 2001 - 2009



أشرف عبدالعزيز عبدالقادر

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

إهــــــداء ٢٠١٣

مركز الامارات للدراسات والبحوث ألاستراتيجيه

الامارات العربية المتحدة

الولايـات المتحـدة الأمريكيـة
وأزمـات الانتشـار النـووي
الحالة الإيرانية 2001 - 2009

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2010
الطبعة الثانية 2012

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-331-4
النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-332-1

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +9712-4044541
فاكس: +9712-4044542
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي

الحالة الإيرانية 2001 - 2009

أشرف عبدالعزيز عبدالقادر

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

مقدمة

تعد قضية منع الانتشار النووي إحدى أعقد قضايا القرنين العشرين والحادي والعشرين، إذ ارتبطت – ولاتزال – بمنع الدول من امتلاك الأسلحة النووية، وكان ذلك جوهر معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) عام 1968، التي أرست مفهوم منع الانتشار النووي بشكله التقليدي المرتبط بمنع دول خارج القوى الدولية النووية الخمس وقتها (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي السابق – روسيا الاتحادية حالياً، بريطانيا، الصين، فرنسا) من امتلاك أسلحة نووية. إلا أن الخريطة النووية الدولية ازدادت تعقيداً بعد ذلك بظهور ما أصبح يسمى "دول العتبة النووية" أو الدول النووية غير المعلنة أو القوى النووية الصغيرة. وأصبح مفهوم الانتشار النووي ذاته يتسم بالتعقيد، وخاصة فيما يتصل بالعلاقة بين جوانبه السياسية والفنية، والعلاقة بين امتلاك القدرة النووية وامتلاك الأسلحة النووية.

وأدى ذلك إلى خلق أزمات ومشكلات عدة في مجال الانتشار النووي، ارتبطت بمحاولات بعض دول الحصول على الأسلحة النووية، ومحاولات دول أخرى امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية، وسط شكوك بأن هدفها في النهاية هو امتلاك السلاح النووي.

وعلى الرغم من أن هناك اتفاقيات ومؤسسات عالمية التوجه أنيط بها التعامل مع هذا النوع من الأزمات، لعل أهمها معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت الفاعل المسيطر المؤثر على التطورات النووية في مناطق كثيرة من العالم، وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط، منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، على الأقل.

فقد اتجهت سياسة منع الانتشار النووي الأمريكية مع انتهاء التنافس بين القوتين العظميين إلى التركيز بشكل واسع على أوضاع الانتشار النووي في أقاليم معينة تبعاً لمدى

تأثير ما يدور فيها على أمن الولايات المتحدة ومصالحها وحلفائها؛ وهو ما عكسته سياستها تجاه كوريا الشمالية في منطقة شبه الجزيرة الكورية، وسياستها تجاه العراق وليبيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط.

وقد اتخذت السياسة الأمريكية في هذا الصدد أبعاداً عدة في ظل بيئة دولية أتاحت لها تأثيراً أكبر من ذي قبل، وسط تساؤلات بشأن مدى تأثير السياسة الأمريكية المتبعة في هذا الشأن على النظام العالمي لمنع الانتشار النووي.

وتعد الأزمة النووية الإيرانية إحدى أهم الأزمات ذات الصلة بقضايا الانتشار النووي التي بدأت في القرن العشرين ومازالت مستمرة في الحادي والعشرين. وعلى الرغم من أنه ليس من بين احتمالات هذه الأزمة حدوث صدام بين قوتين عظميين أو استخدام الأسلحة النووية بصورة جدية، على النحو الذي كان قائماً إبان الحرب الباردة، فإنها مع ذلك تعتبر أكثر أزمات تلك المرحلة تعقيداً؛ فخصوصية هذه الأزمة تكمن في التعقيد الشديد المرتبط بطبيعة أطرافها، وآليات إدارتها ومسرح عملياتها، وطبيعة القضايا محل النزاع فيها، وخصائص البيئة الاستراتيجية المحيطة بها، إضافة إلى عامل استمرار حالة الأزمة ذاتها.

إن الفرضية الرئيسية التي تنطلق منها الدراسة تتمثل في أن الولايات المتحدة تتعامل مع قضايا وأزمات الانتشار النووي، ليس من منطلق ما تخلفه هذه القضايا والأزمات على النظام العالمي لمنع الانتشار النووي – الذي من المفترض أن تدعمه الولايات المتحدة باعتبارها الدولة العظمى في العالم – وإنما من منظور ما تشكله تلك الأزمات من تهديد لمصالح الولايات المتحدة ولأمن حلفائها، حتى وإن ترتب على السياسة الأمريكية المتبعة في هذا الشأن تقويض أسس النظام العالمي لمنع الانتشار النووي ومصداقيته. وتعتبر الدراسة الأزمة النووية الإيرانية نموذجاً للسياسة الأمريكية المتبعة في هذا الشأن.

ويمكن اختبار مدى صحة هذه الفرضية أو الأطروحة من خلال محاولة الإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده: كيف تتعامل الولايات المتحدة مع قضايا وأزمات الانتشار

النووي؟ ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية، يمكن بلورتها على النحو الآتي:

1. ما أسس السياسة الأمريكية المتبعة – على المستوى النظري – تجاه قضايا وأزمات الانتشار النووي، منذ انتهاء الحرب الباردة وصولاً إلى أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، وانعكاساتها على السياسة الأمريكية في هذا المجال؟
2. كيف تعاملت الولايات المتحدة مع أزمات وقضايا الانتشار النووي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من الناحية العملية والتطبيقية؟
3. كيف أدارت الولايات المتحدة الأزمة النووية الإيرانية خلال الفترة (2001–2009)؟ وإلى أي مدى نجحت في تحقيق أهدافها في هذه الأزمة؟ وما السيناريوهات المتوقعة في المستقبل؟
4. هل تدعم السياسة الأمريكية تجاه قضايا وأزمات الانتشار النووي النظام العالمي لمنع الانتشار النووي؟ أو أن لها انعكاسات سلبية تمثل عبئاً عليه؟

ويسعى الباحث من خلال هذا الكتاب للإجابة عن تلك التساؤلات، عبر تحليل السياسة الأمريكية تجاه قضايا وأزمات الانتشار النووي، من خلال التعرف على أسس تلك السياسة على المستوى النظري، ثم تناول نماذج محددة لبعض الأزمات والحالات التي تعاملت معها الولايات المتحدة، مع التركيز بشكل خاص على الأزمة النووية الإيرانية كحالة دراسة.

الفصل الأول

الإطـار النظـري للدراسـة

تثير الإدارة الأمريكية لأزمات الانتشار النـووي العديـد مـن الإشـكالات النظريـة، تتعلق بالمفاهيم الرئيسية التي تعتمد عليها الدراسة، وبالتحديـد مفهـوم الانتـشار النـووي والمفاهيم الفرعيـة المتداخلـة معـه، حيـث إن دراسـة هـذا المفهـوم تـساعد في فهـم بعـض الإشكالات المرتبطة بالإدارة الأمريكية لأزمات الانتشار النووي، كما تساعد في بلورة إطار نظري ملائم يُمكن تطبيقه على إدارة الولايات المتحدة لأزمات محددة ستتناولها الدراسة.

ومن الأهمية بمكان أيضاً التعرف على ملامح نظـام منـع الانتـشار النـووي، مـن حيـث مفهومه والمداخل الرئيسية للتعامل معه على المستويات العالمية والإقليمية والثنائية والفردية.

انطلاقاً مما سبق، ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين: يتناول الأول تعريف مفهوم الانتشار النووي من حيث تطوره، وبعض المفاهيم الأخرى الفرعيـة المرتبطـة بـه والمتداخلـة معـه. ويتناول المبحث الثاني نظام منع الانتشار النووي، من حيث التعريف به، والمداخل الرئيسية للتعامل معه، والتي تندرج الإدارة الأمريكية لأزمات الانتشار النووي في إطارها.

المبحث الأول: مفهوم الانتشار النووي

يثير مفهوم الانتشار النووي معنيين مترابطـين؛ أولهـما الانتـشار الأفقـي، ويقـصد بـه انتشار الأسلحة النووية في دول لم تكن تمتلكها من قبل؛ وثانيهما الانتشار الـرأسي، ويقـصد به زيادة مخزونات الأسلحة النووية لدى الدول التي تمتلكها بالفعل.

في هذه الدراسة سيتم التركيز على مفهوم الانتشار النووي بمعناه الأفقي، خاصة وأن أزمات الانتشار النووي التي تتناولها الدراسة تتصل أساساً بهذا النوع، كما أن أدبيات الانتشار النووي تركز عادة على هذا المفهوم الذي أصبح يمثل مضمون دراسات الانتشار النووي، بعيداً عن مسألة المخزونات المرتبطة بقضايا نووية أخرى ليست ذات علاقة حقيقية بفكرة الانتشار النووي، المتعلقة تحديداً بأسلحة نووية لم يتم إنتاجها بعد. ومع ذلك، ظلت هناك أهمية عملية لهذا التقسيم، من زاوية أنه يضيف إلى مفهوم الانتشار النووي البعد الخاص بزيادة وتطوير الأسلحة النووية لدى الدول المالكة لها.

ونوضح فيما يلي تطور مفهوم الانتشار النووي الأفقي،* وبعض الإشكالات والمفاهيم النظرية التي يثيرها، على النحو الآتي:

أولاً: تطور مفهوم الانتشار النووي

مر مفهوم الانتشار النووي بمرحلتين رئيسيتين، تتعلق الأولى بالفترة التي بدأت منذ الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الولايات المتحدة الدولة الأولى التي امتلكت السلاح النووي واستخدمته بالفعل ضد اليابان، وذلك بإلقائها قنبلتين نوويتين على نجازاكي وهيروشيما، وحتى انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق؛ ويطلق البعض على هذه المرحلة مصطلح "العصر النووي الأول"، حيث ظل امتلاك السلاح النووي خلال هذا الفترة حكراً على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق وعدد معروف من الدول. أما المرحلة الثانية فتبدأ منذ انتهاء الحرب الباردة، إذ شهدت تزايداً في عدد الدول المالكة للسلاح النووي، ومحاولات دول أخرى امتلاكه. ويطلق البعض على هذه المرحلة مصطلح "العصر النووي الثاني"، ويمكن تناول هاتين الفترتين على النحو الآتي:

---

* سيشار إليه فيما بعد بمفهوم الانتشار النووي فقط، بغرض الاختصار، فضلاً عن أنه الأكثر تداولاً في الأدبيات الخاصة بقضايا وأزمات الانتشار النووي.

أ. العصر النووي الأول (الانتشار النووي في فترة الحرب الباردة)

ترجع بدايات الانتشار النووي إلى قيام الولايات المتحدة بإجراء أول تفجير نووي في 16 تموز/ يوليو 1945، ثم استخدامها القنبلة النووية مرتين لتدمير اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية، يومي السادس والتاسع من آب/ أغسطس 1945 على هيروشيما ونجازاكي على التوالي، مما أسفر عن مقتل ما يزيد على 160 ألف ياباني في هيروشيما وحدها. وقد فتح هذا الحدث صفحة جديدة في التاريخ العسكري وفي مفهوم توازن القوى بين الدول الكبرى في النظام الدولي. فعلى الرغم من بشاعة ما أسفر عنه الاستخدام الأمريكي للسلاح النووي، تسابقت الدول منذ ذلك الحين لامتلاكه، لا لتوظيفه في حروب محتملة وإنما لردع أعداء محتملين، ولاعتبارات تتعلق بالمكانة وعضوية ما اصطلح على تسميته فيما بعد بـ"النادي النووي".[1]

وخلال الفترة 1945–1964 سارت قضية الانتشار النووي بشكل مطرد، وضمت كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة وفرنسا والصين. فبعد أربع سنوات من تفجيرات الولايات المتحدة، وتحديداً في 14 تموز/ يوليو1949، استطاع الاتحاد السوفيتي السابق تفجير أول قنبلة نووية سوفيتية لينهي بذلك الاحتكار الأمريكي لهذا السلاح، لتبدأ حقبة جديدة في العلاقات الدولية كان الردع النووي إحدى سماتها الأساسية، تلى ذلك تطوير بريطانيا لقدراتها وامتلاكها القنبلة النووية في عام 1952، ثم فرنسا في عام 1960، فالصين في عام 1964.

ولمواجهة هذه المشكلة تم، في إطار منظمة الأمم المتحدة، التطرق لمبدأ عدم الانتشار النووي في المفاوضات بدءاً من عام 1957، وقد اكتسب هذا الإطار زخماً في مطلع ستينيات القرن العشرين. وبحلول منتصف الستينيات، اتضح الهيكل التعاهدي للحفاظ على عدم الانتشار النووي بوصفه معياراً للسلوك الدولي. وبحلول عام 1968، تم الاتفاق نهائياً على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT)، التي تتيح التعاون من أجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وتحقيق هدف نزع السلاح النووي.[2]

ونصت الاتفاقية في المادة العاشرة منها على عقد مؤتمر بعد مضي 25 سنة على دخولها حيز النفاذ للبت في ضرورة استمرار نفاذ المعاهدة إلى أجل غير مسمى. ووفقاً لذلك، وافقت الدول الأطراف، أثناء مؤتمر استعراض المعاهدة في أيار/ مايو 1995 – دون تصويت– على تمديدها إلى أجل غير مسمى، مقررة مواصلة استعراض المؤتمرات مرة كل خمس سنوات.[3] وبحلول كانون الثاني/ يناير 2005، كان قد بلغ عدد الدول الموقعة على المعاهدة 174 دولة، فيما صدقت عليها 120 دولة.[4]

لكن هذه المعاهدة، على أهميتها، سمحت لسباق التسلح النووي بأن يمضي في طريقه من دون توقف، خصوصاً بين الدول النووية الخمس الرئيسية التي اعتبرت المعاهدة ملكيتها للأسلحة النووية ملكية احتكارية مشروعة؛ لأنها أجرت تفجيرات نووية قبل أول كانون الثاني/ يناير 1967؛ وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي – روسيا فيما بعد – وبريطانيا وفرنسا والصين من ناحية، وبين الدول غير الموقعة على الاتفاقية؛ كالهند وباكستان وإسرائيل وغيرها من ناحية أخرى.[5]

ومن أهم المآخذ على هذه الاتفاقية "طابعها التمييزي" Discriminatory، حيث إنها لا تقيم نظاماً لنزع الأسلحة النووية وحظرها، ولكنها تميز بين دول استطاعت أن تقوم بالتفجير النووي قبل أول كانون الثاني/ يناير 1967، فأعطتها الحق في أن تكون دولاً نووية معلنة أو معترفاً بها، وبين بقية دول العالم التي لم تستطع أن تحقق ذلك الإنجاز قبل ذلك التاريخ، ومن ثم يتعين عليها أن تبقى دولاً غير مالكة للسلاح النووي مادامت قبلت أن تكون داخل نظام منع الانتشار طواعية، وهو الأمر الذي قد تشعر معه بعض الدول بالظلم الواقع عليها لوجودها داخل النظام والتزامها بمنع الانتشار، في الوقت الذي اختارت فيه دول أخرى البقاء حرة خارج ذلك النظام، فبنت قوة نووية عسكرية تحمي أمنها، حتى وإن ظلت مصنفة عالمياً دولاً نووية "غير معلنة". ومع استمرار هذا التمييز، فإن الأمر قد بدا في نظر الرأي العام داخل الدول الملتزمة بالمعاهدة، كأن الالتزام أنتج "عقوبة"، في الوقت

الذي أنتج فيه عدم الالتزام "مكافأة"؛ وهو إحساس يولد ضغوطاً وتحديات على نظام منع الانتشار النووي في الأجلين المتوسط والطويل.[6]

كما أن موافقة جميع الأطراف على مد أجل اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في عام 1995، ساعد على زيادة تكريس ميزة الاحتكار النووي في المستقبل بالنسبة للدول المالكة للسلاح النووي.

ومن ناحية أخرى، وفي الوقت الذي عملت فيه المعاهدة على إعاقة بعض الدول عن الوصول إلى قدرات إنتاج الأسلحة النووية، فإن فيها عيباً خطيراً في هذا السياق: حيث لا يوجد بها ما يمنع الدول الموقعة عليها من إنتاج مواد انشطارية يمكن استخدامها لاحقاً في صنع أسلحة نووية، ولا يوجد بها أيضاً ما يمنع من بناء العناصر غير النووية اللازمة لبرنامج إنتاج الأسلحة النووية، حيث يمكن لأي دولة عضو بعد ذلك الانسحاب من المعاهدة في غضون ثلاثة أشهر والشروع في إنتاج الأسلحة النووية خلال أشهر. وكان هذا في الواقع، هو النمط الذي اتبعته كوريا الشمالية؛ وهو الذي ربما دفع البعض إلى القول إن هذه المعاهدة تحظر "النية" – لا القدرات الفعلية – لإنتاج الأسلحة النووية، و"النية" أمر لا يمكن التحقق منه بسهولة. وفي هذا الصدد برز ما اصطلح البعض على تسميته "الاستراتيجية الذكية للانتشار النووي".[7]

لكن مع ذلك، كان لهذه المعاهدة، رغم الثغرات العديدة التي اعترتها، وكذلك لتوازن القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، وقدرتها على ضبط عملية الانتشار، دور كبير في استقرار قضية الانتشار النووي خلال فترة الحرب الباردة.

ب. العصر النووي الثاني (الانتشار النووي في عالم ما بعد الحرب الباردة)

عندما انتهت الحرب الباردة عام 1991 بانهيار أحد طرفيها الرئيسيين (الاتحاد السوفيتي)، ساد تصور عام بأن قضايا الانتشار النووي (التسلح النووي) في سبيلها إلى الانحسار، إذ كان من المتصور أن العصر النووي قد انتهى، وأن قيمة الأسلحة النووية

سوف تتقلص، وأن كل ما أثير بشأن الردع النووي ربما يكون في سبيله للتحول إلى تاريخ. وكان العامل الرئيسي وراء هذا التصور هو أن احتمال الحرب النووية قد تبدد، حيث اعتُبرت تلك الحرب دائماً أخطر التهديدات لبقاء البشرية، وبدا أن تقلص احتمالها سيدفع بالأسلحة النووية نحو الاختفاء، وخصوصاً أنه لم يعد ثمة مبرر – وفق المنطق الذي ساد وقتها – لاستمرار تطوير الترسانات النووية كماً أو نوعاً، في ظل نهاية سباق التسلح النووي الكبير، وعدم وجود حاجة ملحة أو حقيقية إلى وجود قواعد عسكرية لنشر الأسلحة النووية فيها، سواء في أراضي الدول الحليفة أو في السفن عبر البحار.[8] وساعد على ذلك معاهدات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين القوتين العظميين؛ ومنها (سولت 1) في عام 1972، و(سولت 2) في عام 1979، ثم (ستارت 1) في عام 1991، و(ستارت 2) في عام 1993.[9]

لكن ما حدث فعلياً هو أن عصراً نووياً جديداً قد بدأ، وفقاً لجدول أعمال آخر، يشمل أطرافاً ونظريات أخرى ربما كانت أكثر خطورة في كثير من جوانبها من تلك القضايا التي طالما أثارت القلق بين عامي 1945 و1991. فلم تكن السنوات التالية لانتهاء الحرب الباردة أقل ضراوة على المستويين المتعلقين بامتلاك واستخدام الأسلحة النووية، إذ بدا أن قطار الانتشار النووي يتحرك أسرع مما سبق، خاصة في الأقاليم، وأن احتمالات الاستخدام الفعلي لتلك الأسلحة أصبحت ممكنة بدرجة لا تقارن بما كانت عليه.

تفجرت فجأة خلال السنوات 1991–1993 مشكلات نووية جديدة، ارتبطت باكتشاف عدد من البرامج النووية السرية لدى العراق وكوريا الشمالية.[10] وشهدت بقية سنوات التسعينيات وصولاً إلى بداية القرن الحادي والعشرين عودة كاملة تقريباً إلى العصر النووي بأشكال مختلفة، حيث أعلنت كل من الهند وباكستان امتلاكهما للأسلحة النووية عام 1998، ثم اكتشاف البرنامجين النوويين لدى كل من ليبيا وإيران، وكل ذلك بالتوازي مع تصدع نظام منع انتشار الأسلحة النووية، الذي هددت دول كثيرة بالانسحاب منه أو تمردت عليه (نموذج كوريا الشمالية التي انسحبت من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية

وأجرت أكثر من تجربة نووية، كما سوف يتضح في الفصل الثاني)، بحيث أصبحت مشكلة الانتشار النووي - إضافة إلى الإرهاب - تمثل مصدر التهديد الأساسي في القرن الحادي والعشرين؛ لذلك اتخذت مشكلة الانتشار النووي مظاهر جديدة أشد خطورة وأكثر غموضاً خلال فترة ما بعد الحرب الباردة.[11]

وإلى جانب ذلك، فإن الاهتمام بالطاقة النووية المدنية عاود الظهور في مناطق مختلفة من العالم، وازدادت التساؤلات حول مدى إمكانية فرض سيطرة فاعلة للحيلولة دون استغلال التقنية النووية المدنية سراً لخدمة أغراض عسكرية.

ويتضح مما سبق أن عقد التسعينيات من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين شهدا تصاعداً في الأنشطة والمخاوف المرتبطة بالانتشار النووي، وأصبح التساؤل الرئيسي الذي يُثار في هذا الصدد: لماذا ازدادت احتمالات حدوث انتشار نووي بعد عدة عقود (فترة الحرب الباردة) لم تتحقق فيها أسوأ التوقعات بشأن التنامي في حجم النادي النووي بدرجة بالغة؟

في سبيل الإجابة عن هذا التساؤل قُدمت تفسيرات عدة؛ أهمها أن صراع الهيمنة بين القوتين العظميين على القضايا الأمنية الدولية خلال فترة الحرب الباردة أسفر عن تجميد، أو على الأقل انحسار، عملية الانتشار النووي بسبب اعتماد حلفاء كلٍّ من هاتين القوتين عليهما في ضمان أمنهم وبقائهم.

فقد ثبّطت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق عزائم الأعضاء المنتمين إلى كتلة كل منهما عن السعي لحيازة أسلحة نووية. ففي حالتين على الأقل، هما كوريا الجنوبية وتايوان، فرضت واشنطن وقف برامج ناشئة لإنتاج الأسلحة النووية من خلال تهديدها بسحب التزاماتها الأمنية في حال استمرار تلك البرامج. وعلى الجانب الآخر، فيما يخص الدول الأعضاء في حلف وارسو من خارج الاتحاد السوفيتي، لم يكن ممكناً إثارة قضية بناء

قدرات وطنية لإنتاج أسلحة النووية بسبب السيطرة التي كان يفرضها الاتحاد على تلك الدول، كما تمتعت موسكو بنفوذ كبير داخل تجمع دول عدم الانحياز.[12]

لكن بنهاية الحرب الباردة، تضاءلت قدرة القوتين العظميين على منع الانتشار النووي داخل معسكر كل منهما، لتضاؤل أهمية المظلة الأمنية التي كانا يوفرانها لحلفائهما، وانحسار النفوذ الأمني لهما في هذا الشأن.

ثانياً: مفاهيم مرتبطة بمفهوم الانتشار النووي

لم يعد مفهوم الانتشار النووي في معناه الأفقي مرتبطاً فقط باتساع دائرة الدول المالكة للسلاح النووي والدول الساعية لامتلاكه، بل ظهرت بعض المشكلات الأخرى التي أضفت على المفهوم المزيد من التعقيد، وفاقمت مشكلات الانتشار النووي في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتبلور مع ذلك عدد من المفاهيم الفرعية المرتبطة بمفهوم الانتشار النووي والمتداخلة معه من قبيل: القدرات النووية، والتسلح النووي، والسوق النووية السوداء، والإرهاب النووي. ولم يعد الأمر مقتصراً على تزايد عدد الدول المالكة للسلاح النووي فحسب، بل باتت هناك احتمالات إمكانية حصول منظمات إرهابية على هذا السلاح في ظل بيئة دولية برز فيها دور السوق النووية السوداء. ويمكن تناول تلك المفاهيم على النحو الآتي:

أ. مفهوما القدرات النووية والتسلح النووي، وإشكالية الخلط بينهما

إن أحد أبرز العوامل التي أدت إلى تصاعد أهمية مشكلات الانتشار النووي في السنوات اللاحقة لانتهاء الحرب الباردة ارتبط بانتشار القدرات النووية Nuclear Capabilities بصورة قد تبدو غير قابلة للسيطرة عليها، مما أثار تساؤلاً رئيسياً مفاده: ما العلاقة بين امتلاك القدرات النووية وامتلاك السلاح النووي؟ ويكتسب هذا التساؤل أهمية بالنسبة للأزمة النووية الإيرانية – حالة الدراسة – التي تثير إشكاليتين مهمتين تتعلقان بالوقائع النووية والنوايا النووية معاً، كما سيتضح لاحقاً.

وفي إطار الإجابة عن هذا التساؤل، يمكن القول إن مفهوم القدرة النووية في حد ذاته لا يثير مشكلات خطيرة؛ فالدولة التي تمتلك قدرات نووية من حيث المبدأ هي التي تمتلك المعارف النووية الأساسية والكوادر العلمية ومراكز الأبحاث والتطبيق، إضافة إلى مفاعل أو عدة مفاعلات تعمل في إطار برنامج نووي لأغراض البحث والتطبيقات المدنية أو لأغراض توليد الطاقة وتحلية المياه. فالقدرة النووية ترتبط في الأساس بامتلاك بنية نووية تعمل للأغراض السلمية المدنية. لكن على الرغم من أن القدرة النووية تقع ضمن عناصر القدرة التكنولوجية والاقتصادية للدولة بصفة عامة، فإنها عند مستوى معين من تطورها يمكن أن تمثل قاعدة لبناء قوة عسكرية نووية، أو قد تقيم برنامجاً يركز على التطبيقات العسكرية من البداية، وبالتالي تصبح القدرة النووية من عناصر القوة العسكرية، ولو على مستوى أنها تتيح للدولة خياراً نووياً عسكرياً.[13]

في هذا السياق، فإن معظم دراسات الانتشار النووي التي تهتم بتحليل الأبعاد الاستراتيجية لامتلاك أو انتشار القدرات النووية تشير إلى أن هناك مقولتين رئيسيتين تحكمان العلاقة بين امتلاك وانتشار القدرات النووية وبين الاتجاه نحو امتلاك الأسلحة النووية:

المقولة الأولى: إن هناك علاقة مباشرة بين انتشار التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وانتشار الأسلحة النووية؛ بمعنى أن هناك ارتباطاً واضحاً بين المشاريع النووية السلمية والبرامج النووية العسكرية؛ إذ إن كليهما يعتمد تقريباً على المنشآت والتكنولوجيات والمواد ذاتها. وبناء على هذه المقولة، ترددت كثيراً عبارة أنه لا توجد طاقة نووية للاستخدامات السلمية وطاقة نووية للاستخدامات العسكرية، وإنما توجد طاقة نووية واحدة. ويشير المدافعون عن هذه المقولة أيضاً إلى أن التيار الرئيسي في التحليلات الدولية قد تعامل مع مشكلة القدرات النووية من زاوية احتمالات اتجاه الدول التي تمتلكها – خاصة في ظل وجود التكنولوجيا المزدوجة الاستخدام – إلى تحويل برامجها النووية نحو اتجاهات عسكرية، وهي المشكلة المعروفة باسم "انتشار الأسلحة النووية".

المقولة الثانية: إنه لا توجد علاقة مباشرة بين امتلاك القدرات النووية وانتشار الأسلحة النووية، فالقدرة على إنتاج السلاح شيء وإنتاجه شيء آخر. وعلى الرغم من أن انتشار القدرات النووية يسهل بالفعل انتشار الأسلحة النووية، ومن المحتمل أن يعجل أو يسرع وتيرة الإنتاج أو يتيح ذلك، فإن العلاقة ليست "أوتوماتيكية"، فهناك عوامل وسيطة تحكم العلاقة بين انتشار القدرات وانتشار الأسلحة، تمارس تأثيرها على القرارات الخاصة بالاتجاه نحو إنتاج الأسلحة النووية أو الامتناع عن إنتاجها.[14]

وتعد المقولة الثانية صحيحة إلى حد كبير، فعلى الرغم من أن امتلاك القدرة النووية يسهل إلى حد ما السير في طريق إنتاج السلاح النووي، فإنه لا يؤدي إليه ولا توجد علاقة مباشرة بين القدرة والقوة. ففي أوائل السبعينيات من القرن العشرين، كانت نسبة الدول التي تمتلك أسلحة نووية إلى الدول التي تمتلك قدرات نووية 1:8، إذ كانت 45 دولة تقريباً تمتلك مفاعلات أبحاث، في الوقت الذي لم تكن فيه سوى 5 دول تمتلك قوة عسكرية نووية معلناً عنها، وما لا يتجاوز دولتين تمتلكان قوة نووية غير معلن عنها أو مشكوكاً في وجودها.

وفي ثمانينيات القرن العشرين أيضاً كان عدد الدول التي تمتلك قدرات نووية يصل إلى 65 دولة، منها 30 دولة تمتلك مفاعلات نووية، بينما لم يزد عدد الدول التي تمتلك أسلحة نووية معلنة أو التي تمتلك أسلحة نووية غير معلنة أو التي هي في طريقها إلى امتلاك أسلحة نووية على 12 دولة تشمل الدول العظمى والكبرى. واستمرت النسب ذاتها على ما هي عليه حتى عندما دخلت دول جديدة إلى النادي النووي في تسعينيات القرن العشرين.

ومن ثم، فإن امتلاك القدرة النووية – في الواقع العملي – لا يعني امتلاك أسلحة نووية، وإنما توجد بصفة عامة أربعة عوامل أساسية، تختلف أوزانها من حالة إلى أخرى تحدد ذلك، وهي:[15]

1. مستوى تطور القدرات النووية – العسكرية، ويرتبط هذا العامل بمدى قدرة الدولة على إنتاج الأسلحة النووية. فهناك مستويات من القدرات النووية تتباين بمدى واسع

بين امتلاك بنية نووية أولية ترتبط باستخدامات مدنية محدودة للطاقة النووية، وامتلاك برامج نووية متطورة لا تتضمن أو تتضمن عناصر عسكرية تتيح للدولة إنتاج جهاز نووي. كما أن هناك بعد ذلك متطلبات علمية تكنولوجية عسكرية إضافية يتحدد على أساسها إن كانت الدولة قادرة على تحويل هذا الجهاز إلى "سلاح نووي" أو لا؟ فالتكنولوجيا النووية العسكرية ذاتها لا تترجم عملياً وبشكل دائم إلى نظم تسليحية نووية.

2. دوافع امتلاك الأسلحة النووية، ويرتبط هذا العامل بمدى قوة دوافع امتلاك السلاح النووي لدى الدول واستمرارية هذه الدوافع أو استمرارية العوامل المشكِّلة لها لفترة زمنية طويلة دون تغيير.

3. تمويل البرامج النووية العسكرية، ويرتبط هذا العامل بمدى قدرة الدولة على تمويل برامج إنتاج الأسلحة النووية، ولاسيما بالنسبة للدول النامية، عبر فترة زمنية طويلة.

4. القيد الدولي على إنتاج الأسلحة النووية، ويرتبط هذا العامل بطبيعة وشدة القيود المفروضة على التوجهات النووية العسكرية من جانب القوى الدولية المسيطرة، خاصة الولايات المتحدة في مرحلة "القطب المسيطر". فمحاولات السعي نحو إنتاج أسلحة نووية قد تواجَه بضغوط سياسية وعقوبات اقتصادية وتهديدات عسكرية متصاعدة تؤثر بشدة على حسابات العائد – التكلفة المتصلة بقرار امتلاك السلاح النووي، بما قد يمنع اتخاذ القرار أو يدفع نحو العدول عنه. كما أن القيود الدولية في هذا المجال قد تعرقل عملية بناء القوة النووية في بعض مراحلها.

5. القدرة على امتلاك الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية، تقاس قوة الدول النووية بحسب امتلاكها لأنواع الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية، حيث يتطلب إنتاج الأسلحة النووية قدرات صاروخية فائقة، باعتبار أن الصواريخ هي الوسائل الملائمة لوضع القنبلة النووية في المكان المراد تفجيره أو بالقرب من الهدف الرئيسي. ويطلق

عليها الصواريخ الموجهة ذات الرؤوس النووية؛ وهي عبارة عن صواريخ تتبع مساراً محدداً لا يمكن الخروج عنه، وتطلق عادة بسرعة يتراوح مقدارها بين 1.1 كم في الثانية إلى 1.3 كم في الثانية. وتقسم هذه الصواريخ بصورة عامة إلى صواريخ قصيرة المدى يصل مداها إلى أقل من 1000 كم، ومنها على سبيل المثال صواريخ V-2 الألمانية وصواريخ سكود السوفيتية وصواريخ SS-21 الروسية، وهناك أيضاً صواريخ متوسطة المدى يصل مداها إلى 2500 – 3500 كم. ثم هناك الصواريخ العابرة للقارات التي يصل مداها إلى أكثر من 3500 كم. وتستعمل عادة الصواريخ المتوسطة المدى والعابرة للقارات في تحميل الرؤوس النووية، بينما تستعمل الصواريخ القصيرة المدى لأغراض هجومية في المعارك التقليدية. ومنذ سبعينيات القرن العشرين شهد تصنيع الصواريخ الموجَّهة تطوراً كبيراً، من حيث دقتها في إصابة أهدافها.[16]

ولا تقتصر التقنية الحاملة للرؤوس النووية على الصواريخ الجوية، بل يمكن توجيه تلك الرؤوس من الغواصات في أعماق المحيطات والبحار أيضاً، وقد نجح الاتحاد السوفيتي السابق في أيلول/ سبتمبر 1955 في إطلاق هذه الصواريخ، مما شكل تحولاً مهماً في مسار الحرب الباردة، ثم تمكنت الولايات المتحدة بعد سنوات عدة من تصنيع صواريخ مشابهة.[17]

وحتى بداية سبعينيات القرن العشرين، كان معدل إنتاج الصواريخ النووية بين المعسكرين الغربي والشرقي، يتراوح ما بين 100 إلى 200 صاروخ نووي سنوياً. وحتى تسعينيات القرن العشرين بلغ عدد الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية نحو (2000) صاروخ في إطار الخدمة، منتشرة على مستوى العالم.[18]

إذن، هناك عوامل تكنولوجية – عسكرية وأمنية – سياسية واقتصادية مالية ودولية يتفاوت وزنها من حالة إلى أخرى، تتدخل في العلاقة بين امتلاك القدرات النووية وامتلاك الأسلحة النووية، ولا توجد قاعدة محددة لتأثيراتها. فلم يردع تأثير أي عامل من العوامل المشار إليها دولة مثل باكستان عن امتلاك السلاح النووي الذي تعتقد أنه ضروري لأمنها،

حتى لو اضطرت – حسب تعبير ذو الفقار علي بوتو – إلى "أكل العشب"،[19] بينما أدت بعض تلك العوامل إلى منع دول أخرى من امتلاك أسلحة كانت راغبة في الحصول عليها، كحالات ليبيا والعراق، بينما لاتزال حالة إيران تحت الاختبار.[20]

وبصفة عامة، أدى تزايد عدد الدول القادرة على امتلاك أسلحة نووية – استناداً إلى المؤشرات الخاصة بانتشار التكنولوجيا النووية – إلى تصاعد الاهتمام بمشكلة "انتشار القدرات النووية" كمشكلة خاصة أو مستقلة ذات أبعاد استراتيجية تتجاوز مجرد دلالتها بالنسبة لاحتمالات انتشار الأسلحة النووية، على الرغم من أن تلك الاحتمالات ظلت الإطار المسيطر على الاهتمام بها.

في هذا السياق، أشارت كتابات متعددة إلى ضرورة إعادة تعريف المفهوم التقليدي للانتشار النووي الذي ساد سنوات الحرب الباردة؛ لأنه لم يعد يحيط بكافة الأبعاد المهمة لتلك المشكلة، وذلك في اتجاه ضرورة التركيز على انتشار القدرات النووية. فقد أدى التركيز على الأسلحة إلى تقليص الاهتمام بانتشار موازٍ أو مساوٍ في أهميته، إن لم يكن يزيد على المدى الطويل، وهو انتشار البنية التكنولوجية – الصناعية النووية، خاصة بعد أن انتشرت القدرة على إنتاج الأسلحة النووية بصورة أكثر اتساعاً من نطاق انتشار الأسلحة النووية ذاتها.[21]

ب. مفهوم السوق النووية السوداء Nuclear Black Market

أصبحت السوق النووية السوداء لتجارة المواد والمعدات النووية قاسماً مشتركاً في كل تحليلات الانتشار النووي، كأحد المصادر الرئيسية المحتملة لانتشار الأسلحة النووية في فترة ما بعد الحرب الباردة. ويشير مصطلح السوق النووية السوداء إلى «الاتجار في الخبرة أو التقنيات أو المواد المرتبطة بالمجال النووي، والتي يجري السعي للحصول عليها لأغراض غير سلمية، وغالباً ما يتم ذلك عبر سبل سرية».[22]

وقد بدأت المشكلة مع ظهور السلاح النووي في عام 1945، لكن بأشكال عدة لا ترتبط بمفهوم السوق الذي اتضح خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، إذ

انتشرت من البداية عمليات سرقة التكنولوجيا النووية من قِبل علماء أو عملاء تابعين لدول ترغب في الحصول على الأسلحة النووية، وكانت المسألة تتعلق في الأساس بطرق جديدة في تخصيب اليورانيوم، وتصميمات لأسلحة نووية، إضافة إلى نتائج الاختبارات النووية.[23]

وقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 إلى تضخم غير مسبوق في السوق النووية السوداء شمل مواد حساسة؛ كالبلوتونيوم -239، واليورانيوم -235، ومعدات نووية متطورة، وعلماء وخبراء في كافة التخصصات المتصلة بتطوير وإنتاج الأسلحة النووية. بل وصل الأمر إلى ظهور تقارير تشير إلى أن صفقات بيع أسلحة نووية قد تمت. وظهرت توجهات رسمية داخل الولايات المتحدة تؤكد أن مسيرة الانتشار النووي قد "انفلتت" ولاسيما من بداية عام 1991، وأنه سرعان ما ستظهر عدة دول نووية جديدة، وأنه يجب التحول نحو التفكير في كيفية التعايش مع الانتشار النووي بفعل ما بدا من عدم القدرة على السيطرة على تلك السوق في ذلك الوقت.[24]

لكن المشكلة أن كثيراً مما كان يقال، بشأن تركز الأسواق والعمليات الخاصة لكل سوق، كانت تحيط به شكوك كثيرة، مما كان يرجح دائماً أن عملية التبادل تتم في ظروف خاصة وفى أوقات متباعدة، فلم يتأكد قط التركز في مناطق معينة، أو على تجار معروفين كما هو الحال في السوق العادية.

وفى ذلك الوقت، لم يكن كثيرون على المستويات السياسية والفنية يتعاملون مع فكرة وجود سوق نووية سوداء بجدية، وكل ما كان معروفاً أن هذه الأمور تحدث بالفعل، وأنه يمكن الحصول من تلك السوق على بعض المعدات أو المواد، لكن لاستكمال عناصر خاصة ببرامج قائمة وليس إقامة برامج متكاملة على أساسها.

بدأت بعد ذلك معلومات محددة تتوافر عن تلك السوق، التي كانت عملياتها تتركز في دول مختلفة من العالم، خاصة في أوربا وإفريقيا، ثم أضحت هناك إشارات مختلفة حول

عواصم محددة بالاسم تشهد تلك النوعية من التجارة في المواد والمعدات النووية، وبالطبع كان لكل سوق زبائنها.[25]

وبدورها مارست إسرائيل نشاطات نووية غير رسمية وواسعة النطاق، بحيث أرست بذور المفهوم المعاصر للسوق النووية السوداء، وذلك من خلال نشاطات خاصة بسرقة تصميمات وتقنيات من المعامل الأمريكية، ثم القيام بعمليات خاصة للحصول على شحنات كبيرة الحجم من اليورانيوم الطبيعي المعالج، ثم أضافت إليها عقد صفقات سرية حقيقية لمحاولة الحصول على يورانيوم مخصب، وأجهزة تفجير نووية، على نحو أدى إلى حصول فضائح تجسسية، كما حدث مع الولايات المتحدة بشأن أجهزة الكرايتريون، التي اضطرت إسرائيل إلى إعادتها مرة أخرى.[26]

وقد بدأت الصورة الواقعية لهذه السوق تتضح بشكل أكثر منذ عام 2003 مع اكتشاف برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني في ناتنز، ثم تطورت على نحو واضح وسريع عندما وصلت إلى النشاطات النووية الليبية، ثم شهدت مفاجأة حقيقية إضافية عندما وصلت تطوراتها إلى باكستان التي أقرت بالفعل بحدوث تسربات نووية واسعة من داخلها.[27]

وتعد شبكة عبد القدير خان الباكستانية[28]نموذجاً واضحاً لهذه السوق. حيث ساعدت الشبكة كلاً من كوريا الشمالية وإيران وليبيا في برامجهم النووية، حيث بدأت العلاقات التجارية بينها وبين هذه الدول الثلاث منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، ولم تنته إلا بالقضاء على الشبكة في أواخر عام 2003 وعام 2004. فقد مدّ عبد القدير خان إيران بأجهزة طرد مركزي وتصميمات فنية ومكونات وقائمة بجهات الإمداد. وفي اعتراف كتابي له عام 2004، كشف "خان" النقاب عن قيامه بإمداد كوريا الشمالية بقرابة 24 آلة طرد مركزي، علاوة على مجموعة من الرسومات والبيانات الفنية، وغاز سادس فلوريد اليورانيوم المستنفد. وكما حدث مع الإيرانيين، قدم "خان" للكوريين الشماليين قائمة بجهات العرض، ما مكنهم من شراء عناصر إضافية بشكل مباشر من جهات عرض أجنبية أخرى. أما التعاملات التجارية التي جرت بين الشبكة التابعة لـ"خان" وليبيا، فتكشف

النقاب عن الطبيعة المعقدة والدولية لهذه الشبكة، حيث شارك فيها متخصصون بالمجال النووي ووسطاء وشركات إمداد من ثلاث قارات.[29]

وبالنظر إلى أن إسلام آباد لم تكشف بشكل كامل اعترافات "خان" أو تفاصيل التحقيقات التي أجرتها بشأن الشبكة التابعة له، بما في ذلك هوية الأفراد الذين أُلقي القبض عليهم أو طبيعة الاتهامات أو طبيعة النشاطات التي قاموا بها، فإن عدة تساؤلات تظل دون إجابة بشأن طبيعة النشاطات التي قامت بها هذه الشبكة، وهي تساؤلات لها دلالتها بالنسبة للانتشار النووي ودور السوق النووية السوداء فيه. ومن تلك التساؤلات: ما هو بالتحديد حجم المساعدة التي قدمها عبد القدير خان لإيران وكوريا الشمالية؟ وما مصير باقي المعدات النووية التي كانت بحوزة شبكة عبد القدير خان، خاصة أنه لم يتم القبض على جميع أعضاء الشبكة، بل إن معظم العناصر الأجنبية لاتزال طليقة؟ وما الدول الأخرى أو الجهات غير التابعة لدول التي ربما حصلت على نسخ من تصميم السلاح النووي؟

وإلى جانب شبكة عبد القدير خان، هناك جهات عرض أخرى بالسوق النووية السوداء، ولكنها تبدو أقل تماسكاً ووحدة من شبكة "خان" التي انفردت بقدرتها على توفير مجموعة واسعة النطاق من السلع والخدمات اللازمة لإنتاج يورانيوم عالي التخصيب يستخدم في صنع السلاح النووي.

ج. مفهوم الإرهاب النووي Nuclear Terrorism

يتمثل أحد أخطر التحولات الأمنية التي شهدتها مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في عودة التهديد النووي إلى الظهور مرة أخرى في شكل أكثر تعقيداً، وهو الإرهاب النووي. فقبل تلك الأحداث، كان الموضوع يطرح في حلقات النقاش الأكاديمية، وإدارات التقييم في المؤسسات الرسمية كسيناريو سيئ يرتكز على تصورات نظرية أكثر مما يرتبط باحتمالات واقعية، ولم يكن هناك اقتناع بأن تنظيماً إرهابياً – مطارداً في العادة – يمكن أن يمتلك القدرة على امتلاك أسلحة نووية، في الوقت الذي كانت فيه دول متوسطة الحجم

لديها مرافق وبرامج وعلماء وقدرات مالية، غير قادرة على حيازة تلك الأسلحة. وقد تغير الوضع تماماً بعد أحداث سبتمبر 2001، ليس فقط لظهور مؤشرات تفيد بوجود إمكانية حقيقية لوقوع حوادث إرهاب نووي،[30] بل لأن الطريقة التي نفذت بها هجمات 11 سبتمبر أوضحت أن كل شيء أضحى ممكناً، وأن ثمن تجاهل احتمالات حدوث ما لا يمكن تصديقه منطقياً قد يكون هائلاً، خاصة وأن الأمر يتعلق بأسلحة نووية ذات قدرات تدميرية خطيرة إلى درجة لا يمكن معها تحمل تكلفة خطأ التقدير.[31]

وقد تطرق مجلس الأمن تحديداً لهذه القضية من خلال قراره 1540 الصادر بالإجماع عام 2004، وذلك للمساعدة في سد هذه الفجوة الرئيسية. ووضع القرار أسساً عالمية لإجراءات حظر الانتشار النووي وطلب من جميع الدول الالتزام بها. كما طالب جميع الدول بـ "تجريم عمليات الانتشار النووي، وسن تشريعات للرقابة الصارمة على عمليات التصدير، وضمان سلامة جميع المواد الحساسة ضمن حدودها". وتضمن القرار أيضاً 12 نقطة تطالب جميع الدول بـ:[32] "اعتماد وتنفيذ قوانين فعّالة مناسبة تحظر على أي جهة غير تابعة للدولة صنع الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها، أو حيازتها أو امتلاكها أو تطويرها أو نقلها أو تحويلها أو استخدامها"، ووضع وتنفيذ "تدابير فعالة ملائمة لتوفير الحماية المادية"، و"بذل جهود لضبط الحدود وتطبيق القانون للحد من عمليات التهريب المحظورة"، وتشريع ضوابط "للرقابة على الصادرات الوطنية وعمليات الشحن العابر".[33]

ويضاف في هذا السياق، الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع بتاريخ 13 نيسان/ إبريل 2005. وكانت الجمعية العامة قد فتحت الباب للتوقيع على هذه الاتفاقية في 14 أيلول/ سبتمبر 2005 منهية بذلك سبع سنوات من المفاوضات الشاقة حولها. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بعد مضي ثلاثين يوماً من التوقيع والمصادقة عليها من قبل 22 دولة (المادتان 24 و25). وتعد هذه الاتفاقية الثالثة عشرة التي تتبناها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والأولى التي يتبناها المجتمع

الدولي منذ هجمات 11سبتمبر 2001، والأولى دولياً لمنع أي عمل إرهابي باستخدام الأسلحة النووية.[34]

في ضوء ما سبق، أصبح يُنظر إلى الإرهاب النووي، ولو مؤقتاً، على أنه أحد مصادر التهديد الأكثر إلحاحاً للأمن الدولي، وأنه قد يشكل أهم أنماط التهديد التي تواجه الكثير من دول العالم في القرن الحادي والعشرين، كما كانت الحرب النووية في القرن العشرين، رغم أنه لم يمثل بعد مشكلة كبرى على غرار ما مثّله سباق التسلح النووي أو الانتشار النووي في الفترات السابقة. ويشير ما قيل خلال اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001 إلى اتجاهات التفكير الجديدة السائدة بشأن الإرهاب النووي حالياً. فقد تخلى خبراء الوكالة، المحافظون بطبيعتهم، عن تصوراتهم السابقة ليعلن بعضهم – حسبما قال محمد البرادعي المدير العام للوكالة سابقاً – أن "الإرهاب النووي لم يكن يمثل تحدياً حقيقياً عاجلاً، والآن أدركنا أنه خطر لا يمكن تنحيته جانباً لأنه أصبح في المواجهة تماماً".[35] وفي حوار أجرته مع البرادعي صحيفة الحياة (اللندنية) بتاريخ 7/ 1/ 2008 عندما سئل: هل لديك خوف جدي من أن نستيقظ ذات يوم لنجد أن "القاعدة" حصلت على سلاح نووي؟، أجاب قائلاً «إن خوفي من حصول جماعات مثل "القاعدة" أو غيرها على سلاح نووي هو أكبر من حصول دول جديدة عليه».[36]

ويطرح المحللون أربعة سيناريوهات محتملة للإرهاب النووي، لكل منها فرص تؤيد احتمال حدوثه وقيود تحد من إمكانية ذلك. وتشمل هذه السيناريوهات:[37] سرقة واستخدام سلاح نووي كامل؛ وسرقة أو الحصول على مواد قابلة للانشطار لتستخدم بعدئذ لصنع سلاح نووي؛ وشن هجمات على مفاعلات أو مرافق نووية بهدف إحداث تلوث إشعاعي في المناطق المجاورة؛ واستخدام مواد إشعاعية لصنع أداة لإطلاق الإشعاعات (القنبلة القذرة).

وبصفة عامة، يمكن القول إن مشكلة الإرهاب النووي أصبحت مشكلة جادة وتحتل أهمية كبيرة في الدراسات الأمنية ذات الصلة بالإرهاب الدولي، لكنها لاتزال تمر بواقع

انتقالي، لن يتخذ أبعاده المتكاملة إلا إذا وقعت بالفعل أعمال إرهاب نووي، ففي هذه الحالة سوف يتحول الإرهاب النووي بالفعل إلى مصدر تهديد رئيسي في القرن الحادي والعشرين.

المبحث الثاني: نظام منع الانتشار النووي

مع تطور مشكلة الانتشار النووي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بالتوازي مع الجهود والمحاولات التي جرت للسيطرة عليها، تبلورت مستويات لمنع انتشار الأسلحة النووية، وهي مستويات متعددة تسير بشكل متوازٍ مع بعضها البعض، ويتضمن كل مستوى عدداً من الأطر أو النظم أو التدابير التي تمثل أدوات لمنع الانتشار النووي؛ وهناك أطر أو تدابير أو نظم جديدة أخرى تتبلور بمرور الوقت، تبعاً لتطورات مشكلة الانتشار النووي. وتمثل تلك المستويات ما اصطلح على تسميته النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية. وقبل تناول هذه المستويات، تجدر الإشارة أولاً إلى التعريف بمفهوم منع الانتشار النووي.

أولاً: مفهوم منع الانتشار النووي

إن التعريف بنظام منع الانتشار النووي هو نقطة البداية في تحليل مداخل التعامل معه، والتي تعمل كلها في إطار مبدأ عام هو "المنع". ويتضمن هذا النظام تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، يمكن تناولها على النحو الآتي:

أ. منع الدول أعضاء المجتمع الدولي – غير القوى النووية الخمس- من امتلاك الأسلحة النووية، وهذا هو المفهوم المقابل للانتشار النووي في معناه الأفقي الذي تناوله بالدراسة المبحث الأول من هذا الفصل. وقد اكتسب هذا المنع خصوصيته وأهميته بفعل القدرة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية، على نحو أدى إلى تشكيل مجال دراسي مستقل لدراسة هذا الجانب من منع الانتشار النووي، وهو ما لم يحدث بالنسبة للأسلحة التقليدية أو الكيماوية أو البيولوجية.

ب. تقييد نشر الأسلحة النووية: إذا كان الهدف الأول من "المنع" يرتبط بمنع انتشار التكنولوجيا العسكرية التي تكسب دولها القدرة على إنتاج الأسلحة النووية، فإن الهدف الثاني منه يرتبط بوضع قيود على نشر أو توزيع الأسلحة النووية خارج أراضي الدول المالكة لها.

وتبعاً لتوصيف دراسة صدرت عن منظمة الأمم المتحدة حول "الأسلحة النووية" بشأن هذه المسألة، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تحتفظ بقواتها النووية في مناطق وقواعد مختلفة. وتقوم كل من الولايات المتحدة وروسيا تحديداً، على أساس الاتفاقيات الثنائية أو الترتيبات الأخرى، بنشر قواتها بما في ذلك النووية منها في قواعد ومنشآت عسكرية في أراضي دول أخرى. كما تستخدم تلك الدول أعالي البحار والفضاء الجوي الدولي في تسيير سفنها وطائراتها التي قد تحمل على متنها أسلحة نووية. ويرسو بعض هذه السفن أو الطائرات في موانئ الدول الأخرى أو التوقف في مطاراتها. وتتبع أغلب الدول المالكة للأسلحة النووية سياسة عدم تأكيد أو نفي وجود أسلحة نووية على متن طائراتها أو سفنها في مكان محدد ووقت محدد. ووفقاً لتقديرات عام 1991، كان هناك 5400 سلاح نووي استراتيجي وتكتيكي تقع ضمن دائرة عدم التأكيد أو النفي بشأن مكان وجودها، لذلك كانت – ولاتزال – مسألة وضع قيود على النشر الجغرافي لتلك الأسلحة من أهم مشكلات منع الانتشار النووي.[38]

ج. تقييد نشر القدرات النووية: إن مفهوم منع الانتشار النووي، وكذلك السياسات العملية المتصلة به، يتغير وفقاً لتعريف الانتشار من واقع ملامحه في فترة زمنية معينة. لذلك، ففي حين أن منع الانتشار كان المقصود به منع انتشار الأسلحة النووية وليس انتشار "القدرات النووية"، فإنه في ضوء كون انتشار القدرات النووية على نطاق واسع وبمستوى معين من التطور يتيح لعدد كبير من الدول إنتاج أسلحة نووية، فإن أدبيات منع الانتشار النووي، وكذلك السياسات العملية المتصلة به، طرحت مسألة تقييد نشر القدرات النووية، ضمن مفهوم منع الانتشار.[39]

ثانياً: مداخل نظام منع الانتشار النووي

توجد أدبيات متعددة بشأن تصنيف وتقسيم عناصر نظام منع الانتشار النووي؛ فهناك اتجاه يرى أن هذه العناصر تشتمل على ست، هي: معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ والرقابة الوطنية؛ والضوابط المشتركة للتوريدات النووية؛ والحد من الاختبارات النووية والاتفاقيات الإقليمية الخاصة بإقامة مناطق منزوعة السلاح النووي؛ والضمانات النووية المقدمة من الدول المالكة للأسلحة النووية.

وثمة اتجاه آخر يرى أن العناصر المكونة لنظام منع الانتشار النووي تتكون من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ووكالات ضبط التسلح النووي القومية؛ واتفاقات إقامة مناطق منزوعة السلاح النووي؛ ومجموعات ضبط الصادرات النووية المتعددة الأطراف؛ والتشريعات والتنظيمات الداخلية التي تتعامل مع قضية السيطرة على التسلح النووي.[40]

ويتضح أنه لا توجد اختلافات كبيرة بين هذه التصنيفات، ولا تبتعد الكتابات الأخرى عن ذلك كثيراً. لكن مشكلة هذه التصنيفات هي تركيزها على عناصر النظام (المؤسسات والنظم والتدابير ...الخ) أكثر من تركيزها على المداخل العامة المحيطة بهذه المكونات، والتي تمثل إطاراً لها.

لذا، يكتسب التصنيف الذي وضعه رودريجو تورانزو لما أسماه مداخل - وليس عناصر - منع انتشار الأسلحة النووية ووسائل نقلها أهمية بهذا الشأن، حيث يمكن في هذا السياق تحديد خمسة مداخل من التدابير ذات الصلة بمنع انتشار الأسلحة النووية، وهي: المدخل العالمي؛ والمدخل المتعدد الأطراف؛ والمدخل الإقليمي؛ والمدخل الثنائي؛ والمدخل المنفرد.[41]

وهذا التصنيف لا يفيد فقط في تحديد العناصر المكونة لكل مدخل، بل يفيد أيضاً في تحديد الأطراف المحتملة لكل مدخل من هذه المداخل، وتحديد المبادئ الحاكمة لها والاستراتيجيات المتبعة في إطارها. فنظام منع الانتشار ليس نظاماً مؤسسياً - قانونياً فقط، ولكنه نظام استراتيجي - سياسي يحمل في جوانبه قدراً من الإكراه.

ويمكن الإشارة في ضوء ما سبق إلى خمسة مداخل رئيسية لنظام منع الانتشار النووي، على النحو الآتي:[42]

1. المدخل العالمي لمنع الانتشار النووي Global Approach

يرتبط هذا المدخل باتفاقيات ومؤسسات عالمية التوجه، ترسي قواعد ونظماً تطبق - أو يفترض ذلك - على كافة الدول، في مقدمتها معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي فُتح باب التوقيع عليها في تموز/ يوليو 1968، ودخلت حيز النفاذ في آذار/ مارس 1970، وتم تمديدها عام 1995 إلى أجل غير مسمى.

وتقوم هذه المعاهدة على ثلاث دعائم أساسية:[43]

أ. مبدأ حظر الانتشار النووي: وطبقاً له، ينبغي على الدول التي لا تمتلك سلاحاً نووياً الامتناع عن حيازته، بينما ينبغي على الدول التي تمتلك سلاحاً نووياً عدم نقل هذه الأسلحة أو أجزاء منها إلى دول أخرى. علاوة على ذلك، ينبغي على جميع الدول أطراف المعاهدة عدم نقل مواد قابلة للانشطار دون تأمينها إلى الدول غير المسلحة نووياً.

ب. مبدأ نزع التسلح: وطبقاً له، ينبغي على أطراف المعاهدة، خاصة الدول المسلحة نووياً، الدخول في مفاوضات، مع تحليها بحسن النية بهدف تحقيق نزع التسلح ووقف سباق التسلح النووي.

ج. مبدأ الحصول على التقنية النووية السلمية: وطبقاً له، يحق لجميع الدول الأطراف في المعاهدة تنمية الطاقة النووية وتلقي المساعدة من الدول النووية لتحقيق ذلك لأغراض سلمية.

كما يتضمن المدخل العالمي عدداً من الاتفاقيات الرئيسية التي تتعامل مع جوانب محددة لمنع الانتشار، متداخلة مع مشكلات ضبط تسلح نووي أخرى كمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عام 1996؛ والمعاهدات الخاصة بالمواد النووية، مثل معاهدة الحماية المادية للمواد النووية عام 1980.

وتمثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA مؤسسة ذات أهمية خاصة على هذا المستوى بتوليها عملية إنشاء وإدارة نظام للضمانات يهدف للتأكد من عدم تحويل النشاطات النووية التي تقع ضمن نطاقها لأغراض عسكرية.

وقد عكفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا على صياغة قيود أكثر صرامة لفرضها على الدول التي تملك برامج نووية مدنية، فيما أطلق عليه "البروتوكول الإضافي"، وذلك في أيار/ مايو 1997.[44]

2. المدخل المتعدد الأطراف لمنع الانتشار النووي Multilateral Approach

يرتبط هذا المدخل بنظم دولية متعددة الأطراف تستند إلى مبادئ عامة للسيطرة على صادرات المواد والمعدات النووية، مثل لجنة زانجر Zanger Committee (zac) التي تشكلت عام 1971 وقامت بوضع قائمة محظورات تضم المواد والمعدات النووية الحساسة التي تقررها المادة 2/ 3 في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والتي يجب أن توضع تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حالة تصديرها لدولة غير عضو في المعاهدة أو غير خاضعة لنظام ضمانات الوكالة. وتضم اللجنة في عضويتها 37 دولة من الموردين النوويين الرئيسيين.[45]

كما يشمل هذا المدخل مجموعة الموردين النوويين المعروفة باسم نادي لندن، التي تشكلت في عام 1974 من الموردين النوويين الرئيسيين وضمت عضويتها 34 دولة حتى عام 1997. ويستند عملها إلى مبادئ توجيهية متفق عليها تحكم نقل المواد والمعدات النووية التي يجب أن تخضع سياسات تصديرها لشروط معينة، كتأكيد الحكومة المستوردة رسمياً استبعاد الاستخدامات التي ينتج عنها أي جهاز نووي، ووجود حماية مادية فعالة لتلك المواد والمعدات وخضوعها لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[46]

3. المدخل الإقليمي لمنع الانتشار النووي Regional Approach

يرتبط هذا المدخل بأنظمة تستند على اتفاقيات رسمية تعقد طواعية بين دول منطقة جغرافية معينة، إضافة إلى الأطراف الدولية ذات العلاقة بتلك المنطقة، بهدف منع انتشار أو نشر الأسلحة النووية فيها، مثل "معاهدة حظر الأسلحة النووية في دول أميركا اللاتينية" التي تم التوقيع عليها في 14 شباط/ فبراير 1967 في مكسيكو سيتي، حيث حافظت بشكل فعال على مبدأ بقاء قارة أمريكا الجنوبية منطقة خالية من الأسلحة النووية، وكذلك "معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية لدول جنوب الباسفيك" التي وقعت في برزبن -أستراليا في 6 آب/ أغسطس 1985، و"معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية للقارة الإفريقية" التي وقعت في القاهرة في 11 نيسان/ إبريل 1996.[47]

ويشمل هذا المدخل أيضاً مناطق أخرى تتم إقامتها في أقاليم غير مأهولة بالسكان أو بيئات مختلفة يتم الاتفاق على حظر القيام بأية نشاطات عسكرية فيها، بما في ذلك نشر الأسلحة النووية على غرار "المناطق المجردة من الطابع العسكري" في القارة القطبية الجنوبية (أنتاركتيكا) أو الفضاء الخارجي. ويتصل بهذا المدخل كذلك إقامة ما يسمى مناطق سلم Zones of Peace في مياه بعض المحيطات والمناطق البحرية لتقييد النشاطات النووية فيها.

4. المدخل الثنائي لمنع الانتشار النووي Bilateral Approach

احتل هذا المدخل أهمية قصوى خلال حقبة الحرب الباردة في التعامل مع قضايا ضبط التسلح النووي التي ارتبطت بالتوازن الاستراتيجي بين القوتين العظميين، خاصة سباق

التسلح النووي ومنع نشوب حرب نووية. لكن في إطار قضية منع الانتشار النووي، ارتبطت تطبيقاته بالحالات الإقليمية التي تشهد "ثنائيات نووية" تتصل بقوى إقليمية رئيسية توجد مخاوف نووية فيما بينها، كإنشاء الوكالة البرازيلية-الأرجنتينية للسيطرة على المواد النووية في عام 1991؛ والإعلان المشترك الكوري الجنوبي-الكوري الشمالي لشبه الجزيرة الكورية كمنطقة غير نووية في عام 1992؛ وإجراءات بناء الثقة الهندية-الباكستانية، في عام 1988، التي كان أهم معالمها الاتفاق على عدم مهاجمة المرافق النووية في كل منهما، وذلك على الرغم من أن المشكلة النووية للبلدين انتقلت إلى إطار آخر يتجاوز منع الانتشار النووي إلى وقف سباق التسلح النووي، ومنع نشوب حرب نووية بعد عام 1998. لذلك فإن المدخل الثنائي يكتسب أهمية خاصة في حالات محددة.[48]

5. المدخل المنفرد لمنع الانتشار النووي Unilateral Approach

يمكن في إطار هذا المدخل التمييز بين نمطين رئيسيين: الأول، التشريعات أو السياسات أو الإجراءات التي تسنها أو تتبعها دولة معينة لمنع انتشار الأسلحة النووية بوسائلها الخاصة وفي إطار تصوراتها لمصالحها، كالقوانين المتعددة التي سنتها الولايات المتحدة للسيطرة على صادرات المعدات النووية الحساسة، وتدقيق لوائح الجمارك والجهات المستوردة، كقانون عام 1978، مروراً بالضغوط السياسية والعقوبات الاقتصادية التي تمارس ضد بعض الدول التي تعتبرها "مارقة". ووصل الأمر في إطار هذا المدخل - كما سوف يتضح من خلال الدراسة - إلى محاربة الانتشار لمنع دول معينة من الحصول على السلاح النووي بالقوة.

أما النمط الثاني فهو المبادرات الأحادية الجانب التي تتخذها دولة معينة لإعلان نفسها دولة خالية من الأسلحة النووية، بصرف النظر عن حدوث ذلك في الإقليم المحيط بها، وهذه المبادرة تسمى عادة "الإخلاء من جانب واحد". ويعتبر نموذج نيوزيلندا في جنوب المحيط الهادي أبرز تلك الحالات. وهناك أكثر من 60 دولة في العالم أعلنت نفسها خالية من الأسلحة النووية قبل أن يتم الإخلاء إقليمياً أو دون أن يحدث ذلك. كما أن قرارات بعض الدول - مثل مصر - بالتوقيع والتصديق على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، بصرف النظر عن السياق المحيط بها، يمثل نموذجاً لخطوة منفردة.[49]

وتجدر الإشارة إلى أنه على رغم تعدد مداخل منع الانتشار النووي على النحو المشار إليه، فهناك من يفضل التعامل معها في إطار مدخلين رئيسيين، يمثل كلاهما إطاراً عاماً لعدد من تدابير منع الانتشار النووي، وهما المدخلان العالمي والإقليمي. فمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تمثل جوهر المدخل العالمي، وتعتبر النظم المتعددة الأطراف مكملة لها أو مرتبطة بها. كما تمثل اتفاقيات إقامة المناطق المنزوعة السلاح النووي NWFZs التي تقام عادة في مناطق مأهولة بالسكان جوهر المدخل الإقليمي. أما التدابير الثنائية فإنها تتم عادة في إطار إقليم معين أيضاً. ولا تخرج التدابير المتخذة من جانب واحد عن التصنيف ذاته، فسياسات الدول النووية الكبرى لمنع الانتشار جزء من المدخل العالمي، خاصة ما يتصل بالولايات المتحدة. أما التدابير المنفردة التي تقدم عليها بعض دول المناطق فإنها جزء من التفاعلات المرتبطة بالمدخل الإقليمي، أو يمكن أن تكون متضمنة فيه.

وينبغي التأكيد على أنه برغم التمايز الواضح بين أسس تلك المداخل – أياً كان التصنيف المتبع معها – والاستقلالية المتصلة بعمليات إقامة وإدارة التدابير المتصلة بها، فإنها مترابطة متفاعلة بعضها مع بعض، أما الفصل بينها هنا فلأغراض التحليل والدراسة. فالاتفاقيات العالمية تعتمد على IAEA في تنفيذ أحكامها، ويتعاون الموردون النوويون عبر العالم في تعريف البنود الغامضة في NPT؛ كما أن الوكالات أو المؤسسات القومية العاملة في مجال ضبط التسلح تؤكد أحكام الاتفاقيات الدولية، وقد تتجاوزها أحياناً نحو مزيد من التشدد. ومن ثم، فإن هذه المداخل ليست منفصلة، وإنما تعمل جميعها لتحقيق هدف عام واحد، من خلال تدابير مختلفة.

الخلاصة

اتضح مما تقدم في هذا الفصل أن مفهوم الانتشار النووي مر بمرحلتين رئيسيتين: الأولى في حقبة الحرب الباردة، حيث اتسم الانتشار النووي خلال هذه الفترة بالانضباط إلى حد ما، خاصة مع رغبة قطبي النظام الدولي خلال هذه الفترة في ضبط عملية الانتشار النووي وعدم

السماح لها بالخروج عن نطاق السيطرة. أما المرحلة الثانية، فهي ما بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث شهدت عملية الانتشار النووي تطورات مهمة أبرزها زيادة عدد الدول المالكة للسلاح النووي، سواء المعلنة أو غير المعلنة، وظهور ما يسمى بدول العتبة النووية.

وقد أصبح مفهوم الانتشار النووي يتسم بقدر كبير من التعقيد، خاصة في ضوء الخلط بين جوانبه الفنية والعسكرية، وما ترتب على ذلك من ظهور أزمات في مجال الانتشار النووي أصبحت من أهم وأخطر القضايا التي تتصدر اهتمامات المجتمع الدولي، لما لها من علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالأمن العالمي والإقليمي والأمن على مستوى الدول فرادى أيضاً، ولاسيما مع بدء الحديث عن احتمالات توظيف السلاح النووي في الصراعات الإقليمية، والحديث عما يسمى الإرهاب النووي المرتبط باحتمالات حصول الجماعات الإرهابية على التقنية النووية العسكرية واستخدامها في عملياتهم. وفي هذا السياق، تبلورت مداخل عدة للتعامل مع مشكلة الانتشار النووي، على المستويات العالمية، والمتعددة الأطراف، والإقليمية، والثنائية، والفردية.

الفصل الثاني

الإدارة الأمريكية لأزمات الانتشار النووي

خلال الفترة اللاحقة لانتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب البـاردة، ظلـت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضايا وأزمات الانتشار النووي مرتبطـة بـسياستها للإبقاء على التوازن النووي بينها وبين الاتحاد السوفيتي السابق وبقاء التحالف الغربي.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد الـسوفيتي، احتلـت قـضية منـع الانتـشار النووي مكانة أكثر أهميـة في اسـتراتيجية الأمـن القـومي الأمريكـي خاصـة عـلى الـصعيد الإقليمي، وذلك بعد أن اتضح للولايات المتحدة – بعد حـرب الخلـيج الثانيـة – كيـف أن نظاماً مغلقاً مثل النظام العراقي السابق كان يحاول امتلاك السلاح النووي، وكان في طريقه بالفعل إلى ذلك في منطقة تعد حيوية بالنسبة للولايات المتحدة.

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتضاعف إدراك الولايات المتحدة لخطـورة مشكلة الانتشار النووي التي احتلت – إضـافة إلى الإرهـاب الـدولي – أولويـة قـصوى في السياسة الأمريكية، ولاسيما تجاه أقاليم شرق آسيا والشرق الأوسط. وبرزت في هذا الإطار ملامح واضحة لسياسة منع انتشار نووي أمريكية أخطبوطية الشكل تمتـد أذرعهـا في أكثـر من دولة وتعمل في كل حالة بمنطق مختلف، مما أثار عدة إشكاليات تختلف أيضاً مـن حالـة إلى أخرى. وهذا ما يحاول هذا الفصل تناوله بالدراسة والتحليل، حيث ينقسم إلى مبحثين: الأول، نظري، يتناول ملامح السياسة الأمريكية تجاه قـضايا وأزمـات الانتـشار النـووي. والثاني، تطبيقي، يتناول حالات محددة تعاملت معها الولايـات المتحـدة في إطـار سياسـتها تجاه قضايا وأزمات الانتشار النووي.

المبحث الأول: السياسة الأمريكية تجاه قضايا وأزمات الانتشار النووي

رغم أن قضايا الانتشار النووي احتلت مكانة محورية في السياسة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، وتحديداً تجاه أقاليم معينة تعتبرها الولايات المتحدة حيوية بالنسبة لمصالحها وأمن حلفائها، فإنها لم تكن مشكلة ملحة مثلما أصبحت عليه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث تم الربط بينها وبين الإرهاب والنظم المعادية للولايات المتحدة. وعلى هذا الأساس، يمكن التمييز بين فترتين مهمتين للسياسة الأمريكية تجاه قضايا الانتشار النووي؛ الأولى بعد نهاية الحرب الباردة، والثانية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وهذا ما سيتم تناوله من خلال المطلبين الآتيين.

المطلب الأول: السياسة الأمريكية تجاه قضايا وأزمات الانتشار النووي بعد نهاية الحرب الباردة

تمثل السياسة الأمريكية لمنع الانتشار النووي تحركات من طرف واحد تقوم على مصالح وتوجهات وتشريعات الدولة الكبرى في العالم. وتستمد أهميتها من الدور الذي مارسته الولايات المتحدة في تشكيل أطر المدخل العالمي لمنع الانتشار النووي، وتأثير سياستها على مشكلة الانتشار النووي، الذي ازداد بعد نهاية الحرب الباردة في اتجاهين محددين:

الأول: اتجاه سياسة منع الانتشار النووي الأمريكية، مع انتهاء التنافس بين القوتين العظميين، إلى التركيز بشكل واسع على أوضاع الانتشار النووي في أقاليم معينة تبعاً لمدى تأثير ما يدور فيها على أمن الولايات المتحدة. وكان من الواضح بعد نهاية الحرب الباردة مباشرة أن منطقة الشرق الأوسط – التي كانت القوات الأمريكية في تلك الأثناء تخوض فيها حرباً– تحتل قمة الأولويات الإقليمية بالنسبة للولايات

المتحدة. فقد أعلنت الإدارة الأمريكية في أيار/ مايو 1991 لأول مرة مبادرة الرئيس جورج بوش (الأب) المتعددة الاتجاهات، الخاصة بضبط تسلح الشرق الأوسط، وتضمنت التسلح النووي الإقليمي.[1]

الثاني: اتخاذ سياسة منع الانتشار النووي الأمريكية أبعاداً جديدة في ظل بيئة دولية تتيح لأدواتها وأساليبها تأثيراً أكبر من ذي قبل. فبالإضافة إلى الوسائل التقليدية الداخلية الخاصة بالسيطرة على صادرات المعدات والمواد والتكنولوجيا الحساسة، كتدقيق لوائح الجمارك والجهات المستوردة، تصاعدت أهمية ممارسة الضغوط على الموردين الدوليين الآخرين للمواد والمعدات النووية لمنع تصديرها في الاتجاهات التي تراها الولايات المتحدة مصدر خطورة، وممارسة الضغوط السياسية على مختلف الدول لتوقيع المعاهدات الدولية ذات العلاقة، وعلاوة على ذلك تم التخطيط لاتباع سياسة جديدة لمحاربة الانتشار النووي باستخدام أساليب عنيفة ضد الدول التي تسعى لامتلاك الأسلحة النووية، خاصة إذا اقتربت من العتبة النووية.[2]

وجدير بالذكر أنه خلال الفترة بين النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين ومطلع التسعينيات في القرن ذاته، لم تكن مشكلة الانتشار النووي قضية أمنية ملحة. فقد قلصت الولايات المتحدة وروسيا بصورة بالغة حجم ترسانتهما النووية. علاوة على ذلك، لم تقرر أي دولة غير نووية خلال فترة نهاية الحرب الباردة وما بعدها بقليل، حيازة أسلحة نووية، الأمر الذي ترك مجموعة الدول المسلحة نووياً دونما تغيير، وهي الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن، إلى جانب إسرائيل بصورة غير رسمية. وكان من شأن حادثة مفاعل "تشرنوبل" الروسي عام 1986 رسم صورة مظلمة للنشاط النووي المدني. وتضاءل الاهتمام في مختلف أنحاء العالم لبعض الوقت بهذا النمط من الطاقة، كما قل الاهتمام بمشكلات الانتشار النووي المرتبطة بدورة الوقود النووي وانتشار تقنية الطاقة النووية. وكان لتمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في عام 1995 إلى أجل غير مسمى، إسهام ملحوظ في تنامي مشاعر التفاؤل إزاء حظر الانتشار ونزع التسلح النووي.[3]

ومع ذلك، اهتم مخططو سياسات الأمن القومي الأمريكي وصانعو السياسة الخارجية، خلال تسعينيات القرن العشرين، بالإجابة عن بعض التساؤلات التي شغلت بال الإدارات الأمريكية بشأن قضية الانتشار النووي، خاصة في الدول الصغيرة في أقاليم معينة. وكان من هذه التساؤلات: ما هي الاحتمالات الخاصة بحصول الدول الصغيرة أو دول العالم الثالث على الأسلحة النووية؟ وما هي احتمالات استخدام هذه الدول الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، ومدى تأثير ذلك على المصالح الأمريكية؟ وما هي الاستراتيجية التي يجب أن تتبعها الولايات المتحدة في التخطيط للتعامل مع قضايا وأزمات الانتشار النووي في دول العالم الثالث؟[4]

في هذا السياق، قام الفكر الاستراتيجي الأمريكي، خلال تلك الفترة، على إعطاء الأولوية الكبرى لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتحديداً الأسلحة النووية، لاسيما في الدول الصغرى، على أساس أن استخدام أو عدم استخدام الأسلحة النووية يخضع لعوامل رشيدة غير متوافرة في دول العالم الثالث التي تسيطر عليها "حكومات غير رشيدة" من وجهة النظر الأمريكية.[5]

وثمة مجموعة عوامل خلقت شعوراً عاماً بالخوف من أن تقع الأسلحة النووية في أيدي الدول الصغرى التي يمكن – تحت ظروف معينة – أن تلجأ إلى استخدامها أو حتى مجرد التهديد بها في حال امتلاكها بالفعل. وكان لهذه العوامل دور كبير في السياسة الأمريكية تجاه قضايا منع الانتشار النووي، خاصة بالنسبة للدول الصغرى. ويمكن تناول تلك العوامل على النحو الآتي:

أولاً: الصراعات الكامنة Latent Conflicts

يمكن أن يؤدي التنافس الإقليمي عموماً إلى أزمات أو صراعات كامنة بين دولتين نوويتين صغيرتين، أو بين دولة نووية صغيرة وأخرى غير نووية في الإقليم ذاته. ومن الممكن أن تتحول هذه الأزمات إلى مواجهة عسكرية، وعند نقطة معينة من تطور الصراع،

يمكن أن يصبح التهديد باستخدام السلاح النووي أو استخدامه بالفعل أحد الخيارات المطروحة بشكل جدي لإدارة الصراع. وهذا الأمر تزداد احتمالات حدوثه، ولاسيما إذا كانت الدولة النووية المتورطة في الصراع تعاني ضعفاً أو نقصاً في قوتها العسكرية التقليدية بشكل لا يحقق لها التوازن مع الخصم غير النووي، ومن ثم قد تفكر في استخدام الميزة التي لديها، أي السلاح النووي.[6]

يضاف إلى ذلك، أنه في حالة الدول الصغرى أو القوى النووية الجديدة، فإنها في الغالب تفتقر إلى الخبرة العسكرية والفنية في التعامل مع قضايا التسلح النووي، بالإضافة إلى نقص التكنولوجيا اللازمة لضمان الكفاءة في تشغيل الأسلحة النووية، ولاسيما أجهزة الإنذار الفضائي، وعدم بلورة استراتيجيات عسكرية وعقائد قتالية لاستخدام هذه النوعية من الأسلحة، وهو ما يجعل هناك احتمالات لأخطار اندلاع الحرب النووية عن طريق الخطأ أو الصدفة بين تلك الدول، وهذا يعني أن القدرات النووية لن تحقق الاستقرار الاستراتيجي بالنسبة للدول الصغرى، بل العكس، ستنطوي على مخاطر مدمرة.[7]

ثانياً: الثغرات الاستخباراتية Intelligence Gaps

غالباً ما تفتقر دول العالم الثالث إلى قدرات استخباراتية ذات كفاءة عالية، وهذا الأمر له خطورته في الصراعات التي تنشأ بين تلك الدول خاصة في حالة امتلاكها السلاح النووي. ففي حالة الصراع المسلح بين دولتين نوويتين أو إحداهما على الأقل، قد لا تستطيع الأجهزة الاستخباراتية لهذه الدولة أو تلك تحديد موقعها أو موقفها الدقيق في الصراع، وهو ما قد يؤدي إلى سوء تقدير من جانب صانعي السياسة في إحدى الدولتين وافتراض سيناريو "أسوأ حالة" بما قد يدفعهم إلى استخدام السلاح النووي في وقت مبكر بسبب سوء الإدراك القائم على أن الخصم سوف يوجه ضربة إجهاضية ضد ترسانتها النووية.[8] وقد كان من الممكن حصول هذا السيناريو في الصراع بين الهند وباكستان – وهما دولتان نوويتان – حول كشمير في بعض مراحله كما سوف يتضح.

ثالثاً: ضعف القيود على استخدام السلاح النووي Weakened Constraints

خلال حقبة الحرب الباردة، كان لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق إدراك بأن الصراعات الإقليمية من الممكن أن تتطور إلى مواجهة نووية شاملة، ومن ثم تدخل الطرفان لاحتواء هذه الصراعات بالشكل الذي لا يحولها إلى مواجهة نووية. كما وفر القطبان مظلات أمنية لحلفائهم وأصدقائهم، سواء بالنسبة للمعسكر الغربي تحت قيادة الولايات المتحدة، أو المعسكر الشرقي تحت قيادة الاتحاد السوفيتي السابق. ولكن بعد انهيار الأخير، لم تعد هذه المظلات الأمنية متوافرة للكثير من الدول الصغرى التي شعرت بالعزلة، وبالتالي كانت أكثر استعداداً لاستخدام أية وسائل عسكرية تراها ضرورية للحفاظ على مصالحها، ومن بينها السلاح النووي – في حال امتلاكها له– خاصة إذا تعلق الأمر ببقاء الدولة.[9]

وعلى الرغم من القيود الدولية العديدة التي تمنع القوى النووية الجديدة من استخدام الأسلحة النووية فعلياً، فضلاً عن إدراكها بأن المجتمع الدولي سيعاقبها في حال استخدمت هذه الأسلحة، فإن هذه الحالة لم يتم اختبارها بعد بشكل فعلي، وهذا يعني أن عدم فاعلية تلك القيود ورد فعل المجتمع الدولي يظلان أمراً قائماً على المستوى النظري التحليلي.

رابعاً: ديناميات الردع Dynamics of Deterrence

تفتقر الدول الصغرى إلى القدرات المتكاملة للردع النووي، وهي القدرات التي أكسبت استراتيجيات الردع النووي قدراً كبيراً من الفاعلية في أثناء الحرب الباردة، حيث كان هذا الردع مرتكزاً على وجود قدرات نووية متطورة لدى القوتين العظميين، بالإضافة إلى شبكة معقدة من الإنذار المبكر الفضائي والجوي، وهو ما وفر قدراً من الاستقرار في العلاقات الأمريكية السوفيتية؛ لأن كليهما كان واثقاً بأن لديه القدرة على تدمير الطرف الآخر حتى بعد تلقيه ضربة أولى مدمرة، وهذا ما كان يعرف بـ "قدرة الضربة الثانية". وقد قضى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق عقوداً قبل التوصل إلى علاقة

نووية مستقرة قائمة على فهم حقيقي لمعنى الردع المتبادل، الذي تطور بعد سنوات عدة من الحوار الشاق والصعب بين الطرفين.[10]

أما بالنسبة للقوى النووية الجديدة، فهناك شك دائم في أن الردع الذي عمل طويلاً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق يمكن أن يعمل بين دول متوسطة أو صغيرة يعادي بعضها بعضاً، وذلك لعدة اعتبارات؛ أهمها أن تلك الدول قد تضع الأسلحة النووية في إطار استراتيجيات هجومية وليست ردعية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى أوضاع خطيرة. فمن الصعب تصور أن دولاً صغرى بذلت جهداً خارقاً لبناء أسلحة نووية، سوف تقبل في النهاية ببساطة فكرة أنها مجرد أسلحة ردع. ومن ناحية أخرى، فإن الدول النووية الجديدة – بحكم قلة الموارد وربما ضيق المساحة – قد تجد أنه من الصعب نشر قوات ردع غير معرضة لاحتمالات الضربة الأولى، مما يؤثر على استقرار الردع في حالة تبنيها له.[11]

يُضاف إلى ما سبق، أن معظم الصراعات التي يتم في إطارها امتلاك الأسلحة النووية من جانب قوى إقليمية في دول العالم الثالث تتسم بالطابع الذي يسمى عادة بـ "الاجتماعي الممتد"، وهي صراعات معقدة يصعب التوصل فيها إلى حلول وسط، وهناك تيارات متطرفة – حتى بين القيادات – على الجانبين تتصور إمكانية إنهاء وجود الطرف الآخر عندما تُتاح الفرصة لذلك، وهو ما طرح دائماً مشكلات عدة تبدأ بالكيفية التي تدار بها القوة النووية، وتنتهي بأمن الأسلحة النووية ذاتها.

وعلى الرغم من أن بعض التحليلات كانت تؤكد أن موازين الرعب الإقليمية يمكن أن تكون مستقرة، بل وتذهب أحياناً إلى القول بأن انتشار الأسلحة النووية في مناطق الصراع الإقليمي لن يمنع فقط استخدام الأسلحة النووية، بل سيقيد استخدام الأسلحة التقليدية كذلك– فإن هناك تياراً رئيساً في الدراسات الاستراتيجية يرى أن الأسلحة النووية التي تمتلكها قوى إقليمية متوسطة تطرح مخاطر أوسع نطاقاً مما شهده المستوى الدولي الذي ارتبط تقليدياً بسلوك القوى النووية الكبرى خلال مرحلة الحرب الباردة.[12]

وبالتالي، فإن الاتجاه الذي تبناه الفكر الاستراتيجي الأمريكي ظل يشير إلى أن هناك عوامل إقليمية – كالتي سبق الإشارة إليها – تحيط بالانتشار النووي في دول العالم الثالث، تجعل منه مصدر خطورة وتزيد احتمالات استخدام الأسلحة النووية من جانب القوى النووية الجديدة، أو على الأقل التهديد باستخدامها، سواء في إطار حسابات أو حوادث عابرة، وهذا ما دفع الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات على كل من الهند وباكستان عقب إجرائهما تجارب نووية، وامتلاكهما أسلحة نووية بالفعل عام 1998.

وقد بدا لفترة طويلة أن الحالة الهندية – الباكستانية تمثل نموذجاً لعدم الاستقرار النووي على المستوى الإقليمي، حيث لم يتبلور اتجاه نهائي بشأن استقرار أو عدم استقرار الردع بين الجانبين، بما لا يرجح أحدهما. فالمشكلة هي أنه في كل مرة كانت العلاقات الهندية-الباكستانية تشهد فيها توترات مسلحة تنذر بانفجار حرب بين الدولتين، تصدر على الفور إشارات مباشرة بشأن وجود الأسلحة النووية لدى كل منهما، بل وتطرح أحياناً احتمالات استخدامها بصورة ما حتى من جانب بعض المسؤولين الرسميين داخل الدولتين، وكأن الأسلحة النووية مجرد أسلحة أخرى يمكن أن تستخدم في مرحلة معينة من تطور العمليات العسكرية، أو أنها يمكن أن تكون قابلة – إذا ما تم التلويح بوجودها أو التهديد باستخدامها – لتحقيق أهداف سياسية أقل من الحفاظ على كيان الدولة إذا تعرض لمخاطر لا توجد وسائل أخرى لتحييدها.[13]

ولكن ينبغي التأكيد في الوقت ذاته على أن الولايات المتحدة لا يهمها التهديد الذي يمثله امتلاك الدول الصغرى لأسلحة الدمار الشامل في كل أقاليم العالم. فتلك العوامل المشار إليها لم تمثل أهمية بالنسبة للولايات المتحدة سوى في أقاليم معينة من دول العالم الثالث تهم الولايات المتحدة، ولها فيها مصالح استراتيجية يتعين لأجلها منع نشوب أزمات نووية أو حدوث انتشار لأسلحة الدمار الشامل فيها.[14] وبالتالي، فإن الأمر اعتمد على مدى الأهمية النسبية لهذا الإقليم أو ذاك في الاستراتيجية الأمريكية. وتمثل المعيار الرئيسي لتقدير هذه الأهمية من عدمها في حجم المخاطر التي يمكن أن تلحق بالولايات

المتحدة ومصالحها من جراء حدوث انتشار لأسلحة الدمار الشامل في أحد هـذه الأقـاليم، وتمثلت أبرز هذه المخاطر فيما يأتي:[15]

أ. حجم التهديد الـذي يمكـن أن يلحـق بـالمواطنين الأمـريكيين والقـوات الأمريكيـة بالخـارج Risks to U.S. Citizens and Forces: كانـت الأولويـة في الـسياسة الأمريكية هي حماية المواطنين الأمريكيين المقيمين بالخارج؛ وحماية القواعد العـسكرية الأمريكية المنتشرة في أقاليم كثيرة حول العالم من أي تهديد باستخدام أسـلحة الـدمار الشامل من جانب قوة إقليمية معينة، خاصة في ظل التوقعات التي ظهرت خلال فترة منتصف تسعينيات القـرن العـشرين بأنـه بحلـول عـام 2000، سـيكون هنـاك آلاف المواطنين الأمريكيين والعديد مـن القواعـد العـسكرية الأمريكيـة في أقـاليم معرضـة لأشكال مختلفة من التهديد النووي، وتحديداً في آسـيا وشـبه القـارة الهنديـة والـشرق الأوسط.

ب. مخاطر الحصول على الموارد Risks of Resources: إن نشوء صراع نووي إقليمي مـن الممكن أن يعوق حصول الولايات المتحدة على الموارد التي تحتاجها من أقاليم معينـة، ويعوق تجارتها مع بعض المناطق الأخرى. وقد ظـل احـتمال نـشوب صراع نـووي في منطقة الشرق الأوسط وما يمكن أن يترتب عليه من تدمير لحقول النفط وإعاقة حركة السفن المثال الأقرب إلى الذهن في تلك الفترة. كـما أن اسـتخدام الـسلاح النـووي في آسيا، سواء في شبه الجزيرة الكورية أو ضد اليابان ظـل هاجـساً أمنيـاً قـائماً في الفكـر الاستراتيجي للولايات المتحدة.

ج. حجم التهديد الذي يمكن أن يلحق بحلفاء الولايات المتحدة Risks to U.S Allies: وضعت الولايات المتحدة من أولوياتها الاستراتيجية حماية حلفائها وأصدقائها من أي تهديد نووي، سواء ارتبطت مع هـذه الـدول بمعاهـدات تحـالف أم لا، واعتـبرت أن وجود قواعد أمريكية على أراضي تلك الدول يمكن أن يساعد في تحقيق هـذه الغايـة. ومن أمثلة الدول غير النووية الصديقة المتحالفة مع الولايـات المتحـدة والتـي كانـت

معرضة لتهديد نووي خلال تسعينيات القرن العشرين: اليابان، وكوريا الجنوبية، ومصر، ودول مجلس التعاون الخليجي، وإيطاليا.[16]

د. مخاطر أخرى: وتشمل الاعتبارات الإنسانية Humanitarian Concerns: يترتب على استخدام الأسلحة النووية آثار تدميرية كارثية ليس فقط في الدولة المستهدفة بل في الدول المجاورة أيضاً، والمثال البارز في هذا الصدد هو حادث تشرنوبل عام 1986 الذي لاتزال آثاره مستمرة حتى اليوم.

وهناك أيضاً المخاطر الخاصة باحتمالات أن يكون استخدام السلاح النووي سابقة يمكن تكرارها Risk of Precedent؛ فالأسلحة النووية لم تستخدم سوى مرة واحدة خلال الحرب العالمية الثانية ضد اليابان؛ بعدها حاولت الولايات المتحدة إقناع الدول النووية بأن هذه الأسلحة يجب ألا توظف كأداة عسكرية أو دبلوماسية حتى لا يكون استخدامها ضد اليابان سابقة يمكن تكرارها. ورغم أن استخدام السلاح النووي في صراع إقليمي من الممكن أن يقلل من احتمالات استخدامه مرة أخرى بالنظر إلى الآثار الكارثية التي سوف يخلفها، فإنه من الممكن أن يأتي بنتيجة عكسية في بعض الحالات، بل ويمثل دافعاً قوياً لامتلاك الأسلحة النووية.

ومن ثم، فإن التفكير الأمريكي تجاه مخاطر الأسلحة النووية في أقاليم معينة قام على أساس أن هناك احتمالات قوية ينبغي التعامل معها والتخطيط لها بشكل فعال. وبعبارة أخرى، على الرغم من أن المخاطر النووية المرتبطة بدول العالم الثالث هي أقل خطورة مقارنة بالمخاطر النووية خلال عقود الحرب الباردة، فإن التفكير الاستراتيجي الأمريكي قام على أساس أنها أكثر احتمالاً للحدوث.[17]

في هذا السياق، تبنت الولايات المتحدة سياسات عدة لمنع حدوث انتشار لأسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، في الأقاليم التي تعد حيوية بالنسبة لمصالحها وأمن حلفائها، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر تأييدها قيام إسرائيل بضرب المفاعل

النووي العراقي في عام 1981، في منطقة تعد إحدى مناطق النفوذ الرئيسية للولايات المتحدة. وفي شبه الجزيرة الكورية، نجد اتفاق الإطار الذي أبرمته الولايات المتحدة مع كوريا الشمالية في عام 1994 لمنعها من امتلاك السلاح النووي. وعلى الجانب الآخر، قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على كل من الهند وباكستان بعد إعلان كل منهما امتلاك السلاح النووي عقب التفجيرات النووية التي أجرتاها بالتتابع عام 1998.

المطلب الثاني: السياسة الأمريكية تجاه قضايا وأزمات الانتشار النووي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

لا يمكن الفصل بين السياسة الأمريكية تجاه قضايا وأزمات الانتشار النووي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبين التغيير الذي خلفته تلك الأحداث على رؤية الولايات المتحدة للتهديدات الأمنية المحيطة بها وعلاقاتها بالعالم الخارجي ورؤيتها للواقع الدولي والنظام العالمي بعد هذه الأحداث.

فقد انطلقت سياسات الأمن القومي في الفترة الأولى للرئيس الأمريكي جورج بوش الابن من رؤية أيديولوجية للواقع الدولي لا تأخذ في الاعتبار هذا الواقع كما هو، وإنما الواقع المتصور أو المتخيل. ورأى المحافظون الجدد أن الولايات المتحدة عليها أن تستخدم قوتها العسكرية القصوى. ومنذ تعيين إدارة بوش الابن، انصرف الحديث في واشنطن عن "التعاون الدولي" و"الالتزام البناء" و"المجتمع الدولي" إلى الحديث عن "تغيير النظام" و"الحرب الوقائية" و"تحالفات الراغبين" و"التفوق الأمريكي"؛ كما تم رفض واستبعاد الاتفاقيات والأعراف والمعاهدات الدولية على أساس أنها تقوض قوة الولايات المتحدة وتعرقل "رسالتها".[18]

ومن أكثر الجوانب التي برزت في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ضمن ما عرف بـ"عقيدة بوش"، هو العمل الأحادي أو الانفرادي ضد التهديدات والأخطار، بغض النظر عن التحالفات التقليدية أو الشرعية الدولية. وفي خطابه عن حالة الاتحاد في عام

2002، أكد جورج بوش الابن بوضوح عزمه على العمل منفرداً أو مع حلف تقوده الولايات المتحدة عندما يمتنع المجتمع الدولي عن مواجهة تهديدات قائمة، حيث قال «لن أنتظر في خدمة الأحداث بينما تتجمع الأخطار، لن أقف مكتوف الأيدي بينما يقترب الخطر أكثر وأكثر».[19]

وقد اندفع الرئيس بوش الابن إلى ذلك تحت تأثير قناعات راسخة في واشنطن لدى المحافظين الجدد تقوم على أن الشرعية يجب أن تنتصر بأثر رجعي بدلاً من أن تُدفع بقرار من مجلس الأمن. ورأوا أن إدارة بوش الابن يجب أن تقوم بدور "المهيمن الخيِّر" الذي يقدم "السلع العامة التي لا يستطيع تقديمها باقي المجتمع الدولي". وقد وجد هذا التفكير من يكرس له ويؤصله؛ فظهر محللون يقولون إن الاستراتيجية (الأحادية) التي اتبعها بوش خلال ولايته الأولى تشكل عودة إلى "المعيار" أو الطريق الصحيح، بينما التعددية التي دشنها الرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت تبدو بمثابة خروج على القاعدة.[20]

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتضيف بعداً جديداً إلى المخاطر التي تراها الولايات المتحدة في امتلاك الدول الصغرى أسلحة نووية. وتمثل هذا التهديد في الاحتمالات الخاصة بحصول من تطلق عليهم الولايات المتحدة "الدول المارقة" على السلاح النووي، وكذلك في أن تزود تلك الدول الجماعات الإرهابية بهذا السلاح. وقد صار هذا السيناريو أحد الهواجس الأمنية المسيطرة على التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة في هذه المرحلة، أو على الأقل حاولت تسويقه إلى العالم الخارجي.

وعلى الرغم من أنه خلال تسعينيات القرن العشرين كانت مسألة حظر انتشار الأسلحة النووية، خاصة في الأقاليم التي تعتبر استراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية، واحدة من الأولويات الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة – على النحو الذي سبقت الإشارة إليه – فإن الإرهاب في تلك المرحلة كان لايزال مسألة أمنية أكثر منه أولوية عليا، أي عملاً مخالفاً للقانون أكثر من كونه تهديداً استراتيجياً. ولم يُنظر إليه كتهديد حقيقي إلا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وأدى احتمال ارتباطه بأسلحة الدمار

الشامل إلى رفع درجة خطورته ليصبح تهديداً مهماً، وبذلك احتل موقعاً متقدماً في سلم الأولويات الاستراتيجية الأمريكية، حيث أصبحت احتمالات أن تساعد الدول المارقة الجماعات الإرهابية وتزودها بأسلحة الدمار الشامل أمراً وارداً في التفكير الاستراتيجي الأمريكي.[21]

من هنا، فقد كان لتلك الأحداث دور كبير في طبيعة الأدوات التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه قضايا وأزمات الانتشار النووي في المناطق التي تهمها، انطلاقاً من العقيدة الاستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة عقب تلك الأحداث،[22] كما سوف يتضح.

وخلاصة القول إن الأولوية بالنسبة للولايات المتحدة بعد تلك الأحداث، لم تعد التركيز على منع انتشار "تكنولوجيا الأسلحة النووية" في مناطق وأقاليم معينة، وإنما على "هوية" الدول الساعية لامتلاك تلك الأسلحة، وطبيعة أنظمتها الحاكمة.

وقد عكست هذا التوجه بوضوح الاستراتيجية الوطنية الأمريكية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل التي صدرت في كانون الأول/ ديسمبر 2002؛ واستهلت مقدمتها بمقولة للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في الأول من حزيران/ يونيو 2002، قال فيها «يكمن أشد الأخطار التي تهدد الحرية في مفترقي الطريق الراديكالية والتكنولوجية. إن انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية فضلاً عن تكنولوجيا الصواريخ الباليستية يتيح حتى للدول الضعيفة والجماعات الصغيرة امتلاك قوة مروعة، قادرة على ضرب الدول الكبرى. لقد أعلن أعداؤنا هذه النية، وضُبطوا وهم يسعون للحصول على تلك الأسلحة الرهيبة. إنهم يطلبون القدرة على ابتزازنا أو إلحاق الأذى بنا أو إلحاق الضرر بأصدقائنا، وسنتصدى لهم بكل ما أوتينا من قوة».[23]

وأشارت هذه الاستراتيجية إلى أنه على رغم أن انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانتهاء الحرب الباردة ترتب عليه مكاسب عدة؛ منها انتهاء توازن الرعب، وخفض تاريخي في ترسانة الأسلحة النووية لدى الجانبين، والتعاون في مجالات عدة مثل مكافحة الإرهاب

والدفاع الصاروخي – فإن البيئة الأمنية في هذه الفترة شهدت مع ذلك تحولاً كبيراً، حيث برزت تحديات جديدة "مميتة" جسدتها الدول المارقة والجماعات الإرهابية، على حد وصف الاستراتيجية، التي أشارت أيضاً إلى أن قوة أي من هذه التهديدات لا تضاهي القوة التدميرية التي كان يمثلها الاتحاد السوفيتي السابق، حيث إن «طبيعة الأعداء الجدد ودوافعهم وعزمهم على امتلاك قوى تدميرية لا تتوافر إلا لأقوى دول العالم، وازدياد احتمال استخدامهم أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة يجعلان البيئة الأمنية اليوم أكثر تعقيداً وأشد خطراً».[24]

ومع أن الولايات المتحدة تعترف بجود فوارق بين "الدول المارقة"، فإنها ترى هذه الدول تشترك في عدد من السمات؛ منها ممارسة العنف ضد شعوبها، وتسخير الموارد الوطنية لمكاسب شخصية لحكامها، وعدم إيلاء القانون الدولي أي اهتمام، وتهديد جيرانها، وانتهاك المعاهدات الدولية التي تشارك فيها، وحرصها على حيازة أسلحة الدمار الشامل بجانب التقنية العسكرية المتقدمة الأخرى لتهدد بها أو لتنفذ بها مخططات عدوانية. أما بالنسبة لتلك الدول، فأسلحة الدمار الشامل ليست ملاذاً أخيراً، وإنما هي خيار عسكري متاح لمواجهة الميزات التي تتمتع بها الولايات المتحدة في القوات التقليدية، وهي تنظر إليها بوصفها وسيلة لردع الولايات المتحدة عن التدخل لحماية أصدقائها وحلفائها في المناطق الحيوية من العالم. كما تشترك تلك الدول – من المنظور الأمريكي أيضاً – في دعم الإرهاب حول العالم، ورفض القيم الإنسانية الأساسية، وبُغض الولايات المتحدة وكل ما تعمل من أجله أو تسانده.[25]

وأشارت الاستراتيجية كذلك إلى وجود أدلة لا يمكن دحضها على مخططات عراقية للحصول على أسلحة نووية وعناصر كيماوية. كما أشارت إلى كوريا الشمالية التي وصفتها بأنها الممول الرئيسي للصواريخ الباليستية في العالم، فضلاً عن تطويرها ترسانة من أسلحة الدمار الشامل، وأشارت كذلك إلى "أنظمة مارقة" أخرى تسعى للحصول على أسلحة

نووية وبيولوجية وكيماوية، واعتبرت الحصول على تلك الأسلحة والمتاجرة فيها تهديداً متزايداً للولايات المتحدة ولسائر دول العالم.[26]

من هنا، رأت الولايات المتحدة ضرورة التركيز على منع تلك الدول من امتلاك أسلحة الدمار الشامل قبل أن تتمكن من تهديدها بها أو استخدامها ضدها وضد حلفائها وأصدقائها، واعتبرت أن ذلك معادلاً في أهميته للحرب ضد الإرهاب. كما أشارت استراتيجية الأمن القومي الصادرة عام 2002 إلى أنه «ينبغي أن يحقق رد فعلنا الاستفادة الكاملة من التحالفات القوية، وعقد مشاركات جديدة مع أعداء سابقين، والابتكار في استخدام القوى العسكرية والتقنيات الحديثة بما في ذلك تطوير نظام دفاع صاروخي فاعل، وزيادة التركيز على جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها».[27]

وفي إطار سعي الولايات المتحدة لتحقيق هذا الهدف، بلورت مجموعة محددة من الركائز يمكن قراءتها – على المستوى النظري – واستخلاصها من أربع وثائق أساسية في هذا الشأن: الأولى، استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الصادرة عام 2002. والثانية، الاستراتيجية الوطنية الأمريكية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل الصادرة في كانون الأول/ ديسمبر 2002. والثالثة، استراتيجية الأمن القومي الصادرة في آذار/ مارس 2006. والرابعة، الاستراتيجية الوطنية العسكرية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل التي أصدرتها وزارة الدفاع الأمريكية في شباط/ فبراير 2006. وجدير بالذكر أن الاختلاف بين هذه الاستراتيجيات في هذا الشأن لا يعد جوهرياً وإنما إضافة وتأكيداً. وسيتم التركيز فيما يتعلق بهذه الوثائق على الأسلحة النووية بشكل رئيسي.

و في إطار هذه الاستراتيجيات الأربع، حددت الولايات المتحدة ثلاث أدوات رئيسة لمنع "الدول المارقة" والجماعات الإرهابية من امتلاك أسلحة الدمار الشامل (النووية منها تحديداً) أو استخدامها فعلياً في حالة امتلاكها، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: مكافحة استخدام أسلحة الدمار الشامل

تهدف هذه الأداة إلى الحيلولة دون استخدام هذه الأسلحة من قبل "الدول المارقة" سواء منها تلك التي تمتلك بالفعل أسلحة دمار شامل، وتلك التي يُعتقد أنها تسعى جدياً لامتلاكها. ورغم أن الاستراتيجية الوطنية الأمريكية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل أشارت إلى عامل الردع في هذا السياق، فإنها ركزت بشكل أكبر على ما اعتبرته "حق الولايات المتحدة في الرد بكل الخيارات المتاحة، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، لمواجهة أي تهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها،"[28] وهو الأمر الذي أكدت عليه بشدة الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي الأمريكي الصادرة عام 2002.

وفيما يتعلق بالردع، أشارت الاستراتيجية إلى أن هناك حاجة ملحة إلى استحداث آليات جديدة لتحقيقه، تشمل سياسة قوية معلنة وقوة عسكرية فعالة، إلى جانب مجموعة من الأدوات السياسية لإقناع الخصوم بعدم السعي لاستخدام أسلحة الدمار الشامل. وفي الوقت ذاته، أكدت الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي الأمريكي (2002) أنه انطلاقاً من أهداف "الدول المارقة" والإرهابيين، لا يمكن الاعتماد فقط على سياسة الردع كما كان الحال في الماضي. فخلال حقبة الحرب الباردة، وخصوصاً بعد أزمة الصواريخ الكوبية، واجهت الولايات المتحدة عدواً "يبتغي المحافظة على "بقاء الوضع على ما هو عليه" ويتجنب المجازفة، وكان الردع وسيلة فاعلة، لكن الردع المستند إلى التهديد بالرد الانتقامي فقط لن يكون له النتائج ذاتها ضد زعماء دول مارقة مستعدين للمخاطرة والمقامرة بحياة شعوبهم وثروات بلادهم".[29]

كما أشارت الاستراتيجية إلى أن أسلحة الدمار الشامل في فترة الحرب الباردة كانت هي "الملاذ الأخير"، إذ يصل دمارها إلى مستخدميها أنفسهم. أما اليوم، فإن «أعداءنا يرون أنها أسلحة يمكن تحديد استخدامها وحصره؛ كما أن تلك الأسلحة قد تغري الدول المارقة بمحاولة ابتزاز الولايات المتحدة وحلفائها لمنعنا من ردع سلوكها والتصدي له».[30]

في ضوء ما سبق، اعتبرت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن أن آلية الردع لا تنجح أحياناً في تحقيق الهدف المرجو منها، وأنه نظراً للآثار الكارثية التي يمكن أن تلحق بالولايات المتحدة الأمريكية وبقواتها العسكرية وبالسكان المدنيين وبحلفائها وأصدقائها، فإن على القوات العسكرية الأمريكية - بحسب الاستراتيجية الوطنية العسكرية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية عام 2006 - يجب أن تكون لديها القدرة على الدفاع عن نفسها ضد الأعداء المزودين بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك اتخاذ تدابير إجهاضية (استباقية) في الحالات التي تتطلب ذلك. وهذا يتطلب قدرات للكشف عن وتدمير الأصول Assets الخاصة بأسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها الخصم قبل استخدامه إياها، والهدف الأساسي من ذلك هو تعطيل هجوم وشيك أو هجوم متقدم، والقضاء على تهديد تمثله هجمات مستقبلية، وضرورة تكييف مفهوم التهديد الوشيك مع قدرات "أعداء اليوم وأهدافهم".[31]

ومن ثم، أشارت الاستراتيجية العسكرية إلى أن الولايات المتحدة تتمسك بخيارات الضربات الوقائية في مواجهة خطر يهدد أمنها الوطني. وجاء فيها أيضاً أنه «كلما عظم التهديد ازداد خطر عدم العمل، وازدادت قوة القضية التي تسمح باتخاذ إجراء مسبق لحماية أنفسنا، حتى ولو ظل الشك قائماً في مكان هجوم العدو وزمانه. ولإحباط مثل هذه الأعمال العدائية أو منع حدوثها أصلاً من جانب أعدائنا لابد للولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ إجراءات وقائية مسبقة».[32] وسنلاحظ أن هذا الجزء من الاستراتيجية الأمريكية تم تطبيقه على حالة العراق، لكن من أجل تحقيق أهداف مختلفة لا تتعلق بقضية أسلحة الدمار الشامل، كما سوف يتضح.

كما أشارت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في عام 2006 إلى سياسة الضربات الإجهاضية هذه بشأن مكافحة استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل "الدول المارقة" والجماعات الإرهابية، حيث جاء فيها «إننا لا نستبعد عند الضرورة، بناءً على مبادئ الدفاع عن النفس المعمول بها منذ فترة طويلة، استخدام القوة قبل وقوع هجمات. فعندما

يحتمل أن تكون عواقب هجوم بأسلحة الدمار الشامل على مثل هذا القدر الهائل من التدمير، لا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي في أثناء تحول الأخطار الشديدة إلى حقيقة واقعة».[33]

ومع ذلك، أشارت الاستراتيجية إلى أن الولايات المتحدة لن تستخدم القوة في جميع الحالات بصفتها "عملاً وقائياً ضد التهديدات الناشئة"، وإنما أشارت إلى أنه نتيجة الاختلاف بين أنظمة "الدول المارقة"، فإن هذا يتطلب تطوير استراتيجية خاصة بكل نظام، بحيث تمكّن هذه الاستراتيجية الولايات المتحدة من منع وردع التهديد الذي يمكن أن يأتي من امتلاك هذه الأنظمة لأسلحة الدمار الشامل.[34]

ثانياً: تعزيز منع انتشار أسلحة الدمار الشامل

تهدف هذه الأداة إلى تعزيز فاعلية نظام منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، للحيلولة من الأساس دون امتلاك الدول المارقة والجماعات الإرهابية تلك الأسلحة. وفي الجزء الخاص بتعزيز منع الانتشار النووي، تشمل هذه الأداة ما يلي:

أ. تعزيز التدابير التقليدية: وتشمل الأدوات الدبلوماسية، وضبط التسلح، والاتفاقيات المتعددة الأطراف، ومراقبة الصادرات، وثني الدول الموردة عن التعاون مع الدول الساعية للانتشار. وتهدف هذه التدابير لعرقلة الدول الساعية للانتشار النووي، وفي الوقت ذاته، جعل محاولاتها الحصول على التكنولوجيا والمواد الحساسة والخبرة الفنية ذات الصلة بالأسلحة النووية عملية أكثر بطئاً وأكثر تكلفة.[35]

كما تتضمن تلك التدابير أيضاً تعزيز فاعلية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتفعيل دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجعل جميع الدول الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تصدق على البروتوكول الإضافي التابع للوكالة، والالتزام باتفاقيات الضمانات التابعة للوكالة ودعم زيادة تمويلها، وكذلك التفاوض على وقف إنتاج المواد الانشطارية، ودعم مجموعة الموردين النوويين ولجنة زانجر،

ودعم نظام ضبط تكنولوجيا الصواريخ (MTCR)، ودعم انضمام جميع الدول إلى مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف الباليستية.[36]

ب. الأنظمة المتعددة الأطراف لضبط التسلح ومنع الانتشار النووي: بالإضافة إلى التدابير التقليدية المشار إليها، تحتل الأنظمة المتعددة الأطراف لضبط التسلح ومنع الانتشار النووي مكانة متقدمة في الاستراتيجية الأمريكية لمنع الانتشار النووي، حيث تشير الاستراتيجيات الأمريكية الأربع المشار إليها إلى ضرورة دعم الأنظمة المعمول بها حالياً والعمل على زيادة فاعليتها وكفاءتها والامتثال لها، وكذلك دعم اتفاقيات وترتيبات جديدة تخدم أهداف منع الانتشار النووي.

ويدخل في هذا الإطار تدشين مجموعة من البرامج لتعزيز منع الانتشار النووي، ومنها البرامج التي تستهدف التصدي لخطر الانتشار النووي النابع من الترسانة السوفيتية (السابقة) من الأسلحة النووية والصواريخ والمواد ذات الصلة، وكذلك برامج "الحد من التهديد" Nonproliferation and Threat Reduction Cooperation، وتشجيع الأصدقاء والحلفاء على دعم هذه البرامج.

وإضافة إلى البرامج القائمة مع روسيا الاتحادية لخفض المواد الانشطارية وتحسين أمن ما هو قائم منها، أشارت الاستراتيجية الوطنية الأمريكية إلى مكافحة أسلحة الدمار الشامل (2002) وضرورة العمل على عدم تشجيع التكدس الواسع النطاق من البلوتونيوم المفصول والتقليل إلى أدنى حد ممكن من تخصيب اليورانيوم بدرجات عالية في الدول المختلفة، وكذلك العمل بالتعاون مع الشركاء الدوليين على إعادة تدوير الوقود المعالج الأكثر كفاءة ونظافة والأقل ضرراً من حيث النفايات.[37]

ج. الرقابة على الصادرات الأمريكية: تشمل هذه الأداة تعزيز ضوابط الرقابة على الصادرات الأمريكية، والعمل على سن تشريعات جديدة بهدف تحسين أداء وفاعلية نظام الرقابة على الصادرات بما لا يضر بالمصالح التجارية في الوقت ذاته، والتركيز

بشكل رئيس على صادرات المواد الحساسة إلى الدول المعادية أو الدول التي تسعى للانتشار النووي.[38]

كذلك احتلت العقوبات مكانة مهمة في الاستراتيجيات الأمريكية لمنع الانتشار النووي، مع اعترافها بأن العقوبات قد تكون في بعض الأحيان غير فعالة. لذا، أشارت إلى ضرورة العمل على تطوير سياسة شاملة لفرض العقوبات والعمل مع الكونجرس الأمريكي من أجل تنقيح التشريعات القائمة لفرض تلك العقوبات.

د. تعزيز القدرات الاستخباراتية والتعاون الدولي: وذلك بهدف دعم القدرة على الحصول على المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب حول القدرات والخطط والنوايا الدفاعية والهجومية للدول الساعية للانتشار النووي، حيث يعد ذلك مؤشراً مهماً لمعرفة نوايا تلك الدول في الحصول على الأسلحة النووية وقدراتها الفعلية في هذا المجال.

وكان واضحاً تركيز الاستراتيجيات الأربع على ضرورة إشراك الدول الصديقة والحليفة في تنفيذ البنود الواردة فيها بصفة عامة، خاصة وأنها اعتبرت أن التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية ليس موجهاً فقط إلى الولايات المتحدة، بل إلى أصدقائها وحلفائها والمجتمع الدولي بوجه عام.[39]

ومع ذلك، لم يخلُ هذا الجانب الوقائي الخاص بمنع الانتشار النووي من الإشارة أيضاً إلى إمكانية استخدام القوة العسكرية في حال فشل تلك الجهود في تحقيق الأهداف المرجوة منها، حيث أشارت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل (الصادرة عام 2002) إلى أنه في حال فشل الجهود الواسعة النطاق لمنع الانتشار النووي، يجب أن تتوافر لدى الولايات المتحدة مجموعة كاملة من الخيارات الممكنة والقدرات العملية – بما فيها القوة العسكرية – لمنع أي توظيف محتمل للأسلحة النووية.[40]

ثالثاً: إدارة فاعلة لنتائج التعامل مع آثار استخدام أسلحة الدمار الشامل

تقوم الاستراتيجية الأمريكية في محورها الثالث على ضرورة الاستعداد للرد على عواقب استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة وقواتها المنتشرة في الخارج، وضد أصدقائها وحلفائها من الدول، إذا ما تعرضوا بالفعل لهجوم بتلك الأسلحة. والفكرة الرئيسية هنا هي أن مجرد توافر القدرة على تخفيف الآثار الناجمة عن الاستخدام الفعلي لأسلحة الدمار الشامل من شأنه أن يردع أولئك الذين يفكرون في استخدامها، ويقنع من يسعون إلى الحصول عليها بأنهم لن يحققوا أهدافهم المنشودة بامتلاك تلك الأسلحة واستخدامها.[41]

المبحث الثاني: نماذج للإدارة الأمريكية لأزمات الانتشار النووي

اتضح مما تقدم أن السياسة الأمريكية تجاه قضايا الانتشار النووي تركز بصفة أساسية على منع الدول المعادية لها من، أولاً: استخدام الأسلحة النووية إذا كانت تمتلك هذه الأسلحة بالفعل، وإن تطلب ذلك اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية. وثانياً: منعها أساساً من امتلاك تلك الأسلحة. وفي إطار تطبيق هذين الهدفين لم تتبع الولايات المتحدة سياسة واحدة تجاه حالات الانتشار النووي، بل سياسات اختلفت من حالة إلى أخرى تبعاً لما يخدم الاستراتيجية الأمريكية ومصالح الولايات المتحدة في هذا الشأن، حيث لم تتعامل مع الدول الساعية إلى الانتشار النووي وفق معيار واحد، وإنما صنفتها إلى دول "مارقة" أو معادية لها، ودول أخرى متحالفة معها أو صديقة لها. ومن السهولة بمكان أن نتوقع في ضوء هذا التصنيف اختلاف السياسة الأمريكية تجاه حالات الانتشار النووي من حالة إلى أخرى، وهو ما سيتضح من الحالات التطبيقية التي سيتم تناولها في هذا المبحث، إذ سيتم التركيز على نماذج للدول "المارقة" - وفق التعبير الأمريكي - وهي: العراق (قبل غزوه في آذار/ مارس 2003)، وليبيا (قبل تخليها عن برامجها الخاصة

بأسلحة الدمار الشامل)، وكوريا الشمالية. هذا علاوة على نماذج أخرى للدول الحليفة أو الصديقة، مثل: إسرائيل والهند.

المطلب الأول: الإدارة الأمريكية لحالات العراق وليبيا وكوريا الشمالية

مثّلت حالات كل من العراق وليبيا وكوريا الشمالية نماذج للدول "المارقة" أو "دول محور الشر" – من المنظور الأمريكي – حيث تعاملت الولايات المتحدة مع حالات الانتشار النووي في تلك الدول من هذا المنظور، واتبعت أدوات مختلفة تتراوح بين تغيير النظام بالقوة، وتغيير سياساته بالدبلوماسية والعقوبات الدولية.

أولاً: الإدارة الأمريكية "للأزمة" النووية العراقية

تمثل الحالة العراقية إحدى أهم المشكلات التي واجهتها إدارة الرئيس جورج بوش الابن في إدارتها لأزمات الانتشار النووي عموماً. وتعد هذه الأزمة السبب الرئيسي في فجوة المصداقية التي شابت السياسة الأمريكية تجاه قضايا منع الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، لاسيما بعد أن ثبت فعلياً عدم امتلاك العراق أسلحة للدمار الشامل. وقبل التطرق إلى الإدارة الأمريكية لهذه "الأزمة" من المفيد الإشارة إلى لمحة مختصرة عن بدايتها وتطورها.

أ. تطور "الأزمة" النووية العراقية

اتسمت مسيرة العراق النووية بالتعقيد الشديد، فقبل عام 1975 لم يكن العراق يمتلك سوى مفاعل أبحاث (14 تموز) لا تزيد طاقته عن 5 ميجاواط. وفي العام المشار إليه، بدأت الحكومة العراقية التخطيط لإقامة بنية نووية ذات حجم كبير من خلال سلسلة من اتفاقيات التعاون النووي الخارجية؛ فتم التعاقد مع فرنسا عام 1975 على شراء مفاعلي "إيزيس" و"أوزوريس" (أوزيراك)، كما تم التعاقد مع إيطاليا عام 1976 على توريد معامل الكيمياء الإشعاعية وتم الحصول عليها بالفعل، كما عُقدت اتفاقية هامة مع البرازيل لشراء

اليورانيوم الخام الذي تقوم بإنتاجه، وهو ما أوحى بأن بغداد تحاول امتلاك خيارات عسكرية نووية.[42]

ولكن في الواقع، لم يكن من الواضح خلال السنوات 1975–1981 أن العراق يقوم ببناء برنامج نووي عسكري متضمناً في البرنامج النووي المدني. فقد كانت كل عناصر البنية النووية التي تم التعاقد أو الحصول عليها ترتبط بالمراحل المزدوجة المدنية – العسكرية لدورة الوقود النووي ولم تكن عسكرية بالضرورة. وجدير بالذكر في هذا السياق أن العراق صدّق على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية NPT عام 1969.[43]

وأياً كان الأمر، فإنه بعد سلسلة من التحركات الإسرائيلية المضادة لنشاطات العراق النووية، قام الطيران الإسرائيلي في حزيران/ يونيو 1981، بقصف مفاعل أوزيراك (40 ميجاواط) قبل تشغيله في ظل اعتقاد إسرائيلي راسخ بأن تلك النشاطات – وفقاً لرؤية إسرائيل لمعظم النشاطات المماثلة في المنطقة – تهدف إلى امتلاك سلاح نووي. وبذلك توقف البرنامج النووي العراقي.[44]

بعد قصف المفاعل العراقي، كانت التقديرات الأكاديمية والاستخباراتية السائدة بشأن برنامج العراق النووي بعد عام 1981 وحتى نهاية ثمانينيات القرن العشرين لا تتجاوز ما ذكره ليونارد سيكتور – أحد المفتشين الدوليين على الأسلحة النووية العراقية – عام 1985 من أن «البرنامج النووي العراقي أصيب بغيبوبة ودخل طور السبات منذ قيام إسرائيل بغارة 1981»؛ أو ما أكده شيام بهاتيا – أحد المتخصصين الأمريكيين في المجال النووي – عام 1988 بأن «إسرائيل دمرت أوزيراك كما دمرت طموحات الرئيس العراقي في أن يجعل دولته الدولة القائدة في العالم العربي».[45]

بعد نهاية حرب الخليج الثانية عام 1991، تم الكشف عن برنامج نووي ضخم كانت الحكومة العراقية بدأت في إنشائه منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين من خلال النشاطات السرية بهدف إنتاج سلاح نووي باتباع "طريق اليورانيوم" الذي لا يحتاج إلى امتلاك مفاعل

نووي، حيث تم إنشاء مرافق لتخصيب اليورانيوم وتصميم الأسلحة النووية في "الطارمية والتويثة" وغيرهما. وتسارعت عملية تطوير هذا البرنامج ابتداء من عام 1989 ليقترب العراق من العتبة النووية قبل أن تقوم الأمم المتحدة بإزالة أو استكمال تدمير عناصر البرنامج النووي العراقي، بما في ذلك مفاعلا تموز الصغيران منذ عام 1991.[46]

وأشارت معظم التقويمات الخاصة بالبرنامج النووي العراقي في السنوات التالية إلى أنه انتهى تماماً. فبعد نهاية المهمة رقم 14 التي قام بها فريق تفتيش نووي إلى العراق في آب/ أغسطس 1992، قال موريتزيو زيفيربرو رئيس الفريق إن «البرنامج النووي العراقي أصبح الآن في درجة الصفر». لكن بعد ذلك، اتهمت عدة تقارير وجهات دولية العراق بالاستمرار في برنامجه النووي السري، كما حدث في حزيران/ يونيو 1995 عندما تم اكتشاف عملية لتهريب مادة "الزركونيوم" في قبرص، إلا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعلنت في تموز/ يوليو 1995 أنه «لا توجد مشكلات في الملف النووي العراقي». كما أشارت معظم التقديرات الخاصة بمستقبل هذا البرنامج إلى أن العراق لن يتمكن من إعادة بناء برنامجه النووي حتى بعد رفع العقوبات الدولية المفروضة عليه؛ وأنه على الرغم من كونه لايزال يحتفظ بعدد كبير من علمائه، فإنه يفتقر إلى المعدات التكنولوجية والوقود النووي، كما أنه يخضع لمراقبة شديدة ستجعل من المستحيل عليه استئناف برنامجه النووي.[47]

ب. الإدارة الأمريكية لـ"الأزمة" النووية العراقية

كما اتضح مما تقدم في المبحث الأول من هذا الفصل، أصبحت الأولوية لدى الإدارة الأمريكية، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، منع الدول "المارقة" أو "محور الشر" – وفق التصنيف الأمريكي – من امتلاك أسلحة الدمار الشامل. وأدت إعادة تعريف التهديدات بعد تلك الأحداث إلى حدوث تغيير جوهري في الأدوات الأمريكية في التعامل معها، فتخلت الولايات المتحدة عن استراتيجيات الردع والاحتواء التي كانت متبعة في مرحلة ما قبل تلك الأحداث، والتي كانت تهدف بالأساس إلى تغيير سلوك النظام المعادي، وركزت في المقابل على فكرة تغيير النظام ذاته.[48] وكانت حجة الإدارة الأمريكية في ذلك

هي أن فكرة تغيير سلوك النظام لن تجدي مع "الدول المارقة" لأن سلوكها مرتبط بطبيعة أنظمتها التي يجب تغييرها، على حد تعبير الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في خطاب حالة الاتحاد في كانون الثاني/ يناير 2002. [49] ومن ثم، فإن تغيير هذا السلوك لن يكون إلا بتغيير النظام ذاته. وقد أكدت الاستراتيجيات الأمريكية الأربع التي سبق تناولها أن الإدارة الأمريكية لن تلجأ إلى استراتيجية الضربات "الاستباقية" ضد التهديدات الحالية فقط، بل ستلجأ أيضاً إلى الضربات "الوقائية" لمنع ظهور التهديدات قبل نشوئها، وهذا ما اتبعته الولايات المتحدة في الحالة العراقية.

لذلك، يتفق الكثير من المحللين، حتى داخل الولايات المتحدة، على أن الحرب الأمريكية الأخيرة ضد العراق (آذار/ مارس 2003) كانت حرباً وقائية أكثر منها استباقية Preventive Rather Than Pre-emptive، وكانت تهدف - من المنظور الأمريكي - إلى منع ظهور أي تهديد يمكن أن يشكله العراق؛ لأن الأخير لم يكن يمثل تهديداً حالاً للولايات المتحدة كما أعلنت قبل قيامها باحتلاله.

كان السبب المعلن الذي ساقته الولايات المتحدة لتبرير هذه الحرب هو أن العراق يسعى إلى تطوير برامجه في مجال أسلحة الدمار الشامل، ويرتبط بعلاقات مع تنظيم القاعدة، من هنا يظل السيناريو الخاص بإمداد نظام صدام حسين هذا التنظيم بأسلحة الدمار الشامل قائماً. وقد اتضح لاحقاً أن هذه المبررات لم تكن حقيقية، ولم تعدُ كونها مجرد مسوغات لغزو العراق واحتلاله.

فبالنسبة للشق الأول من الأسباب المعلنة من جانب الإدارة الأمريكية، هناك مجموعة من المؤشرات كانت واضحة قبل قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق تفيد بأنه كان بعيداً تماماً عن امتلاك الأسلحة النووية، منها على سبيل المثال لا الحصر: [50]

1. في 9/ 1/ 2003، أعلن هانز بليكس رئيس المفتشين الدوليين أمام مجلس الأمن أنه «لا توجد أدلة تدين العراق، وأن المفتشين الدوليين يحصلون على حق الدخول السريع

دون إعلان مسبق لكل المرافق، والنتيجة أنه لا أثر لأسلحة دمار شامل»، وظل يصر على هذه الشهادة حتى إعلانه التقاعد بعد أن شل الغزو ثم الاحتلال مهمته وأفشلها.

2. في 27/ 1/ 2003، أعلن الدكتور محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن مفتشي الوكالة لم يعثروا في العراق على أي أنشطة نووية محظورة، وهو ما أكده مرة أخرى في 30/ 1/ 2003، مشدداً على أن العراق لم ينتهك القرار 1441 مادياً.

أما بالنسبة للسبب الثاني المعلن ، فلم يثبت على أرض الواقع ما أصرت عليه الإدارة الأمريكية من علاقات تعاون قائمة بين النظام العراقي السابق وتنظيم القاعدة، كما لم يتم إثبات أن نظام صدام حسين كانت له مصلحة في إمداد تنظيم القاعدة بأسلحة الدمار الشامل، التي لم تكن هناك دلائل عملية على أنه يمتلكها أو بصدد ذلك.

وثمة اتجاه رئيسي في الكتابات الخاصة باحتلال العراق يذهب إلى أن الولايات المتحدة كانت قد قررت ضرب العراق بصرف النظر عن مدى استجابته لقرار مجلس الأمن رقم 1441 بشأن "أسلحة الدمار الشامل العراقية"،[51] الذي استخدمته – أي القرار – كـ"غطاء شرعي" لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق بشكل غير مشروع. وهو التحليل الذي يؤيده وليام سكوت ريتر،[52] الذي رأى أن «القرار 1441 قد صيغ بعناية من جانب الإدارة الأمريكية ليكون قرار حرب، فالفقرة الرابعة منه تنص على أن أي تهاون من جانب العراق يعد انتهاكاً مادياً، مع تعمد بيان إغفال السلطة التي تقرر ذلك، بل تركها مبهمة حتى تستطيع الولايات المتحدة تنفيذ خططها لغزو العراق»، مع أن العراق لم يكن يمثل تهديداً حالاً أو وشيكاً للولايات المتحدة بامتلاكه أسلحة دمار شامل.[53]

في ضوء ما سبق يمكن القول إنه لم تكن هناك أزمة حقيقية بشأن البرنامج النووي العراقي، ولكنها أزمة افتعلتها الولايات المتحدة لتبرير سياستها تجاه العراق، أي أن الحالة العراقية لم ينطبق عليها مفهوم "إدارة الأزمة" بل مفهوم "الإدارة بالأزمة".[54] كما يمكن القول إن العامل الذي كان له الدور الرئيس في توجيه سياسات الولايات المتحدة نحو

اختلاق هذه "الأزمة" والتعاطي معها، هو التوجهات السياسية للمحافظين الجدد داخل إدارة الرئيس بوش الابن، وإدراكهم للتهديد الذي يمكن أن يمثله العراق بالنسبة للولايات المتحدة ومصالحها في منطقة الخليج.

لقد كانت التصورات السائدة داخل الولايات المتحدة تجاه العراق طوال تسعينيات القرن العشرين وصولاً إلى عام 2003 تتسم بدرجة عالية من السلبية أدت إلى وضع العراق في كل القوائم المتتالية لمناوئي الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. كما شكّلت النشاطات النووية العراقية السابقة (1991–1998) وقوداً دائماً لاتهامات إدارة الرئيس بوش الابن الموجهة للنظام العراقي السابق باستئناف برامجه النووية مرة أخرى بعد عام 1998. وساعد الإدارة الأمريكية على ذلك أنها قامت بخلق بيئة سياسية ضاغطة تحتل فيها اعتبارات الأمن القومي أولوية قصوى في ظل ما حدث في الحادي عشر من سبتمبر 2001، والربط بين إمكانية حصول الدول المناوئة للولايات المتحدة على الأسلحة النووية وبيعها تلك الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية، في إطار التحذير من تكرار أحداث الحادي عشر من سبتمبر مرة أخرى نووياً. وكان هناك دعم واسع النطاق لتوجهات الإدارة بهذا الشأن، ومارست هذه البيئة تأثيرها على الكونجرس ومراكز الدراسات اللذين اندفعا نحو تأييد التوجه الذي تبنته الإدارة الأمريكية في هذا الشأن.[55]

من هنا، فإن غزو العراق واحتلاله جاء في إطار تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي التي أعلنتها الإدارة الأمريكية في عام 2002، وأقرت فيها عدة مبادئ أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية؛ هي: عدم السماح لأي قوة دولية بأن تنافس الولايات المتحدة، واستخدام الوسائل العسكرية والاقتصادية التي تمنع هذه القوى من منافسة الولايات المتحدة، وتوجيه ضربة عسكرية وقائية ضد أي دولة ترى الولايات المتحدة أنها يمكن أن تنافسها واعتبارها عدواً محتملاً، بما في ذلك تغيير نظام الحكم فيها.[56]

وقد اعتمدت الولايات المتحدة في اختلاق هذه "الأزمة" وإدارتها على العامل الاستخباراتي، أو ما يسمى "طبخ Cooking المعلومات الاستخباراتية"، حيث ظهرت

الإدارة الأمريكية أمام العالم وكأنها متأكدة تماماً من معلوماتها وتقديراتها بشأن إعادة تنشيط البرامج النووية العراقية.

ويقصد بعملية "الطبخ" هذه، أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية تعرضت لضغط كبير من أجل تقديم أدلة قوية بشأن امتلاك العراق أسلحة للدمار الشامل، خاصة النووية منها، دون أن يعفيها ذلك من أنها وقعت في خطأ بشأن تقييمها للقدرات النووية العراقية، لكنه خطأ لا يمكن فصله عن تأثير صانعي السياسة في البيت الأبيض على تلك الأجهزة، أي أن المسؤولية تعد مشتركة بين الجانبين.[57]

وعلى الرغم من أنه لا توجد أدلة مباشرة تربط مسؤولي الإدارة الأمريكية بالخطأ الذي وقعت فيه أجهزة الاستخبارات بشأن تقييم النشاطات النووية العراقية، فإن هناك مؤشرات قوية تدعم مثل هذا الاتجاه، منها:[58]

1. أن مسؤولي الإدارة الذين كانوا مؤيدين تقليدياً للحرب ضد العراق، هم من كانوا يحوزون التأثير السياسي الأقوى على وكالات الاستخبارات الأساسية المسؤولة عن التقديرات الخاصة بالنشاطات النووية العراقية.

2. أحد مظاهر الضغط الذي مارسته الإدارة الأمريكية على أجهزة الاستخبارات كان التدخل غير المعتاد في عملها، وهو ما عكسته الزيارات المتكررة التي قام بها نائب الرئيس الأمريكي السابق في ذلك الوقت ديك تشيني، إلى مقر أجهزة وكالات الاستخبارات الأمريكية (CIA)، وكذلك طلبات المسؤولين في الإدارة الدخول إلى The Raw Intelligence حيث يعمل محللو أجهزة الاستخبارات.

3. قيام السياسيين المعينين داخل وزارة الدفاع الأمريكية بعمليات استخباراتية خاصة بهم نتيجة عدم رضائهم عن الأحكام التي توصل إليها خبراء الاستخبارات المهنيون.

4. يضاف إلى ما سبق إنشاء وحدة استخباراتية مستقلة داخل البنتاجون في عام 2002.

خلقت هذه العوامل المشار إليها بيئة ضاغطة على عمل أجهزة الاستخبارات الأمريكية، انعكست في السرعة غير المعتادة التي كُتب بها تقرير تشرين الأول/ أكتوبر 2002 حول العراق، فضلاً عن حجم الخلافات التي ظهرت قبيل التوصل إلى الوثيقة النهائية للتقرير. حيث إن من المفترض أن يمثل هذا الأخير وجهة نظر توافقية بين جميع أجهزة الاستخبارات، لكن الذي حدث، وعلى نحو غير معتاد، هو أن التقرير عارضه جهازان استخباراتيان رئيسيان هما مكتب البحوث والاستخبارات التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، ووزارة الطاقة The U.S. Department of State's Bureau of Intelligence and Research (State/INR), and the U.S. Department of Energy (DOE).[59]

وقد انعكس الضغط على أجهزة الاستخبارات في التحول الكبير "The Shift" في تقارير تلك الأجهزة المعنية بتقييم النشاطات النووية العراقية التي صدرت في عام 2002 مقارنة بالتقارير التي صدرت قبلها، حتى إن البعض يقسم عمل أجهزة الاستخبارات الأمريكية في هذا الشأن إلى فترتين؛ الأولى ما قبل عام 2002، والثانية ما بعد عام 2002.

ففي الفترة الأولى، بدت أجهزة الاستخبارات الأمريكية وكأن لديها صورة واضحة ومحددة بشأن تقييم النشاطات النووية العراقية. وخلال هذه الفترة، لم تذكر التقارير التي أصدرتها الأجهزة الاستخباراتية كلمة "برنامج نووي" في تقييمها للنشاطات النووية العراقية باستثناء التقرير الذي صدر في النصف الأول من عام 2001 والذي جاء فيه أن العراق «من المحتمل أنه يحاول الحصول على مواد من الممكن أن تساعد في إعادة بناء برنامجه النووي مرة أخرى».[60]

أما بالنسبة للفترة الثانية فقد شهدت التقارير التي أصدرتها أجهزة الاستخبارات الأمريكية تحولاً ملحوظاً في تقييمها للنشاطات النووية العراقية، وغلبت على تلك التقارير صيغ عدم التأكد والاحتمالات، مع الاتجاه نحو خلق تهديدات حقيقية يمثلها البرنامج النووي العراقي.

فقد جاء في التقرير الخاص بالفترة من كانون الثاني/ يناير إلى حزيران/ يونيو 2002 أن «تقييمات معظم المحللين ترى أن العراق يعمل على إعادة بناء برنامجه النووي». وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2002، خلصت وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA إلى أنه «على الرغم من أن صدام حسين لا يمتلك أسلحة نووية في الوقت الحالي أو المواد الكافية لصناعتها، فإنه لديه النية لامتلاكها... معظم الخبراء تقييمهم أن بغداد بدأت في إعادة بناء برنامجها النووي منذ رحيل المفتشين الدوليين التابعين للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 1998». وجاء في التقرير أيضاً «لو استطاعت بغداد الحصول على الكمية الكافية من المواد الانشطارية من الخارج، فإنها ستتمكن من امتلاك السلاح النووي خلال فترة من شهور إلى سنة. بدون هذه المواد من الخارج، من غير المحتمل أن يكون بمقدور العراق امتلاك هذا السلاح حتى الفترة 2007 – 2009».[61]

أما التقرير الخاص بالفترة من تموز/ يوليو إلى كانون الأول/ ديسمبر 2002 فجاء فيه أن «كل خبراء الاستخبارات يوافقون على أن العراق لديه نية لامتلاك السلاح النووي» وأنه «بدرجة عالية من الثقة يعيد بناء برنامجه النووي ويحتفظ بالنية لامتلاك السلاح النووي».[62]

وبالإضافة إلى الضغط الذي مارسته الإدارة الأمريكية على أجهزة الاستخبارات، فقد أساءت هذه الإدارة عرض Misrepresent التقييمات غير المحددة التي توصلت إليها تلك الأجهزة، وظهر هذا بشكل واضح في الحذف الكامل للعبارات الاحتمالية وأساليب عدم التأكد التي تضمنتها تقييمات أجهزة الاستخبارات، واستبدال عبارات اليقين والتأكد مكانها في خطابات الرئيس الأمريكي ونائبه ووزير الدفاع في ذلك الوقت. فقد استخدموا عبارات تفيد معنى اليقين من قبيل (نحن نعرف) "we know" بدلاً من (نحن نشك) "we suspect" أو (لا يمكننا استبعاد) "we cannot exclude" بما يتماشى والتقديرات غير المحددة التي توصلت إليها أجهزة الاستخبارات.[63]

وبعد احتلال العراق، كشفت استطلاعات الرأي الأمريكية أن الرأي العام الأمريكي نفسه أدرك أن الإدارة الأمريكية أساءت بالفعل عرض وتقديم تقارير الاستخبارات

الأمريكية بشأن العراق. فوفقاً لاستطلاع الرأي العام الذي أجراه مركز جالوب الأمريكي في بداية عام 2004، فإن 50٪ من الأمريكيين أقروا بأن الإدارة الأمريكية لم تخطئ فقط في تقديراتها الاستخباراتية، بل تعمدت خداع الرأي العام بشأن القدرات النووية العراقية.[64]

ولابد من الإشارة في النهاية إلى أن هناك الكثير من التقارير، ومنها أمريكية، صدرت في الفترات اللاحقة لغزو العراق أثبتت أنه لم يكن يمتلك أسلحة نووية أو أسلحة دمار شامل قبل الغزو، ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى التقريرين الآتيين:

1. تقرير مجموعة المسح العراقية (تشرين الأول/ أكتوبر 2004)

في تشرين الأول/ أكتوبر 2004 نشرت المجموعة الأمريكية المكلفة بالبحث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية المعروفة باسم مجموعة المسح العراقية تقريرها النهائي حول ما أنجزته خلال الفترة التي تلت الحرب على العراق.

وقد استغرق إعداد هذا التقرير سبعة أشهر من العمل الشاق وجمع المعلومات ومئات المقابلات مع مسؤولين عراقيين. وأقر التقرير بعدم صحة أن العراق كان يشكل خطراً على الأمن الدولي قبل الحرب، وأن العراق لم يكن يحوز أسلحة دمار شامل إبان الغزو الأمريكي. ويعد التقرير وفق آراء خبراء غربيين من أشمل التقارير التي تناولت بالتفصيل مسألة التهديد الذي كان يمثله "حيازة نظام صدام حسين لأسلحة دمار شامل".

ويقع التقرير في حوالي 1200 صفحة، وكانت أهم أجزائه تلك المتعلقة بالنتائج التي توصل إليها فريق التقرير، حيث يقول معدوه إن المجموعة لم تعثر علي أي دليل يشير إلى أن صدام حسين امتلك أسلحة دمار شامل في عام 2003، ولكن كان هناك احتمال أن بعضاً من الأسلحة كانت موجودة في العراق غير أنها لم تكن ذات أهمية عسكرية.[65]

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية على وجه التحديد، جاء في التقرير أن الرئيس العراقي السابق صدام حسين أراد حيازة قدرات نووية، غير أنه لم يكن هناك أي دليل على أن هذا البرنامج كان موجوداً بالعراق قبل الحرب. وبالتالي فإن سلوك الرئيسين الأمريكي بوش

الابن والبريطاني توني بلير تجاه العراق في تلك الفترة، بُني على ما كان ينوي نظام صدام حسين عمله وليس على ما هو موجود في واقع الحال.[66]

أما فيما يتعلق بالزعم بأن الرئيس العراقي السابق هرّب بعضاً من أسلحة الدمار الشامل إلى سورية عشية بدء الحرب، كما كان يقول خبراء الـ CIA بعد سقوط بغداد، في سياق تبرير فشلهم في الحصول على أي دليل يؤكد وجود تلك الأسلحة في الأراضي العراقية، فقد رد التقرير على ذلك بأن صدام حسين لو كان يمتلك بالفعل أسلحة دمار شامل لكان استخدمها بالأحرى كآخر ورقة للدفاع عن نظامه، وليس إبعادها خارج العراق. كما يشير التقرير إلى أن فريق المحققين الأمريكيين المكلف بالبحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق لم يجد دليلاً واحداً يثبت انتقال هذه الأسلحة إلى سورية لإخفائها في مكان آمن قبل اندلاع الحرب في العراق.[67]

2. تقرير الأمم المتحدة (أيار/ مايو 2005)

بعد عامين من عمل مكثف وتحقيقات أجراها فريق من المحققين، صدر تقرير الأمم المتحدة الخاص بأسلحة الدمار الشامل والمكون من 1000 صفحة، ويحتوي على أدلة تثبت عدم امتلاك صدام حسين أي أسلحة كيماوية أو بيولوجية، وإنما كان يمتلك طموحات لإنشاء برنامج نووي. وتوصل فريق البحث إلى أن حرب الخليج في عام 1991 وما تلاها من عقوبات فرضتها الأمم المتحدة دمرت قدرة العراق على إنتاج أي أسلحة محرمة دولياً، لذا لم يحاول صدام حسين إعادة بناء برنامجه التسليحي.

أما عن قدرة العراق على إنتاج أسلحة نووية، فأشار التقرير إلى أنها تبددت منذ عام 1991 هي الأخرى، حيث أشار إلى أن المحققين لم يحصلوا على دليل يثبت وجود جهود ملموسة لإعادة بناء أنظمة التسلح البيولوجية أو النووية. كما أشار إلى أن العراق لم يكن يمتلك سوى طموحات لإنشاء برنامج نووي. وبدوره، لم يجد فريق المحققين المكلف بالبحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق دليلاً واحداً يثبت أن هذه الأسلحة انتقلت إلى سورية لإخفائها في مكان آمن قبل شن الحرب على العراق.[68]

ويتضح مما سبق، أن عامل الضغط الذي مارسته الإدارة الأمريكية على عمل الأجهزة الاستخباراتية في هذا الشأن أدى إلى خروج النتائج النهائية في صورة "تقديرات معقدة" لقدرات العراق، تضمّنت العديد من التحفظات والأحكام غير المحددة تبين في النهاية خطؤها، وأنه تم توظيفها من جانب الإدارة الأمريكية من أجل تنفيذ استراتيجيتها الهادفة إلى تغيير النظام في العراق.

ثانياً: السياسة الأمريكية تجاه الحالة الليبية

طرحت الحالة الليبية بديلاً آخر للنموذج العراقي في منع الانتشار النووي، وهو التغيير في إطار النظام وليس تغيير النظام. وقد يكون من المفيد الإشارة في البداية إلى نبذة مختصرة عن بداية وتطورات هذه الحالة.

أ. تطور الحالة الليبية

كانت نوعية العلاقات الليبية الأمريكية المحدد الرئيسي لموقف واشنطن من نشاطات طرابلس في مجال أسلحة الدمار الشامل؛ وهذا ما يقتضي إعطاء لمحة عن هذه العلاقات.

فقد غلبت صفة العداء والتوتر على العلاقات بين الجانبين على مدى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين. وقد تطورت العلاقات بين الجانبين من السيئ إلى الأسوأ بسبب ما اعتبرته الإدارات الأمريكية المتعاقبة سلوكاً ليبياً يعادي الولايات المتحدة والغرب عموماً، ويدعم الإرهاب ويسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل.

لذلك، حظرت واشنطن منذ عام 1978 بيع السلاح والمعدات العسكرية إلى ليبيا. وفي عام 1979، تم إدراج اسم ليبيا رسمياً على قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للدول المؤيدة للإرهاب، وألزمت المصدّرين إليها ضرورة الحصول على إذن مسبق من وزارة الخارجية. وفي عام 1981، حظرت الولايات المتحدة تصدير الطائرات وقطع غيارها إلى ليبيا، كما حظرت السفر بجواز سفر أمريكي إليها وطلبت من رعاياها العاملين في ليبيا أن يغادروها. وفي عام

1982، قررت واشنطن حظر استيراد النفط من ليبيا كما حظرت تصدير الأجهزة والمعدات الخاصة بصناعة النفط والغاز والمعدات التكنولوجية المتقدمة إليها.[69]

وفي عام 1986 وكرد فعل على حوادث التفجير التي تمت في مطارات روما وفيينا في كانون الأول/ ديسمبر 1985، التي اتُّهمت فيها ليبيا، تحوّل الحظر التجاري الجزئي ضد ليبيا إلى حظر شامل وتم تجميد الأصول والودائع المالية الخاصة بالحكومة الليبية في البنوك الأمريكية، كما فرضت القيود على أرصدتها وودائعها وتحويلاتها المالية من وإلى الولايات المتحدة.[70]

وبدءاً من عام 1989، اشتدت الضغوط الأمريكية على ليبيا عما كانت عليه من قبل، وذلك بعد سقوط طائرة البوينج الأمريكية (بان أمريكان) فوق (لوكيربي) بأسكتلندا في كانون الأول/ ديسمبر 1988، وقد اتهمت ليبيا بتورطها في هذا الحادث الذي أسفر عن مقتل ركاب الطائرة الـ (270)، الذين كان معظمهم من العسكريين الأمريكيين العائدين لقضاء إجازات نهاية العام من قواعدهم في أوربا. وكذلك تفجير طائرة (دي سي) التابعة لشركة (UTA) الفرنسية عام 1989 فوق صحراء النيجر، وحمّل فيها القضاء الفرنسي المسؤولية لستة ليبيين.[71]

وفي خطوة أخرى لإحكام الحصار الدولي والأمريكي المفروض على ليبيا، قام الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في 5 آب/ أغسطس 1996 بالتصديق على قانون ينص على فرض عقوبات على الشركات التي تستثمر في كل من ليبيا أو إيران بمبالغ تزيد على 40 مليون دولار في السنة في قطاع الطاقة (وتم خفض هذا المبلغ لاحقاً إلى 20 مليون دولار في السنة)؛ وذلك بهدف شل قطاع النفط والغاز في ليبيا، الذي لم يتأثر جداً بالحصار وتابع تطوره عن طريق الشركات الأوربية والكندية والآسيوية التي حلّت محل الشركات الأمريكية التي خرجت من ليبيا في عام 1982 امتثالاً للحظر الأمريكي عليها، وعُرف هذا القانون باسم قانون داماتو نسبة إلى عضو مجلس الشيوخ ألفونس داماتو الذي تقدم به للكونجرس.[72]

كما عزّزت الإدارة الأمريكية حصارها الاقتصادي على ليبيا بحصار دبلوماسي تمثل في الرفض الأمريكي - بتوافق مع كل من بريطانيا وفرنسا - لشغل ليبيا مقعد العضو غير الدائم عن المجموعة العربية في مجلس الأمن اعتباراً من أول كانون الثاني/ يناير 1996؛ وارتكز الرفض الأمريكي على «عدم معقولية أن تحتل دولة يطبق عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالعقوبات مقعداً في مجلس الأمن»؛ وترافق الرفض الأمريكي مع ممارسة ضغوط على الدول العربية والإفريقية لوقف ترشيح ليبيا لمقعد المجلس بدعوى "عدم الجدارة".[73]

أما بالنسبة لتطور البرنامج النووي الليبي فقد مرت مساعي ليبيا للحصول على الأسلحة النووية بمراحل مختلفة. وتشير المصادر المحدودة التي تناولت النشاط الليبي في مجال التسلح النووي إلى أن اهتمامات ليبيا بالحصول على السلاح النووي تعود إلى بداية سبعينيات القرن العشرين، وجاءت هذه الجهود في اتجاهين: الأول، محاولة شراء قنابل نووية جاهزة من الصين، لكنها رفضت. وتلا ذلك قيام ليبيا بشراء أجهزة طرد مركزي عبر وسطاء من السوق السوداء لاستخدامها في تنقية اليورانيوم بحيث يمكن استخدامه في صنع أسلحة نووية، وفقاً لما صرح به المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي.[74]

الاتجاه الثاني يتمثل في محاولة التصنيع، من خلال تأسيس بنية نووية سلمية يمكن الاستفادة منها عسكرياً. وفي هذا الصدد قامت ليبيا في عام 1975 بتأسيس (مفوضية الطاقة الذرية) لتشرف على عمليات التنمية النووية، ثم بذلت جهوداً للحصول على المفاعلات النووية؛ فوقعت في عام 1976 اتفاقاً مع فرنسا لتقوم بإمدادها بمفاعل نووي (660 ميجاواط كهربي) لم يحدد نوعه. كما قامت في عام 1977، في أثناء زيارة العقيد معمر القذافي للاتحاد السوفيتي السابق، بتوقيع اتفاقية لزيادة التعاون الاقتصادي بين البلدين تضمنت بنداً ينص على تعهد الاتحاد السوفيتي السابق بمد ليبيا بمفاعل نووي يستعمل للأغراض السلمية طاقته 440 ميجاواط كهربي، وهو مفاعل مزدوج الأداء يمكن استعماله في تحلية

مياه البحر إلى جانب استخدامه في توليد الكهرباء. من هنا بدأت ليبيا بالفعل إجراء الأبحاث وإقامة مراكز التدريب النووية، وابتعثت العديد من الطلبة الليبيين لدراسة العلوم والتقنية النووية في كل من أوربا والولايات المتحدة.[75]

ولم يتم تنفيذ أي من الاتفاقين بشأن المفاعلين السالفي الذكر، حيث بدا أن كلتا الدولتين (فرنسا والاتحاد السوفيتي السابق) شعرت برغبة ليبيا في تحويل تلك المفاعلات من الاستخدام السلمي إلى الاستخدام العسكري، وكل ما تم تحقيقه من الطموحات الليبية في هذا الشأن هو إنشاء مفاعل (تاجوراء) الروسي الصنع الواقع على بعد 17 كيلومتراً شرق طرابلس، وهو مفاعل بحثي صغير، طاقته 10 ميجاواط، والوقود المستخدم فيه هو اليورانيوم (ثاني أكسيد اليورانيوم)، كما أنه مغلف بالألومونيوم ومبرد ومهدأ بالماء الطبيعي، ومن النوع الذي يحوي بركاً من الماء، وفيه أعمدة وقود بسيطة التصميم للأبحاث العلمية؛ ومن ثم فهو غير ذي جدوى إنتاجية حيث يخضع لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عام 1980.[76]

وقد ارتبطت وكالات مختلفة بالجوانب العملياتية الخاصة بالسعي الليبي لامتلاك الأسلحة النووية خلال ما يقرب من فترة العقود الثلاثة التي استمرت فيها تلك الجهود. وخلال أكثر تلك المراحل كثافة – في تسعينيات القرن العشرين – بدا أن الجهود الرامية إلى تطوير الأسلحة النووية كانت تقودها الهيئة الوطنية الليبية للبحث العلمي، ويعاونها في ذلك – على نطاق محدود – كيانات بيروقراطية أخرى.[77]

أنفقت ليبيا مبالغ كبيرة على شراء المعدات لمشروعها النووي منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى عام 2003، من دون أن تتوافر لديها فعلاً القدرات اللازمة لاستخدام هذه المعدات، أو حتى محاولة تطوير تلك القدرات.[78]

ويتضح مما تقدم أن محاولات ليبيا المبكرة لشراء الأسلحة النووية الجاهزة والتخلي عن العملية الخاصة بتطوير هذه الأسلحة بقدرات محلية، أوحت بأن الحصول على الأسلحة النووية، ومن ثم الانضمام إلى نادي الدول النووية، كان ينظر إليه على أنه أكثر ضرورة من المهمة الأصعب المتمثلة في إقامة برنامج محلي لتطوير الأسلحة النووية. ولكن قناعة النظام

بتطوير قاعدة محلية لصنع السلاح النووي ازدادت حينما أصبح واضحاً أنه لن يكون بإمكانه شراء أسلحة نووية جاهزة من الدول الأخرى.

أما بالنسبة إلى الدوافع التي كانت وراء سعي النظام الليبي نحو امتلاك الأسلحة النووية فيمكن تلخيصها في ثلاثة دوافع رئيسية:[79]

الدافع الأول: الرغبة في امتلاك قوة ردع نووية للحماية من التدخلات الخارجية، حيث كان النظام الليبي ينظر إلى الردع النووي باعتباره «حلاً تكنولوجياً يتطلب القليل من القوة البشرية، ويمكّن النظام من حماية الأراضي الليبية الواسعة ضد التهديدات الخارجية». واقترن ذلك برغبة النظام في تجنب الاعتماد أكثر مما ينبغي على القوات المسلحة التقليدية، وهو الاعتماد الذي قد يحول هذه القوات إلى مصدر محتمل للتحديات بالنسبة إلى النظام. وتعزز هذا الدافع بعد الغارات الأمريكية على طرابلس وبنغازي في عام 1986 التي استهدفت القيادة الليبية وشكلت تهديداً لأمن النظام لم يكن مقبولاً لدى القيادة الليبية.

والدافع الثاني: الاعتقاد بأن الحصول على الأسلحة النووية سوف يمكن ليبيا من الاضطلاع بدور قيادي في المنطقة تحت تأثير القومية العربية التي كانت مصدر إلهام لكل من السياستين المحلية والخارجية لليبيا في السنوات التي تلت عام 1969. وتجدر الإشارة في هذا السياق أيضاً إلى أن الأسلحة النووية الإسرائيلية كانت عاملاً مهماً ومحفزاً بالنسبة إلى الطموحات النووية المبكرة لليبيا.

الدافع الثالث: هو اقتناع النظام الليبي بفكرة مفادها أن الأسلحة النووية دليل على قوة الدولة الحديثة ودلالة على التقدم العلمي والتكنولوجي.

ب. السياسة الأمريكية تجاه الحالة الليبية

في التاسع عشر من شهر كانون الأول/ ديسمبر 2003 أعلنت ليبيا على لسان وزير خارجيتها عبدالرحمن شلقم تخليها "طواعية" عما لديها من برامج لأسلحة الدمار الشامل

المحظورة دولياً، وتخلصها من كل المواد والمعدات الخاصة بإنتاج تلك الأسلحة، وفتح منشآتها أمام المفتشين الدوليين، واستعدادها لقبول أي التزامات أخرى بما فيها التوقيع على البروتوكول الإضافي لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، الذي يعطي الوكالة الدولية للطاقة الذرية حق التفتيش المفاجئ لجميع المنشآت النووية الليبية. وأوضح البيان الليبي أن هذه الخطوة جاءت إيماناً من ليبيا بأن سباق التسلح لا يخدم أمنها الوطني ولا الأمن الإقليمي، وأنه يتعارض مع حرصها على أن ينعم العالم بالأمن والسلام.[80]

وبناء على بيان الحقائق الصادر عن البيت الأبيض بتاريخ 22 كانون الأول/ ديسمبر 2003، فقد كشفت ليبيا للولايات المتحدة وبريطانيا عن معلومات مهمة حول برامجها للأسلحة النووية والكيميائية علاوة على نشاطاتها في مجالي الأسلحة البيولوجية والصواريخ الباليستية، وتعهدت ليبيا أيضاً بالتخلص من كل عناصر برامجها الخاصة بالأسلحة الكيميائية والنووية، والكشف عن كل نشاطاتها النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتخلص من الصواريخ الباليستية التي يزيد مداها على 300 كيلومتر وتزيد حمولتها على 500 كيلوجرام، والتخلص من كل مخزون الأسلحة الكيميائية، والانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية CWC، والسماح بعمليات التفتيش الفوري والمراقبة للتحقق من تطبيق كل هذه الإجراءات.[81]

وجاء هذا القرار الليبي عقب مفاوضات عقدت بناءً على طلب من الحكومة الليبية في العاصمة البريطانية وضمت خبراء وتنفيذيين في حكومات الأطراف الثلاثة (ليبيا والولايات المتحدة وبريطانيا)، ولم يعلن خلال فترة المفاوضات عن طبيعتها وفحواها، ولكن ظهرت بعض الإشارات من الأطراف الأمريكية والبريطانية إلى أنها تتعلق بالملفات العالقة وعلى رأسها أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، وحقوق الإنسان. وتخللت هذه المفاوضات زيارات قام بها أمريكيون وبريطانيون لمواقع ليبية يعتقد أنها تصنع مواد متعلقة بأسلحة الدمار الشامل.[82]

وقد أعلن البيت الأبيض أن القرار الذي اتخذته ليبيا بالتخلي عن برامج تطوير أسلحة الدمار الشامل جاء نتيجة لاستراتيجية الرئيس بوش الأمنية الوطنية بتخيير النظام الليبي بين السعي للحصول على مثل هذه الأسلحة بثمن باهظ – في إشارة ضمنية إلى تجربة العراق – أوالتخلي عنها والعودة إلى "حظيرة المجتمع الدولي".[83]

وعبّر عن هذا الرأي وزير الطاقة الأمريكي الأسبق Spencer Abrams الذي أشار إلى أن غزو العراق لم يكن بعيداً عن اهتمام القيادة الليبية في اتخاذ قرارها؛ يضاف إلى ذلك ما صرح به وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2003 من أن «الموقف الجديد الذي أعلنته ليبيا نجم عن مزيج من العمل الدبلوماسي والضغط العسكري الذي مارسته إدارة الرئيس جورج بوش»، وكذلك ما جاء على لسان وزير الدفاع البريطاني جيف هون بقوله «إن اعتراف طرابلس بأنشطتها النووية له صلة مباشرة بغزو العراق والإطاحة بالرئيس صدام حسين .. من الصعب الاعتقاد بإمكان الفصل بين الغزو العسكري للعراق والقرار الذي اتخذته ليبيا».[84]

من هنا يمكن القول إن الولايات المتحدة اعتبرت الحالة الليبية نموذجاً للأزمات النووية التي تمت تسويتها بالوسائل الدبلوماسية، مع الإشارة إلى أنها تمثل نجاحاً لأسلوب العمل العسكري الذي اتبع في العراق، حتى إن كثيرين في إدارة بوش بدؤوا يراهنون على الحالة الليبية كنموذج يمكن الدفع في اتجاه اتباعه للتعامل مع الحالات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط. وقد قال الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن نفسه في هذا السياق «إن الموقف الليبي يرسل رسالة لا تقبل اللبس إلى الأنظمة التي تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو تمتلكها أصلاً، فتلك الأسلحة لا تعزز نفوذ الدول ولا تلمع صورتها، بل تجلب العزلة وتداعيات أخرى غير مرحب بها، ولا بد من توضيح رسالة أخرى بالقدر ذاته أيضاً: سيجد القادة الذين يتخلون عن طموحاتهم في الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية وطرق إنتاجها باباً إلى علاقات أفضل مع الولايات المتحدة وغيرها من الأمم الحرة».[85]

وهناك اتجاه آخر في التحليلات الخاصة بالحالة الليبية يتفق والرؤية الأمريكية، حيث فسر القرار الليبي بخوف ليبيا من أن يتكرر معها السيناريو الأمريكي في العراق، ومن ثم بادرت – من باب سد الذرائع – بالإعلان عن تخليها عن جميع برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وفتح جميع المواقع الخاصة بتطوير تلك الأسلحة أمام التفتيش الدولي، والإعلان عن التخلّص مما لديها من تصاميم وهياكل الصواريخ التي يزيد مداها على 300 كيلومتر،[86] وكأن تلك الإجراءات هي الثمن الذي دفعته ليبيا حتى تتقي تكرار سيناريو العراق معها، ولتضع في الوقت ذاته حداً لعزلتها وللعقوبات المفروضة عليها.

ومما يعزز هذا التحليل لدى بعض الباحثين والمحللين أمران: الأول، أن إعلان ليبيا التخلي عن أسلحة الدمار الشامل جاء بعد القبض على الرئيس العراقي وظهوره بصورة بائسة عبر وسائل الإعلام العالمية. والثاني، أن المحادثات الليبية مع الأمريكيين والبريطانيين قد بدأت قبل تسعة أشهر من الإعلان الليبي حسب تصريحات الرئيس بوش الابن ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير، أي أنها تمت بعد الحشد العسكري الأمريكي في الخليج وربما بعد بدء الغزو العسكري للعراق مباشرة، ما جعل الحكومة الليبية تتوجس من غزو عسكري وشيك يقوم على نفس المبررات التي سيقت لغزو العراق.[87]

لكن حقيقة الأمر أن الحالة الليبية أعقد كثيراً مما بدت عليه ومما حاولت أن تصوره الإدارة الأمريكية، وهذا ما أثير بشكل ما في بعض دوائر واشنطن، على الأقل في مراكز الأبحاث. فعلى الرغم من أن ليبيا ظهرت كأكثر حالات الشرق الأوسط سهولة على الإطلاق في حل مشكلات الانتشار النووي، فإن هناك تساؤلات كثيرة بقيت دون إجابات نهائية؛ منها: ما مدى تقدم البرنامج النووي الليبي؟ لماذا تخلت ليبيا عن خيارها النووي؟ هل يمكن أن يعزى ذلك إلى ما حدث في العراق؟ وأهم تلك التساؤلات: هل من الممكن إعادة تطبيق ما أصبح يعرف باسم «النموذج الليبي» على حالات أخرى في منطقة الشرق الأوسط؟.[88] وفي صدد الإجابة عن تلك التساؤلات، يمكن الإشارة إلى النقاط الآتية:

1. لم يكن البرنامج النووي الليبي على ذلك النحو من الخطورة، لا على أمن الولايات المتحدة ولا على أمن العالم كما ذكر الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن في تعليقه على البيان الليبي المشار إليه، بل كان في مراحل أولية من الصعب تجاوزها في ظل الحصار المحكم المفروض على طرابلس من قبل واشنطن منذ عام 1982، وكذا الحصار الدولي الذي بدأ في عام 1992 بقرار من مجلس الأمن، واللذين تضاعف إحكامهما على ليبيا بعد الوجود العسكري الأمريكي المكثف بالمنطقة.[89]

وبالتالي، فإن ليبيا حتى وقت إعلانها البيان في (19/ 12/ 2003) كانت بعيدة عن صنع قنبلة نووية، وهذا ما أكده محمد البرادعي المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أكثر من مناسبة؛ فقد قال بعد تفتيش أربعة مواقع نووية ليبية «ما رأيناه برنامج في مرحلة أولية جداً، أنا سعيد بأننا أتينا في تلك المرحلة».[90]

ومما يذكر في هذا السياق أن هناك ثلاثة عوامل ضرورية من أجل إقامة برنامج للأسلحة النووية، وهي تحديداً: الرغبة في الحصول على الأسلحة النووية، والتمويل المناسب، والبنية التحتية اللازمة، بما في ذلك العلماء والمهندسون المتخصصون في مجالات متعددة من العلوم والتكنولوجيا. وعلى الرغم من أن النظام الليبي كان يمتلك الوسائل المالية اللازمة للاستثمار في برنامج للأسلحة النووية، فإنه كان يفتقر إلى الموارد البشرية اللازمة لإنشاء برنامج نووي ناجح،[91] أما الرغبة في امتلاك السلاح النووي فقد تغيرت الدوافع المحركة لها كما سوف يتضح.

ومن ثم فان حسابات ليبيا بشأن التكلفة المترتبة على قرارها إزاء التخلي عن برنامج نووي في مراحله الأولى ساعدتها على اتخاذ مثل هذا القرار. ولعل هذا ما دفع الكثير من المسؤولين والأكاديميين الليبيين إلى الإقرار بعدم وجود برنامج نووي ذي شأن، وأن ليبيا قد حصلت في الواقع على الكثير من المجتمع الدولي مقابل تخليها عن "لا شيء".[92]

2. لا يمكن إنكار حقيقة أن قيام الولايات المتحدة بغزو واحتلال العراق، في إطار سياسة الضربات الوقائية التي تبنتها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ضاعفت مخاطر

استمرار ليبيا في الاحتفاظ ببرامج لأسلحة الدمار الشامل، لكن لا يوجد دليل على أن القرار الليبي كان نتيجة مباشرة لغزو العراق. فهذا القرار هو (The Tail-End) أو بعبارة أخرى نتاج مسار دبلوماسي استمر سنوات عدة، بُحث خلالها - إضافة إلى تخلي ليبيا عن برنامجها لأسلحة الدمار الشامل- حل العديد من القضايا الأخرى؛ مثل تعويضات حادث لوكيربي، والاتهامات الغربية لطرابلس بـ "دعم الإرهاب الدولي"، والبحث في رفع العقوبات الاقتصادية.[93]

ويمكن القول إجمالاً إن سياسة ليبيا إزاء برنامجها للأسلحة النووية قد تأسست على تحليل شامل لحسابات التكلفة والمنافع عكَس أولويات النظام وطموحاته والتحديات التي يواجهها في مجالي السياسة الخارجية والسياسة الأمنية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دوافع النظام الليبي نحو امتلاك السلاح النووي قد تغيرت في ضوء تزايد المشكلات المحلية وتعقد العلاقة مع الدول الرئيسة في المجتمع الدولي. فقد وجدت طرابلس أن عليها إعادة التفكير في سياستها الخارجية والأمنية بعد التدهور الملحوظ في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً، وبعض دول الشرق الأوسط.

وعلى الصعيد الداخلي، واجهت ليبيا منذ ثمانينيات القرن الماضي فترة صعبة على المستوى المحلي بعد أن تبين أن التجارب الاقتصادية المحلية كانت كارثية، واشتدت حدة الأزمات التي واجهت النظام في أوائل التسعينيات عندما ازدادت الضغوط الدولية على ليبيا بشدة بعد اتهامها بالمسؤولية عن حادثة لوكيربي عام 1988، وطائرة ركاب فرنسية فوق النيجر عام 1989. كما واجه النظام الليبي تحديات معقدة من خلال تضافر العقوبات الأممية المفروضة عليه، وتراجع أسعار النفط، والتأثير المتراكم من سوء الإدارة الاقتصادية، ووصول معدل التضخم إلى 50٪ عام 1994. وفضلاً عن ذلك، واجه النظام في عام 1995 أخطر تمرد على شكل حركة معارضة إسلامية مسلحة في الجزء الشرقي من البلاد لم يستطع القضاء عليها إلا عام 1998. ومن ثم، فإن القلق من تنامي السخط الشعبي نتيجة سوء

الأوضاع الاقتصادية، وظهور حركات تمرد منبثقة من الداخل، أدى إلى تغير حسابات النظام بشأن تكلفة سياساته الخارجية والأمنية، لذا صار التركيز على عنصر بقاء النظام.[94]

ومنذ النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، بات العقيد القذافي مقتنعاً بضرورة تحسين الوضع الدولي لبلاده وتمكينها من إعادة بناء اقتصادها، وقد تطلب منه ذلك إحداث تغييرات في السياسة الخارجية الليبية، وتحديداً فيما يتعلق بمواجهة قضاياه الشائكة مع الغرب. ونجح بالفعل في حل أزمتي طائرة الركاب الفرنسية، ولوكيربي الخاصة بطائرة الركاب الأمريكية.[95]

وتزامن كل ذلك مع تراجع "التصلب الأيديولوجي" في تشكيل الأولويات الأمنية للنظام الليبي، وبدا أنه يدخل فيما يمكن تسميته "مرحلة ما بعد الثورية"، حيث أصبحت البراجماتية مصدر التأثير الأقوى في صنع سياساته، مقابل تراجع دور الحماسة الثورية. وبدا أن النظام الليبي قد توصل إلى أن من مصلحته التخلي عن السعي لامتلاك الأسلحة النووية إذا أمكن العثور على "استراتيجية خروج مناسبة".[96]

في هذا السياق، وطبقاً لبعض التحليلات والمصادر الغربية، فإن ليبيا عرضت في أيار/ مايو 1999، التخلي عن برنامجها الخاص بأسلحة الدمار الشامل مقابل تسوية مشكلاتها مع الولايات المتحدة، حيث كانت تواجه الكثير من المشكلات الاقتصادية، وغير قادرة على استيراد التكنولوجيات الضرورية اللازمة لتوسيع نطاق إنتاجها من البترول بسبب العقوبات الاقتصادية؛ أي أن النظام الليبي كان لديه استعداد للتخلي عن برنامجه النووي حتى قبل غزو واحتلال العراق.

ولكن الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت لم تكن ترى في القدرات النووية الليبية المتواضعة تهديداً وشيكاً لأمنها القومي، بل كانت مهتمة أكثر بتعويضات ضحايا الهجوم الإرهابي وإقلاع ليبيا عن دعم النشاطات الإرهابية، ومن ثم لم ترَ في البرنامج النووي الليبي عاملاً ضاغطاً أو ملحاً يجعلها تقبل العرض الليبي.[97]

أما عن أسباب احتفاظ ليبيا ببرنامجها النووي منذ التسعينيات رغم استعدادها التخلي عنه خلال هذه الفترة، فمنها: أولاً، أن حالة الصمت التي ميزت رد الفعل الأمريكي على العرض الليبي ولدّت لدى ليبيا قناعة بأن من غير المحتمل أن تستفيد من تخليها عن هذا المشروع خلال تلك الفترة. وثانياً، أن ليبيا اتبعت سياسة ذات مسارين في تلك الفترة، فقد أخذت تسعى لتحسين علاقاتها بالغرب والولايات المتحدة بشكل خاص، محاولة في الوقت ذاته الاحتفاظ ببرنامج أسلحتها النووية بوصفه وثيقة تأمين في حال إخفاق سياسة التقارب، وتعزز لديها هذا التوجه بعد عدم تجاوب الولايات المتحدة مع عرضها الذي سبقت الإشارة إليه خلال تلك الفترة، ومن ثم أبقت ليبيا على البرنامج ورقة تفاوضية قوية إزاء الغرب.[98]

من هنا، يمكن القول إن موافقة الإدارة الأمريكية على العرض الليبي بعد غزو العراق - رغم رفضها له في السابق - إنما جاء لأسباب تتعلق بالتوقيت، وليس بالتهديد الذي يمثله البرنامج النووي الليبي، حيث حرصت على أن يكون هذا القرار دليلاً عملياً على نجاح استراتيجيتها في العراق، وهذا ما يفسر الضجة الإعلامية الهائلة التي أُحيطت بالقرار الليبي، وعزّزها ظهور كل من الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن ورئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير في وقت واحد أمام عدسات وكالات الأنباء العالمية للترحيب بالقرار الليبي والتأكيد على أنه جاء ثمرة تسعة أشهر من المفاوضات.

لقد انطوى هذا الاحتفاء الأمريكي البريطاني غير المألوف بالقرار الليبي على أهداف خاصة بقيادتي الدولتين، من بينها: تحسين صورتهما أمام الرأي العام الأمريكي والبريطاني والعالمي بعد أن عجزا عن إثبات أن العراق يمتلك أو يطور أسلحة دمار شامل، أو أنه كان على وشك إنتاج قنبلة نووية سيهدد بها المصالح الأمريكية والأمن والسلم العالميين؛ كما هدفا أيضاً إلى إقناع الرأي العام العالمي بصواب قرار الحرب على العراق، من حيث إنه أرعب - ما دأب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن على تسميته - الأنظمة "الشريرة" و"المارقة" المناوئة للولايات المتحدة والغرب في المنطقة. كما هدفا إلى تلميع

النموذج الليبي حتى يكون قدوة لغيره من دول المنطقة، كسورية وإيران وغيرهما من الدول، وتحديداً كوريا الشمالية، للتخلي الطوعي عن تطوير برامج أسلحة الدمار الشامل.[99]

ولعل هذا ما دعا إليه صراحة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول في 24/ 12/ 2004 بقوله خلال أحد البرامج الإذاعية الأمريكية «على إيران وسورية وكوريا الشمالية أن يبرهنوا على ذكائهم ويحذوا حذو ليبيا التي تخلت عن أسلحة الدمار الشامل ... نأمل أن يتابع الكوريون الشماليون هذه التطورات ويدركوا أن الآخرين أصبحوا أذكياء، وأن عليهم أن يكونوا هم أيضاً أذكياء... إن سورية تحتاج إلى الخروج من الحفرة التي تقبع فيها منذ سنوات».[100]

والخلاصة أن الأوضاع التي قادت ليبيا إلى مواجهة تحدياتها الداخلية، والسير في درب التعاون مع الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة، هي التي شكلت أقوى الدوافع لقرارها التخلي عن خيارها النووي. ومن ثم، لا يمكن اعتبار الحالة الليبية نموذجاً للتعامل مع حالات الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط كما حاولت الولايات المتحدة الترويج لذلك.

ثالثاً: الإدارة الأمريكية للأزمة النووية الكورية الشمالية

مثلت كوريا الشمالية حالة أخرى تندرج ضمن تغيير سياسات النظام وليس تغيير النظام ذاته، ولكنها في الواقع تمثل حالة أعقد بكثير مما بدت عليه الحالة الليبية. وكما أشرنا إلى نبذة حول حالتي العراق وليبيا، تجدر الإشارة في البداية إلى نبذة مختصرة عن بداية وتطور هذه الأزمة.

أ. تطور الأزمة النووية الكورية الشمالية

ترجع بدايات البرنامج النووي لكوريا الشمالية إلى عام 1955. وقد أحيط هذا البرنامج بسرية كبيرة إلى أن أعلن المسؤولون الأمريكيون للمرة الأولى أن واشنطن لديها

معلومات استخباراتية تثبت بناء كوريا الشمالية لمفاعل نووي سري. بعدها وتحت وطأة الضغوط الدولية، انضمت كوريا الشمالية إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، غير أنها رفضت التوقيع على اتفاق إجراءات الحماية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[101] ولكن مع تواصل الضغط الدولي والتحولات الجذرية في العلاقات الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق وتبوُّء الولايات المتحدة موقع القطب الأوحد على الساحة الدولية، وقعت كوريا الشمالية في كانون الثاني/ يناير 1992 اتفاق إجراءات الحماية والأمان مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما سمح للأخيرة ابتداءً من حزيران/ يونيو 1992 بالقيام بمهام التفتيش، لكن تلك المحاولات توقفت في كانون الثاني/ يناير 1993 بسبب رفض بيونج يانج تفتيش منشأتين نوويتين. وفي آذار/ مارس 1993 أعلنت كوريا الشمالية عزمها الانسحاب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ثم تراجعت عن الانسحاب بعد مفاوضات مع الولايات المتحدة.[102]

وبعد فترة من الشد والجذب والتحذيرات والتهديدات المتبادلة بين الطرفين، زار الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر بيونج يانج في حزيران/ يونيو 1994 للقيام بجهود وساطة تنهي هذه الأزمة النووية؛ ونتج عن هذه الزيارة إبرام اتفاق الإطار في الحادي والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر 1994.[103]

تضمن هذا الاتفاق أربعة محاور أساسية: الأول، التعاون بين الطرفين لتفكيك المفاعلات النووية الكورية القائمة، وبناء مفاعل نووي يعمل بالماء الخفيف بطاقة 2000 ميجاواط، وبدء إمدادات النفط الثقيل إلى كوريا الشمالية خلال ثلاثة أشهر من التوقيع لتصل إلى 500 ألف طن سنوياً. والثاني، تطبيع العلاقات الثنائية بين الطرفين. والثالث، التعاون الثنائي بين البلدين لتحقيق السلام والأمن من خلال إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. أما الرابع فيتعلق بالتعاون الأمريكي الكوري الشمالي في مجال دعم نظام حظر الانتشار النووي من خلال التزام بيونج يانج الكامل بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.[104]

وقد اتسم الوضع النووي بالنسبة لكوريا الشمالية بالاستقرار خلال السنوات التالية لتوقيع اتفاق الإطار، إلى أن شهد نقطة تحول مهمة في تشرين الأول/ أكتوبر 2002 عقب زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الآسيوية إلى كوريا الشمالية، والتي حمل خلالها اتهامات للنظام الكوري - وفقاً لمعلومات حصلت عليها CIA - بتخصيب اليورانيوم والسعي إلى امتلاك أسلحة نووية وامتلاك برنامج سري لتطوير الصواريخ. وأكد البيان الأمريكي حول تلك الزيارة أن كوريا الشمالية لم تنف تلك الاتهامات، وإنما ركزت - وفقاً للبيان - على تبرير تلك التوجهات استناداً إلى ما وصفته بالتوجهات "العدائية" لإدارة الرئيس جورج بوش الابن تجاهها. تلا ذلك إعلان الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ذاته وقف إمدادات الطاقة لبيونج يانج، ثم إعلان هذه الأخيرة في كانون الأول/ ديسمبر 2002 انهيار اتفاق الإطار رسمياً.[105]

وحقيقة الأمر أن فهماً حقيقياً لفشل اتفاق الإطار وانهياره يجب أن يستند إلى التحول المهم الذي شهدته رؤية كل من إدارة جورج بوش الابن والنظام الكوري الشمالي لبعضهما البعض، واتجاهاتهما بشأن طريقة إدارة تلك الأزمة. فمن ناحية، شهدت السياسة الأمريكية تجاه النظام الكوري الشمالي في ظل إدارة بوش الابن وخاصة في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 تحولاً جوهرياً تمثل في الانتقال من إدارة الأزمة السابقة في إطار السياسة الأمريكية تجاه مسألة منع الانتشار النووي إلى إدارتها في إطار ما عرف بالحرب ضد الإرهاب الذي تمثله دول "محور الشر" أو "الدول المارقة" ومن بينها كوريا الشمالية، وفق الرؤية الأمريكية.[106]

ومن ناحية أخرى، تطورت لدى النظام الكوري الشمالي، خاصة منذ وصول الرئيس جورج بوش الابن إلى السلطة في عام 2000، رؤية سلبية لتأثير التحولات الدولية والإقليمية على مستقبل النظام، وتعمق هذا الإدراك بفعل عدد من العوامل، أهمها:[107]

1. الخطاب الأمريكي العدائي ضد كوريا الشمالية، والذي أصبح أكثر وضوحاً بعد أن طرح الرئيس السابق جورج بوش الابن في خطاب حالة الاتحاد بتاريخ 29/ 1/ 2002 مفهوم "محور الشر" الذي ضم بالإضافة إلى كوريا الشمالية، كلاً من العراق وإيران، وهو ما يفسر قرار كوريا في تشرين الأول/ أكتوبر 2002 تنشيط برنامج تخصيب اليورانيوم.

2. تجربة الأزمة الأمريكية – العراقية وخبرة الخلاف بين العراق والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي انتهت بالحرب الأمريكية على العراق وإسقاط نظام صدام حسين استناداً إلى دعاوى امتلاكه أسلحة نووية، وهي دعاوى ثبت عدم دقتها بعد انتهاء الحرب. وقد أدت تلك الخبرة إلى رسوخ قناعة النظام الكوري الشمالي بأن إصرار الولايات المتحدة على خضوع منشآته النووية لعمليات التفتيش تهدف في التحليل الأخير إلى الوقوف على حقيقة برنامجه النووي تمهيداً لتكرار السيناريو العراقي معه، وتطورت قناعة لدى النظام أيضاً بأن كوريا الشمالية تمثل المرحلة التالية في الحرب ضد الإرهاب بعد العراق مباشرة.

3. تدهور الأوضاع الاقتصادية الداخلية وتدهور أداء الاقتصاد الكوري الشمالي، فقد تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي الكوري من 20.5 مليار دولار عام 1993 إلى 15.9 مليار دولار عام 2002، بالإضافة إلى العجز الشديد في الموارد الغذائية ومصادر الطاقة، فقررت كوريا الشمالية تنشيط برنامجها النووي كوسيلة للضغط على الدول الكبرى للحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات الاقتصادية.[108]

وقد شكلت هذه العوامل الثلاثة مدخلات أساسية في تعميق الإدراك السلبي للنخبة الحاكمة في كوريا الشمالية لحقيقة الأهداف والنوايا الأمريكية تجاه النظام. وفي هذا السياق، أضحى تطوير السلاح النووي بالنسبة إلى هذا النظام إحدى الأوراق العملية المهمة لإدارة أزمته مع الولايات المتحدة والقوى الإقليمية، ولتعظيم مكاسبه المتوقعة في أي مفاوضات مع الأطراف المعنية بالأمن الإقليمي في شمال شرقي آسيا.

ب. الإدارة الأمريكية للأزمة النووية الكورية الشمالية

لم يكن الخيار العسكري مطروحاً على نحو جدي من جانب الولايات المتحدة في إطار إدارتها لهذه الأزمة منذ بدايتها، بعكس الحالة العراقية. فعلى الرغم من أن كوريا الشمالية دولة فقيرة وصغيرة نسبياً، فإنها تمتلك رابع أكبر جيش في العالم يقدر تعداده بمليون جندي على الحدود مع كوريا الجنوبية، الحليف المهم للولايات المتحدة. كما أن عاصمة كوريا الجنوبية (سول) تعد هدفاً سهلاً بالنسبة للقوات الكورية الشمالية، حيث لا تبعد عنها سوى 30 ميلاً فقط. كما تمثل تلك القوات كذلك تهديداً لـ 37 ألف جندي أمريكي موجودين في كوريا الجنوبية.[109] هذا بالإضافة إلى أن كوريا الشمالية تمتلك برامج قاذفات باليستية لديها القدرة على ضرب اليابان، الحليف الآخر المهم للولايات المتحدة. يضاف إلى ما سبق المأزق الحقيقي الذي تعانيه الولايات المتحدة في العراق، حيث يضع أمامها قيوداً عدة إذا فكرت في تكراره مع دولة لا تقارن قوتها العسكرية التقليدية بالقوة العسكرية للعراق قبل احتلاله، ناهيك عن امتلاكها برنامجاً نووياً متقدماً قابلاً للتحول إلى سلاح نووي خلال فترة قصيرة.

لذلك، احتفظت الولايات المتحدة طوال فترة إدارتها للأزمة بتأكيدات حول الخيار السلمي كوسيلة أساسية للتعامل مع كوريا الشمالية، رغم تصنيفها إياها إحدى دول محور الشر. وتمثل التصعيد الحقيقي في مواقفها باللجوء إلى وسائل عقابية سياسية أو اقتصادية وليس الخيار العسكري. وحتى التصريحات المتشددة لبعض المسؤولين الأمريكيين لم ترافقها تحركات ولا حشود عسكرية، مما جعل الأزمة تراوح مكانها في منزلة أقرب للحل منها إلى الحرب.[110]

في هذا السياق، تم تطوير صيغة جديدة لإدارة أزمة البرنامج النووي الكوري الشمالي عرفت بالمحادثات السداسية، ضمت إضافة إلى كوريا الشمالية والولايات المتحدة، كلاً من روسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية، بوصفها الأطراف الإقليمية والدولية الرئيسية المعنية بإدارة هذه الأزمة. ويمكن تناول جولات تلك المفاوضات على النحو الآتي:[111]

الجولة الأولى: 27– 29 آب/ أغسطس 2003

تمسكت الولايات المتحدة خلال هذه الجولة بمبدأ تفكيك البرنامج النووي والمنشآت النووية الكورية الشمالية تفكيكاً كاملاً يمكن التحقق منه، قبل حصول كوريا على أي امتيازات أو تعهدات أمريكية. وفي المقابل، طرحت كوريا الشمالية خطة تقوم على أربع مراحل متتالية تلتزم بمبدأ تزامن الخطوات وتبادل التنازلات بين كوريا الشمالية من جانب، والولايات المتحدة وحلفائها من جانب آخر. وتلك المراحل هي على الترتيب:

1. عودة الإمدادات الغذائية والطاقة إلى كوريا الشمالية، وذلك مقابل إعلان الأخيرة موافقتها المبدئية على تجميد برنامجها النووي.
2. إعلان الولايات المتحدة موافقتها على توقيع معاهدة عدم اعتداء مع كوريا الشمالية وتعويضها عن خسائرها من الطاقة الكهربائية في حالة إنهاء برنامجها النووي، وذلك مقابل موافقة كوريا الشمالية على بدء إجراءات تجميد برنامجها النووي واستئناف مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملهم داخل المنشآت النووية الكورية.
3. تطبيع العلاقات الأمريكية – الكورية، والعلاقات اليابانية – الكورية، وذلك مقابل توقيع اتفاق بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، تتعهد الأخيرة بموجبه بوقف برنامجها الصاروخي وصادراتها الخارجية من الصواريخ.
4. تفكيك البرنامج النووي والمنشآت النووية لكوريا الشمالية مع اكتمال عملية بناء مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف.[112]

وإزاء الخلاف حول هذه النقاط، لم تسفر الجولة الأولى من المحادثات سوى عن صدور بيان عام، اكتفى بالتأكيد على عدد من المبادئ العامة في تسوية الأزمة، شملت: الالتزام بالتسوية السلمية، وأخذ الاعتبارات الأمنية الكورية الشمالية وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية في الاعتبار، والحاجة إلى خطة تسوية تقوم على مبادئ العدل والعقلانية والتزامن، والالتزام بتجنب استخدام الألفاظ والمفردات والأفعال التي من شأنها أن تدهور الموقف، وأخيراً الالتزام باستمرار الحوار.

الجولة الثانية: 25– 28 شباط/ فبراير 2004

أبدى الطرفان الأمريكي والكوري الشمالي مرونة نسبية قبل بدء هذه الجولة، حيث أعلن مسؤولو وزارة الخارجية الأمريكية الاستعداد لتطبيق منهج الخطوة - خطوة لتسوية الأزمة، كما أعلنت كوريا الشمالية رغبتها في التسوية السلمية لأزمة برنامجها النووي، إلا أن هذا لم يؤدِّ إلى إحراز تقدم في أثناء تلك الجولة. وبدا الهدف من المرونة الشكلية السابقة مجرد الحفاظ على حالة الحوار والإطار الدبلوماسي لإدارة الأزمة، إذ عاد الطرفان إلى التشدد مرة أخرى في أثناء المحادثات الفعلية. ولم يتمكن الأطراف الستة من الاتفاق على صيغة البيان الختامي لتلك الجولة، واقتصر الأمر على إصدار ممثل الصين بياناً خاصاً أكد فيه أهمية تلك الجولة واتفاق الأطراف على تشكيل مجموعة عمل للإعداد للجولة القادمة.

الجولة الثالثة: 23– 26 حزيران/ يونيو 2004

طرحت الولايات المتحدة خلال هذه الجولة خطة لتسوية الأزمة تقوم على مرحلتين رئيسيتين: الأولى، هي المرحلة التمهيدية، ومدتها ثلاثة أشهر فقط، تقوم فيها كوريا الشمالية بالإعلان عن تجميد برنامجها النووي، يليه تقديم بيان شامل حول منشآتها النووية ومكونات برنامجها النووي بما في ذلك جميع التسهيلات النووية المدنية، ثم بعد ذلك التفاوض حول طريقة التفكيك الكامل والنهائي للبرنامج والمنشآت النووية. وفي المقابل، تحصل كوريا الشمالية فور الاتفاق على طريقة التفكيك على عدد من الامتيازات؛ تشمل استئناف إمدادات النفط، وحصول كوريا الشمالية على تأكيدات أمنية مؤقتة متعددة الأطراف بعدم الاعتداء عليها، وبدء محادثات كورية – أمريكية حول إنهاء العقوبات الأمريكية ورفع كوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وبدء دراسة الاحتياجات الكورية من الطاقة، ووضع خطة متعددة الأطراف لتأمين تلك الاحتياجات. أما المرحلة الثانية فتبدأ عقب التفكيك الكامل والنهائي للبرنامج النووي والمنشآت النووية والتحقق من هذا التفكيك، حيث تحصل كوريا بعدها على ضمانات أمنية أمريكية دائمة بعدم الاعتداء، وحل نهائي لمشكلة الطاقة لديها. وتستغرق المرحلة الثانية وفق التقديرات الأمريكية ما بين 2-3 سنوات.[113]

ويتضح من الخطة الأمريكية أنها لم تخرج عن جوهر التصور الأمريكي التقليدي لتسوية الأزمة، الذي يقوم على التفكيك الكامل والنهائي للبرنامج النووي الكوري قبل تقديم أية امتيازات حقيقية، وإغفالها مبدأي التوازن والتزامن في تبادل التنازلات اللذين أصرت عليهما بيونج يانج، وهو ما أدى إلى رفض الأخيرة لتلك الخطة، ووصفتها بالخطة المخادعة. وهكذا، انتهت الجولة الثالثة من دون اتفاق محدد، وأعلنت كوريا الشمالية بعدها مقاطعتها تلك المحادثات حتى تموز/ يوليو 2005.

الجولة الرابعة: 26 تموز/ يوليو– 19 أيلول/ سبتمبر 2005

عقدت هذه الجولة على مرحلتين، كانت الأولى خلال الفترة 26 تموز/ يوليو– 7 آب/ أغسطس 2005؛ والثانية خلال الفترة 13– 19 أيلول/ سبتمبر 2005. وقد عمدت الولايات المتحدة خلال المرحلتين إلى تقديم بعض التنازلات وإدخال بعض التغييرات "التكتيكية" على خطتها السابقة، شملت إجراء محادثات ثنائية مباشرة بين المفاوض الأمريكي ونظيره الكوري على هامش تلك المحادثات، وهو ما كانت ترفضه الولايات المتحدة بشدة قبل ذلك، والإعلان – رداً على النقد الكوري بأن الخطة تفتقد إلى مبدأي توازن وتزامن الالتزامات – أن توازن وتزامن الالتزامات هي مسألة يمكن التفاوض حولها قبل التفكيك النهائي.[114]

ومن ناحية أخرى، قام المفاوض الأمريكي بإدماج العرض الذي طرحته كوريا الجنوبية في حزيران/ يونيو 2005 بتقديم 2000 ميجاواط سنوياً من الطاقة الكهربائية لبيونج يانج في حالة التفكيك الكامل والنهائي للبرنامج في الخطة الأمريكية.

ولم تؤد تلك التعديلات إلى إدخال تغييرات جوهرية في الموقف والمطالب الكورية الشمالية خلال المرحلة الأولى من تلك الجولة، بل على العكس، اتجهت كوريا إلى توسيع الفجوة بينها وبين الموقف الأمريكي من خلال التأكيد على مطالبها ورؤيتها التقليدية لكيفية تسوية الأزمة، وإضافة عدد من الشروط الجديدة. فقد أصرت بيونج يانج فيما يتعلق

بعرض سيول على أن يبدأ تنفيذ هذا العرض خلال مرحلة التجميد وليس بعد التفكيك، كما أصرت على بناء المفاعلات النووية التي تعمل بالماء الخفيف قبل التفكيك وليس بعده، وهو ما كان يعني بدء عملية التفكيك بعد فترة تتراوح بين 10-15 عاماً من تجميد البرنامج، وليس خلال ثلاثة أعوام وفقاً للتقدير الأمريكي.[115]

كما ركزت كوريا الشمالية على ضرورة معالجة مسألة برنامجها النووي في إطار أوسع، هو الانتشار النووي في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرقي آسيا، بما يعني ربط تفكيك برنامجها النووي بمشروع إقليمي لنزع السلاح النووي، في إشارة إلى المظلة النووية الأمريكية؛ وهو مطلب كانت بينوج يانج طرحته في 31 آذار/ مارس 2005. كما دعت كوريا، قبل وبعد تلك المحادثات، إلى وقف التدريبات العسكرية الأمريكية - الكورية الجنوبية، وسحب القوات العسكرية الأمريكية من كوريا الجنوبية.[116]

ورغم اتساع الفجوة بين الموقفين الأمريكي والكوري، فإن الصين استطاعت في نهاية المرحلة الثانية من تلك الجولة إقناع الطرفين بقبول صيغة بيان مشترك (بعد تعديله أربعة مرات) يكون أساساً لمفاوضات تالية. وقد تضمن البيان الذي صدر بتاريخ 19/ 9/ 2005 عدداً من المبادئ المهمة التي تحكم تسوية أزمة البرنامج النووي الكوري الشمالي. وعكست تلك المبادئ إلى حد كبير درجة ملحوظة من التجاوب النسبي مع المطالب الكورية بشكل عام، والمطالب الحديثة التي طرحتها خلال المرحلة الأولى من تلك الجولة، خاصة ما يتعلق بمعالجة مسألة البرنامج النووي في إطار إقليمي لنزع السلاح النووي.

فقد نص البيان على التزام الأطراف الستة على النزع، الذي يمكن التحقق منه Verifiable Denuclearization، للأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية بطريقة سلمية؛ والتزام كوريا الشمالية بالتخلي عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية القائمة، والعودة في أقرب وقت ممكن إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتضمن البيان من ناحية أخرى، تأكيد الولايات المتحدة عدم امتلاكها أسلحة نووية في شبه الجزيرة الكورية؛ وأنها لا تنوي الهجوم أو غزو كوريا الشمالية

بالأسلحة النووية أو التقليدية؛ وتأكيد كوريا الجنوبية عدم وجود أسلحة نووية على إقليمها، والتزامها بعدم استقبال أو نشر الأسلحة النووية وفقاً لإعلان 1992 الموقع بين الكوريتين والذي ينص على إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وفيما يتعلق بمستقبل كوريا الشمالية كقوة نووية، أشار البيان إلى تمسك كوريا بحقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتعبير الأطراف الخمسة الأخرى عن احترامهم لهذا الحق، وموافقتهم على مناقشة بنائهم لكوريا الشمالية مفاعلاً نووياً يعمل بالماء الخفيف، يتم الانتهاء منه في الوقت المناسب. وإضافة إلى تلك المبادئ، نص البيان على أن تستند العلاقات الأمريكية – الكورية على احترام السيادة والتعايش السلمي معاً، واتخاذ خطوات لتطبيع تلك العلاقات. كما نص فيما يتعلق بالعلاقات اليابانية – الكورية، على اتفاق الطرفين على اتخاذ خطوات لتطبيع تلك العلاقات وتسوية المشكلات التاريخية بينهما.[117]

ويشار هنا أيضاً إلى ما تضمنه البيان من بعض الأفكار المهمة حول التعاون الأمني في إقليم شمال شرقي آسيا، حيث أشار إلى التزام الأطراف الستة بتشجيع التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والاستثمار، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، كما أشار في هذا السياق إلى رغبة الصين واليابان وكوريا الجنوبية في توفير إمدادات الطاقة لكوريا الشمالية. وعلى المستوى السياسي، أشار البيان إلى التزام الأطراف الستة بالجهود المشتركة لإحلال السلام النهائي في شمال شرقي آسيا، وإجراء مفاوضات مستقلة حول نظام سلام دائم Permanent Peace Regime في شبه الجزيرة الكورية. وأخيراً، أشار البيان إلى التزام الأطراف الستة بتطبيق الأفكار الواردة في البيان بشكل مرحلي استناداً إلى مبدأ التزام مقابل التزام، وإجراء مقابل إجراء Commitment for Commitment, Action for Action.

وعلى الرغم من أن هذا البيان لم يمثل نقلة حقيقية بالقياس إلى اتفاق الإطار لعام 1994، فإنه أُعتبر خطوة مهمة بالمقارنة بنتائج الجولات الثلاث السابقة وبسياق تطور العلاقات الكورية – الأمريكية خلال الفترة السابقة على صدور البيان.

ولكن رغم ذلك، فإن الملاحظة المهمة التي لا يمكن تجاهلها حول مضمون وطريقة صياغة البيان، هي أنه اكتفى بوضع الأفكار والمبادئ العامة دون ربط واضح بين تلك الأفكار أو الالتزامات الواردة في البيان ودون تحديد جدول زمني لها، وهو ما أصبح جوهر الخلاف بين الأطراف الستة، حيث سرعان ما دب الخلاف بين الطرفين الكوري الشمالي والأمريكي حول تفسير عبارة "الوقت المناسب" لبناء المفاعل الذي يعمل بالماء الخفيف؛ فقد أكد كريستوفر هيل ممثل الولايات المتحدة في المحادثات السداسية، في بيان مستقل حول نتائج الجولة الرابعة، أن الوقت المناسب لمناقشة مسألة بناء المفاعل النووي الذي يعمل بالماء الخفيف ينصرف إلى تحقق شرطين أساسيين: الأول، هو إزالة جميع الأسلحة والبرامج النووية الكورية، والتحقق من ذلك بواسطة جميع الأطراف، وباستخدام جميع الأدوات والإمكانات الدولية ذات المصداقية بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والشرط الثاني، هو التزام بيونج يانج الكامل بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والالتزام الكامل والدائم بالتعاون والشفافية، والامتناع عن نشر التكنولوجيا النووية، وقبل تحقق هذين الشرطين لن تقدم الولايات المتحدة على مناقشة تلك المسألة. وفي الاتجاه ذاته، أكد هيل في بيانه أن الاعتراف بحق كوريا الشمالية في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية لا يقوم إلا بعد التحقق من إزالتها جميع برامجها النووية القائمة، والتزامها الكامل بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[118]

ولم تخرج مسألة "الاحترام المتبادل للسيادة والتعايش السلمي" عن هذا السياق، حيث أعلن هيل في بيانه أن قبول الولايات المتحدة البيان (بيان بكين) لا يجب أن يفسر بأي حال من الأحوال على أنه قبول بجميع أنشطة النظام السياسي الكوري الشمالي، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وطريقة معاملته لشعبه. وهكذا، يكون هيل قد فرّغ بيان بكين من مضمونه، لتتم العودة مجدداً إلى المربع الأول.

وعلى العكس، رأت كوريا الشمالية أن "الوقت المناسب" لبناء المفاعل النووي ينصرف إلى ما قبل التفكيك وليس بعده، وأعادت التأكيد على أنها لن تتخلى عن برنامجها

النووي قبل الحصول على مفاعل نووي يعمل بالماء الخفيف. ويعود الخلاف العميق بين الطرفين لماهية الوقت المناسب إلى أن عملية تفكيك المنشآت النووية الكورية القائمة قد تستغرق عدة سنوات، كما أن عملية بناء المفاعل النووي الجديد قد تستغرق حوالي ثماني سنوات أخرى، الأمر الذي يعني أن الوقت المناسب – في حالة اعتماد التفسير الأمريكي – سوف يتجاوز عقداً كاملاً من الزمن.

من هنا، لم ينجح إعلان بكين في تبديد أزمة عدم الثقة المتبادل بين النظام الكوري والولايات المتحدة، والقضاء على شعور بيونج يانج بالاستهداف من جانب الأخيرة؛ فبالإضافة إلى الخلاف حول تفسير عبارة "الوقت المناسب" لم تتخل كوريا الشمالية عن مخاوفها من الأهداف النهائية لصيغة المحادثات السداسية وبيان بكين ذاته، حيث عبرت بعد يومين فقط من صدور الإعلان عن أن واشنطن تسعى إلى تجريدها من سلاحها النووي تحت مظلة المحادثات السداسية، لتضربها فيما بعد. وقد عمق من حالة الشك هذه، تمييز الولايات المتحدة بين بيان بكين والوصول إلى اتفاق مبدئي بشأن البرنامج النووي الكوري من ناحية، وبين الموقف الأمريكي من النظام السياسي الكوري وسجله في مجال حقوق الإنسان من ناحية أخرى.

الجولة الخامسة: 9–11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005

إزاء تلك الخلافات التي سبق الإشارة إليها، فشلت الجولة الخامسة من المحادثات في التوصل إلى جدول زمني محدد لتنفيذ بيان بكين أو إقناع الولايات المتحدة بإلغاء العقوبات المالية، وتلا ذلك إعلان كوريا الشمالية رسمياً في تشرين الأول/ أكتوبر 2006 قيامها بتجربة نووية تحت الأرض، وأنها بذلك صارت تمتلك السلاح النووي. وطرحت في هذا الإطار تطبيق المنهج الأمريكي الذي أُتبع في الحالة الهندية، بمعنى توقيع اتفاق تعاون كوري – أمريكي في المجال النووي على غرار الاتفاق الأمريكي – الهندي الذي تم توقيعه في آذار/ مارس 2006 في أثناء زيارة الرئيس جورج بوش الابن للهند، وذلك رغم عدم توقيع الهند على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، كما سوف يتضح عند تناول الحالة الهندية.[119]

يتضح مما سبق أنه على الرغم من الجولات الخمس للمحادثات السداسية، فإن الأزمة ظلت مع ذلك عبارة عن مباراة ثنائية بين كل من الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، فهذه الأخيرة لم تكن ترغب في التفاهم إلا مع الولايات المتحدة، وكل اتصال يجري مع كوريا الجنوبية أو اليابان لم يمثل في الواقع مساراً مستقلاً للحل، وإنما إشارة سياسية أو ورقة تفاوضية في اتجاه واشنطن. كما أن الأخيرة كانت تحرص على إبعاد الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن عن الأزمة أو استخدامهما كورقة تصعيد ضاغطة وقت الحاجة للإيحاء بنفاد الصبر.

أما الوسيطان الصيني والروسي فقد استطاعا المساهمة في منع التصعيد، ولكن ليس في إرساء تسوية. وبقدر ما ارتبط سلوكهما بالتحالف التقليدي مع كوريا الشمالية، لم يتغاضيا كثيراً عن حسابات المصالح مع الولايات المتحدة.[120]

فبعد التصعيد الأخير من جانب كوريا الشمالية وإعلانها امتلاك السلاح النووي، حاولت الولايات المتحدة استغلال هذا الموقف في حشد تأييد دولي واسع النطاق لفرض العزلة على بيونج يانج وفرض عقوبات اقتصادية صارمة عليها بموجب قرارات صادرة من مجلس الأمن الدولي، لكنها اصطدمت بالموقفين الروسي والصيني، إضافة إلى درجة تطور البرنامج النووي الكوري الشمالي، وهي عوامل دفعت الولايات المتحدة إلى أن تقدم لها بعض التنازلات في إطار تسوية هذه الأزمة، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

- الموقفان الروسي والصيني: كان موقفهما تجاه الأزمة أحد العوامل التي دفعت الولايات المتحدة إلى التوصل إلى اتفاق سلمي مع كوريا الشمالية وتقديم بعض التنازلات التي كانت ترفضها في السابق.

فقد كشفت الجولات الخمس التي أجريت في إطار المحادثات السداسية عن وجود خلاف شديد بين الأطراف المعنية بإدارة الأزمة فيما يتعلق بالأدوات الأكثر فاعلية في إدارتها، فبينما تبنت الولايات المتحدة واليابان موقفاً يقوم على أولوية العقوبات التجارية والمالية، وربط آلية الحوافز بتسوية الأزمة (وفقاً للشروط الأمريكية السابقة) مع عدم

استبعاد البديل العسكري كورقة أخيرة، تبنت الصين[121] وكوريا الجنوبية[122] وروسيا موقفاً يقوم على أولوية سياسة الحوافز على العقوبات، ورفض فرض العزلة على كوريا الشمالية.

وقد سمحت هذه الخلافات لكل من روسيا والصين بأن يقوما بدور الوسيط في منع تفاقم الأزمة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، وظهر هذا الدور الوسيط بشكل واضح خلال مناسبتين مهمتين في إطار تطورات هذه الأزمة:

الأولى، بعد أن أقدمت كوريا الشمالية على إجراء مجموعة من التجارب الصاروخية في الخامس من تموز/ يوليو 2006 (أي قبل حوالي شهرين من إجراء تجربتها النووية الأولى)، حاولت الولايات المتحدة واليابان استغلال تلك التجارب – رغم فشلها – باعتبارها لحظة مثالية للتصعيد ضد النظام الكوري وخلق رأي عام عالمي، وآسيوي بشكل خاص، ضد البرنامجين النووي والصاروخي لكوريا الشمالية، ولكن تلك الجهود انتهت بفشلها في استصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية ضد كوريا الشمالية بسبب رفض الصين وروسيا بشدة لهذا الأمر في ذلك الوقت، كما رفضتا أيضاً سياسة التصعيد العسكري والسياسي ضدها.[123] وإزاء هذا الموقف، اكتفى قرار مجلس الأمن رقم (1695) بإدانة التجارب الصاروخية ومطالبة كوريا بوقف تلك التجارب، وتعليق جميع الأنشطة المتعلقة ببرنامجها الصاروخي والالتزام بتعهدها الطوعي بوقف تلك التجارب، والعودة إلى المحادثات السداسية دون شروط، والتخلي عن جميع برامج الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.[124]

الثانية، تكرر السيناريو ذاته بعد إجراء التجربة النووية الأولى، فقد حال الخلاف بين روسيا والصين من جانب، والولايات المتحدة من جانب آخر داخل مجلس الأمن دون إصدار قرار قوي ضد كوريا الشمالية. فالقرار رقم 1718، الذي صدر عقب إجراء التجربة النووية، رغم توسعه في نطاق الحظر المفروض على كوريا الشمالية بالمقارنة بالقرار 1695، فإنه ظل أيضاً حظراً نوعياً غير شامل، إذ اقتصر على التجارة العسكرية (الدبابات، والآليات المصفحة، وأنظمة المدفعية الثقيلة، والطائرات المقاتلة والمروحيات الهجومية، والسفن الحربية، والصواريخ وأنظمة الصواريخ)؛ واقتصرت العقوبات الاقتصادية على

حظر تصدير السلع الفاخرة إلى كوريا الشمالية وتجميد صناديقها وأرصدتها المالية ومواردها الاقتصادية الأخرى ذات الصلة ببرنامجها النووي، من دون أن يرقى ذلك إلى حظر اقتصادي شامل.[125]

- درجة تطور البرنامج النووي لكوريا الشمالية: كان لدرجة التطور التي وصل إليها البرنامج النووي لكوريا الشمالية دور كبير في الضغط على الولايات المتحدة لتقديم تنازلات من أجل تسوية للأزمة تنتهي بتخلي بيونج يانج عن برنامجها النووي، وقد اتضح هذا الأمر في مناسبتين مهمتين أيضاً:

الأولى، بيان بكين أيلول/ سبتمبر 2005: فقد كان في مقدمة العوامل وراء صدور بيان بكين في إطار الجولة الرابعة من المحادثات السداسية – والذي اقترب كثيراً من المطالب الكورية وتضمن تقديم تنازلات أمريكية للمرة الأولى في إطار المحادثات السداسية على النحو الذي سبقت الإشارة إليه – هو صدور بعض التقارير حول الشوط المهم الذي قطعه البرنامج النووي الكوري الشمالي، وقدرته على إنتاج 8– 10 قنابل نووية، وهو ما أكدته كوريا الشمالية ذاتها؛ بالإضافة إلى امتلاكها قدرات صاروخية قادرة على حمل ونقل تلك القنابل إلى دول الجوار الإقليمي، خاصة اليابان وكوريا الجنوبية.[126]

فقد شكّل ذلك عامل ضغط مهماً على الولايات المتحدة لتقديم بعض التنازلات في صيغة بيان بكين، خاصة الاعتراف بحق بيونج يانج في امتلاك برنامج نووي سلمي، والموافقة على استئناف بناء مفاعل نووي يعمل بالماء الخفيف، وهو ما كانت ترفضه الولايات المتحدة بشدة منذ انهيار اتفاق 1994.

الثانية: في السياق ذاته، فإن إعلان بيونج يانج امتلاكها سلاحاً نووياً بالفعل، أربك المعادلات الحاكمة للتوازنات القائمة في شبه الجزيرة الكورية. فإذا كانت الولايات المتحدة قبل هذا الإعلان تمتلك قدرة مزدوجة على إيذاء كوريا الشمالية وعلى مكافأتها في الوقت ذاته، فإنه بعد هذا الإعلان، أصبحت ورقة المساومة الأمريكية الحقيقية التي تمارس التأثير الأهم في الأزمة هي القدرة على المكافأة بوجهيها السلبي والايجابي أي المنح والمنع، وتم بالتالي إسقاط الورقة الخاصة بالقدرة على الإيذاء.[127]

ومن ثم، فقد دفع هذان العاملان المشار إليهما الولايات المتحدة إلى إبداء مرونة واضحة في المفاوضات وتقديم بعض التنازلات مقابل موافقة كوريا الشمالية على تفكيك الجانب العسكري من برنامجها النووي، ويأتي في مقدمة تلك التنازلات تقديم ضمانات أمنية وإمدادات نفطية للجانب الكوري، وهو ما كانت ترفضه سابقاً، بل إنها كانت ترفض الحديث عن أي ضمانات قبل أن تأخذ كوريا الشمالية خطوة استباقية نحو تفكيك برنامجها النووي العسكري.

ففي 13 شباط/ فبراير 2007 توصل الطرفان إلى اتفاق بكين حول الأزمة النووية الكورية الشمالية، وتضمن الاتفاق مجموعة من النقاط أبرزها: إغلاق كوريا الشمالية محطة يونجبيون النووية، وتشكيل خمس لجان عمل للإشراف على العملية، وأن تستقبل بيونج يانج مجدداً مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتناقش مع الدول الأخرى المعنية بالمفاوضات لائحة تشمل كل برامجها النووية، وأن تبدأ الولايات المتحدة وكوريا الشمالية محادثات لإقامة علاقات دبلوماسية بما يشمل ذلك رفع كوريا الشمالية من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، ومحادثات ثنائية لتطبيع العلاقات مع اليابان، وأن تحصل بيونج يانج على مساعدة طارئة في مجال الطاقة قدرها 50 ألف طن من النفط في غضون 60 يوماً، ثم 950 ألف طن بعد أن تزيل كلياً مفاعل يونجبيون ومنشآتها النووية الأخرى. وبدورها تعهدت بيونج يانج بتفكيك المنشآت الثلاث في مجمع يونجبيون، وبينها مفاعل اختباري بقوة خمسة ميجاوات، وتقديم لائحة كاملة ببرنامجها النووي بحلول 31 كانون الأول/ ديسمبر 2007. وقد أتمت كوريا الشمالية المرحلة الأولى في تموز/ يوليو 2007 عندما أغلقت محطة يونجبيون، حيث كانت تنتج مواد نووية تستخدم في تصنيع الأسلحة.[128]

وشهدت المفاوضات بين الجانبين بعد ذلك تطورات ايجابية عكستها الخطوة غير المسبوقة التي قام بها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، وجه خلالها في الخامس من كانون الأول/ ديسمبر 2007 رسالة إلى زعيم كوريا الشمالية كيم جونج إيل، وإلى قادة الدول الأربع الأخرى المعنية بإزالة الأسلحة النووية في كوريا الشمالية، دعا فيها بيونج

يانج إلى الوفاء بوعودها بالكشف عن كافة برامجها النووية. وفي السابع من كانون الأول/ ديسمبر 2007، أعلن المبعوث الأمريكي كريستوفر هيل - عقب زيارة إلى بيونج يانج استمرت ثلاثة أيام - أن كوريا الشمالية حققت تقدماً في تفكيك قدراتها النووية. واعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس أنه من غير المستبعد أن يجري تطبيع لعلاقات بلادها مع كوريا الشمالية في المستقبل، ولم تستبعد في الوقت ذاته القيام بزيارة إلى بيونج يانج قبل انتهاء مهمتها مطلع عام 2009. ومن جانبها، رفعت الولايات المتحدة في أواخر عهد الرئيس السابق جورج بوش كوريا الشمالية من لائحتها الخاصة بما تسميها الدول التي ترعى الإرهاب في العالم.[129]

وقد تم توصيف الاتفاق بعبارة مألوفة "السلاح النووي الكوري مقابل النفط"، واعتبر هذا الاتفاق خطوة جيدة لتجنيب شبه الجزيرة الكورية مخاطر السلاح النووي. وفي تموز/ يوليو 2008، سلمت كوريا الشمالية تقريرها المتعلق بأنشطتها النووية في إطار صفقة تخليها عن برنامجها النووي.[130]

لكن على الرغم من الارتياح الكبير الذي عم العالم بعد تلك المحادثات، كان متوقعاً أن بعض التفاصيل الكثيرة سترجئ تنفيذ بعض بنود الاتفاق؛ وأبرزها إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي، وتطبيع العلاقات بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة واليابان، والتعاون الاقتصادي الشامل، وتقديم الدعم المباشر لبيونج يانج في مجال الطاقة، وإيجاد آلية جديدة لنشر الأمن في منطقة شمال وشرق آسيا بأكملها.[131]

لذلك، فقد توقفت المباحثات بالفعل في نهاية عام 2008، على أثر خلافات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية بسبب الدعوة إلى التأكد من وفاء الأخيرة بالتزاماتها التي تعهدت بها في الاتفاقيات السابقة، وإعلانها في المقابل أن الولايات المتحدة لم تكن جادة في الوعود التي قطعتها على نفسها خلال المحادثات السداسية، وأنها تهدف في النهاية إلى تجريد كوريا الشمالية من برنامجها النووي مقابل لا شيء.

بعد ذلك، اتجهت الأمور نحو التصعيد، حيث أعلنت كوريا الشمالية في بداية عام 2009 انسحابها من المحادثات السداسية، وإعادة تشغيل مفاعلها النووي في يونجبيون،[132] وطردت المفتشين الدوليين من البلاد، وهددت باستئناف تجاربها النووية.

وبعد أن أجرت في بداية شهر نيسان/ إبريل 2009 تجربة لإطلاق صاروخ طويل المدى قالت إنه يحمل قمراً صناعياً، أصدر مجلس الأمن الدولي في 13 نيسان/ إبريل 2009 بياناً رئاسياً غير ملزم يقضي بتشديد العقوبات ضد كوريا الشمالية، ومتابعة تنفيذها لقرارات المجلس، بما فيها حظر إجراء تجارب نووية وصاروخية جديدة، وذلك تحت طائلة التهديد بمزيد من العقوبات. وفي إثر هذا البيان، أعلنت كوريا الشمالية مرة ثانية في 14/ 4/ 2009 انسحابها من المحادثات السداسية، ووصفتها بغير المجدية، وأكدت أنها غير ملتزمة بأي اتفاقيات أبرمت خلال تلك المحادثات.[133]

واتخذت كوريا الشمالية خطوتين تصعيديتين أخريين: أولاً، أعلنت عدم التزامها بالهدنة التي كانت قد وقّعت بينها وبين كوريا الجنوبية في 27/ 7/ 1953، والتي بموجبها توقفت الحرب الكورية التي اندلعت في 25/ 6/ 1950 بدون توقيع اتفاقية سلام بينهما. وثانياً، أعلنت في 25/ 5/ 2009 أنها أجرت تجربة نووية ناجحة. ولم تكتف بيونج يانج، بذلك بل أعقبت التجربة التفجيرية بإجراء إطلاق صاروخ باليستي بعيد المدى، في رسالة واضحة تتضمن إشارة مفادها أن كوريا الشمالية تملك الرؤوس النووية والصواريخ الباليستية اللازمة لحمل هذه الرؤوس وتوصيلها إلى أهدافها، حتى لو كانت تقع على بعد آلاف الكيلومترات من بيونج يانج.[134]

وواقع الأمر أن هذه الخطوة الأخيرة التي أقدمت عليها كوريا الشمالية اتسمت بقدر كبير من الخطورة من المنظور الأمريكي وزادت من تعقيدات الأزمة. فكوريا الشمالية لم تكن قد طورت الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية عندما أجرت تجربتها النووية الأولى في عام 2006، أما بعد إعلانها إجراء تجارب على هذه الصواريخ، فإنها عملياً

أصبحت قادرة على ضرب أهداف بعيدة ومتوسطة المدى، وهو ما يهدد ليس فقط الشطر الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية واليابان، بل يهدد أيضاً أوربا والولايات المتحدة.[135]

لذلك، أثار هذا التصعيد من جانب كوريا الشمالية تنديداً عالمياً، اتخذ صورته العملية في قرار مجلس الأمن الدولي – رقم 1874 الصادر بالإجماع – بفرض عقوبات إضافية وأكثر قسوة على كوريا الشمالية، رداً على التجربة النووية الثانية. وقد فرض القرار الجديد قيوداً مالية وتجارية، ودعا الدول الأعضاء إلى تفتيش كل السفن التجارية التابعة لكوريا الشمالية، ومنح الحق للدول في مصادرة واحتجاز السفن التي تحمل مواد أو معدات عسكرية خاضعة للعقوبات، وفوض الدول الأعضاء القيام بعمليات التفتيش براً وبحراً وجواً. وأعاد مجلس الأمن التأكيد على تنفيذ قراره السابق 1718، خاصة ما يتعلق بفرض حظر على تصدير واستيراد المعدات العسكرية من وإلى كوريا الشمالية، وقراره أيضاً بتجميد الأرصدة المالية للأفراد وللكيانات وللشركات ذات الصلة ببرنامج كوريا الشمالية النووي، وببرنامج الصواريخ البالستية البعيدة والقصيرة المدى. كما دعا القرار الجديد المؤسسات المالية الدولية والدول الأعضاء إلى عدم الانخراط في معاملات مالية جديدة مع كوريا الشمالية، باستثناء المعاملات المالية ذات الأغراض الإنسانية أو لبرامج التنمية الاقتصادية.[136]

وفي إطار رد فعل الإدارة الأمريكية على التجربة النووية الثانية لكوريا الشمالية، اعتبر الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن «برنامجي كوريا الشمالية النووي والصاروخي يشكلان تهديداً خطيراً للسلام والأمن في العالم، وأن أعمال كوريا الشمالية تهدد سكان شمال شرق آسيا، كما تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وتتعارض مع التزامات سابقة كانت بيونج يانج تعهدت بها، وأنه يجب على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات رداً على ذلك».[137]

وعلى الرغم من تأكيده أنه «لا يمكن القبول بأن تبقى هذه الدولة – كوريا الشمالية – مصدراً يهدد الأمن الأمريكي والأمن العالمي على السواء»، وتأكيده كذلك أنه «يجب على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات رداً على ذلك»، فإنه اكتفى بالتأكيد على

أن الولايات المتحدة «ستواصل جهودها بالتعاون مع حلفائها للتوصل إلى جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من السلاح النووي».[138]

جـ. الخيارات المتاحة أمام الإدارة الأمريكية في التعامل مع الأزمة

إن التطورات الأخيرة، وخاصة إعلان كوريا الشمالية عن تجربتها النووية الثانية، وإطلاقها صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية، تفتح المجال أمام التساؤل عن الخيارات المتاحة أمام إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما للتعامل مع هذه الأزمة.

في هذا السياق، يمكن تناول مجموعة محددة من الخيارات ومحاولة تقييمها للوصول إلى الخيار الذي يكتسب مصداقية بنسبة أكبر عن غيره من الخيارات الأخرى، وذلك على النحو الآتي:

1. خيار المواجهة العسكرية

بعد إعلان كوريا الشمالية عن إجراء تجربتها النووية الثانية، ظهرت تحليلات عدة ترى أن هذا التصعيد من جانب بيونج يانج يمثل أزمة خطيرة، وبه الكثير من المتغيرات التي قد تنذر باحتمالات نشوب حرب في شبه الجزيرة الكورية، استناداً إلى أن الولايات المتحدة لم يعد أمامها خيار في التعامل مع كوريا الشمالية سوى اللجوء إلى الخيار العسكري، بل إن تحليلات أخرى ذهبت إلى القول إن الصراع في هذه الحالة يمكن أن يتطور إلى حرب عالمية، خاصة أن الصين تدعم نظام بيونج يانج ولن تسمح بسقوطه، كما أن اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة لن تظل صامتة إزاء التهديد المباشر لأمنها القومي.[139]

وفي إطار تقييم هذا الخيار، يمكن القول إن اللجوء إليه أمر مستبعد بدرجة كبيرة، إلا في حال قيام كوريا الشمالية بأعمال عسكرية مباشرة ضد كوريا الجنوبية أو مصالح الولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية، وهو أمر مستبعد أيضاً وخارج نطاق التصرفات المحتمل أن تقوم بها كوريا الشمالية في إطار إدارتها للأزمة.

ثم إن هذا الخيار لم يرد في أيٍّ من تصريحات المسؤولين الأمريكيين، وحتى عندما أكد وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس أن «الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة اليدين بينما تواصل كوريا الشمالية قدراتها على أن تعيث خراباً بأي هدف تريده»،[140] فإنه لم يشر من قريب أو بعيد إلى الخيار العسكري.

ومن ناحية أخرى، فإن كوريا الشمالية وصلت بالفعل إلى مراحل متقدمة، سواء في برنامجها النووي أو على مستوى تصنيع وإطلاق الصواريخ الباليستية، والحديث عن مواجهة عسكرية ضدها في هذه المرحلة يعد "ضرباً من الجنون". فالولايات المتحدة لم تلجأ إلى هذا الخيار أو التهديد باللجوء إليه، قبل امتلاك كوريا الشمالية للقنبلة النووية والصواريخ الباليستية، مع أن الولايات المتحدة كانت تعلم أن كوريا تسير نحو ذلك الهدف، وتتوقع وصولها إليه؛ فكيف تلجأ إلى هذا الخيار حالياً وقد امتلكت كوريا الشمالية أسلحة نووية؟[141]

ومن ثم، فإن الولايات المتحدة ليست في وضع عسكري أو اقتصادي يسمح لها بأن تشن حرباً عسكرية تقليدية، ولاسيما إذا كانت حرباً ضد دولة نووية علنية تمتد حدودها بمحاذاة الصين وتقبع في وسط المنطقة الاقتصادية الأسرع نمواً في العالم.[142]

2. خيار فرض العقوبات الشاملة

أحد الخيارات الأخرى المتاحة أمام الإدارة الأمريكية هو الضغط نحو بلورة موقف دولي لفرض عقوبات اقتصادية شاملة وصارمة ضد كوريا الشمالية، وربما هذا ما ألمح إليه الرئيس الأمريكي باراك أوباما حين تعهد بـ «كسر النمط التقليدي من السياسات التي تسمح لكوريا الشمالية بتهديد جيرانها ومن ثم مكافأتها للتراجع عن مواقفها»،[143] وتأكيده أيضاً مع الرئيس الكوري الجنوبي بأنه «لا يجوز تحت أي ظرف السماح لكوريا الشمالية بامتلاك السلاح النووي، أو تقديم المجتمع الدولي مكافآت اقتصادية لها رداً على استفزازاتها مثل إجراء تجربة نووية»،[144] وربما يفهم ذلك أيضاً من الخطوة التي اتخذها أوباما نحو تجديد العقوبات الاقتصادية الأمريكية على كوريا الشمالية لمدة عام، اعتباراً من شهر حزيران/ يونيو 2009.[145]

وفي إطار تقييم هذا الخيار، يمكن القول إن جهود الإدارة الأمريكية نحو فرض عقوبات صارمة وشاملة ضد كوريا الشمالية قد تصطدم بالموقف الصيني وإلى حد ما الموقف الروسي؛ فروسيا قد يكون لديها استعداد لتقديم بعض التنازلات للولايات المتحدة على صعيد هذا الملف ضمن إطار رغبة الطرفين في تسوية القضايا العالقة بينهما منذ عهد الإدارة الأمريكية السابقة، ورغبة روسيا في علاقات جيدة مع اليابان، وعدم رغبتها في أن تطور كوريا الشمالية برامجها النووية والصاروخية، ولعل هذا ما يفهم من الموقف الروسي تجاه التجربة النووية الثانية لكوريا الشمالية، حيث اقترب إلى حد ما من الموقف الأمريكي، حين أكدت روسيا فور الإعلان عن هذه التجربة – في بيان صادر عن المكتب الإعلامي للرئيس الروسي مدفيديف – على «ضرورة اتخاذ رد الفعل الأقوى تجاه هذه التصرفات التي تمثل تحدياً لنظام الأمن الدولي».[146] وفي ختام قمة دول منظمة شنغهاي للتعاون التي عقدت في مدينة يكاترينبورج الروسية في 16 حزيران/ يونيو 2009، قال الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف «إن الدول الأعضاء في المنظمة تعد تهديدات كوريا الشمالية الأخيرة غير مقبولة».[147]

ويعد الأمر مختلفاً إلى حد ما بالنسبة للصين، حيث دعت عقب الإعلان عن التجربة النووية الثانية، إلى التهدئة واللجوء إلى الدبلوماسية، و«التروي بخصوص كوريا الشمالية، وضرورة إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل».[148] من هنا يمكن القول إن اختلاف الموقف الصيني عن نظيره الروسي يأتي من كون الصين تتخذ هذه الأزمة ورقة مساومة ضد الولايات المتحدة في خلافهما حول الموقف من جزيرة تايوان. ومن ثم، فإن فكرة فرض عقوبات شاملة ضد كوريا الشمالية قد يحدث تغييراً في سلوك ومواقف بيونج يانج، لكنه لن يؤدي إلى التغيير الجذري الذي تأمله واشنطن، خاصة في حالة ثبات الموقف الصيني من الأزمة؛[149] ومن ثم فإن هناك شكوكاً في دور هذه العقوبات بشكليها القائم والمتوقع في الحد من قدرة كوريا الشمالية على تطوير برامجها العسكرية غير التقليدية.[150]

ومن خلال ما رأينا من خبرة نظام بيونج يانج في التعامل مع قرارات مجلس الأمن، نستنتج أن خيار العقوبات على كوريا الشمالية، سواء اقتصر الأمر على نوعية العقوبات

المفروضة حالياً أو الاتجاه نحو فرض عقوبات شاملة، فكلا النوعين تواجهه مشكلات في إحداث تغيير في سلوك كوريا الشمالية وموقفها من الأزمة.

3. خيار القبول بكوريا الشمالية دولة نووية

أحد الخيارات الأخرى المتاحة أمام الإدارة الأمريكية في تعاملها مع هذه الأزمة النووية، قد يكون القبول الضمني أو العلني بأن البرنامج النووي الكوري الشمالي تجاوز النقطة التي يمكن عندها إيقافه، ومن ثم السعي لمنع أي نشاطات انتشار نووي أخرى فيما وراء حدود كوريا الشمالية.

وتبدو مخاطر هذا الخيار من المنظور الأمريكي في أن القبول بالبرنامج النووي الكوري الشمالي سيعني اتخاذ نهج يتعارض مع السياسة الخارجية الأمريكية المعلنة على الأقل، منذ التوصل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وكذلك السياسة التي طرحها الرئيس أوباما في خطابه الذي ألقاه في العاصمة التشيكية براغ يوم 6 نيسان/ إبريل 2009.[151]

فقد وعد الرئيس الأمريكي باراك أوباما – في هذا الخطاب – بقيادة الجهود الرامية إلى خلق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، عبر خفض الترسانات النووية الموجودة ووقف التجارب النووية وحظر إنتاج المواد الانشطارية لغايات عسكرية. وأضاف أن «الولايات المتحدة بوصفها القوة النووية الوحيدة في العالم التي سبق لها استخدام السلاح النووي، تقع على عاتقها مسؤولية أخلاقية للعمل من أجل جعل العالم خالياً من السلاح النووي».[152]

ومن ناحية أخرى، فإن الإذعان للبرنامج النووي الكوري الشمالي والقبول به، سيقوض جهود المفاوضات المقترحة مع إيران، خاصة إذا ما تحولت الأساليب التي انتهجتها بيونج يانج في التفاوض إلى نموذج للتفاوض بشأن البرامج النووية في مناطق أخرى، وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط.[153]

4. خيار الدبلوماسية والتفاوض

في ضوء المشكلات التي تحيط بالخيارات التي سبق تناولها، يبقى خيار الدبلوماسية بينها هو الأوفر حظاً والأكثر احتمالاً. لكن، لكي ينجح هذا الخيار في إحداث تغيير في السلوك الكوري الشمالي، يتعين توافر بعض الشروط المهمة فيه: أولها، ألا تقوده الولايات المتحدة منفردة، بل يجب أن تشارك فيه الأطراف الأخرى التي قادت المحادثات السداسية فيما قبل؛ لأنه من المتعذر إقرار حل طويل الأمد للمشكلة النووية الكورية الشمالية دون مشاركة العناصر الرئيسية بشمال شرق آسيا، ويعني ذلك ضرورة تعاون الصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان وروسيا. وقد تحتاج الإدارة الأمريكية إلى بذل جهد أكبر مع الصين على وجه التحديد وإقناعها بأنه إذا نجحت كوريا الشمالية في الإبقاء على قدراتها النووية وعجز الأطراف المعنية عن التعامل مع القضية على نحو ملائم، فسيصبح من المحتمل انتشار الأسلحة النووية بمختلف أرجاء شمال شرق آسيا والشرق الأوسط. وعندئذ، ستجابه بكين إمكانية انتشار الأسلحة النووية لدى جميع الدول الآسيوية المحيطة بها، علاوة على نظام كوري شمالي مسلح نووياً تتعذر السيطرة عليه.[154]

أما ثاني هذه الشروط فيتعلق بالإطار الخاص بالمفاوضات وخيار الدبلوماسية، بمعنى أن تكون هناك موضوعات محددة يتم التفاوض بشأنها عبر مراحل زمنية محددة مسبقاً أيضاً، وألا يترك الموضوع بشكل مبهم وغير محدد كما كان في المحادثات السداسية الماضية، وهو الأمر الذي استغلته كوريا الشمالية جيداً في المضي قدماً نحو بناء ترسانتها النووية.[155]

ففي حين كان الهدف من تلك المحادثات القضاء على مخزونات المواد النووية الانشطارية والأسلحة النووية التي تملكها بيونج يانج؛ فإنه على أرض الواقع، كانت تلك المخزونات تتنامى على أرض الواقع في أثناء سير المفاوضات. وعليه، يتضح أن عملية التفاوض إن لم تكن محددة وواضحة، فإنها تنطوي على مخاطرة إضفاء الشرعية على البرنامج النووي الكوري الشمالي عبر تمكين بيونج يانج من إقرار أمر واقع عبر السبل الدبلوماسية، وأنها قد تستغل فترة المفاوضات لزيادة ترسانتها النووية،[156] ولاسيما في ضوء ما ورد في

تقرير معهد واشنطن للعلوم والأمن الدولي، الذي أشار إلى أن مخزون كوريا الشمالية من مادة البلوتونيوم يبلغ ما بين 46 و64 كيلوجراماً، منها 28 إلى 50 كيلوجراماً، نجح الخبراء الكوريون في فصلها مما يكفي لصناعة 12 سلاحاً نووياً، والمقصود بالسلاح هنا الرأس المتفجر.[157]

لكن التساؤل الرئيس الذي يثار في هذا الصدد: ما هي الموضوعات التي يجب أن تكون محلاً للتفاوض؟ وهل هناك استعداد لدى كوريا الشمالية للدخول في هذا النوع من التفاوض، وهي تدرك مسبقاً أن هدفه الرئيسي في النهاية هو تخليها عن برنامجها النووي؟

في صدد الإجابة على هذا التساؤل، يمكن القول إن كوريا الشمالية قد يكون لديها استعداد حقيقي للتخلي عن برنامجها النووي؛ لأن امتلاك السلاح النووي لم يكن هدفاً في حد ذاته منذ البداية، وإنما كان وسيلة لتحقيق أهداف أخرى، متى ما تحققت فسيكون لديها الاستعداد للتنازل عن هذا البرنامج.

وللتدليل على المنطق الذي يحكم هذا التحليل، يمكن استدعاء عامل الخبرة الماضية للتعرف على تلك الأهداف التي يمكن أن تكون محلاً للتفاوض مع كوريا الشمالية، وتقنعها بالتخلي عن برنامجها النووي.

فقد كشفت الجولات الخمس التي أجريت في إطار المحادثات السداسية مع كوريا الشمالية أن الأهداف النهائية للبرنامج النووي الكوري تكاد تنحصر في هدفين رئيسيين: الأول، ضمان أمن النظام القائم والحيلولة دون انهياره، وهو ما عكسته المطالب الكورية الخاصة بالحصول على تعهدات أمنية واضحة ومكتوبة من الولايات المتحدة الأمريكية بعدم الاعتداء، ومعالجة قضية البرنامج النووي الكوري في إطار قضية الانتشار النووي في شبه الجزيرة الكورية وفي إطار إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. والهدف الثاني هو الحصول على المساعدات الاقتصادية ومصادر الطاقة لمواجهة الأزمات الداخلية، وهو ما عكسته المطالب الكورية المتصلة بإزالة العقوبات التجارية والمالية القائمة،

والحصول على المساعدات الاقتصادية، وتأمين مصادر بديلة للطاقة ببناء مفاعل نووي يعمل بالماء الخفيف.

فالمشكلة إذن بالنسبة لكوريا الشمالية لم تكمن في التخلي عن برنامجها النووي أو التمسك به، وإنما في كيفية تحقيق هذين الهدفين وفقاً لشروطها التي كشفت عنها خلال المحادثات السداسية، والتي تناقضت بدورها مع الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة. فقد قام موقف بيونج يانج على ضرورة أن تأتي التعويضات الاقتصادية والضمانات الأمنية وتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية قبل تفكيك البرنامج النووي، بينما قام الموقف الأمريكي على كون التفكيك شرطاً مسبقاً قبل حصول بيونج يانج على أية تنازلات اقتصادية أو أمنية.

وبالتالي، فإنه إذا ما دخلت الإدارة الأمريكية الحالية والدول الخمس الأخرى في مفاوضات مع كوريا الشمالية حول كيفية تحقيق هذين الهدفين، وفق نهج يختلف عن ذلك الذي اتبعته الإدارة الأمريكية السابقة، فمن المتوقع أن يُحدث ذلك استجابة لدى كوريا الشمالية تغير بموجبها موقفها من الأزمة.

المطلب الثاني: السياسة الأمريكية تجاه حالتي إسرائيل والهند

على عكس الحالات الثلاث السابقة، تعاملت الولايات المتحدة مع إسرائيل، وتالياً الهند، من منظور مختلف رغم أنهما دولتان لديهما أسلحة نووية وغير موقعتين على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي تفرض أحكاماً على الولايات المتحدة، وغيرها من الدول النووية الأخرى، بعدم مساعدة تلك الدول في المجال النووي.

أولاً: السياسة الأمريكية تجاه حالة إسرائيل:

رغم أنه لا توجد بيانات رسمية حول ترسانة أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية، فإن الكثير من التقديرات تشير إلى أن إسرائيل تمتلك كل أنواع أسلحة الدمار الشامل، الكيماوية

والبيولوجية والنووية، وأن ترسانتها النووية تتكون مما يتراوح بين مائة ومائتي رأس نـووي بالإضافة إلى الإمكانيات اللازمة لإطلاقها من صواريخ بعيـدة المـدى، وغواصـات نوويـة قادرة على إطلاق صواريخ محملة برؤوس غير تقليدية، وطائرات قاذفة قـادرة عـلى القيـام بهذه الأغراض.[158]

ورغم أن إسرائيل عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية منـذ عـام 1957، فإنهـا غـير منضمة لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، وغير موقعة عـلى البروتوكـولات الإضـافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتعد إسرائيل من المنظور الأمريكي الاستثناء النووي في منطقة الشرق الأوسط، فعلى الرغم مما أصبح معروفاً من أنها ربـما تمتلـك في الوقـت الـراهن مـا لا يقـل عـن 200 رأس نووي، فلا توجد أي إشارة أو أي تحرك في اتجاه يشير إلى أن الولايـات المتحـدة ربـما تكـون بصدد إعادة تقييم تلك المشكلة.

في البداية، ربما كانت الولايات المتحدة تعارض البرنـامج الإسرائـيلي لإنتـاج أسـلحة نووية، حيث أرسل الرئيس الأمريكي الأسبق جون كيندي فريق تفتيش أمريكي إلى مفاعل ديمونة جنوب إسرائيل، وتم تحذيرها من السعي إلى تطوير أسلحة نووية، لكنها نجحت في إقامة جدار داخل مفاعل ديمونة قبل وصول فريق التفتيش الأمريكي إليه لإخفـاء أنـشطة إنتاج الأسلحة النووية.[159]

ومنذ ذلك الوقت، لم تحاول أي إدارة أمريكية التصدي بشكل جدي لجهـود إسرائيـل في برامج إنتاج الأسلحة النووية، سواء بوقف تلك البرامج أو بوضع المنشآت النووية تحت التفتيش الدولي وفقاً لقواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تخضع لها أغلب دول العالم.

فالمتابع لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من التسلح النووي الإسرائـيلي يلاحـظ أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة أصبحت تدعم البرنامج النووي الإسرائيلي علميـاً واقتـصادياً وسياسياً منذ نشأته – ربما باستثناء الموقف الذي اتخـذه الـرئيس جـون كينـدي – وأن هـذا

الدعم قد بلغ ذروته بعد توقيع مذكرة التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل عام 1981، حيث يذهب بعض الباحثين إلى أنه مع عام 1982، وبتشجيع ضمني من الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان وعدد من السياسيين الأمريكيين، كانت معظم القدرة النووية لإسرائيل من صنع أمريكي، وأن واشنطن رغم عدم تأييدها العلني لسياسة إسرائيل النووية، قد قدمت لها المساعدة الكافية في هذا المجال، مما أدى إلى تحسين قدراتها النووية إلى حد كبير.[160]

وتشير بعض الكتابات إلى أنه في عام 1987، تم توقيع اتفاق بين وزارة الطاقة الأمريكية ووزارة العلوم الإسرائيلية مدته خمس سنوات للتعاون في مجالات الفيزياء والاندماج النووي والعلوم المادية، وغيرها من المجالات الحيوية في عمليات إنتاج أسلحة نووية متطورة، وأن هذا الاتفاق يعد من أكثر الاتفاقات التي أبرمتها وزارة الطاقة الأمريكية شمولاً مع أية دولة.[161]

وقد ظل التأييد الأمريكي للبرنامج النووي الإسرائيلي يتسم بالسرية إلى نهاية ثمانينيات القرن العشرين، وذلك حتى لا تبدو الولايات المتحدة أمام العالم متناقضة مع نفسها فيما تدعو إليه من عدم انتشار الأسلحة النووية، مخالفة لما يصدر عنها من مبادئ وقوانين بشأن الدول التي تسعى إلى امتلاك تلك الأسلحة، حيث إنها أصدرت في عام 1976 قانوناً يحظر على الحكومة الأمريكية مساعدة أي دولة تشتري أو تتاجر في المواد التي يتكون منها السلاح النووي أو الدول التي تجري تجارب نووية.[162]

وقد اتخذ هذا التأييد الأمريكي السري للبرنامج النووي الإسرائيلي صورة شبه علنية مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، حيث ظهرت تصريحات لمسؤولين أمريكيين – في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الأب) – تؤكد أن الإدارة الأمريكية على علم بما تملكه إسرائيل من ترسانة نووية متطورة، وأنها لم تكن تمانع أن تستخدمها ضد العراق في حرب الخليج الثانية، وهو ما أعلنته صراحة أمام وسائل الإعلام العالمية. وتجلى هذا التطور في أثناء حرب الخليج الثانية في 15 كانون الثاني/ يناير 1991، خلال قيام العراق بشن هجماته

الصاروخية على إسرائيل، حيث كانت السياسة الأمريكية المعلنة إزاء ذلك هو تأييد حق إسرائيل في الرد على أي هجوم عراقي بالأسلحة الكيميائية بهجوم مماثل يعتمد الأسلحة غير التقليدية، وهو ما عبر عنه وزير الدفاع الأمريكي آنذاك (ديك تشيني) بقوله لمحطة تلفزيون CNN في 3/ 2/ 1991، أي قبل الهجوم البري لتحرير دولة الكويت بثلاثة أيام «بالنسبة للإسرائيليين، فإنه من المحتمل أن يردوا بالتالي باستخدام الأسلحة غير التقليدية». وفي معرض إجابته عن سؤال يتعلق بشأن استخدام إسرائيل أسلحتها النووية التكتيكية، أجاب بقوله «إن هذا القرار يتعين على الإسرائيليين أن يتخذوه بأنفسهم، ولكنني أعتقد أن صدام حسين ينبغي عليه أن يكون حذراً وهو يستأنف هجماته ضد إسرائيل».[163]

وتشير هذه الكتابات أيضاً إلى أن الالتزام الأمريكي بتأييد امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية قائم على تفاهم مشترك بين الدولتين يقضي بأن الولايات المتحدة لن تكشف عما لدى إسرائيل من أسلحة نووية ولن تمارس أية ضغوط عليها بهذا الخصوص مقابل عدم قيام إسرائيل بالإعلان عن امتلاكها تلك الأسلحة أو تهديد للدول الأخرى بها.[164]

ومع ذلك، لم يتغير الموقف الأمريكي بعد إعلان إسرائيل صراحة امتلاكها للأسلحة النووية، وهو ما عرف في وسائل الإعلام الإسرائيلية بـ "زلة اللسان النووية" لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود أولمرت. فقد ظلت إسرائيل تتبع دوماً ما اصطلح على تسميته بـ "سياسة الغموض النووي" ولم تعلن صراحةً امتلاكها هذه الأسلحة، إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود أولمرت قال خلال مقابلة تليفزيونية أثناء زيارته لألمانيا في 11 كانون الأول/ ديسمبر 2006، ما اعتبر اعترافاً بأن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية: «إن إسرائيل لم تهدد أي دولة بإبادتها قط، بينما إيران تهدد علناً بمحو إسرائيل من الخريطة، فهل يمكن مقارنة طموحها لامتلاك سلاح نووي بأمريكا وفرنسا وإسرائيل وروسيا؟»[165]

وقد أثار هذا التصريح انتقادات داخل إسرائيل بوصفه خروجاً على سياسة الغموض النووي التي سارت عليها إسرائيل منذ نصف قرن، مما دعا المسؤولين الإسرائيليين إلى المسارعة لنفي مدلولات تصريحات أولمرت، التي لم تحرك ساكناً في موقف الإدارة الأمريكية

من امتلاك إسرائيل للسلاح النووي. كما لم تطالب الولايات المتحدة إسرائيل بالتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي وقعت عليها كل دول العالم تقريباً.[166]

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن إسرائيل لا تعد ضمن الحالات النووية الساخنة بالمعايير الأمريكية، فهي لا تمثل مشكلة تفرز ضغوطاً في اتجاه الاهتمام بها بشكل ملحٍّ، سواء بالنسبة لاتجاهات التهديد المرتبطة بها، أو التفاعلات الدائرة حولها. والمنطق الذي يحكم الإدارات الأمريكية المتعاقبة هو أن وجود أسلحة الدمار الشامل في أيدي دولة حليفة لا يشكل أزمة ملحة تحتاج إلى العلاج السريع.

وعادة ما يبدو من تحليل السياسة الأمريكية أنه لا يوجد جديد في هذا الجانب، باستثناء ما تسببه تلك المشكلة من "صداع" لبعض لاعبي عدم الانتشار الرئيسيين بواشنطن، سواء في المنظمات الدولية أو الندوات المشتركة أو وسائل الإعلام، وأحياناً عند زيارة بعض المسؤولين للمنطقة، أو عند صياغة تقارير حالة الانتشار النووي الصادرة عن المؤسسات الرسمية، بفعل كونها مشكلة ساخنة طويلة المدى في الشرق الأوسط من منظور دول هذه المنطقة.[167]

ولا توجد صعوبة في تحليل أسس المنظور الأمريكي تجاه حالة إسرائيل، فالعامل الرئيسي الذي يؤثر على التوجهات الأمريكية بهذا الشأن والذي التزمت به كل الإدارات الأمريكية، هو العلاقة الاستراتيجية الخاصة بين الدولتين. فإسرائيل تعد من وجهة النظر الأمريكية حليفاً ثابتاً يعتمد عليه في إقليم غير مستقر يشهد عداءً متنامياً للولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة. يضاف إلى ذلك أن التقاليد المؤسساتية المشتركة (الديمقراطية) والقيم الثقافية المشتركة تعمقان تلك العلاقة وتدعمان باستمرار تلك الفكرة السائدة في الولايات المتحدة بأن إسرائيل تمثل "دولة نووية مسؤولة".

والأهم أن الولايات المتحدة تتفهم – من وجهات نظر معظم اللاعبين الرئيسيين – حاجة إسرائيل إلى امتلاك الأسلحة النووية بهدف تعزيز أمنها القومي، كما تتبنى وجهة

النظر الإسرائيلية بشأن الشروط المسبقة أو المتطلبات الضرورية التي يجب أن تتوافر لكي يتم الحديث عن إزالة تلك الأسلحة. والنقطة المهمة الأخرى هي أن برنامج إسرائيل النووي لا يهدد أمن الولايات المتحدة، أو أية مصالح حيوية لها في منطقة الشرق الأوسط.

هذا بالإضافة إلى أن قوى مختلفة داخل الولايات المتحدة قد خلقت مناخاً سياسياً يحول دون ظهور أية خطوة تبدو وكأنها يمكن أن تؤدي إلى المساس بحالة التأييد العام القائمة لإسرائيل. كما أن اللوبي الإسرائيلي القوي في الولايات المتحدة جعل من الصعب بالنسبة للمسؤولين الرسميين أن يتبنوا مواقف يبدو منها أي ضرر بأمن أو مصالح إسرائيل.[168]

ومن نافلة القول إن القبول الأمريكي لبرنامج التسلح النووي الإسرائيلي هو الذي خلق في الأساس ما يسمى "سياسة المعايير المزدوجة" التي تمارسها الولايات المتحدة على المستوى النووي، من وجهة نظر دول الشرق الأوسط.

ثانياً: التعاون النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند

إذا كانت حالة إسرائيل تعد من وجهة نظر بعض الباحثين حالة خاصة بالنسبة للسياسة الأمريكية لا يمكن القياس عليها، فإن حالة الهند تقدم نموذجاً مهماً آخر يبرز ازدواجية المعايير في السياسة الأمريكية تجاه قضايا وأزمات الانتشار النووي.

وتجدر الإشارة في البداية إلى أن اهتمام الهند بالطاقة النووية يعود إلى أواخر النصف الأول من القرن العشرين. ففي عام 1948، أنشئ أول قسم للطاقة النووية وبعده تأسس في عام 1954 أول معهد حمل الاسم ذاته في "بومباي". وقد غلب الطابع المدني على انطلاقة البرنامج النووي الهندي، وذلك انسجاماً مع هدف آبائه الأوائل نحو تطوير بلد شاسع الأطراف وصل إلى الاستقلال، وهو ينوء تحت عبء الفقر والتخلف معاً.[169]

وإبان فترة الحرب الباردة، وطدت حكومة الهند علاقاتها بالاتحاد السوفيتي السابق الذي قدم لها كل ما تحتاجه من حيث التقنيات والتجهيزات في حقل الذرَّة، فأجرت في عام

1974 أول تجربة نووية ناجحة، وبقي هذا التعاون الوثيق حتى انهيار المعسكر السوفيتي في نهاية ثمانينيات القرن العشرين. وبعد ذلك عمد العلماء والباحثون الهنود إلى تطوير قدراتهم الذاتية، حتى وصلوا عام 1998 إلى الإعلان عن أنهم أصبحوا دولة نووية تمتلك السلاح النووي.[170]

ولم توقع الهند حتى تاريخه على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وهذا يعني أنها لا تستطيع الحصول على الوقود النووي والتكنولوجيا النووية المتطورة من مجموعة الدول المصدرة للطاقة النووية، ويبلغ عددها 44 دولة، منها الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وألمانيا وغيرها، بسبب الحظر المفروض عليها من الأمم المتحدة.

وقد فرضت الولايات المتحدة نفسها عقوبات اقتصادية على الهند منذ عام 1974 بعد أن قامت إنديرا غاندي بتفجير القنبلة الذرية، وجرى تكثيف هذه العقوبات بعد التفجيرات النووية الهندية في صيف 1998. وقد شملت تلك العقوبات حظر أي تعاون تكنولوجي رفيع بين البلدين، لدرجة منع الخبراء والمسؤولين الهنود في المجالات التكنولوجية الحيوية من زيارة الولايات المتحدة للمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية، وحظر تصدير الأسلحة وتقديم القروض.[171]

وكان الموقف الأمريكي واضحاً بشأن هذه العقوبات، وهو أنها لن تُرفع إلا إذا وقعت الهند على معاهدة حظر التجارب النووية بدون شروط، وانضمت إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.[172]

ومع ذلك، فقد قامت الولايات المتحدة برفع تلك العقوبات عن الهند – وكذلك باكستان – دون حدوث أي تغيير في موقف البلدين بشأن امتلاكهما للأسلحة النووية، وإنما لأسباب أخرى تتعلق بالمصالح الأمريكية بالأساس وبمشاركتهما مع الولايات المتحدة فيما أسمته "حربها ضد الإرهاب" بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، حيث أعربت حكومتا الهند وباكستان تباعاً عن رغبتهما في التعاون الشامل مع الولايات المتحدة في هذا الصدد، وقدمت الهند نفسها على أنها حليف طبيعي للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب.

وقد جاء في المذكرة التي رفعتها الإدارة الأمريكية السابقة إلى الكونجرس الأمريكي في هذا الشأن أن "العقوبات لم تعد تخدم المصالح القومية للولايات المتحدة". وأدى رفع هذه العقوبات إلى إنهاء الحظر على استيراد الهند للتكنولوجيا الأمريكية المتقدمة التي يمكن أن تكون لها تطبيقات نووية محتملة، وكذلك بالنسبة للواردات العسكرية الهندية من الولايات المتحدة.[173]

وخلال الزيارة "التاريخية" التي قام بها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في الأول في آذار/ مارس 2006 إلى العاصمة الهندية نيودلهي، وقّع مع رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينج على اتفاق للتعاون في مجال الاستخدامات المدنية للطاقة النووية بين بلديهما. وجاءت هذه الزيارة بعد مرحلة طويلة من التحضير استمرت من تموز/ يوليو 2005 حينما زار رئيس الحكومة الهندية واشنطن. وتم التفاهم على الخطوط العامة للاتفاق، وترك أمر البت في التفاصيل لخبراء الطرفين، إلى أن وقع الطرفان ما اعتبر اتفاقاً "تاريخياً" حسب تعبير الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن. ومن أهم ما جاء في هذا الاتفاق:[174]

أ. لن تسمح الهند للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة أو تفتيش المفاعلات النووية المخصصة للنشاط العسكري وعددها تسعة مفاعلات. أي أنه على الرغم من أن الصفقة النووية بين الولايات المتحدة والهند ستسمح بتفتيش دولي واتخاذ ضمانات أمان في 14 مفاعلاً وصفتها الهند بأنها مدنية، فستبقى تسع منشآت عسكرية خارج حدود أي رقابة.

ب. يعود لخبراء الهند تحديد المفاعلات التي ستوضع على لائحة البرنامج النووي المدني، أي تلك التي ستخضع لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى الهند فصل نشاطها العسكري عن النشاط المدني.

ج. تتعهد الولايات المتحدة بتصدير الوقود النووي للهند لتغذية المفاعلات ذات الاستخدام المدني وذلك بشكل دائم.

إذن، ما يمكن قوله في هذا السياق أن الولايات المتحدة لا يهمها الانتشار النووي كقضية في حد ذاتها، سواء في سياستها تجاه ما اعتبرته دول "محور الشر"، أو حتى في سياستها تجاه الدول الصديقة؛ بيد أن لديها مصالح أرادت تحقيقها من إبرام هذا الاتفاق؛ فهي تسعى إلى شراكة مع الهند، ولكن مع احتواء النزعة القومية لها وتوقفها عن استكمال مشروعها النووي الضخم الذي قد يحولها بالفعل إلى قطب عالمي جديد. فليس خافياً أن الهند قدمت عقيدتها العسكرية النووية في آب/ أغسطس 1999 بشيء من الغموض الهادف إلى تعزيز قدراتها النووية طبقًا للتغيرات الجديدة على الصعيد الدولي، وأنها لاتزال تتعمد الغموض رسمياً في الكشف الدقيق عن حجم ترسانتها وقوتها النووية. ومن ثم، فإن بناء شراكة مع الهند يعد إيجابياً بالنسبة للولايات المتحدة، ولكن مع تقييد الطموح النووي الهندي بشكل هادئ في الوقت ذاته.[175]

الاحتواء الثاني الذي قصدته الإدارة الأمريكية كان موجهاً بالأساس إلى الصين، حيث لا يخلو التوقيع على الاتفاق من تلك الدلالة، فهناك تخوف أمريكي من الصعود الصيني من جانب، وتخوف من قيام تحالف مستقبلي بين العدوين اللدودين سابقًا (الهند والصين) من جانب آخر. وقد شهدت السنوات الماضية تحسناً كبيراً في علاقة الدولتين الجارتين، إذ وقعتا في عام 1993 اتفاقية لحفظ السلام والهدوء، وتم تدشين حوار أمني وإجراءات لبناء الثقة في عام 2000، واتفقتا في عام 2004 على توطيد العلاقات العسكرية بينهما.[176]

لذلك، فإن أحد أهداف الولايات المتحدة من الاتفاق هو إيجاد قوة مقابل القوة الصينية في القارة الآسيوية التي ستكون محور الاهتمام الدولي في الفترة القادمة. أي أن الولايات المتحدة ترى ضرورة مساعدة الهند بكل الصور الممكنة حتى تتحول إلى قوة إقليمية تستطيع مواجهة القوة المتنامية للصين، وتستنزف جزءاً من القوة الصينية حتى لا تتحول الأخيرة إلى قوة عالمية عظمى تعيد رسم خريطة النظام العالمي الحالي القائم على انفراد الولايات المتحدة بمكانة القوة العظمى.

وقد اعتبرت الولايات المتحدة أن هذا الاتفاق ربما لن يلقى معارضة من جانب الدول المصدرة للطاقة النووية وخاصة الدول الأوربية، لأن هذه الدول لديها رغبة في أن تكون الهند المنافس الحقيقي للمد الصيني، كما أن الاتفاق سيسمح لأوربا ببيع الوقود النووي والمفاعلات والمعدات للهند. هذا بالإضافة إلى كسب قوة لها اعتبارها في الإقليم - وهي الهند - في حرب الولايات المتحدة المعلنة ضد البرنامج النووي الإيراني، وأيضاً تنشيط الشركات الأمريكية العاملة في هذا المجال بعد أن شهدت نوعاً من الركود في المرحلة الماضية.[177]

إن هذه الأغراض السياسية التي سعت الولايات المتحدة لتحقيقها من وراء هذا الاتفاق كرست مجدداً مبدأ عدم احترام الإدارة الأمريكية لكل اتفاقيات منع الانتشار النووي؛ كما أن توقيت الإعلان عن الاتفاق في وقت تواجه فيه الولايات المتحدة إيران وهي عضو بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، أثار التساؤل حول مصير نظام منع الانتشار بأكمله، وكشف عن وجه آخر من ازدواجية المعايير في التعامل الأمريكي مع قضايا منع الانتشار النووي في العالم، وخاصة في التعامل مع إيران وكوريا الشمالية.

كما أكسب هذا الاتفاق الهند شرعية برنامجها النووي، دون أن توقع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، ورسخ السلوك المتبع تجاهها من قبل الغرب وهو غض الطرف عن برنامجها النووي بمكوناته العسكرية والمدنية.

من جانب آخر، فتح هذا الاتفاق الباب أمام حصول الهند على اتفاقيات مماثلة مع دول أخرى، وهو ما مهد الطريق أمام إنهاء الحظر للحصول على تكنولوجيا الغرب المتقدمة في هذا المجال. وبالفعل وقعت الهند مع فرنسا اتفاقية للتعاون النووي في شباط/ فبراير 2006، والتي كان الطرفان قد باشرا التفاوض بشأنها في عام 2003، وإن كانت فرنسا اشترطت أن يكون هذا التعاون في ضوء التزامها النووي الدولي.

والأمر اللافت للنظر أن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن قدم لهذا الاتفاق مسوغات متناقضة بدت غير منطقية؛ فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لعبت دوراً أساسياً في التوصل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وهي المعاهدة التي نصت تحديداً على عدم وجوب مساندة أي عضو بأي حال من الأحوال لبرنامج أسلحة نووية خاص بدولة مثل الهند، فقد اعتبرت - أي إدارة الرئيس جورج بوش الابن - أن الهند التي أعلنت امتلاكها السلاح النووي ولم توقع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية "شريك ممتاز" فيما يخص الانتشار النووي، كما اعتبرت أن من شأن دعم الصناعة النووية للهند أن يؤدي إلى تخفيض الضغوطات على الطلب الإجمالي للطاقة. وقد عبر عن ذلك جورج بوش الابن قبل مغادرته الهند أمام رجال الأعمال الهنود، بقوله إن الهند «كانت شريكاً ممتازاً فيما يخص الانتشار النووي طوال العقد الماضي.. لذا يمكنني أن أقول للشعب الأمريكي إن الاتفاق النووي مهم ويساعد على التعامل بجدية مع قضية الانتشار النووي»؛ وأضاف «إنني أتطلع إلى العمل مع الكونجرس لتغيير قانون عمره عقود سيسمح لنا بالمضي قدماً في تنفيذ هذا الاتفاق المهم الذي يصب في مصلحتنا والذي سيعني أن الأشياء تتغير بمرور الزمن... إن الكونجرس سيتفهم أن من مصالحنا الاقتصادية أن يكون للهند صناعة نووية قادرة على تخفيض الضغوطات على الطلب الإجمالي للطاقة».[178]

وأثار هذا الاتفاق موجة من الانتقادات داخل وخارج الولايات المتحدة، لخرقه القوانين الأمريكية وتعريض معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية للانهيار، حيث بدا وكأن الرئيس الأمريكي السابق كافأ الهند على "سلوكها السيئ" لعدم توقيعها على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، مما زاد أخطار الانتشار النووي وأضعف ضوابط الأمن المتصلة بهذه المعاهدة.

وقد علق المدير التنفيذي لرابطة مراقبة الأسلحة الأمريكية المستقلة على هذا الاتفاق، قائلاً «لقد باع البيت الأبيض المبادئ والمواقف الأمريكية الأساسية المتعلقة بالحد من الانتشار النووي».[179]

وفضلاً عن أن هذا الاتفاق يكشف وجهاً آخر لازدواجية المعايير في السياسة الأمريكية تجاه قضايا وأزمات الانتشار النووي، فإنه فتح الباب لوضع استثناءات أخرى باعتبار أن دولاً أخرى عاجلاً أو آجلاً سوف ترغب في عقد صفقات على غرار صفقة الهند. لذا، وجد العديد من أعضاء الكونجرس، من الجمهوريين والديمقراطيين، في هذا الاتفاق "ثغرة" يمكن أن تستغلها كثير من الدول مطالبة بمساواتها بالهند.[180]

فعلى سبيل المثال، خضعت برامج الأسلحة "غير الآمنة" في الماضي في كل من جنوب إفريقيا والبرازيل والأرجنتين للعقوبات الأمريكية وحرمت من الوقود الأمريكي، الأمر الذي لعب دوراً كبيراً في اتخاذ تلك الدول قرارها بالانضمام لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وكما أشار أحد المحللين الأمريكيين إلى أنه "الآن" ومع هذه الصفقة الجديدة «نضيع الثقة بيننا وبين هذه الدول».[181]

ويذهب بعض المحللين إلى درجة أعلى من التشاؤم إزاء نتائج هذا الاتفاق؛ فالمحلل بصحيفة الإيكونومست البريطانية سترانج ديل رأى أن الصين قد تفعل الأمر ذاته مع باكستان، وتمدها بمزيد من القدرات النووية، وأن هذا الأمر لن يؤثر فقط على إجراءات بناء الثقة في جنوب آسيا وشرقها، بل قد تمتد آثاره إلى بلدان الشرق الأوسط، بداية من استمرار تمسك إيران بخيارها النووي، وصولاً إلى دخول الصين وأمريكا سباقاً للتسلح الإقليمي قد يفضي إلى أن يكون السلاح النووي جزءاً من حفظ أمن الدول، من السعودية ومصر إلى اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان.[182]

ويتماشى هذا الرأي السابق مع أبسط المقولات القديمة التي فسرت انتشار الأسلحة النووية، والقائلة إن الانتشار يولد الانتشار. فالاتحاد السوفيتي السابق سعى للحصول على السلاح النووي لمواجهة الولايات المتحدة، وسعت إليه كل من بريطانيا وفرنسا لمواجهة الخطر السوفيتي، كما قامت الصين ببناء ترسانتها النووية خوفًا من التهديد الأمريكي، ثم سعت الهند لتطوير برنامج نووي لمواجهة التهديد الصيني خاصة بعد خسارتها حرب 1962 بين البلدين، وهكذا فعلت باكستان في محاولة التكافؤ مع الهند.[183]

في جميع الأحوال، فإن الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة والهند يمثل ضربة قوية لجهود منع الانتشار النووي، ويجعل التفاوض بشأن منع نشر السلاح النووي مع دول أخرى مثل إيران وكوريا الشمالية أكثر صعوبة.

الخلاصة

اتضح مما تقدم في هذا الفصل أن الولايات المتحدة لم تتبع سياسة واحدة تجاه حالات الانتشار النووي، ولكنها اختلفت من حالة إلى أخرى، تبعاً لما يخدم الاستراتيجية الأمريكية ومصالح الولايات المتحدة في هذا الشأن، حيث لم تتعامل مع الدول الساعية إلى الانتشار النووي وفق معيار واحد، وإنما صنفتها إلى دول "مارقة" معادية لها، ودول أخرى متحالفة أو صديقة لها. وحتى ضمن الدول "المارقة" أو "محور الشر"، لم تتبع الولايات المتحدة أسلوباً واحداً وإنما أيضاً اختلف من حالة إلى أخرى.

ويمكن القول إن هذا الاختلاف من حالة إلى أخرى، أو بتعبير آخر، المعيار الذي يتم على أساسه التفرقة بين دولة معادية أو "مارقة" وأخرى حليفة أو صديقة، قد تحدد وفق عاملين أساسيين: الأول، المدركات الاستراتيجية التي تتعلق بمصالح الأمن القومي الأمريكي تجاه الدولة المعنية، والثاني، التوجهات أو الدوافع السياسية المنفردة لكل من الإدارة أو جماعة الاستخبارات تجاه الحالة محل التفاعل.[184]

في هذا الإطار، يمكن رصد أنماط تأثير العاملين المشار إليهما، واتجاهات تأثيرهما على عملية صنع السياسة الأمريكية النووية تجاه الحالات التي تم تناولها، وذلك على النحو الآتي:[185]

أولاً: المدركات الاستراتيجية Strategic Perception

تمثل المدركات الاستراتيجية المعيار العام الذي يتم على أساسه قياس تأثير نشاطات معينة لفاعل خارجي على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، خارج أو داخل

أراضيها، فهي التي تشكل المنظور الأمريكي بشأن قضايا، كالمصالح الإقليمية والأمن الداخلي والعلاقات التجارية، إلا أنها لا تتعلق عموماً بدولة محددة، فهي تمثل الخلفية الأساسية التي يتم استناداً إليها تقدير ما تمثله كل حالة من دعم أو تهديد للمصالح الأمريكية. وترتكز تلك المدركات على قاعدتين، هما:

أ. العلاقات السياسية، الدبلوماسية، والأساس هنا أن الولايات المتحدة تتخذ عادةً موقفاً شديد التصلب تجاه الأطراف المناوئة لها والتي توضع في خانة تتغير مسمياتها من مرحلة لأخرى، فأحياناً تسمى الدول المارقة أو دول محور الشر التي تضاف أو تخرج منها أطراف مختلفة تبعاً لثبات أو تغير نمط العلاقات السياسية. وتضمنت هذه الفئة الحالات التي سبقت دراستها، والخاصة بكل من العراق وليبيا وكوريا الشمالية - إضافة إلى إيران حالة الدراسة - وخرجت من هذه الفئة كل من العراق بعد احتلاله وليبيا بعد تخليها عن برنامجها الخاص بأسلحة الدمار الشامل.

بينما تتخذ الولايات المتحدة - وفقاً للمعيار ذاته - موقفاً تعاونياً مختلفاً تجاه من تعتبرهم الحلفاء أو الدول الراغبة في التعاون معها، أو التي تعتبر سياساتها داعمة للمصالح الأمريكية، وتدخل حالات مثل إسرائيل والهند ضمن هذه الفئة.

فإسرائيل لم تخضع قط لأي ضغوط كي تتخلى عن الأسلحة النووية التي بحوزتها. أما الهند، فتعرضت لعقوبات تم رفعها لاحقًا، بل إن الولايات المتحدة اتخذت خطوة كبيرة نحو التعاون مع الهند بإبرام اتفاق معها في المجال النووي.

ب. مدركات التهديد، وتعد العامل الأكثر تأثيراً في توجهات سياسة منع الانتشار الأمريكية تجاه الحالات التي سبق تناولها؛ فتقديرات الاستخبارات ورؤى الإدارة والكونجرس وتوصيات مراكز الدراسات إلى حد ما، تُبنى في جزء أساسي منها على ما إذا كانت نشاطات دولة ما يتم إدراكها على أنها تمثل تهديداً محتملاً بشكل أو بآخر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة للولايات المتحدة أم لا؟

وتُبنى تلك المدركات كذلك على تقديرات خاصة بما إذا كانت النشاطات المعنية تمثل، إلى مدى معين، تهديداً لمصالح استراتيجية أمريكية في إقليم ما، أو لأحد حلفاء الولايات المتحدة. لذلك، صنف إلى العراق بوصفه تهديداً لمصالحها في منطقة الخليج ولحليفتها إسرائيل، كما نُظر إلى كوريا الشمالية بوصفها تهديداً لمصالحها في شبه الجزيرة الكورية ولحلفائها، خاصة كوريا الجنوبية واليابان؛ ووصفت هذه التهديدات بأنها تهديدات تتسم بالإلحاح، إضافة إلى تهديدات أخرى كامنة مثلتها الحالة الليبية.

وبالنظر إلى أن المنظور الأمريكي يقوم على أساس أن كل حالات الانتشار النووي لا تمثل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية، وأن خطورة الانتشار النووي لا تنفصل عما تمثله حالاته من مساس أو عدم مساس بتلك المصالح، فلم تعتبر الولايات المتحدة البرنامج النووي الإسرائيلي تهديداً لمصالحها، وكذلك الحال بالنسبة للبرنامج النووي الهندي، رغم أن الدولتين تمتلكان أسلحة نووية بالفعل؛ فالمعيار إذاً هو تهديد المصلحة الاستراتيجية الأمريكية.

ثانياً: الدوافع (التوجهات) السياسية

تمثل الدوافع السياسية مجمل المواقف والتوجهات والأفعال الخاصة باللاعبين السياسيين التي تتم من خلالها محاولة التأثير على سياسة منع الانتشار بتوجيهها نحو اتجاهات ترتبط بهيكل القوة داخل واشنطن. وتشير عملية صنع سياسة منع الانتشار الأمريكية إلى وجود مكونين شكلا الدوافع السياسية تجاه الحالات التي تناولها هذا الفصل، وهي:

أ. تقديرات أجهزة الاستخبارات؛ فبعيداً عما يفترض في تلك التقديرات من فنية وحياد، قد يجري داخل جماعة الاستخبارات عن طريق الخطأ، أو في ظل ميول خاصة، أن يتم بناء التقديرات على معلومات خاطئة فنياً، أو تجاهل بعض ما تم الحصول عليه من معلومات، أو المبالغة في تصوير دلالات الوقائع، أو تقديم التقديرات ذاتها بطريقة خاطئة. وعادة ما تسمّى تلك التقديرات التي يتم تحريفها بشكل متعمد بهدف

التوصل إلى استنتاج مرغوب فيه لأهداف سياسية، "عملية طبخ cooking استخباراتية". وقد اتضح تأثير هذا البعد بشكل كبير في الحالة العراقية على وجه الخصوص، على النحو الذي سبق توضيحه.

ب. التوجهات السياسية لإدارات البيت الأبيض؛ فالأجندة السياسية لكل إدارة تمارس دوراً رئيساً كأحد أهم محددات سياسة منع الانتشار النووي تجاه دولة أو أخرى، فعندما تصل إلى البيت الأبيض إدارة لديها أجندة سياسية متشددة، ربما تحاول أن تغير المدركات الاستراتيجية تجاه دولة ما من خلال خلق بيئة سياسية معادية لها، أو طبخ التقارير الاستخباراتية أيضاً. وتمثل الأيديولوجيا على هذا المستوى عاملاً مؤثراً يمكنه أن يدفع في اتجاه تغيير التوجهات السياسية للإدارة، أو تعديل سياسة منع الانتشار القائمة.

وقد اتضح تأثير هذا العامل بشكل كبير تجاه حالة العراق قبل احتلاله، وسيتضح بشكل كبير أيضاً تجاه الحالة الرئيسة للدراسة؛ أي الأزمة النووية الإيرانية.

الفصل الثالث

محددات الإدارة الأمريكية
للأزمة النووية الإيرانية (2001 - 2009)

يتناول الفصل الثالث محددات الإدارة الأمريكية للأزمة النووية الإيرانية خلال الفترة 2001-2009، ويتضمن ذلك أربعة عوامل أو محددات أساسية في إطار مبحثين؛ يتناول أولهما العلاقات الأمريكية-الإيرانية كمحدد عام ورئيسي للموقف الأمريكي من الأزمة، وكذلك الخلاف بين الدولتين حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني، ويعد هذا المبحث في الوقت ذاته تشخيصاً للأزمة النووية الإيرانية. ويتناول ثانيهما المحددات الدولية والإقليمية للأزمة، من خلال تحليل المواقف الدولية والإقليمية المختلفة المؤثرة فيها وفي الموقف الأمريكي منها.

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية - الإيرانية والخلاف حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني

لا يمكن تشخيص الأزمة بين إيران والولايات المتحدة - والغرب بصفة عامة - حول البرنامج النووي الإيراني بمعزل عن تتبع أهم المراحل التي مرت بها العلاقات الأمريكية الإيرانية، حيث إن فهم تاريخ العلاقات بين الدولتين يمكن أن يوضح بعض الأبعاد المتعلقة بالأزمة النووية المثارة بينهما، وخاصة أن تلك العلاقات تشمل قضايا أخرى غير البرنامج النووي، ولكنها مع ذلك تؤثر في الأخير وتتأثر به. لذلك، تعد العلاقات الأمريكية الإيرانية، وكذلك الخلاف بين الجانبين حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني،

المحدد العام والرئيسي الذي يمكن أن يشخص هذه الأزمة تشخيصاً دقيقاً، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تطور العلاقات الأمريكية الإيرانية

لا يوجد مسار واحد للعلاقات الأمريكية – الإيرانية على شكل إما تعاون أو صراع؛ فقد شهد تاريخ العلاقات بين الدولتين هذين النمطين، وداخل كل واحد منهما، تعددت المسارات واختلطت أحياناً وتقاطعت إلى حد تربك معه بشدة من يحللون هذه العلاقات استناداً إلى عامل الخبرة الماضية وتطورات الواقع الحالي ومحاولة استشراف آفاق المستقبل. ولكن بشكل عام، يمكن تقسيم العلاقات الأمريكية الإيرانية إلى مرحلتين رئيسيتين: الأولى، قبل قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979. والثانية، ما بعد قيام الثورة.

أولاً: المرحلة الأولى، ما قبل الثورة الإسلامية في إيران (1979)

تعود بداية العلاقات الأمريكية – الإيرانية إلى منتصف القرن الثامن عشر، حيث بدأت على شكل تقديم مساعدات صحية وتعليمية من جانب الولايات المتحدة لإيران، ثم شرعت الوفود الدينية الأمريكية في زيارة إيران بالتتابع. ووُقعت أول اتفاقية بين الدولتين في كانون الأول/ ديسمبر 1856، وكانت عبارة عن اتفاقية صداقة وتجارة. وفي كانون الثاني/ يناير 1883، وصل أول وزير مفوض أمريكي إلى طهران وسلم رسالة من الرئيس الأمريكي إلى ناصر الدين شاه، وبعد خمس سنوات (1888) توجه أول سفير إيراني إلى واشنطن، وأخذت العلاقات بين البلدين خلال السنوات اللاحقة تتدعم بالشكل الذي جعل مجلس الشورى الإيراني يصادق على اتفاقية تعيين مستشارين أمريكيين في وزارة المالية عام 1911.[1]

وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، عملت الولايات المتحدة على تعميق وتقوية نفوذها في إيران وتقليص النفوذ البريطاني والسوفيتي، وجعلت محور نشاطاتها خلال هذه الفترة قائماً على الناحية الاقتصادية؛ ولكن بعد أن احتل الحلفاء إيران

على يد القوات السوفيتية والبريطانية في عام 1941، دخلت إيران أول مجموعة من القوات العسكرية الأمريكية تحت ما عرف بالوفود العسكرية، وبعد عام تقدمت الولايات المتحدة على منافسيها القدامى؛ واتخذت الحكومتان الإيرانية والأمريكية قراراً برفع مستوى بعثاتهما السياسية من مستوى سفارة إلى مستوى سفارة كبرى. وفي المرحلة التالية طالبت الولايات المتحدة في مذكرة وجهتها إلى لكل من روسيا وبريطانيا، في إطار تطبيق اتفاقية بوتسدام، بأن يسحبا قواتهما من إيران بداية من آذار/ مارس 1946. وبلغت العلاقة بين إيران والولايات المتحدة قمة الازدهار عندما سافر محمد رضا شاه في عام 1949 إلى واشنطن بناء على دعوة الرئيس الأمريكي هاري ترومان، وخلال هذه الزيارة تم في واشنطن توقيع اتفاقية تعاون دفاعي متبادل بين إيران والولايات المتحدة.[2]

وفي عام 1952 اختير محمد مصدق أول رئيس وزراء إيراني منتخب، وقام بتأميم صناعة النفط، وأعلن قطع العلاقات السياسية بين إيران وبريطانيا في عام 1953، لكن الولايات المتحدة وبريطانيا لم تسمحا بتعرض مصالحهما للخطر، فقامتا بالتخطيط لانقلاب ضد مصدق. ونجح الانقلاب، الذي لعبت فيه وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية دوراً كبيراً، في الإطاحة بمصدق والإتيان بمحمد رضا شاه بهلوي بدلاً منه. وقد أحدث هذا الانقلاب تغييرات جذرية في طبيعة النشاطات الأمريكية في إيران، كما أن عودة الشاه إلى السلطة وظهور النفوذ الأمريكي بديلاً للنفوذ البريطاني مثل تدشيناً لعهد جديد من التبعية الإيرانية للولايات المتحدة. ومن هذا التاريخ، اعتبر شاه إيران حكومته مدينة في بقائها في السلطة للولايات المتحدة، حيث عرف عن الشاه قوله بعد هذا الانقلاب «إنني أدين بعرشي إلى الله وإلى شعبي وإليكم (أي للولايات المتحدة)».[3]

وكان قيام إيران بدور "شرطي المنطقة" – على حد وصف العديد من الكتابات التي تناولت العلاقات الأمريكية الإيرانية خلال هذه الفترة للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة وتأمينها ضد التهديدات – أبرز سمات العلاقات بين البلدين خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين. فمنذ النصف الثاني من ستينيات هذا القرن، تزايدت علاقات

محمد رضا شاه مع الولايات المتحدة، وكان تحالفه الفعلي معها نتيجة أحداث السبعينيات حيث تضخمت عائدات النفط بصورة كبيرة وتزايدت رغبة الشاه في شراء الأسلحة من الولايات المتحدة. وبذلك غدت طهران تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي أحد أبرز السواعد الفتية لواشنطن في منطقتي وسط آسيا والشرق الأوسط اللتين مثلتا آنذاك اثنتين من أحزمة الصراع الضاري بين المعسكر الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الشيوعي الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق.[4]

واللافت للنظر خلال هذه الفترة من العلاقات بين الدولتين أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تتزعم اليوم الجهود الدولية لوقف الطموحات النووية الإيرانية، كانت هي الداعم والممول الرئيسي الثاني، بعد فرنسا، للبرنامج النووي الإيراني عند نشأته في عهد الشاه محمد رضا بهلوي في نهاية العقد السادس من القرن العشرين.[5]

وإلى جانب الثروة البترولية الإيرانية، استغل الشاه العلاقات الودية التي نجح في إقامتها مع الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة خلال الحرب الباردة؛ فقد وقعّت إيران في عام 1957 مع الولايات المتحدة اتفاقية للتعاون النووي في المجالات المدنية مدتها عشر سنوات، حصلت بموجبها على مساعدات نووية فنية من الولايات المتحدة، وعلى عدة كيلوجرامات من اليورانيوم المخصب للأغراض البحثية. وفي العام ذاته، قامت الولايات المتحدة بنقل معهد العلوم النووية من بغداد إلى طهران.[6] وفي عام 1960 اشترت إيران مفاعل أبحاث تقدر طاقته بحوالي 5 ميجاوات من الولايات المتحدة، وذلك لتركيبه في مركز البحوث النووية في جامعة طهران الذي أصدر الشاه تعليماته بالبدء في إنشائه عام 1959، وقامت الولايات المتحدة بالفعل بتوريد هذا المفاعل البحثي لإيران. وفي إطار هذا التعاون، التزمت الولايات المتحدة بإمداد إيران بالوقود النووي اللازم لتشغيل المفاعل، حيث زودتها في أيلول/ سبتمبر 1967 بـ 5.5 كيلوجرامات من اليورانيوم المخصب كوقود لتشغيله، ثم زودتها بعد ذلك بشحنة أكبر حجماً تقدر بـ 104 كيلوجرامات من اليورانيوم لاستخدامه كمصدر للوقود في المفاعل المذكور.[7]

وفي عام 1969 جددت الولايات المتحدة العمل باتفاقية التعاون في المجال النووي مع إيران، إذ وقع الجانبان في 12 آذار/ مارس من هذا العام على تعديل اتفاقية عام 1957، بهدف توسيع وتمديد العمل بها عشر سنوات أخرى.[8]

وكان آية الله الخميني المعارض الرئيسي للسياسات الأمريكية، وبعد اعتقاله في عام 1963 وقعت مظاهرات ضخمة في طهران قُتل فيها بعض المتظاهرين على أيدي قوات الأمن التابعة للشاه. وبعد عام من هذه الأحداث، صُدِّق في مجلس الشورى الوطني على اتفاقية الامتياز الذي بمقتضاها لا يحق للمحاكم الإيرانية أن تفصل في الجرائم التي يرتكبها الأمريكيون في إيران، وقد نُفي الخميني إلى تركيا بسبب هجومه العنيف على قانون الامتياز. وبعد هذا القرار زار الشاه الولايات المتحدة بدعوة من الرئيس الأمريكي ليندون جونسون.

وفي عام 1976 انتخب جيمي كارتر رئيساً للولايات المتحدة، وخلال زيارته إلى إيران في عام 1977 وصف الأخيرة بأنها جزيرة الاستقرار في منطقة مضطربة. وبعد أقل من عامين على هذا الوصف سقط نظام الشاه وقامت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979.[9]

في هذا السياق، يمكن القول إن سبعينيات القرن العشرين شهدت حراكاً مجتمعياً داخل إيران لم تستطع الولايات المتحدة وحليفها الشاه إدراك أبعاده أو النتائج التي يمكن أن تترتب عليه، فاستمرت في دعمها الكامل لنظام الشاه غير عابئة بحالة الغليان التي انتهى إليها المجتمع الإيراني في تلك الفترة؛ مما أسفر عن انفجار الأمور بشكل أطاح بالشاه ورموزه وأدخل البلاد عهداً جديداً تحت حكم رجال الدين، الذين اعتبروا الولايات المتحدة "رمز الشر والشيطان الأكبر" الذي ساهم في تقوية مفاصل حكم الشاه خمسة وعشرين عاماً.[10]

ثانياً: المرحلة الثانية، ما بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران (1979)

مثّل اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979 بقيادة آية الله الخميني علامة فارقة في تاريخ العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران؛ فبقدر ما كان قيام الثورة دليلاً على معارضة

الشعب الإيراني بأكمله لسياسات الشاه الداخلية، كان دليلاً أيضاً على عدم رضاه عن سياساته الخارجية أيضاً.

ومما زاد الأمور تعقيداً ما أعقب وصول الخميني للحكم، من احتلال الطلاب الإيرانيين السفارة الأمريكية في طهران في العام ذاته واحتجاز 53 من الدبلوماسيين الأمريكيين كرهائن لمدة 444 يوماً.

وقد اتبعت الولايات المتحدة خلال الفترة اللاحقة لقيام الثورة في إيران سياسة الاحتواء المزدوج ضد كل من إيران والعراق، لمنع اختلال توازن القوى في منطقة الخليج لصالح أي من الدولتين. لذلك، عملت الولايات المتحدة خلال الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت مع بداية ثمانينيات القرن العشرين، على اتباع سياسة من شأنها إنهاك قوة الدولتين معاً؛ فعلى الرغم من مساندتها العراق خلال هذه الحرب، فإنها كانت أحياناً تزود إيران بالأسلحة من خلال صفقات سرية، على غرار ما عرف بعد ذلك بفضيحة "إيران جيت".[11]

ولم تُغير وفاة الخميني الأمور كثيراً، رغم أن الدعايات الأمريكية الكثيرة إبان الثمانينيات اعتبرت وجوده أحد أهم أسباب القطيعة بين الجانبين. وعلى الرغم من أن الرئيس الإيراني السابق هاشمي رافسنجاني – الذي تولى حكم إيران بين 1989 ـ 1997– اتبع سياسة براجماتية أكثر واقعية في حكم إيران، وخفف من البعد الأيديولوجي الذي هيمن على السياسة الإيرانية منذ قيام الثورة حتى موت الخميني، فإن الولايات المتحدة استمرت في تصنيف إيران في المحافل الدولية والإقليمية بأنها دولة توسعية تتبنى الأصولية الإسلامية، وحذرت من نفوذ إيران واختراقها لدول الجوار الجغرافي.[12]

وبعد وصول الرئيس محمد خاتمي إلى الحكم بأغلبية شعبية كبيرة في عام 1997، قام بتوجيه عدة رسائل ودية إلى الشعب الأمريكي وطرح فكرة الحوار بين الحضارات، وأعلن عن تبني سياسة خارجية تهدف إلى إزالة التوترات الإقليمية، وتزامن ذلك مع ظهور حركة جديدة في المحافل الاقتصادية والسياسية في أوربا تدعو إلى تحسين العلاقات مع إيران.[13]

و بالفعل، شهدت الفترة اللاحقة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 "بعض التعاون" بين الجانبين الأمريكي والإيراني، كان أساسه الموقف البراجماتي الذي اتخذته طهران إزاء الحرب التي شنتها الولايات المتحدة في أفغانستان. وشكّل هذا الموقف فرصة مناسبة لتحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية وفتح باب الحوار أمام تفعيلها، لكن الولايات المتحدة لم ترغب في ذلك، وإنما انصب اهتمامها فقط على تأمين وضعها العسكري في الحرب ضد نظام طالبان، وبذلك لجأت إلى إيران وروسيا، وباكستان أيضاً كقوة إقليمية أكثر إدراكاً للوضع الأفغاني، وأسفر ذلك عن تحالف مؤقت مع إيران.[14]

وتكرر هذا الموقف الإيراني إزاء الاحتلال الأمريكي للعراق في آذار/ مارس 2003، حيث أبدت إيران تعاوناً غير مباشر مع الولايات المتحدة للإطاحة بنظام صدام حسين، عدوها الثاني، بعد أن خلصتها من عدوها الأول؛ نظام طالبان في أفغانستان. وفي فترة ما بعد احتلال العراق، صرح الرئيس الإيراني خاتمي قائلاً «إن الولايات المتحدة أصبحت جارتنا في الغرب، كما في الشرق، وعلينا أن نتعايش مع الواقع الأمريكي في المنطقة رغم مرارة ذلك».[15]

ولكن هذا لم يمنع الإدارة الأمريكية من اتهام إيران بعد الحرب بإثارة القلاقل بين شيعة العراق وتحريضهم ضدها، كما اتهمت الولايات المتحدة إيران بأنها دولة راعية للإرهاب، وطلبت منها رسميا في أيار/ مايو 2003 اتخاذ إجراءات صارمة ضد أعضاء القاعدة المشتبه فيهم الذين تعتقد واشنطن أنهم يعملون لديها على الرغم من نفي إيران أنها تؤويهم؛ ثم جاءت أزمة البرنامج النووي الإيراني، لتزيد حدة العداء في العلاقات بين الجانبين.

المطلب الثاني: الخلاف حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني

كان الاهتمام بالطاقة النووية يمثل جزءاً من جهود الشاه الرامية إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية، وساعدته في ذلك الولايات المتحدة كما سبقت الإشارة. وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران وسقوط نظام الشاه، تبنت الثورة المشروع النووي، وإن توقف العمل

فيه فترة اقتضتها ظروف الحرب العراقية الإيرانية، ثم عملية المراجعة التي قام بها نظام الجمهورية الإسلامية خلال مرحلة إعادة البناء. فقد تم وضع تصور جديد لأهداف المشروع، وبرنامج زمني لتطويره بما يتناسب مع الأهداف والقيم الجديدة للنظام الإسلامي، وكيفية تنفيذه، وكذلك البحث عن شركاء جدد لتزويد طهران بتكنولوجيا متقدمة. وهكذا تم الاتفاق على استمرار العمل في مفاعل بوشهر مع الاستفادة من التكنولوجيا الروسية بدلاً من الألمانية، كما سعت إيران إلى تنويع مصادر الحصول على التكنولوجيا النووية، فإلى جانب روسيا، وطّدت علاقاتها مع الأرجنتين والصين وكوريا الشمالية وباكستان والهند.

ويمكن تقسيم المراحل التي مر بها البرنامج النووي الإيراني إلى أربع مراحل رئيسية: المرحلة الأولى، هي مرحلة النشأة وإقامة البنية الأساسية وكانت خلال الفترة من 1968–1978، وفي هذه المرحلة استثمر نظام الشاه ما يقرب من 6 مليارات دولار في بناء المنشآت النووية، وانتهت خلالها الشركات الألمانية من إنشاء البنية التحتية. كما وقّع اتفاقيات مع كل من الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا لتزويد بلاده بالوقود النووي، وفي عام 1974، أعلن الشاه عن تأسيس الهيئة الإيرانية للطاقة الذرية.

المرحلة الثانية، ويطلق عليها البعض مرحلة الحظر والإحياء، وكانت خلال الفترة من 1979–1985. وفي هذه المرحلة فرضت الولايات المتحدة والدول الغربية حظراً شاملاً على إيران في كافة مجالات التسليح ورفضت التعاون معها في المجال النووي، كما تعرضت المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي والصاروخي العراقي في أثناء الحرب العراقية الإيرانية. غير أنه بعد السنوات الأولى للحرب، قامت حكومة الخميني بإحياء البرنامج النووي الإيراني من خلال اعتمادات مالية جديدة للباحثين في مجال الأبحاث النووية، وافتتحت مركز أصفهان للأبحاث النووية في عام 1984.[16]

المرحلة الثالثة، ويطلق عليها البعض مرحلة التفعيل الجزئي للبرنامج النووي الإيراني، وكانت خلال الفترة من 1985–1991. فقد أدت الحرب مع العراق إلى إحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني، حيث وجدت القيادة الإيرانية أنه لابد من إعادة

تفعيل البرنامج النووي، فتم البحث عن العقود السابقة مع الدول الأوربية لبناء مفاعلات نووية، خاصة وأن الحرب العراقية الإيرانية ألحقت دماراً كبيراً بالبنية التحتية الإيرانية.

أما المرحلة الرابعة فشهدت اهتماماً إيرانياً مكثفاً بالطاقة النووية خلال تسعينيات القرن العشرين. فقد أصبحت إيران تملك بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة، وقامت بتوزيع نشر منشآتها النووية الاستراتيجية على مساحة واسعة في البلاد وأحاطتها بالسرية تحسباً لأية ضربات عسكرية. وخلال هذه الفترة، وقعت إيران مع الصين اتفاقاً في كانون الثاني/ يناير 1991 لتزويدها بالوقود النووي، وعقدت اتفاقاً آخر مع روسيا في كانون الثاني/ يناير 1995، بموجبه وافقت الأخيرة على بناء مفاعل نووي في بوشهر مقابل 780 مليون دولار، ارتفعت بعد ذلك إلى 850 مليون دولار. وتزايدت الجهود الإيرانية للتعاون بشكل أكبر مع الدول ذات الخبرة والتجربة النووية، ومنها كازاخستان التي كان فيها أهم وأكبر مركز للأبحاث النووية بالاتحاد السوفيتي السابق.[17]

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أخذت الولايات المتحدة تؤكد ما تصفه بالجهود الإيرانية للحصول على الأسلحة النووية، وإيوائها عناصر من تنظيم القاعدة، وإمكانية وقوع تلك الأسلحة في أيدي منظمات إرهابية أو استخدامها من قبل إيران لتهديد إسرائيل. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة حاولت أن تثير الشكوك الدولية حول النشاطات النووية الإيرانية خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تبدأ تحقيقاً مكثفاً في البرنامج النووي الإيراني إلا في عام 2002، بعد أن أظهرت صورة ملتقطة بالأقمار الصناعية منشآت نووية قيد الإنشاء لم تعلن عنها إيران من قبل. وقد كشف التحقيق أن إيران قامت بتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم في منشآت نووية سرية بعيداً عن اتفاق الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما زاد القلق الدولي بشأن النشاطات النووية الإيرانية.[18]

وبحلول عام 2003 أخذت الأزمة النووية الإيرانية منعطفاً جديداً؛ ففي منتصف آذار/ مارس من هذا العام عقدت بعض فصائل المعارضة الإيرانية مؤتمراً صحفياً في

واشنطن، أعلنت فيه معلومات جديدة عن النشاط النووي الإيراني، وكشفت عن ثلاث منشآت نووية سرية في "عبالي" بالقرب من مدينة أصفهان، وفي "ناتنز" وبدأ العمل بها منذ عام 2001، وفي آراك وأنشئت عام 1996.[19]

اتجهت الولايات المتحدة بعد ذلك إلى إثارة القضية بدعوى تطبيق الشرعية الدولية ضد إيران باعتبارها إحدى الدول الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ ومن ثم فإن منشآتها النووية يجب أن تكون مفتوحة للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتهمت إيران بأنها تحاول استخدام الغطاء الممنوح لها من قبلها لإقناع العالم بأن برنامجها النووي مخصص فقط للأغراض السلمية المشروعة.[20] وفيما يلي توضيح لرؤية الطرفين للأزمة:

أولاً: الرؤية الأمريكية للأزمة

تنطلق الرؤية الأمريكية المعلنة للأزمة من أن إيران قامت بنشاطات نووية سرية، ولاسيما حين قامت بإنشاء محطة ناتنز لتخصيب اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بذلك، وهو ما اعتبر انتهاكاً لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ودليلاً على أن الأنشطة النووية الإيرانية تهدف في النهاية إلى امتلاك السلاح النووي، وليس كما تدعي إيران أنها في إطار الاستخدامات السلمية التي تتيحها المعاهدة.

وتستند الولايات المتحدة بدورها إلى نص المادة الثالثة من المعاهدة التي تتحدث عن «التزام الدول الأعضاء غير المالكة للأسلحة النووية بقبول نظام الضمانات الخاص بالتأكد من تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة منعاً لتحويل استخدام الطاقة النووية من الأغراض السلمية إلى الأسلحة النووية»؛ وهو ما يعني من وجهة نظر الولايات المتحدة، والغرب عموماً، أن إيران ملتزمة بتأكيد أن أنشطتها تندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية، بدون وجود دوافع لامتلاك السلاح النووي، وهو ما لم تلتزم به إيران من البداية بإطلاعها الوكالة الدولية والحصول على موافقتها على خطط إنشاء محطة الطرد المركزي في ناتنز الخاصة بتخصيب اليورانيوم، أو منشأة آراك الخاصة بإنتاج الماء

الثقيل، وهي مسائل مزدوجة الاستخدام، أي يمكن تحويلها من الاستخدامات السلمية إلى العسكرية.[21]

هذا إضافة إلى أن الدوافع الاقتصادية التي تدعم وجهة النظر الإيرانية في سياق تبريرها امتلاك برنامج نووي – وستتم الإشارة إليها لاحقاً – لا تبدو منطقية من وجهة النظر الأمريكية تحديداً والغربية عموماً. فالمحللون الغربيون يرون إلى أن المفاعلات النووية الإيرانية تتكلف مليارات الدولارات وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية لدولة مثل إيران تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط والغاز الطبيعي يمكن استخدامه لتوليد الكهرباء بتكلفة لا تتعدى 18–20٪ من تكلفة الكهرباء النووية؛ علاوة على أن إيران ركّزت إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيداً عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد، بما يقلل إمكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية، وهو ما تراه الولايات المتحدة يدعم تقييمها الخاص بأن الهدف النهائي من أنشطة إيران النووية هو امتلاك السلاح النووي.[22]

ثانياً: الرؤية الإيرانية للأزمة

تستند إيران في رؤيتها للأزمة على نص المادة الرابعة التي تشير صراحة إلى «حق الدول الأعضاء، غير القابل للتصرف، في تنمية بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، والحق في التبادل الكامل للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والفنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية». وينطبق هذا النص بالطبع على كافة الأنشطة المندرجة في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ومن بينها تخصيب اليورانيوم. ومن ثم تصر إيران على أن أنشطتها النووية تندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وفق ما تسمح به معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وأنها لم تنتهك أي التزام من الالتزامات المفروضة عليها، وتصر على حقها الأصيل في القيام بهذه الأنشطة، كما تستند إلى أن هناك العديد من الدول التي تقوم بالفعل بهذه الأنشطة.[23]

ومن ناحية أخرى، تعطي إيران أولوية للاعتبارات الاقتصادية باعتبارها دوافع حاكمة للأنشطة النووية الإيرانية، إضافة إلى الاعتبارات الاستراتيجية الأمنية، مع الحرص على النفي الدائم لوجود نوايا لإنتاج السلاح النووي من جانبها.

فمن حيث الدوافع والمسوغات الاقتصادية، يشدد المسؤولون الإيرانيون على أن استخدام الطاقة النووية من شأنه أن يساعد إيران على مواجهة طلبها المتزايد على الطاقة منذ قيام الثورة الإسلامية، والذي يرتفع بمقدار 8.6٪ سنوياً. وبالرغم من أن إيران تمتلك احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، فإنها لاتنفك تؤكد أن تلك الاحتياطيات لا يمكن أن تلبي طلبها المتزايد على الطاقة عموماً.[24]

فبالنسبة للنفط، لدى إيران مخزون مقداره 137.5 مليار برميل، أي ما يمثل 11.5٪ من الاحتياطي العالمي؛ وهو ما يعني أن إيران الدولة الثانية في الاحتياطي العالمي بعد السعودية وفقاً لإحصائيات عام 2008 (مرفق في قسم الملاحق بنهاية الدراسة جدول يوضح احتياطي النفط حتى نهاية 2008). وعلى الرغم من أنها تنتج أربعة ملايين برميل يومياً وتستهلك منها 1.4 مليون برميل (مرفق في قسم الملاحق بنهاية الدراسة جدول يوضح إنتاج النفط واستهلاكه وصادراته في إيران خلال الفترة 1995–2008)، مما يعني أن لديها القدرة على التصدير لمدة 65 سنة بناء على كميات الاحتياطي المشار إليها، فإنها تزعم أن الفرق بين التقدير الحسابي والتقدير الفعلي يكشف عن مشكلة مستقبلية في قطاع النفط الإيراني. فالتقدير الحسابي لا يأخذ في الاعتبار النمو المتسارع للسكان وارتفاع معدلات استهلاكهم الداخلي، كما لا يضع في حسبانه الخطط الاقتصادية الهادفة إلى دعم القطاع الصناعي الذي يعمل فيه 40٪ من السكان. ففي عام 1995 بلغ حجم الاستهلاك الداخلي للنفط الخام 1,292,000 برميل في اليوم، وفي عام 2005، كان حجمه 1,657,000 برميل يومياً، بارتفاع نسبته 35٪.[25]

أما بالنسبة للغاز، فتملك إيران (16٪ من الاحتياطي العالمي)، ما يجعلها ثاني أكبر دولة عالمية من حيث احتياطي الغاز، أي في المرتبة الثانية بعد روسيا. وعلى الرغم من أن

إنتاج الغاز ازداد بمعدل سريع خلال العقد الماضي، فإن هذه الزيادة لم تلبِّ الطلب الداخلي مما تسبب في إحداث عجز ضئيل نسبياً؛ على عكس باقي دول الشرق الأوسط، حيث يزداد الطلب الداخلي بمعدل بطيء، مما يتيح نمو الصادرات. ومن ناحية أخرى، تستورد إيران سنوياً نحو 5 مليارات متر مكعب من الغاز من أذربيجان وتركمانستان، وذلك لقرب هاتين الدولتين من مناطق إيران الشمالية البعيدة عن حقول الغاز في جنوب غرب البلاد. كما عمدت الحكومة إلى تشجيع الاستهلاك المحلي للغاز بهدف توفير قدر أكبر من النفط للتصدير. ويذكر أنه في عام 1971 شكل النفط 84٪ من الطلب على الطاقة، بينما انخفضت هذه النسبة إلى 50٪ في عام 2003.[26]

أما من حيث الدوافع الاستراتيجية "الأمنية" فيمكن القول إن امتلاك القدرة النووية السلمية بشكل عام يعد من العوامل المعززة لمكانة الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي. فإيران تعتبر أن امتلاكها التقنية النووية - التي تدعي أنها سلمية - وخاصة القدرة على تخصيب اليورانيوم، هو أمر حيوي يصون أمنها من خلال تعزيز قوتها ومعرفتها. ويشدد المسؤولون الإيرانيون من خلال تصريحاتهم على تمسكهم بهذا "الحق"؛ من ذلك على سبيل المثال لا الحصر تصريح الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في شهر أيار/ مايو 2007، بأن «الاستفادة الكاملة من كافة امكانات الطاقة النووية حق يعود للشعب الإيراني كله وليس لأيٍّ مهما كان الحق في حملنا على التخلي عنه، وأعداؤنا أعجز من أن يلحقوا بالشعب أي ضرر»، وأضاف أن إيران «تقف اليوم على عتبات قفزة نوعية هائلة، ولن يزعزع إرادتها الأعداء (...) ما يفعله الأعداء تجاه إيران وما يضعونه من عراقيل هدفه منع تطور الشعب الإيراني وتقدمه».[27]

كما يمكن الإشارة أيضاً إلى تصريحات الرئيس أحمدي نجاد في الاحتفال باليوم الوطني للتكنولوجيا النووية خلال شهر نيسان/ إبريل 2008، بأن «القوى الكبرى تمارس كل أنواع الضغوط لحرمان إيران من حقها الطبيعي في امتلاك التكنولوجيا النووية» مضيفاً أن التكنولوجيا النووية التي اكتسبتها إيران «ستحدث ثورة في جميع المجالات»، واعتبرها أيضاً أحد أسباب قوة إيران، قائلاً «إنهم لا يعارضون القنبلة الذرية، لأنهم لو كانوا يعارضون ذلك

لكانوا دمروا ما يملكون من ترسانات، إنهم يعارضون ظهور قوة صالحة تبعث على الأمل وتعارض الهيمنة»، وأكد أن «القضية النووية الإيرانية هي الحدث السياسي الأهم في العالم المعاصر، وأن انتصار إيران في أعنف صراع سياسي في العصر الراهن هو بلاشك تمهيد لتطورات كبرى في العلاقات الدولية وموازين القوة على الصعيد الدولي».[28]

في السياق ذاته، يمكن الإشارة إلى بعض تصريحات مرشد الثورة الإيرانية آية الله علي خامنئي التي أطلقها قبيل انقضاء المهلة التي حددها المجتمع الدولي لإيران للرد على حزمة الحوافز التي قدمها إليها في حزيران/ يونيو 2008 مقابل تخليها عن تخصيب اليورانيوم، وهي تصريحات أكد خلالها خامنئي أن بلاده لن تتراجع أمام مطالب القوى الكبرى لإيقاف برنامجها النووي، مضيفاً قوله «آن الأوان للأمة الإيرانية أن تمضي قدماً بوعي، وأن تعزز قدراتها ومعرفتها.»[29]

لكن، في الوقت الذي تدافع فيه إيران عما تعتبره حقها المشروع في تطوير برنامج نووي للاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتزعم أنه توجد مبررات اقتصادية قوية واستراتيجية تبرر تمسكها بهذا "الحق" الذي تكفله معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ونظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية – ترى الولايات المتحدة أن إيران تسعى من خلال نشاطاتها النووية، التي شابها الغموض والسرية، إلى امتلاك السلاح النووي؛ لأن احتياطياتها من النفط والغاز لا تبرر حاجاتها إلى تطوير الوقود النووي، أما إذا كانت ترغب بالفعل في تطوير هذا الأخير فليكن خارج أراضيها.

يتضح مما سبق أن موقف كل طرف ارتكز على أسانيد محددة لم تشهد تحولاً كبيراً. ويتمثل الإشكال هنا في أن نصوص معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية قد لا تساعد على حسم هذه الخلافات بصورة جذرية؛ لأن من الممكن لكل طرف أن يجد بين نصوص المعاهدة ما يدعم موقفه. فالمعاهدة لا تتحدث تفصيلاً عن أنشطة تخصيب اليورانيوم، وإنما تتحدث عن مبادئ عامة.

ولكن ينبغي التأكيد في هذا السياق على أن المسألة بالنسبة للولايات المتحدة ليست قانونية بالأساس أو تتعلق بانتهاك إيران لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وما قد يترتب على ذلك من أضرار بالنسبة للنظام العالمي لمنع الانتشار النووي؛ فالأزمة النووية الإيرانية تخضع للافتراض الرئيسي الذي تنطلق منه الدراسة، وهو أن الولايات المتحدة لا تعنيها هذه الأزمة من منظور ما يمكن أن تخلفه من آثار على صعيد الانتشار النووي، وإنما تنظر إليها من منظور طبيعة النظام الإيراني الذي يسعى لتطوير قدراته النووية نحو امتلاك السلاح النووي – وفق التقييم الأمريكي – انطلاقاً من أن ذلك يمثل تهديداً خطيراً للمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة ولأمن حلفائها.

وقد اتضح أن الولايات المتحدة كانت الداعم الرئيسي بعد فرنسا للبرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه، حين لم يكن ذلك يمثل تهديداً لمصالحها آنذاك، وهو نفس موقفها تجاه البرنامج النووي الإسرائيلي، ثم تجاه البرنامج الهندي لاحقاً، مع فرق بين الحالات الثلاث كما سوف يتضح. وفي ضوء هذه الخبرة التاريخية، كان يمكن لنا أن نتوقع موقفاً أمريكياً مختلفاً تماماً لو أن طبيعة النظام في إيران استمرت دون تغيير أو أن النظام الجديد كان متحالفاً مع الولايات المتحدة ولا يشكل تهديداً لمصالحها، كما كان نظام الشاه.

والمشكلة الرئيسية بالنسبة للولايات المتحدة أن النظام الحالي في إيران يشكل، من منظورها، تهديداً خطيراً لها ولمصالحها ولحلفائها في منطقتي الخليج والشرق الأوسط. وسيتفاقم هذا التهديد إذا نجحت في امتلاك للسلاح النووي، ويتجسد هذا التهديد بحسب رؤية الولايات المتحدة في أكثر من جانب:

أ. السيطرة على الإمدادات النفطية: من أهم أسس السياسة الخارجية الأمريكية، طوال العقود الخمسة الماضية، ضمان تدفق الإمدادات النفطية بحرية تامة. وقد أكد كل الرؤساء الأمريكيين منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بأن تقع الموارد النفطية في منطقة الخليج في أيدي قوة معادية لهم. وقد عايشت إيران بعد انتهاء حربها مع العراق عملين عسكريين أمريكيين كبيرين

ضد العراق، كان دعم هذه السياسة أبرز دوافعها. وتسيطر إيران على مضيق هرمز الذي يمر من خلاله ثلث الإمدادات النفطية العالمية.

ثم إن الإطاحة بمحمد مصدق رئيس الوزراء الإيراني عام 1953 تعود إلى أسباب منها تعاطفه غير المقبول مع الحزب الشيوعي الإيراني (حزب توده)؛ ومنها أيضاً خططه لتأميم صناعة النفط الإيرانية. بل إن التزام الشاه محمد رضا بهلوي التام بتدفق النفط الإيراني بحرية تامة شكل أحد أسس عقيدة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون. كما أن الرئيس جيمي كارتر في آخر خطاب له حول حالة الاتحاد قال «إن أي محاولة تقوم بها قوة للسيطرة على منطقة الخليج سينظر إليها بوصفها اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وسنصد هذا الاعتداء بكل الوسائل الضرورية بما في ذلك القوة العسكرية».[30]

وقد كرّرت إدارة الرئيس رونالد ريجان الأمر ذاته ونشرت قواعد عسكرية في المملكة العربية السعودية. وفي عام 1990 وبعد أن احتل النظام العراقي السابق دولة الكويت، قال وزير الدفاع الأمريكي حينئذ ديك تشيني «إننا هناك في ضوء حقيقة أن جزءاً من العالم يسيطر على إمدادات النفط العالمية، ومن يسيطر على إمدادات النفط يمكنه أن يفرض قبضة خانقة على الاقتصاد الأمريكي». ولو لم تكن هذه الأسباب جزءاً رئيساً من العوامل الدافعة إلى احتلال العراق عام 2003، لكانت تلك هي المرة الأولى منذ خمسين عاماً التي لا يكون فيها "تدفق النفط بحرية" أمراً محورياً في السياسة الخارجية الأمريكية.[31]

ب. أمن إسرائيل: تمثل إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة حالة استثنائية خاصة، حتى إن الأمريكيين باتوا على اقتناع بأن مصالح إسرائيل والولايات المتحدة متماثلة من حيث الجوهر. وللوبي الإسرائيلي عبر منظماته المختلفة في الولايات المتحدة آثار واضحة في الإبقاء على العلاقة الإستراتيجية الاستثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث بات المتابع لتلك العلاقة يرى إسرائيل وكأنها "ولاية أمريكية بامتياز خاص".

وتعد المساعدات الأمريكية لإسرائيل بمثابة نموذج خاص للعلاقة بينهما، فضلاً عن الدعم الأمريكي الدبلوماسي عبر إسقاط أي مشروع قرار في الأمم المتحدة يدين الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، كما تقدم الولايات المتحدة مساعدات مالية سنوية إلى إسرائيل تصل ثلاثة مليارات دولار، ثم إنها لا تتوانى في إنقاذ إسرائيل في حالات الحرب وفي أثناء الأزمات الاقتصادية، وتقف إلى جانبها حين تخوض مفاوضات سلام مع أطراف عربية.[32]

وتكمن قوة اللوبي الإسرائيلي في قدرته على أداء لعبة سياسات مجموعة المصالح؛ ففي العمليات الأساسية ليس هناك فوارق بين اللوبي الإسرائيلي وبين مجموعات المصالح الأخرى مثل لوبي المزارعين وعمال النسيج والفولاذ وبقية اللوبيات العرقية، إلا أن تفرد اللوبي الإسرائيلي ينبع من فاعليته الاستثنائية.

فلكي يحقق أهدافه العليا، يسير اللوبي باستراتيجيتين واسعتين معاً لتعزيز دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، حيث يؤثر بشكل كبير عبر الضغط على مجلسي النواب والشيوخ وعلى السلطة التنفيذية لتأييد إسرائيل على طول الخط. ويعد نشاط لجنة العلاقات العامة الإسرائيلية الأمريكية (أيباك) أحد مظاهر قوة النفوذ الإسرائيلي في الكونجرس، حيث إن لها قدرة مالية كبيرة على استمالة أعضاء الكونجرس إلى توجهات إسرائيل.

ومهما تكن وجهات نظر صناع القرار والمشرعين في واشنطن، يحاول اللوبي الإسرائيلي جعل تأييد إسرائيل هو "الخيار السياسي الذكي"، كما يحاول تهيئة الظروف لجعل الخطاب العام الأمريكي إلى جانب التصورات الإسرائيلية. وعلى الجانب الآخر، فإن مجموعات المصالح الموالية للعرب ضعيفة إلى الحد الذي تكون فيه عديمة الوجود، ما جعل مهمة اللوبي الإسرائيلي أكثر يسراً لتحقيق مصالحه المرسومة بقوة تنظيمه المدعوم مالياً.[33]

في هذا السياق، أصبح أمن إسرائيل أولوية عليا بالنسبة للولايات المتحدة، يتوجب عليها حمايته ضد أية أخطار خارجية تهدده. وتعد إيران بالنسبة لإسرائيل عدواً أساسياً، خاصة بعد تصريحات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد التي دعا فيها صراحة إلى "محو إسرائيل من الخريطة". ولا شك أن هذا التهديد سيتفاقم ويدخل مرحلة جديدة ومختلفة تماماً إن امتلكت إيران السلاح النووي، وفق التقييمين الأمريكي والإسرائيلي.

لذلك، يعد أمن إسرائيل أحد أهم الأمور الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة في سياستها تجاه البرنامج النووي الإيراني، فضلاً عن أن إسرائيل ذاتها تقوم بدور كبير من أجل تحريك السياسة الأمريكية تجاه هذه الأزمة بما يخدم مصالحها، كما سوف يتضح عند تناول الموقف الإسرائيلي تجاه الأزمة.

وقد عبّر الرئيس جورج بوش الابن عن هذه الأولوية في السياسة الأمريكية أثناء خطابه في الكنيست الإسرائيلي في 15 أيار/ مايو 2008 بمناسبة مرور 60 عاماً على إنشاء إسرائيل، فقال «التحالف بين حكوماتنا لا يمكن كسره، بينما صداقتنا هي أعمق من بنود أي اتفاقية... إنها مؤسسة في الروح المشتركة لشعبينا .. إنها رابطة الكتاب المقدس، رابطة الروح (...) البعض يقول إنه لو قطعت الولايات المتحدة العلاقات مع إسرائيل فإن كل مشكلاتنا في الشرق الأوسط ستحل، إنه منطق مرهق يروج لأعداء السلام، وأمريكا ترفض ذلك تماماً. تعداد إسرائيل قد يكون سبعة ملايين، لكن حين نواجه الإرهاب والشر فإنكم 307 ملايين قوي، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تقف معكم. أمريكا تقف معكم لكسر شبكات الإرهاب وملاذهم. أمريكا تقف معكم بحسم لمواجهة طموح إيران النووي. إن السماح لأكبر قوة داعمة للإرهاب بامتلاك السلاح الأكثر قتلاً سيكون خيانة لا يمكن التسامح معها للأجيال القادمة. من أجل السلام، يجب على العالم ألا يسمح لإيران بامتلاك السلاح النووي».[34]

جـ. نقل التكنولوجيا النووية إلى الجماعات الإرهابية: بحسب وجهة النظر الأمريكية التي تحاول تسويقها للعالم الخارجي، فإن المصدر الأرجح لنقل تكنولوجيا الأسلحة النووية إلى الإرهابيين هي الدول الخارجة عن القانون "الدول المارقة" حسب التعبير الأمريكي. فتلك الدول لها علاقات مع الجماعات الإرهابية، ومن ثم فهي مستعدة - وفقاً للمنظور الأمريكي- لنقل تلك الأسلحة النووية إلى إرهابيين يشاركونها عداءها للولايات المتحدة. وبسبب هذه العلاقات ودورها المحتمل في تحقيق طموحات الإرهابيين في امتلاك أسلحة الدمار الشامل، أصبح منع تلك الدول من امتلاك تكنولوجيا الأسلحة النووية وسيلة لمنع انتقالها إلى الإرهابيين. وهذا ما دأب على تأكيده الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في كثير من خطاباته «إننا مصممون على حظر أسلحة الدمار الشامل على الأنظمة الخارجة عن القانون وحلفائها من الإرهابيين الذين سيستخدمونها دون أي تردد (...) الولايات المتحدة لا تفرق بين الجماعات الإرهابية ومن يدعمهم».[35]

وقد صنفت الولايات المتحدة إيران منذ عام 1984 دولة راعية للإرهاب، لكنها في السنوات الأخيرة أصبحت تعتبرها "أكبر الدول الراعية للإرهاب في العالم". ومن ثم، فإن هذه الخلفية إضافة إلى طموحات إيران النووية الغامضة جعلتها عدواً خطراً ومزوداً محتملاً بالأسلحة النووية للمجموعات الإرهابية، وهذا ما حذّرت منه التقارير الأمنية الحكومية الأمريكية التي ترى أن «إيران هي الدولة الوحيدة التي تملك الدافع في المستقبل لاستخدام المجموعات الإرهابية إلى جانب العناصر المحلية من أجل التخطيط للهجوم على الوطن الأمريكي».[36]

وتدعم الولايات المتحدة وجهة نظرها هذه، باتهامها إيران بتقديم الملاذ لعناصر القاعدة الهاربين من أفغانستان في عامي 2002 و2003. في البداية أنكر المسؤولون الإيرانيون أنهم أجاروا عناصر القاعدة، ولكنهم أشاروا لاحقاً إلى أنهم سيعمدون إلى ترحيل المتورطين منهم أو محاكمتهم في إيران، مما أعطى انطباعاً بأن إيران تحتفظ بعملاء القاعدة كورقة تفاوض.

انطلاقاً مما سبق، تعتبر الولايات المتحدة أن إيران تمثل تهديداً كبيراً لمصالحها الاستراتيجية ولأمن حلفائها، خاصة إن هي امتلكت السلاح النووي، وفي ضوء ذلك تدير الولايات المتحدة الأزمة النووية الإيرانية، التي رأت فيها فرصة للتخلص من التهديد الذي تمثله إيران، سواء بتغيير النظام أو بتغيير سياساته، كما سيتضح. وحتى لو لم يثبت عملياً للجانب الأمريكي سعي إيران لامتلاك السلاح النووي، لظلت هذه الأزمة فرصة مهمة بالنسبة للولايات المتحدة للتخلص من مطلق التهديد الذي يمثله النظام الإيراني.[37]

المطلب الثالث: أسلوب إيران في إدارة الأزمة النووية مع الغرب

من المهم هنا الإشارة إلى أسلوب إيران في إدارة الأزمة النووية مع الولايات المتحدة والغرب عموماً، باعتبار أن هذا الأسلوب شكل أحد محددات السياسة الأمريكية تجاه الأزمة، كما أنه عامل مهم من العوامل التي أثرت على السياسة الأمريكية في هذا الشأن.

ركزت إيران في إدارتها الأزمة النووية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن ورائها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والعديد من القوى الدولية الأخرى، على عدم تقديم أي تنازلات فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم على وجه الخصوص. ومما زاد هذا الموقف رسوخاً في السياسة الإيرانية بشأن الأزمة أن هناك قناعة شائعة لدى العديد من الساسة والإعلاميين في إيران بأن الإدارة الأمريكية تسعى لتقويض قدرات إيران النووية، ليس فقط فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم، ولكن بشأن الأنشطة النووية كافة، بما في ذلك تلك المخصصة للأغراض السلمية، وهو مسعى يرى الإيرانيون أن الولايات المتحدة تسعى من خلاله إلى إضعاف دولتهم، خاصة وأنهم يرون برنامجهم النووي أحد عوامل قوتهم وتعزيز أمنهم.

وقد نجحت إيران بالفعل في جعل المسألة النووية قضية إجماع وطني داخلي، سواء في الأوساط الأكاديمية أو في وسائل الإعلام، أو على المستويات الجماهيرية عموماً. ويمكن القول إن الرأي العام الإيراني المؤيد لموقف حكومته في هذه المسألة واستعداده للتصدي

لأي هجوم ينجم عن ذلك، مثل رصيد قوة للموقف الإيراني التفاوضي، ولموقفها أيضاً في حالة صراع محتمل.[38]

كما نجحت في خلق هذا الإجماع أيضاً في مراكز صنع القرار، مع عدم تجاهل الفرق بين الأسلوب الذي اتبعه الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي في إدارته للأزمة والذي اتسم بالميل أكثر نحو الحوار وعدم التصعيد وتجنب فرض العزلة الدولية على إيران، وتجسد هذا في مؤشرات عدة؛ منها اتباعه سياسة التعليق المؤقت لتخصيب اليورانيوم والتخلي عن المصطلحات الثورية واستخدام مصطلحات السياسة البراجماتية،[39] وبين أساليب الرئيس أحمدي نجاد الذي بدا منذ توليه ميله الكبير نحو اللهجة التصعيدية والتشدد، وهو ما يعزوه البعض إلى أسباب متعددة، بعضها يتعلق بالرغبة في توظيف الأزمة النووية إلى أقصى حد ممكن، بحيث يتم تحميل الغرب المسؤولية عن جميع المشكلات الإيرانية الداخلية والخارجية أيضاً.[40]

لكن رغم اختلاف كلا الرئيسين في أساليب التعامل مع هذه الأزمة، فإنه ظل هناك اتفاق بينهما من حيث الهدف، وهو المضي قدماً في تطوير برنامجهم النووي وعدم التخلي عما تصفه إيران بحقها الكامل في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ولم تعتمد إيران في إدارتها للأزمة على وجود جبهة داخلية مؤيدة للنشاطات وللطموحات النووية الإيرانية فقط، بل اعتمدت على مجموعة مهمة من العوامل الأخرى، يمكن تناولها على النحو الآتي:

أولاً: إبراز الجوانب الفنية والقانونية للأزمة لتعزيز الخيار السلمي

حرصت إيران طيلة مراحل الأزمة على نفي وجود مكون سري في برنامجها النووي، والتأكيد على التزامها الكامل بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وأن أنشطتها النووية تندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. ومع أن إيران ظلت تنفي لفترة طويلة قيامها بأنشطة تخصيب اليورانيوم، فإنها اعترفت لاحقاً بحدوث ذلك، ولكنها

ظلت تصر دائماً على أن هذه الأنشطة تسمح بها معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، كما أنها تأتي في إطار رغبة إيران في توفير احتياجاتها الذاتية من الوقود النووي اللازم لتشغيل محطة بوشهر النووية، لتفادي الاضطرار إلى استيراد الوقود المخصب من الخارج، وبخاصة من روسيا الاتحادية، الذي يعتبر مكلفاً للغاية، ناهيك عما يحدثه من ارتهان إيران بمصادر التوريد الخارجية، وهو ما دعا إيران إلى الإصرار دوماً على حقها الكامل في مواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم، برغم ما أثارته من أزمة على الساحة الدولية.[41]

ثانياً: سياسة الردع الإيرانية

تمثلت إحدى الآليات الأخرى في سياسة الردع التي اتبعتها إيران كلما صعدت الإدارة الأمريكية لهجتها أو ألحت إسرائيل في رغبتها تنفيذ أي هجوم على المنشآت النووية الإيرانية، حيث أشارت طهران دوماً إلى احتفاظها بالقدرة على الرد على أي هجوم على نحو يرفع من تكلفة الحرب ويفتحها على جبهات عدة؛ وهذا يعني في التحليل الأخير أن سياسة الردع الإيرانية نجحت في تجنيبها ضربة عسكرية طوال فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن.

لقد أكدت إيران دوماً قدرتها على إغلاق مضيق هرمز على نحو سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، وهذا ما ورد في تصريح للقائد العام للحرس الثوري الإيراني الجنرال محمد جعفري في 4 آب/ أغسطس 2008 بإغلاق المضيق "بسهولة ولأجل غير مسمى" في حال تعرض إيران لهجوم، وتصريح يحيى رحيم صفوي المستشار العسكري للمرشد الأعلى للثورة الإسلامية لصحيفة **إيران** في 18 أيلول/ سبتمبر 2008 بأنه في حال اندلاع أي حرب ستستهدف «صواريخ أرض-بحر الخاصة بالحرس الثوري الإيراني أي سفينة تمر في مياه الخليج».[42]

وفي إطار سياسة الردع هذه، تضمنت تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين إشارة بشكل أو بآخر إلى الدعم الذي يمكن أن تحصل عليه إيران من العالم الإسلامي في حال

حدوث أي مواجهة ضدها، وهذا ما أكده مرة أخرى قائد الحرس الثوري الإيراني الجنرال محمد علي جعفري في تصريحه لوكالة أنباء مهر الإيرانية في 27 آب/ أغسطس 2008 بأن «الإسرائيليين يدركون أنهم إذا اتخذوا إجراءً ضد إيران، فإن الإمكانيات التي يملكها العالم الإسلامي وخصوصاً العالم الشيعي في المنطقة ستوجه لهم صفعة قوية»، وأكد أن «وجود هذه القوى يمكّن إيران من إلحاق أضرار بمصالح أمريكية بأشكال متعددة، من دون استخدام قدراتها الصاروخية حتى في مناطق بعيدة».[43]

وبالفعل، فإن أشكال الرد هذه التي تضمنتها سياسة الردع الإيرانية كان لها دور كبير في تراجع إدارة جورج بوش الابن عن اللجوء إلى الخيار العسكري، كما سوف يتضح في الفصل الرابع من الدراسة.

وزاد من فاعلية سياسة الردع الإيرانية أيضاً التسلح الإيراني. فبعد خروجها من حرب الثماني سنوات ضد العراق، عملت إيران على إعادة بناء قوتها العسكرية مستفيدة من سوق الأسلحة المفتوحة الذي وجد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وشهدت القوات المسلحة الإيرانية عملية تحديث واسعة استهدفت بشكل عام تحديث أجهزة وهياكل القيادة العامة في القوات المسلحة، علاوة على إعادة تسليح القوات الإيرانية بأسلحة ومعدات جديدة. واستندت إيران في برامج تحديث التسلح إلى عدة ركائز أهمها، التعاون مع روسيا والصين وكوريا الشمالية، وتطوير الصناعات العسكرية المحلية. ومن أمثلة ذلك تطوير الصاروخ الإيراني شهاب، وهو صاروخ متوسط المدى يتمتع بمزايا تجعله إضافة نوعية إلى ترسانة الأسلحة الإيرانية؛ ومن أبرز تلك المزايا، إلى جانب سرعته الفائقة، أنه قادر على حمل رأس حربي يزن ما بين 760 إلى 1000 كجم، كما يمكنه حمل ثلاثة رؤوس حربية دفعة واحدة بشكل يمكنه من تضليل الدفاعات الأرضية والصواريخ المضادة، كما أنه قادر على حمل رؤوس نووية يمكنها بلوغ الأراضي الإسرائيلية وقواعد أمريكية في الشرق الأوسط؛ وهو ما يعني تهديداً مباشراً لإسرائيل ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة.[44]

وإلى قدراتها الصاروخية، أضافت إيران صاروخاً آخر أرض-أرض جديداً أطلق عليه اسم سجيل يعمل على مرحلتين ويمتلك محركين يعملان بالوقود الصلب، حيث أجرت تجربة ناجحة على هذا الصاروخ في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008. وتؤكد السلطات الإيرانية أن صواريخ سجيل التي تعمل بالوقود الصلب وفي مرحلتين أكثر تطوراً ودقة من صواريخ "شهاب 3" البالغ مداها أيضاً 2000 كيلومتر والتي تعمل بالوقود السائل لكن في مرحلة واحدة.[45]

وفي أيار/ مايو 2009، أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أن بلاده اختبرت بنجاح نسخة مطورة من هذا الصاروخ المتوسط المدى تحمل اسم "سجيل 2"، وهو صاروخ يبلغ مداه 2000 كيلومتر ينتمي إلى "الجيل الجديد" من الصواريخ الإيرانية المتطورة. وقد أثار هذا الصاروخ القلق الإسرائيلي، وعبر عن ذلك وزير الأمن الإسرائيلي إيهود باراك بقوله إن «التجربة الإيرانية هي إثبات على ضرورة بلورة سبل مواجهة التحدي الإيراني»،[46] واعتبره رئيس مشروع الفضاء في معهد (فيشر) الإسرائيلي والخبير في شؤون الصواريخ الباليستية «تطوراً إيرانياً كبيراً، وأنه يتوجب على إسرائيل أن تكون قلقة منه بكل معنى الكلمة».[47] فيما وصفت صحيفة **يديعوت أحرونوت** الصاروخ بأنه "تهديد حقيقي"،[48] وقد أجرت إيران تجربتين أخريين ناجحتين على هذا الصاروخ المطور في أيلول/ سبتمبر وكانون الأول/ ديسمبر 2009.[49]

ثالثاً: إدراك المتغيرات الدولية والإقليمية ومحاولة توظيفها لصالحها في الأزمة

كانت القراءة الإيرانية للتفاعلات الأوربية الأمريكية قبل وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق صحيحة إلى حد كبير؛ فالاتحاد الأوربي شارك الولايات المتحدة أهدافها إلا أن الخلاف ظل حول وسائل تحقيق هذه الأهداف. فالأوربيون الذين عارضوا النهج الأمريكي في إدارة الأزمة العراقية، رأوا أنه من الممكن الوصول إلى هذه الأهداف سلمياً، وأرادوا إثبات ذلك للإدارة الأمريكية في حالة إيران؛ ومن ثم وجدت إيران مساحة مشتركة مع الدول الأوربية في هذا الشأن، وأجادت استغلال مساحة الاختلاف بين الجانبين

الأمريكي والأوربي في التعامل مع الأزمة، وأبـدت تجاوبـاً مـع الجانـب الأوربي خاصـة في بدايات الأزمة وتوصلت معه إلى بعض التفاهمات مثل اتفاق باريس عام 2005 وغـيره مـن التفاهمات التي سيتم تناولها، حيث استطاعت إيران من خلالها نزع فتيل الأزمـة في فـترات تصعيدها. وحتى عندما تقارب الموقفان الأمريكي والأوربي من الأزمة، فيما يتعلق بالموافقة على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وتالياً فرض عقوبات دولية عليها، إلا أن هناك اختلافاً رئيسياً ظل قائماً بين الجانبين تمثل في رفض الجانب الأوربي اللجـوء إلى الخيـار العسكري في التعامل مع الأزمة أو حتى مجرد الحديث عنه، وهو مـا سـمح لإيـران بهـامش معقول من المناورة في إدارتها لهذه الأزمة، لإدراكهـا أن الو لايـات المتحـدة لـن تـستطيع أن تحشد تحالفاً دولياً في مواجهتها على النحو الذي حدث ضد العراق.[50]

كما تمكنت إيران أيضاً من اللعب على تناقضات المصالح بين الولايات المتحـدة وعـدد من القوى الكبرى الأخرى، وخصوصاً روسيا والصين، مما مكنها من أن تتبـوأ موقـع قـوة خلال المفاوضات المتعلقة بالأزمة، كما أن هذه التناقضات منعت الدول الكـبرى مـن اتخـاذ موقف موحد تجاه إيران، مما سمح لها بالمضي قدماً في برنامجها النووي.

وعلى المستوى الإقليمي، فإن الوضع الإقليمي المحيط بـإيران حـدث بـه العديـد مـن التطورات صبت في النهاية لصالح دور إيراني أكثر مركزية، غدت به رقماً صعباً إزاء العديـد من الملفات الإقليمية، بعضها يتعلق بالشرق الأوسـط ومنطقـة الخليـج العـربي، والـبعض الآخر يتعلق بآسيا الوسطى. ولاشك في أن ما شهدته المنطقة المحيطة بـإيران مـن تطـورات سياسية كان من بين الأمور التي دفعتها إلى إبداء المزيد من التشدد في أزمتها النووية. فـإيران وهى تتخذ موقفها تدرك جيداً أن الو لايات المتحدة لن تستطيع أن تغامر بعمليـة عـسكرية تستهدف إسقاط نظامها السياسي على النحو الـذي حـدث مـع العـراق، خاصـة في ضـوء التحديات العديدة التي واجهتها الولايات المتحدة في هـذا البلـد بـسبب الفـوضى الأمنيـة وعدم الاستقرار السياسي، رغم نجاحها في إسقاط النظام البعثي السابق بسهولة. إضافة إلى ذلك، تعد إيران أبرز القوى في المنطقة التي استفادت من العملية العسكرية الأمريكية ضـد

العراق، ويتمثل ذلك في سببين: الأول، سقوط نظام يختلف معها أيديولوجياً ويعاديها من كل الوجوه. والثاني، سيطرة الشيعة على العملية السياسية، وهو الأمر الذي مثل إضافة لإيران وامتداداً إقليمياً لها. وتحولت إيران، بما تتمتع به من علاقات قوية مع شتى الفاعلين السياسيين على الساحة العراقية، إلى رقم صعب في معادلة القوى العراقية، وأحد مصادر توازناتها و اختلالاتها على السواء. وهو ما دفع الولايات المتحدة في سعيها إلى استقرار الأوضاع العراقية إلى التنسيق مع إيران وطلب مساعداتها، خاصة في الضغط على أطراف عراقية أو منع تسلل متمردين عبر حدودها إلى العراق للقيام بعمليات عسكرية ضد القوات الأمريكية هناك.[51]

وتدرك إيران، إضافة إلى ذلك، أن منطقة آسيا الوسطى تعد من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية من المناطق المهمة بالنسبة للولايات المتحدة، ولإيران علاقة قوية بهذه المنطقة، سواء من حيث الجوار الجغرافي أو الدين الإسلامي الذي يعتنقه معظم سكان دول آسيا الوسطى، وبعضهم من الشيعة الإثنى عشرية، مما يمنح إيران ميزة مهمة هناك، إضافة إلى ذلك الروابط العرقية بين شعوب هذه المنطقة، حيث إن أغلبهم من الأذريين ومعظم سكان إيران كذلك من الأذريين، وهو ما يجعل إيران رقماً صعباً في معادلة آسيا الوسطى.[52]

ومن ثم، فإن النفوذ الإيراني على صعيد كل هذه الملفات فرض على الولايات المتحدة إرضاء إيران، كي تحافظ على هذه المصالح، أو على الأقل أن تضع لها بعض الاعتبار في سياستها، الأمر الذي عزز بدوره الوضع الإقليمي لإيران وزاد من قناعتها بأن ما حدث مع العراق لا يمكن أن يحدث معها، وهو ما فتح الباب أمامها لإبداء المزيد من التشدد إزاء ضغوط الولايات المتحدة المتعلقة بإيقاف برنامجها النووي، وخاصة عمليات تخصيب اليورانيوم.

وعلى المستوى الإقليمي أيضاً، حرصت إيران على جعل الإطار الإقليمي إطاراً غير ضاغط على أنشطتها من خلال التحرك المدروس لإيضاح وجهة النظر الإيرانية بصدد الأزمة خاصة مع دول الجوار العربية. فقد قامت إيران طوال فترة الأزمة ببعض التحركات

على المستوى الإقليمي كان الهدف الرئيسي منها محاولة بعث رسالة طمأنينة إلى الدول الخليجية حول نوايا وأهداف إيران في ظل حكومة أحمدي نجاد؛ من ذلك على سبيل المثال قيام وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي بجولة خليجية في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2005 شملت كلاً من الكويت والبحرين وعمان، التقى خلالها مسؤولي دول المنطقة، وتركزت المباحثات التي أجراها على تعزيز التعاون مع إيران، كما تم بحث القضايا المتصلة بالأمن الإقليمي للمنطقة.[53]

وفى إطار اللهجة التعاونية التي حاولت إيران إظهارها لدول الخليج المجاورة، أعرب المسؤولون الإيرانيون خلال زياراتهم لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن أملهم في فتح صفحة جديدة على صعيد التعاون بين إيران والعراق ودول مجلس التعاون في كل المجالات، خاصة الأمني منها، بما يمكن كل الأطراف من مواجهة تداعيات الأزمات الكثيرة التي شهدتها المنطقة على مدى السنوات السابقة.[54]

كما يمكن القول أيضاً إن الموقف الإقليمي الرافض لاستخدام الحل العسكري ضد إيران منحها نقطة قوة إضافية في تعزيز قدرتها التفاوضية.

رابعاً: سياسة التسويف والمماطلة

إحدى الآليات الأخرى التي اتبعتها إيران في إدارتها للأزمة تتمثل في التسويف والمماطلة وافتعال أزمات لإطالة أمد المفاوضات مع الغرب، باعتبار أن ذلك وسيلة فعالة لتأمين الفترة الزمنية المطلوبة لتطوير برنامجها النووي، وفي الوقت ذاته الإيحاء للغرب بأن لديها استعداداً للتفاوض كمبدأ عام. وقد تجلى ذلك في أكثر من مناسبة؛ من ذلك على سبيل المثال لا الحصر أنه قبيل انعقاد جولة المفاوضات الإيرانية - الأوربية في أوائل آب/ أغسطس 2005، اندلعت أزمة بين الجانبين بشأن موعد هذه المفاوضات، وبينما تشددت إيران في ضرورة أن تنعقد المفاوضات في الأول من آب/ أغسطس باعتبار ذلك موعداً نهائياً لبدء جولة المفاوضات الجديدة بين الجانبين، فإن الجانب الأوربي طالب إرجاء المفاوضات إلى السابع من آب/ أغسطس، مشدداً على أنه لم يجرِ الاتفاق بين الجانبين على موعد محدد للمفاوضات. وقد

أصرت إيران على الموعد المذكور، وهددت بأنها سوف تستأنف أنشطة تخصيب اليورانيوم، ما لم يتم الالتزام بهذا الموعد، مما أدى إلى نشوب أزمة حادة، بدت غريبة جداً، لأن الأمر لا يستدعي التوتر والتصعيد بين الجانبين. ولكن الجانب الإيراني افتعل هذه الأزمة ربما لخلق توتر من شأنه تعطيل مسار المفاوضات مع الجانب الأوربي، لإدراك الإيرانيين أن المفاوضات سوف تصل إلى نتائج قد لا تكون هي بالضبط ما يسعون إليه، فضلاً عن عدم جلوس الأمريكيين معهم على طاولة المفاوضات، وهو هدف طالما سعى إليه الإيرانيون منذ اندلاع الأزمة.[55]

وتجلت هذه السياسة أيضاً في موقف إيران من الحوافز التي قدمها إليها الغرب في عام 2009، حيث لم ترفضها إيران بشكل مباشر، وإنما كانت تطلب في كل مرة وقتاً إضافياً لدراستها، ثم ترفضها بعد ذلك بشكل متدرج، رابطة الرفض بعدم تضمين الحوافز ما تريده، خاصة ما يتعلق بالضمانات الأمنية وحقها الكامل في تخصيب اليورانيوم.

وواقع الأمر أن أحد الأمور التي ساعدت إيران على التسويف وكسب الوقت هو لجوؤها إلى المراوحة بين التصعيد والتهدئة، وهي سياسة مارستها إيران منذ عهد خاتمي ويمارسها حالياً الرئيس أحمدي نجاد. والفرق إنما يكمن في الخطاب الذي يغلف مضمون تلك السياسة المتذبذبة، وكذلك في اتساع مدى المراوحة أو نطاق التحرك ذهاباً وإياباً بين التصعيد والتهدئة، وإن كان جانب التصعيد هو الأوضح والأكثر اتساعاً في سياسة أحمدي نجاد، كما سبقت الإشارة.

لكن، حتى الخطاب المتشدد للرئيس الإيراني نجاد لا يعبر دائماً عن السلوك الفعلي للسياسة الإيرانية، وهو ما يعني أن هذا الخطاب أقرب إلى كونه أداة موازية لأدوات أخرى تستخدمها السياسة الخارجية الإيرانية، وليست الأداة الوحيدة التي يقاس عليها، وليست أيضاً تعبيراً حصرياً أو دقيقاً عن مضمون تلك السياسة؛ فاللهجة القوية الحادة التي يستخدمها أحمدي نجاد لا يتبعها اتخاذ إجراءات أو خطوات فعلية لا ضد إسرائيل ولا ضد الولايات المتحدة. كما أنه في مقابل هذه اللهجة الحادة، تصدر تصريحات أخرى تدعو

للتهدئة من قبل مسؤولين آخرين في النظام الإيراني، وهو ما يسبب إرباكاً للطرف الآخر. وقد أدى كل ذلك إلى إطالة أمد المفاوضات مع الغرب بما يخدم السياسة الإيرانية التي تسعى إلى كسب المزيد من الوقت.[56]

مكنت هذه السياسة إيران على مدى السنوات الثماني الماضية في إدارتها لأزمتها النووية مع الغرب والولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، من الحفاظ على مختلف مكونات برنامجها النووي، بمعنى أنها لم تضطر إلى التخلي عن أي تطور حققته في هذا البرنامج.

المبحث الثاني

محددات الإدارة الأمريكية للأزمة النووية الإيرانية

قبل الدخول مباشرة في الأدوات التي لجأت إليها الولايات المتحدة في إدارتها للأزمة النووية الإيرانية، بما يحقق مصالحها التي سبقت الإشارة إليها، لابد أولاً من تناول المحددات التي حكمت الإدارة الأمريكية في إدارتها لهذه الأزمة، وكيف مثّلت تلك المحددات فرصاً أو قيوداً على الإدارة الأمريكية في هذا الشأن. وتنقسم تلك المحددات بدورها إلى محددات دولية وأخرى إقليمية.

المطلب الأول: المحددات الدولية

تتمثل المحددات الدولية في مواقف القوى والأطراف الدولية المؤثرة بشكل ملحوظ في الأزمة النووية الإيرانية وفي الموقف الأمريكي منها؛ وتشمل بالأساس موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والموقف الأوربي، وموقف كل من روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هذا الجزء من الدراسة لا يتناول مواقف تلك الأطراف من الأزمة على إطلاقها أو بصفة عامة؛ إذ إن كل موقف من تلك المواقف قد يحتاج إلى دراسات مستقلة قائمة بذاتها، ولكننا سنتناولها من منظور مدى تأثيرها على

الإدارة الأمريكية للأزمة، وكيف مثّلت تلك المواقف محددات بالنسبة للإدارة الأمريكية في هذا الشأن، سواء من حيث كونها فرصاً أو قيوداً.

أولا: موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية

على الرغم من بعض الانتقادات التي يوجهها البعض إلى دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوجه عام من حيث إنها لا تتمتع بالفاعلية المطلوبة في أداء دورها؛ فهي غير مخولة بإرغام الدول على الامتثال لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وتميل دوماً إلى التسوية، وتفترض أن كل شيء يسير على ما يرام حتى يثبت العكس.[57] ومع ذلك، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قامت بدور محوري في الأزمة النووية الإيرانية بحكم أنها الجهة المنوط بها التفتيش على البرنامج النووي الإيراني، وهي المكلفة بتحديد ما إذا كانت إيران قد انتهكت التزاماتها بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية أم لا.

ويرى بعض المحللين أن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذه الأزمة كان الأول من نوعه، وزاد من فاعلية دور الوكالة في التفاعلات الدولية المرتبطة بمنع الانتشار النووي بدرجة تفوق دورها أثناء عملية إزالة "أسلحة الدمار الشامل العراقية". ويعود ذلك إلى الفارق الكبير في دور الوكالة بين الحالتين؛ فدورها في الحالة العراقية كان مرتبطاً بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 687 الصادر عام 1991، الذي كلف الوكالة القيام بمهمة إزالة البرنامج النووي العراقي، وكانت الوكالة بالتالي ترفع تقاريرها الدورية بشأن هذه العملية إلى مجلس الأمن، وليس إلى مجلس أمناء الوكالة. أما دور الوكالة في الحالة الإيرانية فكان أوسع نطاقاً، حيث كانت ترفع تقاريرها إلى مجلس أمناء الوكالة بشأن تطورات التعاون مع إيران، أي أن التفاعلات الخاصة بالحالة الإيرانية كانت تتم داخل الوكالة – قبل نقل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي – بخلاف الحالة العراقية.[58]

وقد حاول المدير العام للوكالة الدولية الدكتور محمد البرادعي خلال الأزمة النووية الإيرانية إيجاد توازن بين حق إيران في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وبين "حرص" المجتمع الدولي على التأكد من أن البرنامج النووي الإيراني برنامج سلمي.

وهذا الوضع منح الوكالة الدولية موقع المحاور المستقل والموضوعي، وأضفى على عملها المزيد من المصداقية، خاصة لدى دول عدم الانحياز التي تعتمد عليها إيران، كما صعّب الأمر على هذه الأخيرة في التملص من تقديرات الوكالة ومطالبها.[59]

بدأ اهتمام الوكالة الدولية الخاص بالحالة الإيرانية على نحو جدي في عام 2003 حين كشفت المعارضة الإيرانية في الخارج عن وجود منشآت نووية لم تبلغ عنها طهران للوكالة، مما أثار القلق من إمكانية وجود مرافق نووية حساسة أخرى غير معلنة. ووضعت هذه المعلومات الوكالة أمام مسؤولياتها، فأصدرت منذ حزيران/ يونيو 2003 العديد من التقارير الدورية بشأن تقييم النشاطات النووية الإيرانية، في إطار محاولة الإجابة عن بعض التساؤلات التي بدت غامضة بالنسبة للمجتمع الدولي حول البرنامج النووي الإيراني (مرفق في نهاية الدراسة بقسم الملاحق جدول يوضح تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول النشاطات النووية الإيرانية خلال الفترة 2003–2009).

ومن خلال تحليل مضمون هذه التقارير، يتضح أن الموقف الرئيسي للوكالة الدولية تجاه الأزمة النووية الإيرانية، خلال فترة الدراسة، قام على أساس أن إيران فشلت في الوفاء بالالتزامات المفروضة عليها بموجب نظام الضمانات. ويتركز هذا الفشل في إطار فئتين رئيسيتين، هما: عدم تقديم بيانات ومعلومات شاملة وسليمة عن كافة أنشطتها النووية؛ والقيام بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم. واتجه موقف الوكالة نحو أن إيران تتعاون معها في التغلب على هذا الفشل رغم أن هناك العديد من المشكلات التي تحيط بهذا التعاون. ومن أجل إنجاح التعاون، كانت للوكالة مطالب متنوعة، تعلق بعضها بتوقيع إيران على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لتمكين الوكالة من القيام بعملها بأكبر درجة ممكنة من الشفافية والمصداقية؛ وتعلق بعضها الآخر بضرورة توقف إيران كلية عن الاستمرار في أنشطة تخصيب اليورانيوم.[60]

ومن خلال هذا الموقف العام، يمكن قراءة التقارير المختلفة التي قدمتها الوكالة في هذا الشأن حول البرنامج النووي الإيراني، فكل تقرير يتضمن في بعض جوانبه الإشادة

ببعض أوجه التعاون من جانب إيران مع الوكالة، لكنه يتضمن في جوانب أخرى أموراً لم تتعاون فيها إيران ويطلب منها إبداء قدر أكبر من التعاون فيها. غير أن أي تقرير من هذه التقارير لم يشر إلى أن إيران تسعى لامتلاك السلاح النووي، ولم يقدم دليلاً على ذلك.

وتقسم بعض التحليلات موقف الوكالة الدولية من الأزمة النووية الإيرانية إلى مراحل رئيسية، بعضها شهد تعاوناً بين إيران والوكالة، وبعضها الآخر شهد تشدداً إيرانياً تجاه مطالب الوكالة، وهو ما قابلته الأخيرة بتشدد مقابل. لكن مع ذلك يمكن القول إن تقديرات الوكالة اتسمت بدرجة عالية من الثبات النسبي ولم تخرج كثيراً عن الإطار العام المشار إليه.[61]

تعرضت الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضغوط كثيرة من جانب الولايات المتحدة في إطار إدارتها للأزمة، حيث اتهمتها بأنها لا تظهر الحزم الكافي إزاء إيران وأنها تمنحها الوقت الذي تحتاجه لمواصلة تطوير برنامجها الهادف إلى امتلاك السلاح النووي من وجهة النظر الأمريكية، فضلاً عن امتناعها عن التجاوب مع المطالب الأمريكية بشأن نقل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن مبكراً. وكانت أعنف الضغوط التي تعرضت لها الوكالة هي الضغوط الشخصية التي مارستها إدارة الرئيس جورج بوش الابن على محمد البرادعي المدير العام للوكالة، لدفعه نحو تبني موقف مؤيد للمطالب الأمريكية في الأزمة، وخاصة فيما يتعلق بإصدار إدانة صريحة وقوية في تقاريره بشأن انتهاك إيران لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. واتخذت تلك الضغوط أشكالاً متعددة، منها رفض التمديد للمدير العام لفترة ثالثة في رئاسة الوكالة، واتهامه بالتواطؤ مع إيران، وتجاهله تقارير أجهزة المخابرات الغربية بشأن أنشطة إيران النووية السرية، والتهديد بمطالبة مجلس أمناء الوكالة بتنحيته من منصبه.[62]

لكن ردود فعل الوكالة ومديرها العام إزاء تلك الضغوط اتسمت بدرجة كبيرة من الاحتراف والموضوعية، وهو ما ساعد على تفادي الدخول في تفاصيل بشأن التحفظات التي أثارتها الولايات المتحدة على أداء الوكالة، وإن كان ذلك لم يمنع من استمرار الضغوط.

فقد ركز البرادعي على أن الوكالة ليست ملزمة بإرضاء أي طرف خلال الأزمة بقدر التزامها بمعايير موضوعية معينة في أداء عملها وفق قانون العمل الخاص بها، وأن تقاريرها الدورية بشأن إيران أو بشأن أي حالة أخرى نتاج عمل محايد وجماعي للخبراء الدوليين العاملين في الوكالة، بما ينفي عنها شبهة "التواطؤ" أو الانحياز لطرف دون آخر في هذه الأزمة. وعكست التقارير الدورية للوكالة هذا الموقف، حيث تضمنت مجالات التعاون بين الوكالة وبين إيران كما تضمنت أيضاً المشكلات التي تحيط بهذا التعاون.[63]

لذلك، تميّز رد فعل الوكالة الدولية بقدرته على زيادة الضغط على إيران، وفي الوقت ذاته مقاومة دعاوى الولايات المتحدة لنقل الملف النووي الإيراني (قبل الأوان) إلى مجلس الأمن الدولي.

ويمكن القول في هذا السياق إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية نظرت إلى الأزمة باعتبارها مسألة فنية، في حين نظرت إليها الولايات المتحدة باعتبارها مسألة فنية واستراتيجية معاً. لذلك عندما اقترح البرادعي في تقريره الذي قدمه في شباط/ فبراير 2006 قبل إحالة الملف إلى مجلس الأمن، بأن يسمح لإيران ببعض القدرة على التخصيب، رفضت الولايات المتحدة هذا الاقتراح معللة إياه بعلل ثلاث؛ أولاً: لأن أي قدرة على التخصيب يمكن أن تستخدم غطاءً لبرنامج سري مما يصعب مسألة المراقبة؛ وثانياً: لأن بعض التخصيب ممكن أن يشكل وسيلة لإتقان التكنولوجيا من أجل برنامج أوسع في المستقبل؛ وثالثاً: لأن السماح بتسوية من هذا النوع سيرسل لإيران رسالة خاطئة مفادها أنها تكافأ على خداعها دون أي ضمانات منها بعدم تكرار ذلك مستقبلاً.[64]

وجاءت موافقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي بعد رفض إيران المقترحات الأوروبية في عام 2005، وإصرارها على الاستمرار في عملية التخصيب، وتزامن ذلك مع مجيء أحمدي نجاد إلى الحكم بسياسته المتشددة التي اتخذها حيال الأزمة؛ فساهمت كل تلك العوامل في اتخاذ الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً في 24 أيلول/ سبتمبر 2005، وافقت عليه 23 دولة من إجمالي 35 هم

أعضاء مجلس أمناء الوكالة، يعرب عن «المخاوف القوية من أن سياسة إيران في الإخفاء حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2003 نتج عنها العديد من الخروقات للالتزامات الإيرانية تجاه اتفاقية الضمانات النووية في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية»، و«يظهر قلقاً واسعاً بشأن أسلوبها ونواياها». وبينما أشار القرار إلى إمكانية حدوث تحرك من جانب مجلس الأمن الدولي، فإنه لم يحدد إطاراً زمنياً لذلك.[65]

ثم جاء قرار إيران في 10 كانون الثاني/ يناير 2006 بفض أختام الوكالة الدولية للطاقة النووية في منشأة ناتنز لتخصيب اليورانيوم، واستئناف البحوث النووية ليصعِّد الأزمة، ويرجح احتمالات نقلها إلى مجلس الأمن الدولي. وبالفعل، اجتمعت كل من واشنطن ودول الترويكا الأوربية في لندن وبحضور الصين وروسيا في 16 كانون الثاني/ يناير 2006، ووجهت دعوة لمجلس محافظي الوكالة الدولية لاجتماع طارىء يوم 4 شباط/ فبراير 2006. وفي ختام هذا الاجتماع أصدر المجلس قراراً يطلب فيه من مدير عام الوكالة إبلاغ مجلس الأمن الدولي بأن إيران مطالبة بسلسلة من الخطوات، وإبلاغه بجميع تقارير الوكالة وقراراتها المتخذة ذات الصلة بالقضية. ولكن بطلب من روسيا والبرادعي اتفق على منح الدبلوماسية شهراً آخر، بعده سيقدم المدير العام تقريراً قبل اتخاذ الموقف الحاسم.[66] وخلال ذلك الشهر لم يحدث تغيير في الموقف الإيراني؛ بل قامت في 14 شباط/ فبراير 2006 باستئناف أنشطة تخصيب محدودة النطاق، وهددت بوقف تطبيق البروتوكول الإضافي. وبالفعل، قدم البرادعي تقريراً شاملاً عن القضية في اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار/ مارس 2006، وفيه تمت الموافقة على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن.[67]

لكن تقارير الوكالة استمرت بعد انتقال الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، لمتابعة مدى التزام إيران بمطالب المجلس الواردة في القرارات التي أصدرها في هذا الشأن، وهي تقارير تضمنت، كما سبقت الإشارة، جوانب التعاون الإيراني وجوانب أخرى تتصل بعدم التزامها بما هو مطلوب منها.

ثانياً: موقف الدول الأوربية

انطلق الموقف الأوربي تجاه الأزمة من أن البرنامج النووي الإيراني لا يندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وإنما توجد به مكونات سرية تندرج في إطار ما يمكن اعتباره انتهاكاً لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. لكن هذا الموقف اختلف عن الموقف الأمريكي في ناحيتين رئيسيتين: الأولى، التمهل الشديد في نقل الملف إلى مجلس الأمن لحين استنفاد الخيارات الدبلوماسية. والثانية، الاستبعاد الكامل للخيار العسكري في التعامل مع الأزمة. وجاء هذا الاختلاف انعكاساً لرؤية الجانبين لطبيعة التعامل مع الأزمة؛ فالولايات المتحدة رأت أن المشكلة الأساسية تتمثل في النظام الإيراني، وبالتالي لا يكون الحل إلا بتغييره، في حين رأى الجانب الأوربي أن المشكلة تكمن في سياسات النظام، وبالتالي يكون الحل بتغيير تلك السياسات وليس النظام ذاته.

كان الموقف الأوربي في جزء كبير منه انعكاساً لمصالح أوربا الاستراتيجية، حيث يعد النفط والاستثمار في الصناعات النفطية من أبرز المصالح الاستراتيجية للاتحاد الأوربي في علاقته بإيران. ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات منها تزايد الطلب العالمي على النفط، فضلاً عن تنويع مصادر الطاقة، وعدم الاقتصار على روسيا بوصفها المصدر الوحيد للطاقة. فالدول الأوربية تخشى من استخدام روسيا النفط سلاحاً سياسياً، ومما أكد تلك المخاوف أزمة وقف إمدادات الغاز الروسي في عام 2006 عن أوكرانيا، وفي عام 2007 عن بيلاروسيا، وما تلا ذلك من اتهامات أوربية لروسيا بإغلاق القسم الشمالي من أنبوب "دروزبا" الذي ينقل نحو خُمس صادرات روسيا من النفط الخام إلى أوربا، الأمر الذي تسبب في نقص إمدادات النفط عن كل من بولندا وألمانيا وليتوانيا. ومما عزز تلك المخاوف كذلك رفض روسيا التصديق على ميثاق الطاقة الذي اقترحه الاتحاد الأوربي، والداعي إلى فتح الحقول الروسية للاستثمارات الأجنبية. وبالتالي، فإن الاتجاه نحو إيران هو إحدى الآليات التي اتبعتها الدول الأوربية لتنويع مصادر الطاقة لديها.[68] وفي هذا الإطار، تم عقد اتفاقيات نفطية بين إيران والشركات الأوربية على شكل مقايضة.[69]

يضاف إلى ذلك أن إيران تمثل بالنسبة لأوربا موضع قدم على تخوم آسيا الوسطى والخليج العربي، مما يرقى بإيران من المنظور الأوربي إلى مكانة متميزة في سلم أولوياتها الاستراتيجية. ويضيف البعض أيضاً عنصر المكانة الدولية، فالدول الأوربية – خاصة فرنسا وألمانيا – لا ترغب في تكرار تجربة العراق، ولا أن تظل الولايات المتحدة الفاعل الرئيسي المتحكم في قرارات الحرب والسلام، وإنما أرادت أن يكون لها دور فاعل في النظام الدولي، وقد مثّلت الأزمة النووية الإيرانية مجالاً مهماً في هذا السياق.[70]

انطلاقاً مما سبق، شكّلت الدول الأوربية مجموعة ثلاثية مصغرة عرفت باسم "الترويكا" ضمت كلاً من فرنسا وبريطانيا وألمانيا، وتولت عملية التفاوض مع إيران بشأن برنامجها النووي.

وقد أتاحت طبيعة هذه الأزمة للدول الأوربية – فرنسا وألمانيا وبريطانيا – أن تقوم بدور متميز يصعب على أي طرف دولي آخر القيام به، وذلك بحكم امتلاكها قنوات اتصال وعلاقات جيدة مع طرفي الأزمة الرئيسيين، إيران والولايات المتحدة، وهو ما دفع البعض إلى القول إن مفاوضات الترويكا الأوربية مع إيران كانت أكثر من مجرد مفاوضات بين أوربا وإيران، بل كانت مفاوضات ثلاثية الأطراف؛ بين الترويكا الأوربية وإيران؛ وبين الترويكا الأوربية والولايات المتحدة؛ وبين إيران والولايات المتحدة، وإن بشكل غير مباشر. فلم يكن الدور الأوربي مجرد وسيط بين الطرفين، بل كان قادراً على القيام بمبادرات وتحركات مستقلة نابعة من تقييمه الخاص للأزمة وسبل تسويتها، وهي مبادرات عكست في مجملها سياسة الترهيب والترغيب.[71]

وقد وجدت دول الترويكا الأوربية فرصة ملائمة للتدخل الفاعل في الأزمة عقب صدور قرار من مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 12 أيلول/ سبتمبر 2003، الذي اتهم إيران بالفشل في تقديم المعلومات اللازمة عن أنشطتها ومنشآتها العاملة في المجال النووي وطالبها بتوسيع التعاون مع الوكالة في هذه المجالات في غضون موعد أقصاه نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2003.

وعقب زيارة لوزراء خارجية دول الترويكا الأوروبية إلى طهران في21 تشرين الأول/ أكتوبر 2003، وافقت إيران في ختام الزيارة على مطالب الوكالة، ولاسيما التعاون الكامل وغير المشروط مع مفتشيها، والتوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ووقف عملية تخصيب اليورانيوم، في مقابل الحصول على تعهدات من الأوربيين بحصول إيران على التكنولوجيا الحديثة في العديد من المجالات، بما في ذلك المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقد شكّلت هذه الصفقة مخرجاً دبلوماسياً لإيران في ظل المهلة التي كانت مفروضة عليها بموجب قرار مجلس أمناء الوكالة.[72]

وواقع الأمر، أنه كان لوجود الرئيس الإيراني الإصلاحي محمد خاتمي في الحكم خلال هذه الفترة دور في اتخاذ هذا القرار، خاصة وأنه كان يتبنى رؤية مفادها تشجيع حوار الحضارات والمصالحة مع الغرب بشكل عام وتجنب فرض العزلة الدولية على إيران. وهناك عامل آخر مهم كان له دور في اتخاذ هذا القرار، وهو الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق في آذار/ مارس 2003، حيث تولد لدى إيران خوف من أن تكون الدولةَ المستهدفة التالية بعد العراق، وكان القادة الإيرانيون يشعرون بوجود تهديد حقيقي لنظامهم، مما دفعهم إلى تبني موقف أكثر اعتدالاً في الأزمة، وأبدوا استعدادهم للتفاوض حول بعض الأمور الأخرى العالقة في العلاقة مع واشنطن.[73]

وبرغم أهمية هذه الخطوة فإنها لم تنه الأزمة؛ فإيران رأت أنها وقعت على البروتوكول الإضافي ووسعت تعاونها مع الوكالة الدولية إلى مستويات غير مسبوقة، في حين أن الأوربيين لم يلتزموا بتعهداتهم معها، ولاسيما الحصول على المساعدات الفنية. لذلك، قررت في أواخر حزيران/ يونيو 2004 إعادة النظر في قرارها بشأن تخصيب اليورانيوم، مع التأكيد على أنها سوف تستمر في الالتزام بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ولن تخرج عنها، كما سوف تستمر في تطبيق البرتوكول الملحق بالمعاهدة.[74]

وإزاء هذا التصعيد، استأنفت دول الترويكا الأوربية محادثاتها مع المسؤولين الإيرانيين، ونتج عنها قيام الجانب الأوربي بطرح مبادرة متكاملة في 21 تشرين

الأول/ أكتوبر 2004، تتألف من مجموعة من إجراءات "الترغيب والترهيب" بهدف إقناع إيران بوقف كل أنشطة تخصيب اليورانيوم، في مقابل ضمان حصولها على وقود نووي من روسيا لتشغيل مفاعلاتها النووية، والالتزام بتزويد طهران بالتكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، بما في ذلك مساعدتها في الحصول على مفاعل يعمل بالمياه الخفيفة، علاوة على التعهد لإيران باستئناف محادثات متوقفة بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوربي وإيران، إضافة إلى الالتزام بعدم رفع ملفها النووي إلى مجلس الأمن.[75]

ومثَّل هذا العرض مخرجاً لإيران في ظل الضغوط التي كانت تتعرض لها حينئذ من خلال المهلة التي منحها لها مجلس أمناء الوكالة حتى 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 لإزالة أي شكوك بشأن برنامجها النووي. كما كثف الأوربيون ضغوطهم على إيران عبر التلويح لها بأنها إذا رفضت العرض الأوربي، فإن معظم الدول الأوربية سوف تؤيد الطلب الأمريكي بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن بحيث يجري اتخاذ قرار في هذا الشأن أثناء انعقاد اجتماع مجلس أمناء الوكالة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.[76]

لذلك، بعد أن رفضت إيران العرض في بادئ الأمر باعتباره غير متوازن عادت وطالبت بمهلة لدراسة المبادرة الأوربية. وتوصل الجانبان من خلال المفاوضات التي جرت بينهما في باريس إلى اتفاق مبدئي في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، يقوم على إعلان طهران موافقتها على الجزء الأول من العرض الأوربي المتعلق بتجميد أنشطة تخصيب اليورانيوم، ثم يجري بعد ذلك التفاوض للتوصل إلى حل كامل للأزمة، بما في ذلك مساعدة إيران في برنامجها النووي السلمي. ووفقاً لهذه الصيغة، أعلنت إيران في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 موافقتها المبدئية على تعليق برنامجها لتخصيب اليورانيوم، وقامت بتسليم الوكالة الدولية رسالة رسمية تؤكد فيها موافقتها على تعليق أنشطة التخصيب.[77]

وأصبح هذا الاتفاق الركيزة الأساسية التي تدور من خلالها كافة تفاعلات الأزمة النووية الإيرانية، بل انتقلت تلك التفاعلات من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى طاولة المفاوضات بين إيران ودول الترويكا الأوربية باعتبارها المفتاح الرئيس لتسوية الأزمة.

ونصّ الاتفاق في إحدى مواده على أن الجانب الأوربي يعترف بأن هذا الإيقاف يعد إجراء طوعياً لبناء الثقة من جانب إيران، وليس التزاماً قانونياً عليها. وكان هذا النص بالغ الأهمية من المنظور الإيراني لتوصيف عملية الإيقاف بدقة، بحيث يتضح منه صراحة أن الإيقاف تم بمبادرة من إيران، وهي صاحبة القرار في توقيته ومداه، مع التأكيد على أنه لم ولن يتحول إلى التزام قانوني دائم عليها.[78]

تلى ذلك عدة جولات من التفاوض بين الجانبين الإيراني والأوربي، إلى أن تقدمت دول الترويكا بحزمة مقترحات لإيران في الخامس من آب/ أغسطس 2005، وكانت عبارة عن صفقة متكاملة تحصل بموجبها إيران على تعاون اقتصادي وتجاري ونووي مع دول الترويكا، بينما المطلوب من إيران، في المقابل، تقديم ضمانات موضوعية بأن برنامجها النووي سلمي ولا يهدف إلى التسلح؛ ويعني ذلك تخليها عن الأنشطة النووية التي قبلت بتعليقها بموجب اتفاق باريس، وخاصة أنشطة تخصيب اليورانيوم.[79]

لكن إيران رفضت تلك المقترحات جملة وتفصيلاً، واعتبرت أنها لا تضمن حقها في تخصيب اليورانيوم. وفي هذا السياق قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية آنذاك حامد رضا آصفي «قدم الأوربيون مقترحات خاصة بالقضية النووية، تعد غير مقبولة بالنسبة لإيران»، وأضاف أن «المقترحات الأوربية رُفضت لأنها لا تتضمن حق إيران في تخصيب اليورانيوم».[80]

وعقب رفض إيران تلك المقترحات، قررت استئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم في آب/ أغسطس 2005. وواقع الأمر أن وصول أحمدي نجاد إلى الحكم في هذا العام خلفاً للرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، كان له دور مهم في اتخاذ هذا القرار، خاصة وأن نجاد ينتمي إلى تيار المحافظين في إيران، ويتبنى مواقف متشددة في الأزمة. ومع توليه مقاليد الرئاسة في إيران، دخلت الأزمة النووية مرحلة جديدة من التصعيد، وأدت مواقفه المتشددة إلى تعقيد المفاوضات مع الغرب؛ كما أن وجوده في موقع الرئاسة شجع موقف العناصر الإيرانية الأكثر تشدداً في التعامل مع الملف النووي، ولاسيما تلك التي تطالب بالتمسك

بحق إيران الكامل في مواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم. لذلك، ظل أحد الثوابت التي يؤكد عليها نجاد منذ توليه الحكم هو عدم التنازل عن "حق إيران في تخصيب اليورانيوم"، بل عدم طرح هذه القضية لمجرد النقاش من الأساس.[81]

وهناك عامل آخر كان له دور في اتخاذ هذا القرار وهو التعثر الأمريكي في العراق، حيث واجهت الولايات المتحدة مأزقاً خطيراً في هذا البلد وسوء تقدير لتطورات الوضع فيه عقب الإطاحة بنظام صدام حسين، وهو ما قلل الضغوط كثيراً على القادة في إيران، وزاد بالمقابل من هامش المناورة أمام أحمدي نجاد لاستغلال هذا الوضع واتخاذ خطوات جريئة مثل استئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم.[82]

ثم جاءت تصريحات أحمدي نجاد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصرّ فيها على حق بلاده في إنتاج الوقود النووي، مما دفع دول الترويكا الأوروبية إلى الاقتناع بأن المفاوضات الدبلوماسية التي خاضتها مع إيران بشأن برنامجها النووي قد منيت بالفشل، وأنه حان الوقت لممارسة مزيد من الضغوط على طهران، حتى وإن كان ذلك من خلال إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن.[83]

ظهرت بعد ذلك مجموعة من التطورات دفعت الجانب الأوربي إلى تبني هذا الاتجاه؛ فبالإضافة إلى رفض المقترحات الأوربية جاءت تصريحات الرئيس الإيراني حول محو إسرائيل من الخريطة، وكذلك استئناف إيران أبحاثها المتعلقة بالتخصيب في يناير 2006، والتي وصفتها الولايات المتحدة بالتصعيد الخطير. وأدت تلك التطورات كافة إلى تغيير موقف الترويكا الأوربية التي عقدت اجتماعاً خاصاً في برلين في الشهر ذاته. وفي البيان الصادر عن الاجتماع، شددت الترويكا الأوربية على أنه بالرغم من التزامها بالحل الدبلوماسي، فإنها تعتقد أن «الوقت قد حان للتدخل من أجل تعزيز سلطة قرارات الوكالة الدولية». وخلال اجتماع استثنائي لتلك الدول مع كل من روسيا والصين في نهاية شهر كانون الثاني/ يناير 2006، اتفقوا فيه على إرسال تقرير حول إيران إلى مجلس الأمن، وبالفعل انتقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي على النحو الذي سبقت الإشارة إليه.

ووصل التقارب في الموقفين الأوربي والأمريكي حيال الملف النووي الإيراني إلى درجة كبيرة، حيث تقدم الجانبان بمشروع قرار مشترك إلى مجلس الأمن الدولي في 10/ 3/ 2006 يحدد مهلة مدتها 15 يوماً أمام طهران للاستجابة لما طلبته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولاسيما المطالب المتعلقة بتعليق تخصيب اليورانيوم، لتتجه القضية بعد ذلك إلى المجلس والتحرك في اتجاه فرض عقوبات على طهران.[84]

على أثر ذلك أصدر مجلس الأمن بالإجماع قراره رقم 1696 في 31 تموز/ يوليو 2006، الذي طالب إيران بتعليق جميع أنشطتها المتصلة بالتخصيب وإعادة التجهيز بما في ذلك البحث والتطوير على أن يخضع ذلك للتحقق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي حال عدم امتثال إيران حتى 31 آب/ أغسطس 2006 وهو نفس تاريخ صدور تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول هذا الموضوع، فإن المجلس سيدرس كيفية اتخاذ التدابير المناسبة طبقاً للمادة 40 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وبعد ذلك أعدت دول الترويكا الأوربية بالاشتراك مع الولايات المتحدة، ثلاثة مشروعات قرارات لمجلس الأمن الدولي تفرض عقوبات على طهران، وهو ما أسفر عن صدور القرارات أرقام 1737، و1747، و1803 بشأن فرض عقوبات على طهران.

ويتضح مما تقدم أن جوهر الموقف الأوربي في الأزمة قام على أساس التوسط بين الموقفين الإيراني (الرافض تماماً للاتهام بوجود مكون عسكري سري في برنامجه النووي) والأمريكي (الداعي لنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن)؛ ومن ثم كان ممكناً إيجاد مساحة التقاء تتيح إقناع إيران بالعناصر المثيرة للقلق في برنامجها النووي، خاصة عملية تخصيب اليورانيوم، عبر التطبيق الحرفي لتكتيك الترهيب والترغيب. وعليه، فإنه إذا قامت إيران بالتوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وتوقفت عن عملية تخصيب اليورانيوم، فإنها تستطيع الحصول على مكاسب سياسية وتجارية وتكنولوجية هامة، أبرزها التزام دول الترويكا الأوربية الثلاث بتزويد إيران بتكنولوجيا نووية متطورة للاستخدامات السلمية. ووفق هذه الصيغة يستطيع كل طرف أن يحقق جانباً مهماً من أهدافه

وأن يخرج ببعض المكاسب من الأزمة بما يتيح له الحصول على القبول الداخلي لأي اتفاق بشان إنهائها. أما إذا رفضت إيران هذه الصفقة، فإن الدول الأوربية سوف تنضم إلى الولايات المتحدة في موقفها الداعي إلى التعجيل بنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، بما يعنيه ذلك من فرض عقوبات على طهران، وهو ما حدث بالفعل.[85]

ومع ذلك، ظل الموقف الأوربي رافضاً استخدام الخيار العسكري ضد إيران، انطلاقاً من مراعاة مصالحه الاستراتيجية مع إيران، بالإضافة إلى رغبة الجانب الأوربي في أن يكون له دور فاعل في الأزمات المثارة على الساحة الدولية، وعدم ترك الفرصة للولايات المتحدة لكي تكرر تجربة العراق مع إيران.

ثالثاً: موقف روسيا الاتحادية

تجدر الإشارة في البداية إلى أن الاتحاد السوفيتي السابق (روسيا الاتحادية حالياً) لعب دوراً محورياً في تطوير البرنامج النووي الإيراني. فقد كان الملاذ الأخير الذي أنقذ البرنامج النووي الإيراني عقب قيام الثورة الإسلامية في إيران بعد أن عجزت الأخيرة عن العثور على أي طرف دولي قادر من ناحية على تزويدها بالتكنولوجيا اللازمة لإنشاء مفاعل بوشهر؛ وقادر من ناحية أخرى على التصدي للضغوط الأمريكية الرامية لمنع إيران من تطوير برنامجها النووي. يضاف إلى هذا أن روسيا قدمت التكنولوجيا النووية بشروط اقتصادية مواتية للجانب الإيراني، وكانت هناك درجة عالية من التفاهم بين الجانبين في النواحي المالية والفنية عند تنفيذ مشروع المفاعل النووي الأول في محطة بوشهر.[86]

ويعد دور موسكو في الأزمة النووية الإيرانية أحد المجالات التي تميز فيها الدور الروسي بالفاعلية والديناميكية في التعامل مع القضايا الرئيسية المثارة على الساحة الدولية، ويعتبر من أبرز الأدوار المؤثرة في مجريات الأزمة، وذلك بحكم متانة علاقات روسيا مع أطرافها، ولاسيما إيران، فضلاً عن الحيوية التي اتسم بها الدور الروسي من حيث اقتراح مبادرات محددة لتسوية الأزمة واقتراح حلول وسط حول نصوص القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأنها.

ويمكن القول إن هناك محددين رئيسيين للموقف الروسي من الأزمة: أولهما، يتمثل في علاقات التعاون الاقتصادي الوثيقة مع إيران، حيث تعد روسيا أحد أقوى الشركاء التجاريين لإيران. فبين الجانبين تعاون في العديد من المجالات؛ تشمل إنشاء المفاعلات النووية، ومشاركة روسيا في برامج التحديث العسكري لمختلف أفرع القوات المسلحة الإيرانية، وعلاقات التبادل التجاري على نطاق واسع في مختلف مجالات الصناعات الثقيلة والمنسوجات... وغيرها. من هنا، لم تكن روسيا مستعدة قط لوقف هذا التعاون والتخلي بالتالي عما يحققه من مكاسب متنوعة. لذلك دعمت روسيا الحل السلمي للأزمة وحق إيران في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وهذا ما عبر عنه الرئيس الروسي حينها فلاديمير بوتين بقوله «إن انتهاك حقوق دولة مثل إيران ليس مفيداً، ويمكن أن يؤدي إلى عواقب معقدة وخطيرة».[87]

أما المحدد الثاني فيرتبط بحسابات الأمن القومي الروسي، ولاسيما تلك المتعلقة بأن روسيا ليس لها مصلحة في امتلاك إيران للسلاح النووي، بما يعنيه ذلك من ظهور قوة إسلامية نووية على تخومها الجنوبية وما قد يترتب على ذلك من تحولات استراتيجية في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى التي تعد المنطقة الأكثر حيوية وتهديداً للأمن القومي الروسي.[88] وقد عبر الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين أيضاً عن ذلك بقوله «مع امتلاك أسلحة نووية، لن يكون بالإمكان حل أي من المشكلات التي تواجه إيران، بما فيها القضايا الأمنية في المنطقة...إننا نعارض بشكل مطلق توسيع نادي الدول النووية»؛[89] لذا تحاول روسيا الموازنة بين حاجتها للحفاظ على علاقتها الجيدة مع شريكتها إيران، وبين ضرورة الحيلولة دون امتلاكها أسلحة نووية.

وفي هذا الإطار، بلورت روسيا معادلة دقيقة للتعامل مع الأزمة تقوم من ناحية، على استخدام الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرجعية لبعض السياسات الإيرانية التي قد تجدها روسيا غير مستساغة؛ ومن ناحية أخرى، دعوة إيران إلى التعاون الكامل مع الوكالة ولاسيما في الفترات التي كان يزداد فيها التوتر بين إيران والوكالة. وقد دأبت موسكو على

التشديد على أنها لن توقف تعاونها مع إيران في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مؤكدة في الوقت نفسه أن لا علاقة لها بالأنشطة النووية السرية التي تقوم بها إيران، والتي حصلت على مكوناتها إما من مصادر أخرى مثل باكستان، أو عبر الجهود الوطنية الإيرانية؛ وهو مبرر طالما شجع روسيا على تبرئة ذاتها من المسؤولية عن المستوى المثير للقلق الذي وصلت إليه الأنشطة النووية الإيرانية.[90]

وبالنظر إلى أن الأسباب المعلنة للأزمة دارت أساساً حول الشكوك في أنشطة تخصيب اليورانيوم التي اعتبرتها الولايات المتحدة تهدف إلى صنع السلاح النووي، تقدمت روسيا بمبادرة بشأن معالجة الوقود النووي الإيراني في الأراضي الروسية انطلاقاً من أن ذلك يعد حلاً وسطاً لمواقف جميع الأطراف. فبموجب هذا المقترح يسمح لإيران أن تقوم بتنفيذ المراحل الأولية من عملية التخصيب في أراضيها، ثم يتم استكمال هذه العملية في روسيا، بما يهدئ المخاوف الأمريكية والغربية بشأن كميات اليورانيوم المخصب التي تحصل عليها إيران، ومجالات استخدامها ثم إعادة الوقود المستنفد إلى روسيا. لكن إيران أصرت على أنها تحتاج لامتلاك قدرة وطنية في هذا المجال، لأن ذلك أوفر كثيراً من حيث التكلفة وحتى لا تكون رهينة لأي ضغوط خارجية في الحصول على احتياجاتها من الوقود النووي. كما أصرت إيران على أن القيام بمثل هذه الأنشطة يعد أمراً مشروعاً بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي تمنح الدول الأعضاء الحق في القيام بكل الأنشطة اللازمة في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.[91]

وبعد رفض إيران المقترحات التي تقدمت بها الترويكا الأوروبية في آب/ أغسطس 2005، ورفضها أيضاً المبادرة الروسية المشار إليها، وما تلى ذلك من خطوات إيرانية متشددة كان أبرزها فض أختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منشأة ناتنز لتخصيب اليورانيوم في كانون الثاني/ يناير 2006 واستئنافها الأنشطة المتعلقة بأبحاث التخصيب التي كانت قد أوقفتها- كل ذلك أدى مع تصاعد الضغوط الأمريكية إلى حدوث تغير ملحوظ في الموقف الروسي، حيث نددت روسيا بالسلوك الإيراني للمرة الأولى منذ بداية

الأزمة. ففي كانون الثاني/ يناير 2006 اعتبر وزير الخارجية الروسي آنذاك سيرجي لافروف أن تصرفات طهران تبعث على الشك في برنامجها النووي، إذ قال في هذا السياق «نقر بحق إيران في إقامة دورتها النووية الخاصة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكن لا يمكن إلا أن نأخذ في الاعتبار عوامل مثل عدم وجود جدوى اقتصادية لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الإيرانية، وغياب الضرورة العملية الفعلية، وهي مسائل تبقي على الشك في أن هذا البرنامج له شق عسكري خفي»، وأضاف «إن الوضع الإيراني خطر جداً، ويجب ألا ننسى أن طهران تمتلك برنامج صواريخ متطوراً وصواريخ متوسطة وطويلة المدى».[92]

كان ذلك مقدمة لعدم اعتراض روسيا على تحويل الملف إلى مجلس الأمن، إذ قال في هذا السياق رئيس مجلس الفيدرالية الروسي (الشيوخ) سيرجي ميرونوف «إن روسيا عارضت في السابق تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، لكن السيناريو بات خطوة طبيعية بعد أن أحجمت إيران عن الاستجابة لنداءات التعاون»، واعتبر أن رفضها لـ "اليد الممدودة للتعاون" – في إشارة إلى رفض المقترح الروسي الذي سبق الإشارة إليه – يضع أمام المجتمع الدولي، خاصة مجلس الأمن، مسؤولية حل المشكلة الإيرانية. ودفعت تلك التطورات بعض المحللين إلى اعتبار أن الموقف الروسي المعارض لسياسة الولايات المتحدة تجاه هذه الأزمة له حدود انتهت بموافقة روسيا على إحالة الملف إلى مجلس الأمن،[93] غير أن السلوك الروسي تجاه فرض عقوبات على إيران بموجب قرارات صادرة من مجلس الأمن لم يوحِ بذلك.

فعلى الرغم من موافقة روسيا على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، فقد كان لها دور مؤثر في حجم ونوعية العقوبات التي فرضها المجلس على إيران بعد ذلك من خلال قراراته الثلاثة التي أصدرها أرقام 1737، و1747، و1803 التي سنتناولها لاحقاً.

فعندما اتجهت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي إلى إعداد مشروعات هذه القرارات لفرض عقوبات دولية على إيران لامتناعها عن إيقاف أنشطة تخصيب اليورانيوم المثيرة للشكوك والتي كان قد تم استصدار قرارات بشأنها من مجلس أمناء الوكالة الدولية

للطاقة الذرية، لاقت تلك المشروعات معارضة شديدة من جانب روسيا، وخاصة فيما يتعلق بنقطتين رئيستين:[94]

الأولى، تتمثل في رفض روسيا الفلسفة التي استندت إليها مشروعات القرارات ذاتها، حيث أصرت موسكو على أن الهدف الرئيسي لتلك القرارات ليس معاقبة إيران، وإنما تشجيعها وتحفيزها على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إيقاف الأنشطة المثيرة للشكوك وإزالة الغموض بشأن الجوانب الخفية في برنامجها النووي، التي تثار علامات استفهام واسعة بشأنها في التقارير الدورية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة. والثانية، تتمثل في رفض روسيا ما كانت تتضمنه مشروعات القرارات من فرض حظر شامل على البرنامج النووي الإيراني بالكامل، حيث أصرت روسيا على أن يقتصر الحظر على الأنشطة النووية الإيرانية المثيرة للشكوك، ولاسيما تلك المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإنشاء مفاعل الماء الثقيل. وكان منطلق هذا الموقف الروسي هو الحيلولة دون تأثير هذه العقوبات على تعاون موسكو النووي مع إيران في مجال إنشاء مفاعل بوشهر، وهو تعاون يسير في مسار بعيد تماماً عن الاتهامات الموجهة لإيران من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي.

وقد نجحت روسيا بالفعل في تعديل مشروعات القرارات بشأن هاتين المسألتين، فصدرت القرارات الثلاثة استناداً إلى المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة التي ترتبط بعقوبات لا تستدعي اللجوء إلى القوة المسلحة، وجاءت القرارات أخف حدة بكثير مما كانت عليه في الأصل، كما سوف يتضح.

وهناك تحليلات مختلفة طُرحت بشأن تفسير الموقف الروسي بعد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن بموافقة روسيا. أحد تلك التحليلات ذهب إلى أن روسيا قامت بمراجعة سياستها تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني، فأصبحت أكثر قرباً من موقف الترويكا الأوربية. حتى إن انصار هذا التحليل ذهبوا إلى أن روسيا تضاءل لديها القلق من فقدان إيران كحليف تجاري واستراتيجي، وأن إيران لم تستفد شيئًا من الدرس العراقي قبل الغزو. وحسب هذا التحليل، فإن موقف روسيا المتعاطف مع سياسة طهران النووية – على

غرار تعاطفها مع صدام حسين قبل الغزو- لا ينبع من اعتبارات أخلاقية وإنما من اعتبارات مصلحية وحسابات استراتيجية واقتصادية؛ وهذا ما يفسر التحول الذي طرأ على موقف موسكو تجاه طهران. فمصالح روسيا التي جعلتها حريصة على استمرار التعاون مع إيران لم تعد كافية لتستمر موسكو في الدفاع عنها والتصدي من أجلها للولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، وبخاصة بعد أن التزمت واشنطن الصمت تجاه سياسة روسيا في الشيشان، وسماحها لبعض شركات النفط الروسية بالعودة إلى العراق.[95] كما أن روسيا شعرت بخيبة أمل تجاه رفض إيران اقتراحها القاضي بتخصيب اليورانيوم بالمشاركة بينهما فوق الأراضي الروسية، وهي خطوة كان لها أن تؤدي إلى طمأنة المجتمع الدولي بشأن نوايا إيران النووية.[96] ويضيف أنصار هذا التحليل أن روسيا بدأت، حتى قبل صدور القرار رقم 1737، في مراجعة سياستها السابقة التي دعمت الموقف الإيراني في المحافل الدولية وساهمت أكثر من مرة في تأجيل فرض عقوبات على إيران.[97] ووفقاً لهذا التحليل، فإن روسيا ستساند مستقبلاً أي قرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي بفرض المزيد من العقوبات الدولية ضد طهران.

وهناك تحليل آخر يبدو أقرب تفسيراً للسلوك الروسي تجاه الأزمة، إذ يرى أن موافقة روسيا على القرارات الصادرة من مجلس الأمن بشأن إيران لا تعني حدوث تغير جوهري أو استراتيجي في موقفها من الأزمة النووية الإيرانية، فقد أفرغت روسيا القرار الأول من مضمونه، أما القرار الثاني فمعظم القيود التي فرضها اختيارية، أي أن الدول غير مجبرة على تطبيقها في تعاملها مع إيران، أما بالنسبة للقرار الثالث، فلم تصل القيود الواردة فيه حد فرض العزلة الدولية على إيران أو فرض عقوبات اقتصادية صارمة،[98] كما سيتضح.

من هنا، فإن موافقة روسيا على تلك القرارات تعني أنها بالرغم من محاولتها الموازنة بين علاقاتها الاستراتيجية مع إيران وبين الحيلولة دون امتلاكها السلاح النووي، فإنها أعطت الأولوية لمنع إيران بالقوة الدبلوماسية من التحول إلى دولة نووية، دون أن يعني ذلك التضحية بعلاقاتها معها. كما أن الموافقة على قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن إيران لا تنفي

الخلاف العالق بين واشنطن وموسكو حول طبيعة ومدى العقوبات المفروضة على إيران، حيث تشترط روسيا أن تكون تلك العقوبات تدريجية بحيث تقنع إيران في النهاية بالاستجابة لمطالب مجلس الأمن بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم. وهذا الخلاف الناشئ حول طبيعة ومدى العقوبات يفسر إلى حد بعيد بعض جوانب عدم تطرق القرارات المذكورة – كما سوف يتضح – إلى فرض عقوبات اقتصادية أكثر صرامة على طهران، فهذا البديل لا يخلو من عقبات عدة أهمها الرفض الروسي له. أما بالنسبة للصمت الأمريكي تجاه سياسة روسيا في الشيشان أو عودة بعض شركات البترول الروسية للعمل في العراق، فلا يعني ذلك الكثير بالنسبة للعلاقات الروسية الأمريكية، حيث يظل هناك خلاف استراتيجي قائم بين الجانبين حول عدد من القضايا، مثل توسيع حلف الناتو، والسياسات الغربية في البلقان ... وغيرذلك من القضايا،[99] كما يمكن في هذا السياق أيضاً الإشارة إلى نقطة أخرى مهمة، وهي عنصر المكانة الدولية؛ فروسيا منذ عهد بوتين تتطلع إلى استعادة مكانتها الدولية مرة أخرى، أو على الأقل القيام بدور فاعل ومؤثر في النظام الدولي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة. وترى موسكو في الأزمة النووية الإيرانية مجالاً متاحاً للقيام بهذا الدور في إحدى أهم المناطق الحيوية والحساسة في العالم.[100]

وفي جميع الأحوال، فإن الدور الروسي ينطلق بالأساس من الرغبة في الحفاظ على مصالح روسيا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية؛ أي أنه دور ينطلق من أن الأزمة تهدد مصالح سياسية واقتصادية حيوية لها، مما دفعها إلى القيام بخطوات متعددة للحفاظ على تلك المصالح في سياق تطور تلك الأزمة.

رابعاً: موقف جمهورية الصين الشعبية

تجدر الإشارة في البداية إلى أن الصين ترتبط مع إيران بعلاقات تعاون في المجال النووي تعود إلى بداية تسعينيات القرن العشرين، ولكنها لا ترقى إلى مرتبة العلاقات الإيرانية الروسية في هذا المجال. فقد زودت الصين منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي إيران بالمساعدة اللازمة لبناء المنشآت والمراكز البحثية ولاسيما في أصفهان، وكانت تدرب العديد من العلماء

والتقنيين الإيرانيين لديها. واستمر هذا التعاون طيلة ذلك العقد، حيث وقع البلدان العديد من مذكرات واتفاقيات التعاون النووي الثنائية، وزودّت الصين فيها بعد إيران بالمساعدة التقنية والتدريب، خاصة بعد بيعها 8,1 أطنان من اليورانيوم الخام لإيران في عام 1991.[101]

ووفقاً لاتفاقيات التعاون النووي بينهما، تعهدت الصين في عام 1991 بتزويد إيران بأول مفاعل نووي إيراني بحجم 20 ميجاوات، وأكدت أنه سيخضع لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ثم ألغت المشروع في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1992 وذلك لأسباب تقنية استناداً لتصريحات المسؤولين الصينيين؛ لكن تبين أن إلغاء المشروع آنذاك جاء ليفسح الطريق أمام تنفيذ مشروعات أكبر وأضخم؛ فقد طرحت الصين في إثر زيارة هاشمي رفسنجاني لها في أيلول/ سبتمبر 1992 مشروع بناء مفاعلين نوويين لإيران بطاقة 300 ميجاوات. وفي تموز/ يوليو 1994 أعلنت الصين أنها أتمت صفقة لبناء المفاعل الأول في منطقة قريبة من طهران على أن تدفع إيران مبلغ 900 مليون دولار كدفعة أولى ثمناً للصفقة.[102]

وتحاول الصين في موقفها من الأزمة النووية الإيرانية الموازنة بين علاقاتها مع الولايات المتحدة وروابطها الاقتصادية القوية المتصاعدة مع إيران، فهي تستورد منذ عام 2004 ما يعادل 13,6٪ من صادرات النفط الإيراني، وبذلك تعد أكبر مستورديه. وقد بلغت قيمة أول عقد بين طهران وشركات النفط الصينية 70 مليار دولار، تقوم الصين بموجبه بشراء النفط والغاز الإيراني، وتتولى تطوير حقل ياداوران النفطي - يحتوي على 118 مليون برميل نفط و85.5 مليار متر مكعب من الغاز - قرب الحدود مع العراق. ويمنح بروتوكول الاتفاق هذا شركة سينوبيك النفطية الصينية الحق في شراء 50٪ من الإنتاج المتوقع للحقل الذي يقدر بنحو 300 ألف برميل يومياً. كما وافقت الصين في عام 2005 على شراء كميات من الغاز الطبيعي المسال من إيران قيمتها 20 مليار دولار على مدار ربع قرن. وتحتل إيران اليوم المرتبة الثالثة بين مستوردي السلاح الصيني بعد باكستان وكوريا الشمالية.[103]

ولم يقتصر التعاون بين الطرفين على تلك الصفقات خلال السنوات الأخيرة، بل امتد ليشمل 100 مشروع آخر فيما يتعلق بالبنى التحتية وقطاع الطاقة الإيراني، وهو ما أثار

حفيظة العديد من الدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لإحكام العقوبات الاقتصادية على إيران.[104]

وفي إطار حرصها على تحقيق الموازنة بين علاقتها مع الولايات المتحدة وروابطها الاقتصادية المتزايدة مع إيران، التزمت الصين بمبدأين: الأول، ضرورة التزام إيران بمطالب المجتمع الدولي، والعودة إلى تعليق الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم. لكن الصين، مثل روسيا، غيرت لهجة خطابها السياسي نحو التشدد بعد أن رفضت إيران المقترحات الأوربية وأتبعت ذلك بخطوات متشددة.[105] فبعد إعلان إيران دخولها النادي النووي، وصف سفير الصين لدى الأمم المتحدة في 12/ 4/ 2006، هذه الخطوة بأنها «غير منسجمة مع ما طالبت به الأسرة الدولية ولا تساهم إيجابياً في عملية البحث عن حل دبلوماسي»؛[106] لكن التغير في الموقف الصيني ظل – مثل ما طرأ على الموقف الروسي – تغيراً تكتيكياً وليس استراتيجياً.

وأما المبدأ الثاني فرفض فكرة فرض عقوبات شاملة على إيران والتمسك بضرورة اتباع الوسائل الدبلوماسية. ففي الوقت الذي تشدد فيه الخطاب الصيني تجاه إيران بعد إعلانها دخول النادي النووي، كان هناك تشدد مماثل في معارضة فرض العقوبات واللجوء إلى الخيار العسكري، حيث قال سفير الصين لدى الأمم المتحدة في 12/ 4/ 2006 «إن أي كلام عن عمل عسكري وعن عقوبات لن يكون مفيداً».[107]

فقد خسرت الصين في عام 2003 استثماراتها في العراق عقب احتلاله؛ ومن ثم فإن قبولها قيام الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على إيران أو اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية ضدها سيجعل الصين تواجه مشكلة استراتيجية تهدد إمداداتها النفطية ومصالحها الاقتصادية. لذلك، أعلنت الصين دعمها المبادرة التي تقدمت بها روسيا بتخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية، وأرسلت وفداً برئاسة وزير الخارجية الصيني في نهاية شباط/ فبراير 2006 إلى طهران بهدف إقناع النظام الإيراني بقبول العرض الروسي،

كما أعربت عن استعدادها للقيام بدور "بناء" من أجل التوصل إلى اتفاق كامل بين روسيا وإيران في هذا الشأن.[108]

ومن خلال تتبع السلوك الصيني تجاه الأزمة النووية الإيرانية، يُلاحظ أن الصين كانت تترك دوماً المبادرة لروسيا فيما يتعلق بطرح الحلول والمبادرات، وتقف هي في خلفية الأحداث مكتفية بالتأكيد على ضرورة حل الأزمة دبلوماسياً. وبتعبير آخر، يمكن القول إن الصين كانت تضع روسيا في الواجهة على اعتبار أن الأخيرة ترفض الطروحات الأمريكية، وبالتالي ليس هناك من داع في دخول الصين على خط المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة. لذا، فإن موافقة جميع القوى الدولية بما فيها روسيا، على إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، كان سيسبب إحراجاً للصين لو رفضت هي هذه الخطوة، ومن ثم وافقت عليها.[109]

لذلك، فإن بعض التحليلات التي كانت قد ذهبت إلى أن الصين مستعدة لاستخدام الفيتو في مجلس الأمن لحماية مصالحها مع إيران، تبين فيما بعد أنها غير دقيقة. صحيح أن مصالح الصين مع إيران ضخمة، ولكنها تعطي اهتماماً كبيراً لمصالحها مع الولايات المتحدة، فضلاً عن أنها غير مستعدة لخوض أي مناوشات مع هذه الأخيرة، على الأقل في المرحلة الحالية. لكن لابد من الإشارة أيضاً إلى أن موافقة الصين على قرارات مجلس الأمن بفرض عقوبات على إيران ارتبطت بنوعية العقوبات المفروضة،[110] حيث من الصعب تصور موافقتها على عقوبات شاملة يتم فرضها ضد إيران، إذ من المتوقع حصول تدخل صيني مؤثر فيما يتعلق بحجم وطبيعة ونوعية هذه العقوبات.

المطلب الثاني: المحددات الإقليمية

على الصعيد الإقليمي، كانت هناك محددات أخرى أثّرت بشكل أو آخر في الإدارة الأمريكية للأزمة النووية الإيرانية؛ خاصة وأنها تقع في منطقة شديدة الحساسية والتوتر من حيث التفاعلات الدائرة فيها ومواقف الأطراف المختلفة تجاهها. وقد عزّز بعض تلك

المحددات فرص الولايات المتحدة في إدارتها للأزمة بما يتماشى ومصالحها، بينما مثّل البعض الآخر قيوداً على سياستها.

في هذا السياق، يمكن تناول موقفين بارزين على الصعيد الإقليمي شكلا محددات إقليمية بالنسبة للإدارة الأمريكية لأزمة البرنامج النووي الإيراني، وهما موقف إسرائيل وموقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أولاً: موقف إسرائيل

اتضح مما تقدم في المبحث الأول كيف أن أمن إسرائيل يمثل إحدى المصالح الأساسية للولايات المتحدة وأحد أهدافها الرئيسية من خلال إدارتها للأزمة النووية الإيرانية، كما كان لإسرائيل أيضاً دور مؤثر في توجيه سياسات الولايات المتحدة تجاه الأزمة.

ولا بد من الإشارة في البداية إلى أنه مثلما كانت علاقة الولايات المتحدة بإيران علاقة تحالف في عهد الشاه، كانت العلاقة بين إسرائيل وإيران خلال تلك الفترة وثيقة؛ فقد كانت إسرائيل تنظر إلى إيران قبل قيام الثورة الإسلامية فيها بوصفها جزءاً من الدائرة الخارجية للدول المجاورة للدول العربية – وهو ما عرف لدى إسرائيل بـ "عقيدة استراتيجية الأطراف"[111] – وبوصفهما تتشاركان خوفاً متبادلاً إزاء تطور القدرات العسكرية للدول العربية. هذه الرؤية، شكلت قاعدة لتعاون واسع النطاق بين الطرفين خلال الفترة التي سبقت قيام الثورة في إيران، تمثلت أبرز ملامحها في تعاونهما في مجال تطوير الصواريخ الباليستية، فيما عرف بـ "عملية الزهرة"[112] أو "operation flower".

وقد مثّل قيام الثورة الإسلامية الإيرانية نهاية لعلاقات التحالف بين الدولتين. ورغم محاولات إسرائيل الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع النظام الإسلامي بعد الثورة، حيث زودته بالعتاد خلال حرب الأعوام الثمانية ضد العراق، في إطار ما عرف لاحقاً باسم "عملية إيران كونترا"، إلا أن تلك المحاولات لم تفلح في الإبقاء على العلاقات بين الجانبين بعد أن تبين أن طبيعة النظام الإيراني ذاتها أصبحت عاملاً حاسماً في تحديد موقف إسرائيل العدائي

ضد إيران، وموقف إيران تجاه إسرائيل، إضافة إلى موقف إسرائيل من تطوير القدرات النووية الإيرانية في مرحلة ما بعد الثورة.[113]

ولا تنطلق الرؤية الإسرائيلية للبرنامج النووي الإيراني من سؤال: هل تسعى إيران لامتلاك السلاح النووي أم لا؟ فهذا التساؤل غير مطروح بالنسبة لإسرائيل، ولكن القضية بالنسبة إليها تتعلق بالمرحلة التي وصلت إليها إيران في اتجاهها نحو امتلاك "أسلحة نووية".[114]

ويمكن القول إن رؤية إسرائيل لخطورة البرنامج النووي الإيراني وجهود إيران من أجل تطويره تنطلق من عدة اعتبارات يمكن تناولها على النحو الآتي:

أ. كسر الاحتكار النووي الإسرائيلي في المنطقة: تولي إسرائيل البرنامج النووي الإيراني أهمية قصوى وتضعه منذ سنوات في مقدمة أجندتها لكونه وفق اعتقادها يحمل في ثناياه - إذا تمكنت إيران من تطوير هذا البرنامج وامتلاك السلاح النووي - وضع حد لاحتكار إسرائيل لهذا السلاح وإحداث تغيير استراتيجي في ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط بصورة جذرية وغير مسبوقة، وخلق واقع جديد تصبح فيه إيران دولة إقليمية قوية ذات مكانة وتأثير ونفوذ في المنطقة، وهو ما سيمكنها من تشكيل محور قوي في مواجهة السياسات الإسرائيلية في المنطقة، يفوق بمراحل الوضع الإقليمي الذي تتمتع به في حالة عدم امتلاكها السلاح النووي. ومن شأن حدوث ذلك - من وجه النظر الإسرائيلية - تحجيم مكانة ونفوذ إسرائيل في المنطقة؛ بما يقود إلى تعزيز وضع ونفوذ القوى المناهضة والمقاومة لها والمتحالفة مع إيران، وخاصة سورية وحزب الله وحماس والجهاد.[115]

ولفهم تقويم إسرائيل لانعكاسات الجهود الإيرانية الرامية لتطوير قدراتها النووية، لابد من الإشارة إلى أن العقيدة الاستراتيجية الإسرائيلية تقوم على أساس استمرار الاحتكار الإسرائيلي للقوة النووية في المنطقة، حيث إن تلك وسيلة للحد من أهداف

أي حرب عربية ضد إسرائيل لتكون أقل بكثير مما يمكن أن تصفه إسرائيل بأنه يهدد وجودها، وإقناع خصومها من الدول العربية بأن تدمير إسرائيل أمر مستحيل، وأن المنهجية الدبلوماسية وفقاً للشروط الإسرائيلية هي الخيار العملي الوحيد أمامهم.[116]

لذا، فإن دخول إيران النادي النووي من شأنه وضع حد لاحتكار إسرائيل للأسلحة النووية في المنطقة، وهو هدف بذلت إسرائيل طوال الأعوام الماضية جهوداً جدية ومستمرة للمحافظة عليه.[117]

ب. التهديد الأمني والوجودي لإسرائيل: نظرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى البرنامج النووي الإيراني بوصفه مصدر خطر وتهديد لأمن إسرائيل، وجرى تصنيف هذا التهديد باعتباره "تهديداً وجودياً"، أي أنه يمس صميم وجود وبقاء إسرائيل ذاتها، استناداً إلى أن إيران تدعو صراحة إلى محو إسرائيل وتدميرها. وفي هذا السياق قال رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في 17 كانون الثاني/ يناير 2006 «إن إسرائيل لن تسمح بأي شكل من الأشكال، أو في أي مرحلة من المراحل، أن يملك طرف، لديه مثل هذه النيات العدائية إزاءها، أسلحة نووية يمكن أن تهدد وجودها».[118]

ويمكن القول إن المخاوف الإسرائيلية في هذا السياق إنما تأتي من طبيعة النظام الإيراني أكثر من شأن القدرات الإيرانية النووية (أي من يملك قرار الضغط على الأزرار). فامتلاك دولة غير عربية قدرات نووية ليس بالضرورة أمراً سيئاً لإسرائيل، خصوصاً إذا ما أخذ في الاعتبار "عقيدة استراتيجية الأطراف" المشار إليها، والتي كانت السبب في تحالف إسرائيل والشاه في تطوير صواريخ باليستية ذات قدرات نووية. ومن ثم، كان من الممكن أن نرى موقفاً إسرائيلياً متسامحاً إزاء النشاطات النووية الإيرانية لو أن طبيعة النظام الإيراني كانت مختلفة.[119]

وإزاء هذه المخاوف تجاه البرنامج النووي الإيراني، اتخذ الموقف الإسرائيلي شكلين محددين: الأول، الحديث علناً في تصريحات بعض كبار المسؤولين الإسرائيليين عن

احتمالات الإقدام على ضرب المنشآت النووية الإيرانية، وهو حديث كان يتزامن مع مناورات عسكرية بين الحين والآخر. وإضافة إلى ما انطوت عليه تلك التصريحات من مخالفة صريحة واستخفاف شديد بقواعد القانون الدولي، فإن إسرائيل لم تلجأ إلى هذا الخيار خلال فترة الدراسة، لأنه لم يكن قابلاً للتنفيذ من الناحية العملية لصعوبات وقيود عدة، سيتم تناولها لاحقاً.

أما الشكل الثاني فهو التحرك نحو الضغط على الولايات المتحدة فيما يتعلق بسياستها تجاه إيران، وكان هذا هو الشكل الأنسب لإسرائيل وحققت فيه نجاحاً كبيراً. ولابد من الإشارة في هذا السياق إلى أن إسرائيل واجهت إشكاليات عدة حدت من قدرتها على إثارة مسألة القدرات النووية الإيرانية على الساحة الدولية، يتعلق أبرزها بضعف مصداقيتها في مجال قضايا منع الانتشار النووي، وخوفها من أن تمتد نظرة المجتمع الدولي إلى قدراتها النووية في سياق جهود متجددة لإقامة منظومة إقليمية لنزع التسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط، حيث تخشى من مشاركتها علناً في تلك الضغوط الدولية ضد إيران حتى لا يكون هناك نوع من أنواع المماثلة بين أسلحتها النووية وأنشطة نووية لدى دول أخرى معادية لها في المنطقة.[120]

لذا، ظل البديل الأفضل بالنسبة لإسرائيل هو الضغط على الولايات المتحدة وتحريضها ضد إيران. ولم يرتبط ذلك ببداية إثارة الأزمة على نحو جدي في عام 2003، وإنما قبل ذلك بأكثر من عشر سنوات. ففي 16 حزيران/ يونيو 1992، أبلغ ديفيد ليفي - الذي كان يشغل حينئذ منصب وزير الخارجية الإسرائيلي - رسمياً الولايات المتحدة بمخاوف إسرائيل من الطموحات النووية الإيرانية. كما رأت حكومة إسحق رابين أن الجهود الأمريكية لاتخاذ إجراءات استباقية ضد امتلاك الدول العربية وإيران أسلحة غير تقليدية تمثل اختباراً حقيقياً وحاسماً لدعم الولايات المتحدة لإسرائيل، وفي هذا السياق قال رابين «يمثل هذا اختباراً حقيقياً للولايات المتحدة في المنطقة، وذلك من حيث ما إذا كانت ستنجح في الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية (...) فالولايات المتحدة وحدها التي

يمكنها أن تفعل ذلك، وأرجو أن تفعله (....) أهمية علاقاتنا بالولايات المتحدة يجب أن تُرى في هذا السياق».[121]

وبالفعل، حققت جهود إسرائيل، منذ حرب الخليج الثانية، من أجل دفع الولايات المتحدة إلى موقف يتسم بمواجهة أوسع إزاء إيران، نتائج مرضية، إذ وُصفت إيران في العاصمتين الأمريكية والإسرائيلية بأنها أشد خطراً على الاستقرار الإقليمي، وبوصفها العدو الإقليمي الأول لا ضد الغرب فحسب بل ضد الأنظمة العربية أيضاً.

وقد دفعت هذه الضغوط الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن إلى أن يقدم التزاماً عاماً غير مسبوق بالدفاع عن إسرائيل في حالة المواجهة ضد إيران، كما أشار أيضاً إلى أن المظلة النووية الأمريكية أضحت تمتد فوق إسرائيل،على الأقل فيما يتعلق بإيران.[122]

ثانياً: موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يمكن القول إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في وضع لا تحسد عليه فيما يتعلق بالموقف من الأزمة النووية الإيرانية. فمن ناحية، ترتبط هذه الدول باتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة، مما قد يوحي بأن موقفها من المفترض أن يكون داعماً للموقف الأمريكي في الأزمة؛ كما أن لدول المجلس مصلحة أكيدة في عدم امتلاك إيران السلاح النووي. ومما يعزز هذا الافتراض أن إيران لاتزال تحتل ثلاثاً من جزر دولة الإمارات العربية المتحدة، وترفض الحلول التي اقترحتها دول مجلس التعاون سواءً باللجوء إلى التحكيم الدولي أو الوساطة أو حتى التفاوض المباشر حول هذه الجزر.

ومن ناحية أخرى، فإن دول مجلس التعاون الخليجي لا يمكنها تجاهل عوامل الجوار الجغرافي مع إيران والتداخل الإثني والطائفي، حيث إن نسبة لا يستهان بها من مواطني تلك الدول، وتحديداً دولة الكويت ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، هم من الشيعة، وإيران دولة شيعية.

من هنا، تبنت دول مجلس التعاون موقفاً يؤمن بمبدأ وجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول منطقتي الخليج والشرق الأوسط بصفة عامة ويشمل إسرائيل بشكل خاص، يكون هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة "منطقة منزوعة السلاح النووي" أو "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل"، وأن تلتزم جميع دولها بتطبيق هذا المبدأ، وأن تستحدث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية للأغراض السلمية. وقد بات هذا المبدأ بنداً متكرراً يتم التأكيد عليه في البيانات الختامية للقمم الخليجية التي تنعقد بشكل سنوي.[123]

أما بالنسبة للموقف من الأزمة النووية الإيرانية، فيمكن القول إن هناك ما يمكن اعتباره موافقة خليجية ضمنية على مبدأ وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية خارج إطار الاستخدامات السلمية. وتنبع دوافع هذا الموقف الخليجي من عدة اعتبارات، بعضها معلن وبعضها الآخر غير معلن؛ وتشمل:[124]

أ. إذا امتلكت إيران السلاح النووي، وجرى استخدامه أو التلويح به في أي مواجهة محتملة بين إيران والولايات المتحدة، فإن ذلك يعني كارثة محققة في المنطقة، ناهيك عن إمكانية لجوء إيران، إن هي امتلكته بالفعل، إلى توظيف هذا السلاح بأشكال أقل حدة، كالابتزاز والتهديد.

ب. امتلاك إيران أسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج، ولاسيما من ناحية تكريس الخلل القائم في موازين القوى. فإيران تتفوق على دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة من حيث القوة العسكرية التقليدية، وعلى الرغم من أن دول المجلس استعاضت عن الدخول في سباق تسلح مع إيران بالحصول على الحماية الدولية من خلال معاهدات الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة وبعض القوى الدولية الأخرى، فإن نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي يعد مسألة أخرى تخضع لحسابات وتقديرات تختلف عن تلك المرتبطة بالتسلح التقليدي.

جـ. بالرغم من أن دعم فكرة وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية يعد بشكل غير مباشر إقراراً تلقائياً بحق إسرائيل في احتكار امتلاك السلاح النووي في المنطقة، وهو ما يعد بالفعل عاملاً سلبياً في موقف دول المجلس، فإن الأخيرة تعتبر أن المصالح الذاتية وحتى الجماعية لها تتطلب الفصل بين الأمرين.

فهناك إدراك خليجي وعربي عام لخطر امتلاك إسرائيل القدرات النووية، والعجز عن تغيير الواقع الراهن، لكن الشعور العام هو رفض بروز دولة نووية أخرى في المنطقة تضاعف الأخطار من احتمال حدوث حرب غير تقليدية تؤدي إلى تدمير المنطقة وتعمق حالة عدم الاستقرار الإقليمي فيها.

وفي ميزان الحسابات الخليجية أو العربية بشكل عام، لا يعد امتلاك إيران القدرات النووية بالضرورة عامل ردع وتوازن أمام القدرات النووية الإسرائيلية؛ فالمصالح العليا لإيران قد تلتقي في الوقت الراهن مع المصالح العربية العليا في وجوب إيجاد وسيلة للحد من احتكار إسرائيل القدرات النووية العسكرية في المنطقة، لكن تلك المصالح تتعارض وتتقاطع بشكل جذري في مواقع عدة أخرى. فمبدأ قبول إيران في النادي النووي يعتبر في الحسابات الاستراتيجية الخليجية والعربية تطوراً سلبياً أكثر منه عاملاً إيجابياً.[125]

وقد اتضح ذلك في رد فعل دول مجلس التعاون على الرسالة التي وجهها عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى عبدالرحمن العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، على هامش انعقاد القمة الخليجية (قمة أبوظبي 18 و19 كانون الأول/ ديسمبر 2005)، والتي طلب فيها من دول المجلس أن يصبوا اهتمامهم على التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية الإسرائيلية لا على البرنامج النووي الإيراني، إذ جاء رد تلك الدول صريحاً وطالبوا عمرو موسى بأن ينظر إلى المصالح الخليجية مثلما ينظر إلى المصالح "المصرية" في حديثه عن خطر إسرائيل النووي.[126]

د. تعد المخاوف البيئية الأكثر بروزاً في تصريحات مسؤولي دول مجلس التعاون، حيث يؤكدون أن دول المجلس تقع في مقدمة الدول المعرضة للأضرار البيئية المباشرة التي قد تنشأ من البرنامج النووي الإيراني. فمثلاً، على بعد 280 كيلومتراً من مدينة الكويت يقع مفاعل بوشهر الذي يعد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني. ويعتمد هذا المفاعل على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة. وفي ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية، فإن إيران قد تسعى لإتمام "تسلحها النووي" – من المنظور الغربي – اعتماداً على آلات نووية أقل ضماناً، ومن ثم تصبح دول مجلس التعاون في مرمى الخطر عند حصول أي كارثة نووية، سواءً عن طريق العمد أو الخطأ. ويعد حادث تشرنوبل في عام 1986 أحد الشواهد التاريخية الحية على مثل هذه الأخطار.[127]

لكن على الرغم من قلق دول مجلس التعاون من القدرات النووية الإيرانية في ضوء الاعتبارات العديدة التي أشير إليها، فإنها رأت أن هذا النزاع هو بين إيران من جهة والولايات المتحدة والدول الأوربية من جهة أخرى، وتفضل عدم التدخل المباشر في الصراع بشكل يوحي بأنها تتبنى وجهة نظر أحد الطرفين الرئيسيين فيه، مع تأكيدها في الوقت ذاته مساندتها للحل السلمي، وضرورة إعطاء الفرصة الكاملة للجهود الدبلوماسية، والامتناع عن توجيه أي ضربة عسكرية لإيران، لما سيكون لذلك من انعكاسات بالغة الخطورة على المنطقة ككل وعلى مصالح الولايات المتحدة والدول الكبرى فيها.[128]

وبالفعل، حاولت الإدارة الأمريكية دفع دول مجلس التعاون للمشاركة بدرجة أكبر في الجهود الدولية للضغط على إيران، وجاءت أبرز تلك المحاولات في أثناء جولة مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق لشؤون ضبط التسلح جون بولتون في منطقة الخليج في أوائل عام 2005، ركز خلالها على تنسيق سياسات بلاده مع دول المنطقة تجاه إيران. وفي جولته هذه، ناقش سبل ممارسة ضغوط دبلوماسية إضافية على إيران لمنعها من الحصول على التكنولوجيا التي تحتاجها لبرنامجها النووي، كما تطرق أيضاً إلى الخطوات المستقبلية لمنع

إيران من مواصلة العمل في الأنشطة النووية المحظورة. وقد طلب بولتون خلال هذه الجولة للمرة الأولى تدخلاً عربياً في الأزمة النووية الإيرانية، واقترح إرسال وفود من تلك الدول إلى طهران لتحذير قيادتها مما وصفه بـ "أخطار امتلاك السلاح النووي" وإقناعها بالتخلي عنه، وذلك في إطار محاولة أمريكية للحصول على دعم عربي وإقليمي أوسع لسياستها تجاه إيران.

لكن المحاولات الأمريكية لإشراك دول مجلس التعاون في أزمة البرنامج النووي الإيراني لم تسفر عن نتائج حقيقية، وإنما اقتصرت على تبادل الآراء ووجهات النظر بين الولايات المتحدة وبين دول رأى المسؤولون الأمريكيون أنها يجب أن تكون معنية أكثر من غيرها بالتهديد النووي الإيراني.[129]

من هنا، فإن الموقف العام لدول مجلس التعاون تجاه الأزمة يقوم على عدم وجود حاجة حقيقية ملحة لتسجيل موقف معادٍ لطهران بشكل منفرد أو جماعي عبر مجلس التعاون، لما يتضمنه ذلك من إحراج في العلاقات الإيرانية-الخليجية؛ ثم إنه قد يفسر بكونه دعماً مباشراً للموقف الإسرائيلي. كما أن دول المجلس تراقب عن كثب السجال الدائر بين إيران من جهة وبين الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية من جهة أخرى حول هذا الموضوع، ولا ترى من الحكمة الدخول طرفاً في هذا السجال.[130]

صحيح أن دول المجلس - كما سبقت الإشارة - تؤيد ضمناً مبدأ وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية خارج إطار الاستخدامات السلمية، ولكن أفضل السيناريوهات لديها لتحقيق هذا الهدف هو قدرة المجتمع الدولي على تفكيك البرنامج النووي الإيراني بالوسائل الدبلوماسية، وأن يكون للمجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية دور محوري في تحقيق هذا الهدف عبر الوسائل غير العسكرية.

وفي إطار الحديث عن موقف دول المجلس، لا يمكننا تجاهل الإشارة إلى توجه دول المجلس نحو الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، الذي تم تدشينه في البيان الختامي لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض في كانون الأول/ ديسمبر 2006.[131]

وتعد الخطوات التي أقدمت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال أول تحرك عربي جدي نحو تطوير برنامج للطاقة النووية السلمية. فقد صدر في شهر نيسان/ إبريل 2008 «وثيقة السياسة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة في تقويم إمكانية تطوير برنامج للطاقة النووية السلمية في الدولة». واحتوت هذه الوثيقة على الضمانات التي من شأنها أن تؤكد سلمية التوجه النووي لدولة الإمارات العربية المتحدة من ناحية، وتوفير تدابير الأمن والأمان من ناحية أخرى. وقد تم تحويل ما جاء في هذه الوثيقة إلى تدابير وتشريعات ومؤسسات من خلال المرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2009 في شأن الاستعمالات السلمية للطاقة النووية، الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة.[132] وفي عام 2008 وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية وافق عليها الرئيس أوباما في أيار/ مايو 2009. كما وقعت اتفاقية مماثلة مع فرنسا في عام 2008، وهناك مذكرة تفاهم بينها وبريطانيا، وأخرى مع اليابان في هذا المجال. وفي حزيران/ يونيو 2009 وقعت اتفاقية مع كوريا الجنوبية في هذا الإطار.[133]

وواقع الأمر أن هذا التوجه العام من قبل دول مجلس التعاون – وتحديداً ما يتصل منه بمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة الجدية في هذا المجال – برغم استناده إلى مبررات استراتيجية واقتصادية قوية تتعلق بالأمن القومي في مفهومه الشامل،[134] فإنه في الوقت ذاته ينطوي على رسالة في سياق الأزمة النووية الإيرانية مفادها أن البرنامج النووي السلمي لدولة الإمارات العربية المتحدة يمثل في حد ذاته وسيلة لمكافحة الانتشار النووي، من خلال تقديم نموذج لدول المنطقة الأخرى يبين جدوى السعي إلى الطاقة النووية بطريقة مسؤولة. ومما يعزز هذا الطرح، حرص دولة الإمارات على إبداء أكبر قدر من الشفافية والوضوح في كل ما يتعلق بهذا البرنامج، والتقيد بما نص عليه المرسوم الاتحادي المشار إليه من حظر أي نشاط لتخصيب اليورانيوم داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، وإنشاء "الهيئة الاتحادية للرقابة النووية"، وتجريم سرقة المواد النووية والمتاجرة بها.

إن هذه الشروط والالتزامات جعلت هذا البرنامج محل ترحيب وإشادة على الساحة الدولية، سواءً من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو القوى الكبرى في العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة، باعتبار أنه يمثل نموذجاً يحتذى في الاستفادة من الطاقة النووية في مجال التنمية دون أي تهديد لأمن العالم واستقراره، أو أنظمة منع الانتشار النووي.[135]

الخلاصة

اتضح مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية واجهت على الصعيد الدولي محددات مؤثرة في إدارتها للأزمة النووية الإيرانية. فجميع تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي صدرت في هذا الشأن خلت من أي دليل فني أوتقني على أن أنشطة إيران النووية تهدف إلى تصنيع السلاح النووي؛ ومن ثم لم تجد الولايات المتحدة الفرصة لإثبات عكس ذلك. أما بالنسبة للموقف الأوربي الذي جسدته دول الترويكا الأوربية، فعلى الرغم من أنه توافق مع الموقف الأمريكي من حيث الموافقة على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وفرض عقوبات دولية على طهران، فإن الدول الأوربية ظلت ترفض الخيار العسكري في التعامل مع الأزمة، لأن المشكلة بالنسبة إليها لا تكمن في تغيير النظام وإنما في تغيير سياساته.

أما الموقفان الروسي والصيني فقد ظلا من أهم محددات السياسة الأمريكية تجاه الأزمة، سواء برفضهما من البداية إحالة ملف الأزمة إلى مجلس الأمن الدولي، أو بتدخلهما في طبيعة ونوعية وحجم العقوبات التي فرضت على إيران حتى نهاية عام 2009. ولاشك أن هذين الموقفين قد انطلقا من الحفاظ على مصالحهما الاستراتيجية مع إيران، ورغبتهما كذلك في لعب دور مؤثر على الساحة الدولية.

وقد كان لتلك المحددات الدولية دور كبير في طبيعة الأدوات التي أدارت بها الولايات المتحدة الأزمة النووية مع إيران، كما سيتضح لاحقاً في الفصل الرابع.

أما على الصعيد الإقليمي فقد مثل الموقف الإسرائيلي فرصة مهمة للولايات المتحدة لتعزز سياستها تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني؛ حتى إنه ليمكن القول إن الموقف

الإسرائيلي كان أحد العوامل الرئيسة المحركة للسياسة الأمريكية في هذا الشأن. لكن في المقابل، مثّل موقف "الممانعة" في دول مجلس التعاون قيوداً على السياسة الأمريكية تجاه الأزمة، إذ لم تلق التأييد الذي كانت تتوقعه من جانب دول المجلس في إطار إدارتها للأزمة. وفي هذا الصدد، يأتي تصريح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، عندما أشار إلى أن ضمان الأمن في منطقة الخليج لا يكون إلا من خلال بناء ترتيب أمني إقليمي تشترك فيه إيران على أساس صيغة 6+3، أي دول مجلس التعاون بالإضافة إلى العراق وإيران واليمن، مع الإبقاء على الدور الدولي الأمني في المنطقة، حيث لا يعد هذا الترتيب الإقليمي بديلاً له.[136]

وبالطبع، كان لهذه المحددات الإقليمية، كما هو الأمر بالنسبة للمحددات الدولية، انعكاس على طبيعة نهج الولايات المتحدة في إدارة هذه الأزمة، كما سيتضح في الفصل التالي.

الفصل الرابع

الإدارة الأمريكية للأزمة النووية الإيرانية (2001 - 2009)

تنطلق هذه الدراسة للأزمة النووية الإيرانية من فرضية مفادها أن الولايات المتحدة لا تعنيها الأزمة من منظور ما يمكن أن تخلفه من آثار على صعيد الانتشار النووي، وإنما من منظور طبيعة النظام الإيراني الذي يسعى إلى تطوير قدراته النووية نحو امتلاك السلاح النووي - وفق التقييم الأمريكي - وأن ذلك يمثل تهديداً للمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط.

وقد تعددت وتنوعت أدوات الولايات المتحدة في إدارة هذه الأزمة، ما بين الدبلوماسية منها والاقتصادية، وحتى التهديد باستخدام القوة العسكرية. وبالطبع، تداخلت هذه العوامل بعضها ببعض خدمة لأهداف الاستراتيجية الأمريكية، والفصل هنا بين تلك الأدوات إنما هو لأغراض التحليل فقط.

المبحث الأول: الأدوات السياسية والدبلوماسية

مرّت الدبلوماسية الأمريكية في إدارتها للأزمة النووية الإيرانية بمراحل مختلفة من الشد والجذب، لكن يمكن تقسيمها إلى مرحلتين رئيسيتين وفقاً للهدف الذي أرادته الولايات المتحدة ورأت إمكانية تحقيقه. المرحلة الأولى، اتبعت خلالها الولايات المتحدة ما يمكن تسميته بـ "الدبلوماسية المتشددة" الهادفة إلى تغيير النظام في إيران وليس فقط تغيير سياساته. المرحلة الثانية، اتبعت فيها الولايات المتحدة ما يمكن تسميته بـ "الدبلوماسية

المرنة"، حيث تبلورت مجموعة من العوامل والمحددات دفعت الولايات المتحدة، لا إلى التخلي عن هدفها نحو تغيير النظام، ولكن التحول نحو هدف تغيير سياسات النظام كهدف يمكن تحقيقه.

المطلب الأول: الدبلوماسية المتشددة (دبلوماسية تغيير النظام)

اتضح مما تقدم أن الولايات المتحدة لا تركز على الانتشار النووي كقضية في حد ذاتها قدر تركيزها على طبيعة الأنظمة التي تسعى للحصول على السلاح النووي، وهذا ما ينطبق أيضاً على حالة إيران. فالمشكلة بالنسبة للولايات المتحدة لا تتعلق فقط بطموحات إيران النووية قدر تعلقها بطبيعة نظامها الساعي، من وجهة النظر الأمريكية، لامتلاك السلاح النووي. وقد رأينا كيف أن الولايات المتحدة كانت من الدول الرئيسة التي ساعدت نظام الشاه في هذا المجال، نظراً لطبيعة العلاقة التي كانت تربطها به قبل قيام الثورة في إيران.

في هذا الإطار، ركزت الدبلوماسية الأمريكية في بدايات الأزمة على فكرة تغيير النظام. واعتقدت أنها لن تجد معارضة قوية، كالتي ظهرت في حربها ضد العراق، من دول الاتحاد الأوربي لخشية الدول الأوربية من امتلاك إيران أو أي دولة من دول العالم الثالث السلاح النووي. ثم إن الأمر هنا مختلف عن العراق الذي ثبت عدم امتلاكه أسلحة دمار شامل، بعكس النشاطات النووية السرية لإيران التي عززت مخاوف الغرب من سعيها إلى امتلاك السلاح النووي. وعندما أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن تحقيق النصر في العراق في ربيع عام 2003، بدا له أن الإطاحة بالنظام في طهران – وكذلك في دمشق وفق بعض التحليلات – أمر ممكن حينئذ.

واعتبرت الإدارة الأمريكية أن تغيير نظام الحكم في إيران يمكن أن يحقق العديد من المكاسب؛ أهمها التخلص من تهديد رئيسي لمصالحها الاستراتيجية ولحلفائها في منطقتي الخليج والشرق الأوسط، وضمان عدم وجود أي معارضة إقليمية للتوجهات الأمريكية في هاتين المنطقتين، وضمان الاستقرار والأمن للمصالح الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى،

والقارة الآسيوية بشكل عام، لتطويق أي أخطار محتملة مستقبلاً من شبه القارة الهندية، وإكمال السيطرة الأمريكية على المناطق الرئيسية للنفط في المنطقة.[1]

لذلك، اتجهت تصريحات المسؤولين الأمريكيين نحو التركيز على فكرة تغيير النظام، وأن جميع الخيارات مطروحة لتحقيق هذا الهدف. وكان واضحاً في بدايات الأزمة – على الأقل حتى نهاية عام 2006 – تكرار التلويح بإمكانية اللجوء إلى الأداة العسكرية ولاسيما في الفترات التي احتدمت فيها الأزمة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. فقد درج كبار المسؤولين الأمريكيين على التأكيد أنه من غير المستبعد توجيه ضربة عسكرية لإيران إذا لم تتخل عن طموحاتها النووية. وكثر في تلك الفترة تسريب بعض التقارير للصحف الأمريكية عن سيناريوهات توجيه ضربة عسكرية ضد إيران، للتأكيد على أن الولايات المتحدة تأخذ هذا الخيار بشكل جدي. وكانت تلك التقارير جزءاً من الحرب النفسية ضد إيران، وفي الوقت ذاته إحدى أدوات استكشاف ردود الفعل الدولية والإقليمية إزاء هذا السيناريو.[2]

لكن بدت الإدارة الأمريكية في تعاملها مع الأزمة النووية الإيرانية حريصة على تفادي الأخطاء التي وقعت فيها مع "الحالة" العراقية. فبينما سارعت إلى المبادرة بشن الحرب على نظام صدام حسين حتى قبل انتهاء فرق التفتيش الدولية من عملها في العراق، ودون الحصول على قرار مباشر من مجلس الأمن؛ فإنها حرصت في إدارتها للأزمة النووية الإيرانية على العمل من خلال توافق دولي، على الأقل لإثبات عدم جدوى التوصل إلى حلول دبلوماسية للأزمة بما يمهد بعد ذلك لقيامها بالحل المنفرد، وأظهرت في كثير من الحالات التراجع عن مواقفها بعد أن عجزت عن حشد الدعم اللازم لها، سواء في اجتماعات مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو في المحافل الدولية الأخرى. وحتى عندما كانت تلوح باللجوء إلى الخيار العسكري، كانت تشير إلى أن هناك سلسلة من الخطوات الدبلوماسية يجب أن تسبق اللجوء إليه.[3]

لذا، شرعت الولايات المتحدة في حشد أكبر قدر ممكن من التأييد الدولي والداخلي في إيران لاستراتيجيتها الهادفة إلى تغيير النظام الإيراني، كما حاولت في الوقت ذاته البحث عن

أدلة قوية تبرر استراتيجيتها هذه، خاصة إذا ما قررت اللجوء إلى الحل المنفرد. وبالتالي فقد تحركت الدبلوماسية الأمريكية في أكثر من جانب من أجل تغيير النظام في إيران. ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

أولاً: عزل النظام الإيراني داخلياً وخارجياً

تمثلت إحدى الأدوات المهمة التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة في إطار استراتيجيتها نحو تغيير النظام الإيراني، في عزله على الصعيدين الداخلي والخارجي.

داخلياً، لجأت الولايات المتحدة إلى تأليب الرأي العام الإيراني ضد نظامه من أجل خلق معارضة قوية. وفي هذا الإطار، أعلنت مساندتها للحركة الطلابية التي اندلعت في العاصمة طهران وغيرها من المدن الكبرى في الفترة من 10– 20 حزيران/ يونيو 2003، واعتبرتها "مؤشراً جيداً" على بداية انهيار النظام الإيراني، ووصف الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن تلك المظاهرات بأنها "إيجابية"، وأكد أن «هذه المظاهرات تعد بدايات تعبير الشعب عن توقه لإيران حرة، وهو أمر أعتبره إيجابياً».[4]

واتضح من تصريحات المسؤولين الأمريكيين التمييز ما بين "الأمة الإيرانية أو الشعب الإيراني" من جهة، والنظام الإيراني من جهة أخرى، وذلك في إطار المحاولات الرامية إلى عزل الأخير على الصعيد الداخلي. ففي خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه جورج بوش الابن في عام 2006، وفي معرض حديثه عن إيران، ركز على التفرقة بين الأمة والنظام؛ فوصف إيران بأنها «أمة أسيرة بيد نخبة قليلة من رجال الدين تضطهد وتعزل شعبها». وتكرر هذا الوصف على لسان ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي السابق، ونيكولاس بيرنز مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشئون السياسية، اللذين أكدا على "الفجوة بين النظام والشعب".[5] وعملت الإدارة الأمريكية على تعبئة الرأي العام الإيراني في الداخل، والاعتماد على الطلاب والشباب والقوى الإصلاحية في الثورة ضد النظام الحاكم.

وعملاً بهذه الفرضية، زادت الولايات المتحدة إنفاقها على ما أسمته "ترويج الديمقراطية في إيران"، حيث أنشأت مكتباً خاصاً بالشؤون الإيرانية، إضافة إلى زيادة ساعات البث في محطات تلفزيونية وإذاعية ناطقة باللغة الفارسية،[6] فضلاً عن المنح الدراسية ودعم المنظمات الإيرانية غير الحكومية، وزيادة في التمويل وصلت 75 مليون دولار إضافية. وبدا واضحاً أن الهدف النهائي لهذه السياسة، المقصود منها تشجيع تطوير معارضة إيرانية، هو العمل على تغيير النظام الإيراني.[7] كما سبق للكونجرس أن وافق على مشروع دعم "حرية إيران"فخصص 50 مليون دولار لإنشاء قناة تلفزيونية (آزاد - حرة) موجهة إلى إيران باللغة الفارسية تحت إشراف (ليز تشيني) مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، والتي كانت مكلفة بملف نشر الديمقراطية في بلدان الشرق الأوسط.

وتفيد بعض التقارير بأن واشنطن رصدت خلال الفترة 2000 - 2005 أكثر من 20 مليون دولار للبث في اتجاه إيران، وأكثر من 100 مليون دولار لاستخدامها خلال تلك الفترة لتأليب المعارضة الإيرانية ضد النظام؛ وإقامة مؤتمرات تضم معظم التنظيمات الإيرانية المعارضة، ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، ومؤسسات غير حكومية. وكانت هناك خطوات أخرى على المستوى غير الرسمي مثل تأسيس مركز "إقامة الديمقراطية في إيران"، الذي قام بتأسيسه مايكل ليدين - أحد الآباء الروحيين للمحافظين الجدد - للدعوة إلى تغيير النظام في طهران.[8]

وبالإضافة إلى محاولات الإدارة الأمريكية عزل النظام الإيراني على المستوى الداخلي، ظهرت عدة كتابات تشير إلى محاولات أخرى عدة من جانب الإدارة الأمريكية لزعزعة الاستقرار الداخلي في إيران. وواقع الأمر، فإن ما وجده الباحث من كتابات في هذا الصدد، هو كتابات عربية بالأساس تضمنت إشارات إلى دور الولايات المتحدة في دعم العمليات التخريبية في الداخل الإيراني، مستشهدة في ذلك بالتفجيرات التي شهدتها مدينة زاهدان جنوب شرق إيران في النصف الأول من شباط/ فبراير 2007. وتشير تلك الكتابات كذلك إلى دور الولايات المتحدة في دعم "ثورة الأقليات" في إيران، وخاصة عرب الأهواز في

نيسان/ إبريل 2005، كما تشير أيضاً إلى استغلال الولايات المتحدة ورقة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة، بمساعدة وحدات من هذه الجماعة لاختراق الحدود الإيرانية لرصد وتصوير المنشآت النووية والأهداف الاستراتيجية ذات الأهمية الخاصة. هذا إلى جانب الاتصال بالمعارضة في الداخل وتأليب الرأي العام، فضلاً عن الاستعداد في مرحلة لاحقة لتنفيذ عمليات اغتيال وخطف وتخريب داخل إيران.

لكن مشكلة هذه الكتابات أنها استندت، فيما أشارت إليه، إلى ادعاءات أجهزة الأمن والمخابرات الإيرانية، وتقارير صحفية إيرانية، واعترافات لبعض المعتقلين في إيران، وشهادات لمسؤولين سابقين، سواء في المخابرات المركزية الأمريكية أو في وزارة الخارجية الأمريكية، إضافة إلى تقارير لبعض الصحف الأجنبية مثل الصانداي تايمز اللندنية.[9] وهذا ما يدعونا إلى التعامل مع ما أشارت إليه هذه الكتابات بنوع من التحفظ.

أما خارجياً فقد عملت الإدارة الأمريكية على الحصول على أكبر قدر ممكن من الدعم الدولي لمساندة جهودها لمنع إيران من الاستمرار في نشاطاتها النووية، خاصة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، ومن ثم بذلت جهوداً دبلوماسية كبيرة من أجل إحالة ملف برنامجها النووي إلى مجلس الأمن الدولي، كما كثفت ضغوطها الدبلوماسية على القوى الدولية والإقليمية المؤثرة في الأزمة.

فمن بداية الأزمة تبنت الإدارة الأمريكية موقفاً يشدد على ضرورة نقل الملف إلى مجلس الأمن الدولي، وبرر المسؤولون الأمريكيون هذا المطلب بأنه لا يقلل من أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التعامل مع المسألة النووية الإيرانية أو إخراجها من بين يديها، وإنما الهدف هو تكثيف الضغوط الدولية على طهران لضمان إذعانها لمطالب الوكالة.[10]

وهناك اتجاه رأى أن الولايات المتحدة ربما هدفت من خلال هذه الخطوة إلى استصدار قرارات من مجلس الأمن تدين نشاطات إيران النووية وتفرض عقوبات عليها وصولاً إلى استصدار قرار دولي يتيح اللجوء إلى استخدام القوة ضدها. وهناك اتجاه آخر رأى أن

الولايات المتحدة تدرك من البداية صعوبة استصدار قرار دولي لاستخدام القوة ضد إيران خاصة في ضوء المواقف الدولية المتباينة – خاصة الموقفين الروسي والصيني – من الأزمة، وكذلك في ضوء خبرة التعامل الدولي مع "الحالة" العراقية، لكن واشنطن أرادت بحسب هذا الرأي أن تبدو كمن استنفد جميع الحلول والخيارات الدبلوماسية الممكنة، ومن ثم لم يعد في المستطاع التوصل إلى حل دبلوماسي سلمي لهذه الأزمة، لتقرر بعد ذلك التعامل معها بشكل منفرد مثلما حدث في "الحالة" العراقية.[11]

لكن الولايات المتحدة واجهت صعوبات جمة ضد تنفيذ الخطوة الخاصة بنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن "مبكراً"، حيث كان الطريق أمامها متعثراً. فخلال اجتماع مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/ سبتمبر 2003، وزعت الولايات المتحدة مسودة قرار على أعضاء مجلس أمناء الوكالة تطالب فيها بطرح المسألة على مجلس الأمن، لكنها لم تحصل على التأييد المطلوب، لا من جانب دول العالم الثالث الأعضاء في المجلس ولا حتى من جانب دول الاتحاد الأوربي. هذا الرفض اضطر الإدارة الأمريكية آنذاك إلى الاكتفاء بقبول الحل الوسط الذي تقدمت به كندا واليابان وأستراليا بإمهال طهران إلى نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2003 لتنفيذ التزاماتها في مجال عدم الانتشار النووي عبر التعاون والشفافية مع الوكالة الدولية بصورة عاجلة، بهدف الكشف عن حقيقة أنشطتها النووية وقدراتها وممتلكاتها المتاحة في هذا المجال.[12]

وحاولت الإدارة الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر2003 التحايل على هذا الموقف عبر الدعوة إلى رفع ملف البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ليس في صورة شكوى من إيران ولكن لإطلاع المجلس على هذه المسألة، حتى تتأكد إيران من جدية الضغوط الأمريكية والدولية عليها، إلا أن هذه المحاولة لم تفلح أيضاً في الحصول على المساندة الكافية من مجلس أمناء الوكالة.[13]

وبرغم أن الولايات المتحدة ظلت تعمل على تحقيق هذا الهدف من خلال تبني سياسة النفس الطويل لإقناع الدول المعنية بهذه الخطوة، ليس فقط من خلال اجتماعات مجلس

أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بل أيضاً في كافة المحافل الدولية ذات الصلة بهذه المسألة، فإن سياسة التصعيد الإيرانية منذ رفضها المقترحات الأوربية في آب/ أغسطس 2005 والخطوات اللاحقة لذلك، كان لها الدور الأكبر في تحول الموقف الأوربي إلى نظيره الأمريكي المطالب بنقل الملف إلى مجلس الأمن.

ثانياً: إحكام حلقات الاتهام ضد النظام الإيراني

بدت الولايات المتحدة حريصة على تقديم أدلة قوية للمجتمع الدولي تفيد بأن النشاطات النووية الإيرانية تهدف إلى امتلاك السلاح النووي. وظهرت في هذا السياق تقديرات استخباراتية أمريكية متفاوتة بشأن وضع البرنامج النووي الإيراني، تتضمن تواريخ محتملة يمكن لإيران من خلالها أن تمتلك مواد انشطارية لازمة لصنع الأسلحة النووية، وتواريخ أخرى لامتلاك الأسلحة النووية ذاتها.

ففي شباط/ فبراير 2003، ألمحت وكالة الاستخبارات الأمريكية إلى أن طهران ستملك سلاحاً نووياً خلال العقد الراهن، أي حتى نهاية 2010،[14] ثم جاء التقييم الاستخباراتي الأمريكي في عام 2005، والذي جاء فيه أن تقديرات أجهزة الاستخبارات الأمريكية «تشير بمستوى مرتفع من الثقة إلى أن إيران عازمة حالياً على تطوير أسلحة نووية برغم الالتزامات والضغوط الدولية عليها، ونعتقد أنه من غير المحتمل أن تتمكن طهران من إنتاج سلاح نووي قبل الفترة ما بين مطلع ومنتصف العقد القادم»، وجاء في ذلك التقييم كذلك أن «في مقدور إيران إنتاج مواد قابلة للانشطار بكمية كافية لصنع سلاح بحلول نهاية هذا العقد إذا ما تمكنت من تحقيق تقدم أسرع وأكثر نجاحاً عما شهدناه حتى الآن».[15]

ومن أجل استكمال حلقات الاتهام ضد إيران، شرعت الولايات المتحدة في اتهامها بدعم الإرهاب وإيواء بعض عناصر من تنظيم القاعدة، وجاء ذلك على لسان أكثر من مسؤول أمريكي وفي فترات مختلفة؛ ففي 26 أيار/ مايو 2003 أعلن رئيس أركان الجيوش الأمريكية آنذاك ريتشارد مايرز أن «مسألة إيران واضحة...علينا القضاء على جميع ملاذات

الإرهابيين، وإيران تؤوي بالطبع عناصر من القاعدة ...القاعدة ترسخ وجودها بانتظام في إيران منذ بعض الوقت وخصوصاً منذ تدخلنا في أفغانستان».[16] وفي 23 تموز/ يوليو 2005، اتهم وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد إيران بمساعدة تنظيم القاعدة وطالبان وتشكيل إعاقة كبرى في الحرب على الإرهاب.[17] وفي 17 شباط/ فبراير 2006، وفي أثناء شهادتها أمام لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي في واشنطن، قالت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس إن إيران هي «مركز العالم لتمويل الإرهاب، وتعمل على تقويض الاستقرار في الشرق الأوسط»،[18] وهو اتهام كررته مرة أخرى في 8 تموز/ يوليو 2007 في مقابلة أجرتها معها محطة سي إن بي سي CNBC التلفزيونية الأمريكية، قائلة «إن خطورة إيران تزداد بعلاقاتها بالإرهاب في مختلف أنحاء العالم، من دعم حزب الله في جنوب لبنان وحماس في غزة، وما تفعله في جنوب العراق وتسليح مليشياته، كما تهدد القوات الأمريكية الموجودة هناك».[19]

من ناحية أخرى، دأبت التقارير السنوية لوزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب الدولي على وضع إيران على قائمة الدول الرئيسية الداعمة للإرهاب؛[20] فقد وصف التقرير السنوي لعام 2005 إيران بأنها «الدولة الأكثر رعاية للإرهاب في العالم» واتهمها بـ «توفير الدعم المالي الكبير والتدريب والأسلحة لتنظيمات مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين وكتائب شهداء الأقصى»،[21] وهي جميعاً تنظيمات لا تتعامل معها الولايات المتحدة باعتبارها حركات مقاومة وطنية، وإنما تصنفها على أنها تنظيمات "إرهابية". وقد كرر التقرير السنوي لعام 2006 هذا الاتهام ضد إيران، بإشارته إلى استمرارها في «تقديم أسلحة وتدريب وتمويل ودعم آخر للإرهابيين عبر المنطقة».[22] ولم يحدث تغيير في التقرير السنوي لعام 2007، حيث وصف إيران بأنها «الدولة الأكثر دعماً للإرهاب بتوفيرها الأسلحة والتدريب والمأوى لمجموعات عنيفة في الشرق الأوسط؛ وتسبب تهديداً للاستقرار الإقليمي والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط من خلال دعمها المتواصل للميليشيات مثل حركة حماس الفلسطينية، وحزب الله اللبناني، ومجموعات عراقية مسلحة، وحركة طالبان في أفغانستان».[23]

ثالثاً: رفض أي نوع من الحوار مع إيران

في إطار الدبلوماسية المتشددة التي اتبعتها الولايات المتحدة في بدايات الأزمة، رفضت أي حوار مباشر من أي نوع مع إيران، رغم أن الأخيرة أبدت استعدادها لهذا الأمر في أكثر من مناسبة، وإن بشكل غير مباشر. فبعد أن وُضعت إيران على قائمة محور الشر، ولخشيتها أن تكون الهدف التالي بعد احتلال العراق، اضطرت إلى تبني موقف أكثر اعتدالاً. لقد كان القادة الإيرانيون يشعرون بوجود تهديد حقيقي لنظامهم وأبدوا استعدادهم للتفاوض مع الولايات المتحدة التي كانت تتمتع حينئذ بأفضلية كبيرة، ولكن الإدارة الأمريكية لم تستغل الموقف البراجماتي الذي أظهرته إيران تجاه غزو واحتلال العراق، حيث كان يمكن لها البناء على هذا الموقف والدخول في حوار مباشر مع إيران لتسوية القضايا العالقة معها، ومنها الأزمة النووية. لكن واشنطن لم تبدِ رغبة في ذلك لأن هدفها كان تغيير النظام وليس سياساته،[24] وحتى عندما أيدت سياسة الحوافز الأوربية المقدمة إلى إيران في آب/ أغسطس 2005 لم تؤيدها إلا بعد أن تأكد رفض إيران النهائي لها، وأرادت من ذلك أيضاً إثبات أنه لا يمكن التوصل إلى حل سلمي مع إيران حول أزمة برنامجها النووي.[25]

ومن ثم اتسمت السياسة الأمريكية تجاه إيران خلال الفترة التي ركزت فيها على فكرة تغيير النظام، بـ "التشدد" وإظهار البعد الأيديولوجي بفعل تأثير المحافظين الجدد ونفوذهم في إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن.

المطلب الثاني: الدبلوماسية المرنة (دبلوماسية تغيير سياسات النظام)

هناك مجموعة من العوامل خلقت صعوبات عدة أمام الولايات المتحدة في تحقيق هدفها نحو تغيير النظام في إيران؛ لذلك عمدت إلى اتباع سياسة أكثر مرونة هدفها تغيير سياسات النظام وليس النظام ذاته. واتضح ذلك في مجموعة من الملامح التي عكست هذا التغير في السياسة الأمريكية؛ وذلك على النحو الآتي:

أولاً: عوامل التغير في السياسة الأمريكية تجاه الأزمة النووية الإيرانية

يمكن تقسيم عوامل التغير في السياسة الأمريكية تجاه الأزمة النووية الإيرانية إلى مجموعتين رئيسيتين: الأولى، تتعلق بالتحديات التي واجهت الولايات المتحدة أمام تنفيذ استراتيجيتها نحو تغيير النظام في إيران. والثانية، تتعلق بالتغير الذي شهدته البيئة الداخلية في الولايات المتحدة، سواء في دوائر صنع القرار أو التحول الذي طرأ على سياسات الأمن القومي الأمريكي، خاصة في الفترة الثانية من حكم جورج بوش الابن، وتأثير ذلك على السياسة الأمريكية تجاه الأزمة النووية الإيرانية.

أ. المجموعة الأولى: التحديات التي واجهت السياسة الأمريكية

واجهت الولايات المتحدة تحديات كثيرة حدّت من قدرتها على تنفيذ استراتيجيتها الخاصة بتغيير النظام الإيراني، فلم تنجح في عزله داخليا، إذ سمحت هذه الأزمة لإيران بتعريف القضية بأنها مسألة حرمان من حقها في التكنولوجيا النووية، وليست انتهاكاً لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية كما ترى الولايات المتحدة. هذا الطرح أدى إلى التفاف الرأي العام الإيراني حول النظام في الدفاع عن هذه القضية، التي أصبحت تمثل للشعب فخراً قومياً وكبرياءً وطنياً لا يمكن التنازل عنه، حتى إن بعض المحللين رأى أن الموقف الإيراني من هذه القضية بات يمثل جزءاً من شرعية النظام السياسي في طهران، سواء كان إصلاحياً أو محافظاً.[26]

ومن ناحية ثانية، لم تستطع الولايات المتحدة حشد التأييد الدولي لفكرة تغيير النظام حتى على صعيد الموقف الأوربي الذي أيد الموقف الأمريكي في نقل الملف إلى مجلس الأمن الدولي، ثم في فرض العقوبات الدولية على طهران؛ فالدول الأوربية لم تؤيد فكرة تغيير النظام في إيران، وإنما تغيير سياساته من خلال الدبلوماسية أولاً، ثم العقوبات إذا أخفقت الدبلوماسية.[27]

ومن ناحية ثالثة، وجدت الولايات المتحدة أن اللجوء إلى الخيار العسكري في التعامل مع هذه الأزمة، سواء من خلال ضربات إجهاضية للمنشآت النووية الإيرانية، أو عمل عسكري كامل على شاكلة غزو العراق، أمر تحيط به صعوبات عدة، سيتم التطرق إليها.

ومن ناحية رابعة، واجهت الولايات المتحدة مأزقاً خطيراً في العراق وسوء تقدير لتطورات الوضع فيه عقب الإطاحة بالنظام العراقي السابق مباشرة. فبعد مرور أقل من عام على غزو العراق، تصاعد الجدل الأمريكي الداخلي حول نتائج هذه الحرب، خاصة مع تفاقم الخسائر البشرية والمادية. وقد عكس هذا الجدل الارتباط الوثيق بين نتائج الحرب في العراق واستراتيجية بوش للأمن القومي، وبدا أن النتيجة النهائية للصراع بين الفكر الواقعي والفكر الإيديولوجي سوف تحسم على أرض العراق التي مثلت أكبر تحدٍّ لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي. وفي هذا الإطار، أطلقت بعض التقارير الأمريكية عبارة "المستنقع العراقي" على وضع القوات الأمريكية في العراق، داعية إلى وضع استراتيجيات للخروج من هذا البلد.[28]

ومن خلال استقراء ما ورد ضمن "الاستراتيجية القومية للنصر في العراق" الصادرة عن مجلس الأمن القومي الأمريكي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، يتضح أن تفكير الإدارة الأمريكية السابقة بشأن مستقبل الأوضاع في العراق اتسم بقدر من الضبابية عكَس سوء التقدير الذي واجهته هذه الإدارة في العراق.[29]

كما أن الالتزام العسكري الطويل إزاء العراق – كما جاء في الاستراتيجية – حدَّ من قدرة المؤسسة العسكرية على التحرك في جبهات أخرى، وهو أحد العوامل التي قيدت سياسات الأمن القومي خلال الإدارة الثانية لجورج بوش، كما قيدت قدرتها على التحرك نحو إيران من خلال عمل عسكري.

يضاف إلى ذلك، إدراك الولايات المتحدة لحجم وطبيعة الدور الإيراني في التأثير على تطورات الأوضاع الداخلية في العراق، باعتبار ذلك إحدى أهم الأوراق التي أجادت إيران

اللعب بها في مواجهة الضغوط الأمريكية، حتى إن بعض التقارير الغربية وصفت هذه الورقة الإيرانية بالقول إن المواجهة العسكرية مع إيران ستجعل الـ 150 ألف جندي أمريكي في العراق "أسرى لدى إيران". وعلى الرغم مما ينطوي عليه هذا الوصف من مبالغة، فإن حقيقة الدور الإيراني في العراق تعد من أهم العوامل التي دفعت الولايات المتحدة إلى إعادة تغيير حساباتها واستبعاد فكرة تغيير النظام بالقوة، على الأقل في تصريحات المسؤولين الأمريكيين إزاء إيران.[30]

والحديث عن حقيقة وأبعاد الدور الإيراني في العراق يحتاج بحثاً مستقلاً بذاته،[31] لكن يمكن القول عموماً إن إيران أرادت - ولاتزال - من خلال هذا الدور إرسال رسالة قوية للإدارة الأمريكية، مفادها أنها لاعب أساسي في المعادلة الأمنية العراقية، وقادرة على تحريك الأحداث في العراق وقتما تشاء، وبيدها أوراق اللعبة السياسية التي تجيد توظيفها في إطار أي صراع مقبل.[32]

ومن ناحية خامسة، صدور التقرير الاستخباراتي الأمريكي الذي صدر في كانون الأول/ ديسمبر 2007، وأقر بأن إيران أوقفت برنامجها "للأسلحة النووية" في خريف عام 2003. وقد اعتبر البعض التقرير أحد التحديات التي واجهت الإدارة الأمريكية في سياستها تجاه الأزمة النووية الإيرانية، واعتبره البعض الآخر أحد مظاهر التغير في السياسة الأمريكية تجاه الأزمة، باعتبار أنه ما كان ليخرج دون علم وموافقة الإدارة الأمريكية.[33] ويفضل الباحث اعتبار هذا التقرير أحد التحديات التي واجهت الإدارة الأمريكية في هذا الشأن، فأجهزة الاستخبارات الأمريكية لم ترد تكرار الموقف ذاته الذي قامت به في حالة العراق من قبل، وبدا كما لو أنها أرادت تبرئة ذاتها من أي عمل عسكري قد تقوم به الإدارة الأمريكية ضد إيران.

ولعل هذا ما عكسه تعليق نائب مدير المخابرات الأمريكية حول توقيت إصدار التقرير المشار إليه، عندما قال «لقد تم اختيار هذا التوقيت للنشر لأن تقرير المخابرات كان يتعارض مع التصريحات العامة لكبار المسؤولين الأمريكيين عن إيران، وشعرنا أنه من

الأهمية بمكان نشر هذه المعلومات لضمان توافر معلومات دقيقة عن الوضع». وعندما سئل حول الاختلاف بين هذا التقرير ونظيره الذي صدر في عام 2005، رد بأن «الاستخبارات رأت في تقريرها السابق في عام 2005 أن إيران تمتلك برنامجاً للتسلح النووي، وبما أن فهمنا لقدرات إيران تغير، رأينا أن من المهم كشف هذه المعلومات، لنضمن عرضها بشكل دقيق».[34]

ومع ذلك، ينبغي قراءة مضمون التقرير في مدلوله الطبيعي، فقد اعتبرت بعض الكتابات العربية أن التقرير يمثل نهاية للأزمة وللسياسة الأمريكية العدائية ضد إيران. لكن لا تخلو تلك الكتابات من مبالغة في قراءة التقرير الذي لا يمكن اعتباره انقلاباً على الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، كما وصفه جون بولتون السفير الأمريكي السابق لدى الأمم المتحدة.[35] وقد خلص التقرير إلى أن إيران علقت برنامجها للأسلحة النووية في خريف عام 2003، وسط تأكيدات أمريكية مستمرة بأن طهران في طريقها إلى امتلاك تلك الأسلحة. صحيح أن ذلك وضع إدارة جورج بوش الابن في موقف حرج وجعلها عرضة لاتهامات بالتضليل بهدف تبني وتمرير سياسة مواجهة مع إيران، لكن التقرير أشار في الوقت ذاته إلى أن أقرب تاريخ قد تتمكن إيران فيه – فنياً – من امتلاك يورانيوم عالي الخصوبة بكميات كافية لإنتاج سلاح نووي سيكون أواخر عام 2009. وأضاف التقرير، أن هذا الأمر غير محتمل بدرجة بالغة، وأن إيران – بمستوى متوسط من الثقة – قد تتمكن فنياً من إنتاج كميات كافية من اليورانيوم العالي الخصوبة لإنتاج سلاح نووي في وقت ما بين عامي 2010 و2015، وأنها – بمستوى كبير من الثقة – لن تكون قادرة فنياً على إنتاج وإعادة معالجة كمية من البلوتنيوم كافية لإنتاج سلاح نووي قبل عام 2015 تقريباً. وأنها – بمستوى مرتفع من الثقة – تملك قدرات علمية وفنية وصناعية ستمكنها في نهاية الأمر من إنتاج أسلحة نووية، إذا قررت ذلك.[36]

ومع أن التقرير زاد من التحديات التي واجهتها الإدارة الأمريكية أمام تسويق سياستها بشأن تغيير النظام في إيران، فإنه ينبغي التعامل معه وفق مدلوله الطبيعي من دون مبالغة في

قراءة مضمونه، خاصة وأنه تضمن تقديرات جعلت الاتهامات الأمريكية بشأن عدم سلمية البرنامج النووي الإيراني قائمة، لكنه خفف من حدتها.

ب. المجموعة الثانية: عوامل التغير في البيئة الداخلية الأمريكية

شهدت البيئة الداخلية الأمريكية، خاصة في الولاية الثانية من حكم الرئيس جورج بوش الابن تغيرات مهمة، سواء على مستوى دوائر صنع القرار في واشنطن أو على سياسات الأمن القومي الأمريكي. وكان لذلك كله تأثير على سياسة الولايات المتحدة تجاه الأزمة النووية الإيرانية.

فمن ناحية شهدت دوائر صنع قرارات الأمن القومي الأمريكي في الفترة الثانية من ولاية جورج بوش الابن بعض التغيير، سواء فيما يتعلق بالأدوار المتوقعة لنفس الأشخاص، أو التغيير في وضع القوى المؤثرة، أو التغيير في الأشخاص والسياسات.

وقد مثّل التغير في وضعية الرئيس نفسه أهم جوانب التغيير في بيئة الأمن القومي الأمريكي. فوضعية الرؤساء الأمريكيين في الفترة الثانية تجعلهم مهتمين بالأساس إما بتصحيح نتائج سياسات الفترة الأولى أو البناء عليها. وعلى العكس من الفترة الأولى التي يسعون فيها لاتباع السياسات التي تضمن إعادة انتخابهم لفترة ثانية، فإنهم يتبعون في الفترة الثانية السياسات التي تضمن لهم مكاناً في التاريخ.[37] لكن الأمر كان مختلفاً إلى حد ما بالنسبة للرئيس جورج بوش الابن، حيث لم ينطبق عليه إلى حد ما وصف "البطة العرجاء" الشهير الذي غالباً ما توسم به الفترة الثانية للرؤساء الأمريكيين. ويعود ذلك إلى عوامل عدة؛ أهمها أنه تمكن من الاستقرار في أذهان الأمريكيين كرئيس للأمن القومي ورئيس "حالة حرب"، بما جعل الجمهور الأمريكي على استعداد لأن يغفر له ما لم يغفره لرؤساء آخرين.[38]

وعلى الرغم من أن هذا الوضع الخاص لجورج بوش الابن كان من المفترض أن يدفعه في الفترة الثانية إلى الاستمرار على نفس نهج سياسة إدارته في الفترة الأولى، فإن التحديات

العديدة التي واجهته في الفترة الثانية، وخاصة على صعيد الوضع في العراق، كما سبقت الإشارة، قلصت عملياً الطموح الفعلي للإدارة وجعلت من الصعب على الرئيس الانخراط في أجندة واسعة المدى على نحو ما مكنته الفترة الأولى من رسم استراتيجيات كبرى.

كما شمل التغيير في دوائر صنع قرار الأمن القومي في الفترة الثانية لإدارة بوش الابن تبدلاً في علاقات القوى والنفوذ بين أهم وزارتين معنيتين بسياسات الأمن القومي، وهما وزارتا الدفاع بقيادة وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد والخارجية بقيادة وزير الخارجية السابق كولن باول. فخلال الفترة الأولى، سيطرت على وزارة الدفاع رؤية أيديولوجية دفع إليها المحافظون الجدد من المدنيين بالوزارة (أمثال بول وولفويتز نائب وزير الدفاع، ودوجلاس فايث وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسات، ومكتب نائب الرئيس ديك تشيني، وخصوصاً مدير مكتبه لويس ليبي). كما كانت السياسة الخارجية الأمريكية غير متسقة بسبب الخلاف بين هؤلاء المحافظين الجدد المتشددين من ناحية، وكولن باول ونائبه ريتشارد أرميتاج من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أن باول وأرميتاج لم يعارضا حربي أفغانستان والعراق، ولكنهما كانا منحازين للوسائل الدبلوماسية التقليدية التي يتحيز لها عادة موظفو وزارة الخارجية الأمريكية ومسؤولو وكالة المخابرات الأمريكية.[39]

في الفترة الثانية لإدارة جورج بوش الابن، جرى تغيير شبه متعادل في وزارتي الدفاع والخارجية، فقد استقال وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، وحل مكانه روبرت جيتس مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية السابق، وقبل هذه الاستقالة أدخل تغيير جوهري على وزارة الدفاع بإبعاد شخصيتين مدنيتين من المحافظين الجدد في وزارة الدفاع، هما بول وولفويتز ودوجلاس فايث، وكلاهما كان له دوره القوي في رسم سياسات البنتاجون والسياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. ثم جاءت استقالة الأدميرال ويليام فالون قائد العمليات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطي، بعد تقارير وصفته مراراً بأنه كان يعارض سياسة الرئيس جورج بوش بشأن توجيه ضربة عسكرية ضد إيران.[40]

ومن الجديد الذي كان له تأثير ملحوظ في تحولات سياسات الأمن القومي في الفترة الثانية، هو تعيين مستشارة الرئيس لشؤون الأمن القومي كوندوليزا رايس وزيرة للخارجية، حيث أصبح لها نفوذ وتأثير قوي لم يكن يمتلكه كولن باول، جعل منها وزيرة خارجية قوية وموثوقاً بها، وذات قدرة على مواجهة محور تشيني–رامسفيلد، قبل استقالة الأخير.

وقد توقع البعض أن بقاء رامسفيلد وتشيني سيكون علامة على الاستمرارية وليس التغيير، وأن قدوم رايس سيعزز سيطرة الفكر الأيديولوجي على سياسة الإدارة، وأنها ستتولى مهمة قمع أي نقد محتمل لسياسة إدارة بوش الابن. لكن ممارسات رايس خلال الفترة الثانية أظهرت قدرتها على تبني خط آخر جديد، حيث لاحظ البعض أن الإدارة انتقلت إلى المزيد من الواقعية، وأرجعوا ذلك إلى وزيرة الخارجية ذاتها وعلاقتها بالرئيس الأمريكي، حيث أعادت إلى وزارة الخارجية ملفات العلاقات الدولية التي سيطر البنتاجون ووزير الدفاع على الكثير من شؤونها في الفترة الأولى.[41]

ولكن هذا لم يعنِ أن الدور الرئيسي الذي قامت به كوندوليزا رايس أنهى أو قلص دور وزير الدفاع رامسفيلد، قبل استقالته، أو دور نائب الرئيس ديك تشيني في صناعة القرار السياسي، ولكن المقصود أن الإضافة الرئيسية لتولي رايس وزارة الخارجية تمثلت في جعلها القرار بشن الحرب والاندفاع العسكري أكثر خضوعاً للواقع الدولي، وليس فقط أسير الأطروحات الأيديولوجية للمحافظين الجدد، وهو ما انعكس على سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، كما سيتضح .

ومن ناحية ثانية، هناك بعض التحول الذي طرأ على سياسات الأمن القومي الأمريكي بفعل التحديات العديدة التي واجهتها الولايات المتحدة، وبفعل التغير في دوائر صنع القرار الأمريكي على النحو المشار إليه.

ولم يحدث هذا التغيير على مستوى الخطاب السياسي قدر حدوثه على مستوى السياسات المنفذة أو الأفكار الجديدة. فلم تصدر مبادئ جديدة تلغي المبادئ السابقة للأمن

القومي التي طرحت في استراتيجية الأمن القومي في عام 2002، أو التي طبقت في الفترة الأولى لجورج بوش الابن. لكن التغيير الأكبر كان في المسكوت عنه من مبادئ وملفات كان يجري التأكيد عليها خلال الفترة الأولى ثم اختفت وتوارت، واتضح هذا التغيير أيضاً في السياسات التي طبقت ومثّلت تحولاً نسبياً في الأفكار التي حكمت ولاية جورج بوش الأولى. ويمكن الإشارة إلى أهم ملامح هذا التحول على النحو الآتي:[42]

1. التحول إلى الواقعية: ظلت الأفكار التي حكمت الإدارة الأمريكية السابقة خلال الفترة الأولى قائمة كقاعدة في السياسة الخارجية خلال الفترة الثانية للرئيس السابق جورج بوش الابن، لكن تطبيقها بمرونة أو حرفياً أصبح مسألة تخضع لمقتضيات الظروف وطبيعة التحديات، مما جعل السياسة الخارجية في هذه الفترة تبدو أكثر واقعية. ويطلق البعض على هذا التحول "عبء الاستراتيجية"، ويعني أن الاستراتيجية التي استندت إلى قراءات أيديولوجية في الفترة الأولى خلقت أعباء جديدة فرضت على الإدارة الأمريكية التعامل مع واقع جديد في الفترة الثانية؛ فكل طرح أيديولوجي ينتهي إلى الواقع الذي أنتجه. وفي هذا السياق، فإن العراق تحديداً الذي استند غزوه واحتلاله إلى قراءة أيديولوجية باعتباره سيكون "حجر الدومينو للديمقراطية" في الشرق الأوسط تحول إلى "حجر دومينو للإرهاب"؛ واعتبرته إدارة بوش السابقة مركز الإرهاب العالمي على حد ما ذهبت إليه "الاستراتيجية القومية للنصر في العراق"، مع ما يتطلبه ذلك من إدخال تغييرات على سياسات الأمن القومي.

ومن ثم، فرض الواقع الجديد التعامل مع العراق كأرضية لمكافحة الإرهاب وليس كنموذج للتطور الديمقراطي، كما أصبحت الولايات المتحدة مسؤولة عن تجربتين هما أفغانستان والعراق، وهو ما فرض عليها التزامات عدة. وقد دفع ذلك إلى تفكيك الأيديولوجيا التي وجهت سياسات الأمن القومي خلال الفترة الأولى إلى مجموعة جديدة من الوقائع التي أصبحت منفصلة إلى حد كبير عن التصور الأوّلي الذي بُنيت عليه استراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

2. نسبية تطبيق عقيدة جورج بوش: مثّل مبدأ "الحرب الاستباقية" أو "الإجهاضية" أو "الوقائية" أو ما سمي بـ "عقيدة بوش" عماد استراتيجية الأمن القومي خلال الفترة الأولى لإدارة جورج بوش الابن، وجسدته حربا أفغانستان والعراق كعمل أمريكي انفرادي، مما طبع "عقيدة بوش" بطابع هجومي وبتفسير أحادي لمصادر التهديد.

لكن تجربة الاحتلال العسكري للدولتين مثلت عبئاً على هذه العقيدة، ولعل هذا ما جعل البعض يعتبرها متصدعة، بمعنى صعوبة تكرار تجربة الاحتلال العسكري الانفرادي بشكل خاص. وقد عبر فرانسيس فوكوياما عن هذا التحول بقوله إن «عقيدة بوش تبدو متثاقلة في فترة ولايته الثانية، ومن غير المحتمل أن يبقى لها تأثير دائم على السياسة الخارجية الأمريكية في الإدارات المقبلة، سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية. وأفضل طريقة لتقدير ما إذا كانت عقيدته ستطبق من جديد في المستقبل هو معرفة إلى أي حد ستكون الولايات المتحدة مستعدة للتدخل مرة أخرى بشكل انفرادي لإسقاط النظام في دولة مارقة تنشر السلاح النووي؟ والإجابة تأتي من إدارة بوش نفسها التي تخلت عن المواجهات العسكرية مع كل من كوريا الشمالية وإيران لمصلحة مناهج متعددة الأطراف، مما يدل على أن عقيدة بوش لن تحيا في فترته الثانية». وبالرغم من أن "عقيدة بوش" ظلت قائمة في فترة ولايته الثانية، فقد أصبح هناك ما سماه البعض "نسبية" في تطبيقها، بمعنى أنها لم تعد عقيدة مطلقة تجاه كل الأعداء والتهديدات.[43]

3. العودة إلى التحالفات والشرعية الدولية: أحد التحولات التي طرأت على سياسات الأمن القومي الأمريكي تمثل في عودة الولايات المتحدة إلى التحالفات التقليدية المستقرة وإلى الشرعية الدولية ممثلة في الأمم المتحدة على خلفية تصاعد خسائر الحرب في العراق، مما دفع الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن إلى استقبال القادة الدوليين بانتظام باحثاً عن مشاركة دولية أكبر في عملية إعادة الإعمار، كما دعا الأمم المتحدة إلى القيام بدور أكبر من الدور المفترض أن تقوم به، ولجأ إلى الاتحاد الأوربي في

المفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي، وحرص على تأسيس المواجهة مع سورية على قرارات مجلس الأمن وبالتنسيق مع فرنسا في هذا الشأن.

وقد مثّل ذلك تحولاً عما كان عليه الحال في فترته الأولى؛ فالرئيس الذي تحدى قواعد العلاقات الدولية، وتخلى عن التحالفات التي وقعها أسلافه، وشكك في فائدة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، قام بزيارة أوربا في عام 2005 فقط أربع مرات ليذكر بأن «العالم سوف يكون في حالة أفضل، وأن الولايات المتحدة سوف تكون في حالة أفضل، وأن أوربا ستكون في حالة أفضل، عندما نعمل سوياً». فعلى حين كان جورج بوش الابن في فترة ولايته الأولى، وعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ينتهج نموذج سلفه السابق الرئيس رونالد ريجان (التصرف الانفرادي) أكثر من اتباعه نموذج والده الرئيس جورج بوش الأب – فإنه في فترة ولايته الثانية شرع في الأخذ أكثر بنموذج والده سعياً إلى استعادة تحالفات الولايات المتحدة.

ثانياً: مظاهر التغير في السياسة الأمريكية تجاه الأزمة النووية الإيرانية

دفعت العوامل المشار إليها إدارة جورج بوش الابن إلى التركيز على دبلوماسية تغيير سياسات النظام في إدارتها للأزمة النووية الإيرانية، دون أن يعني ذلك التخلي عن دبلوماسية تغيير النظام، ولكن المقصود استبعاد الأخيرة – ولو بشكل مؤقت – أي أن الولايات المتحدة بدأت في الانفتاح على إيران من جانب، والاستمرار في الوقت ذاته في حشد التأييد الدولي لفرض العقوبات الدولية عليها من جانب آخر، وهو ما يعني في التحليل الأخير العودة مرة أخرى إلى سياسة العصا والجزرة، وهو الاقتراب الذي اتبعته الدول الأوربية منذ بداية التعامل مع الأزمة. وقد تبلورت مجموعة من المظاهر عكست الدبلوماسية الأمريكية الجديدة التي ركزت على فكرة تغيير سياسات النظام وليس النظام ذاته؛ ويمكن تناولها على النحو الآتي:

أ. الحوار الأمريكي الإيراني حول العراق

تمثلت أبرز ملامح انفتاح إدارة بوش الابن السابقة على إيران، في موافقتها على الدخول في حوار مباشر معها بشأن البحث في كيفية تحقيق الاستقرار في العراق والدور الذي يمكن أن تقوم به إيران في هذا الصدد. وكانت هذه الخطوة إحدى التوصيات التي خلص إليها تقرير لجنة بيكر وهاميلتون،[44] والتي رفضها الرئيس جورج بوش الابن في البداية، ثم عاد وأخذ بها.

فقد تضمن هذا التقرير العديد من التوصيات بشأن الوضع في العراق؛ كما جاء فيها - بالنسبة لإيران وكذلك سورية - ما نصه «يجب على الولايات المتحدة أن تنخرط مباشرة [في حوار] مع إيران وسورية في محاولة للحصول على التزام منهما بسياسات بناءة تجاه العراق والقضايا الإقليمية الأخرى. وعلى واشنطن التفكير في الحوافز وكذلك العقوبات، في سعيها لنتيجة إيجابية، وينبغي البحث في إمكان تكرار التعاون الإيراني-الأمريكي في أفغانستان لتطبيقه على الحالة العراقية، على أن إيران ترى من مصلحتها غوص الولايات المتحدة في مستنقع العراق». وأشار التقرير أيضاً إلى أن التعامل مع هاتين الدولتين - سورية وإيران - رغم كونه مثيراً للجدل، فإنه في الدبلوماسية يجب أن تتعامل الولايات المتحدة مع أعدائها وأصدقائها، وعليه اقترحت اللجنة إشراك الدولتين وبشكل فاعل، وأقرت بأن ذلك سيعني التصدي للعديد من المشكلات العالقة والقضايا المعقدة التي يجب حلها، ومن هنا أوصى التقرير بضرورة أن «يكون الحوار الدبلوماسي مكثفاً وجوهرياً».[45]

وتعد المباحثات الأمريكية-الإيرانية حول العراق، بمثابة الاجتماعات العلنية الأولى والمباشرة بين البلدين منذ عام 1980، وقد انعقدت ثلاث جولات من هذا الحوار، كانت الأولى في شهر أيار/ مايو 2007، ثم تبعتها الجولتان الثانية والثالثة في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2007، وأُجلت الرابعة التي كانت مقررة في كانون الأول/ ديسمبر من العام ذاته.

وقد أخفقت تلك الجولات في تحقيق الهدف المرجو منها، نظراً لتعارض الأجندة والشروط التي لدى كلا الطرفين. فالحوار وإن كان هدفه المعلن هو تحقيق الاستقرار في

العراق، فإن أهداف كل طرف كانت مختلفة ومتعارضة مع الآخر. فقد سعت واشنطن إلى طلب مساعدة إيران في تحقيق الاستقرار ووقف نزيف الدم والخسائر البشرية في القوات الأمريكية لمواجهة الضغوط الداخلية، خصوصاً من جانب الديمقراطيين الذين طالبوا بانسحاب القوات الأمريكية من العراق. وفي المقابل، ربما كانت هناك رغبة لدى طهران في إبرام صفقة مع الولايات المتحدة تضمن لها تغاضي واشنطن عن برنامجها النووي، مقابل مساعدتها في تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي، لكن ذلك لم يلقَ قبولاً من الإدارة الأمريكية؛ باعتبار أن البرنامج النووي الإيراني يمثل بالنسبة لها تهديداً استراتيجياً لمصالحها ولأمن حليفتها إسرائيل، وهو تهديد لا يمكن التغاضي عنه.[46]

ولكن على الرغم من إخفاق الجولات الثلاث من الحوار، فقد كان لها دلالات مهمة بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه إيران، بعد أن كانت الولايات المتحدة رافضة أيَّ نوع من الحوار معها قبل ذلك.

في السياق ذاته، أشارت بعض المصادر الأمريكية إلى جلسات حوار غير رسمية أجراها مسؤولون أمريكيون وإيرانيون في عام 2008 تحت رعاية أحد مراكز الأبحاث الأمريكية "بوجواش" Pugwash. وأكدت هذه المعلومات دورية **فورين بوليسي Foreign Policy** التي يصدرها مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك، حيث أشارت إلى أنه شارك في هذه الجولات وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ويليام بيري وروبرت آينهورن مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابق. وعن الجانب الإيراني شارك علي أصغر سلطانيه سفير طهران الدائم في وكالة الطاقة الذرية بفيينا.

وأضافت الدورية أن هذه الاجتماعات غير الرسمية تسمى اجتماعات المسار الثاني؛ أي أنها لم تكن اجتماعات غير رسمية بصفة مطلقة، فمن يذهبون إليها يلتقون أولاً بمسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية لإطلاعهم على حقائق الوضع الذي سيتحدثون عنه، كما أنهم يبلغون الوزارة بما دار بعد عودتهم. وقد عقّب جيفري بوتويل رئيس مركز "بوجواش" على تقرير المجلة بقوله «إن المجموعة باشرت بالفعل اتصالات مع مسؤولين إيرانيين خلال عام

2008»، كما أكد أن أربعة لقاءات عُقدت في هذا السياق. وعلى الرغم من أن بوتويل رفض تحديد أسماء المسؤولين الإيرانيين الذين شاركوا في الحوار، فإنه قال «كان هناك عدد منهم وهم مسؤولون حالياً في الحكومة الإيرانية».[47]

ب. تراجع لهجة التهديد باللجوء إلى القوة، والاستعداد للتفاوض

تمثل أحد الملامح الأخرى التي عكست سياسة الولايات المتحدة نحو الانفتاح على إيران في تراجع لهجة التهديد بالقوة العسكرية في التعامل مع الأزمة، بعد أن ظلت هذه اللهجة قاسماً مشتركاً بين تصريحات المسؤولين الأمريكيين فترة من الزمن، خاصة خلال الولاية الأولى لجورج بوش الابن. وتجلى هذا التغيير في مناسبات عدة، منها إعلان وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس في منتصف عام 2007 أنها مستعدة للقاء الإيرانيين في أي مكان وزمان وذلك فقط مقابل تعليق – وليس إيقاف – عمليات تخصيب اليورانيوم. وقد فهم ذلك على أنه تمهيد أمريكي للجلوس مع الإيرانيين، وتكرر مضمون هذا التصريح مرات عدة على هذا النحو خلال الأشهر الأخيرة من عام 2007. وتزايدت تلك التصريحات عقب صدور التقرير الاستخباراتي الأمريكي الصادر في كانون الأول/ ديسمبر 2007، مما دفع الكثيرين إلى الحديث عن احتمالات حدوث صفقة بين إيران والولايات المتحدة. وكان من أبرز تلك التصريحات ما قالته وزيرة الخارجية الأمريكية حينذاك في 24/ 12/ 2007 بأن «الولايات المتحدة ليس لديها أعداء دائمون، والباب مفتوح أمام زيارة بلدان صنفها الرئيس جورج بوش ضمن محور الشر».[48]

في السياق ذاته، عندما وصلت حاملة الطائرات الأمريكية "إبراهام لينكولن" والمجموعة الضاربة التابعة لها إلى مياه الخليج في آذار/ مارس 2008 لتنضم إلى حاملة الطائرات الأخرى الموجودة هناك "هاري ترومان"، حرص وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس على "النفي القاطع" لأن يكون وجود حاملتي طائرات أمريكيتين في المنطقة إيذاناً بعمل عسكري ضد إيران، مشيراً إلى أن إرسال حاملة الطائرات أمر مقرر منذ وقت

طويل،[49] وهو تصريح كان له مدلوله، خاصة بمقارنته بالتصريحات السابقة التي كان التهديد بالقوة العسكرية محورها الرئيسي.

ومن الوقائع الأخرى ذات الدلالة في هذا الصدد، رد الفعل الأمريكي على ما نشرته صحيفة جيروزاليم بوست في 21/ 5/ 2008، نقلاً عن إذاعة الجيش الإسرائيلي، عن أنباء بشأن رغبة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في توجيه ضربة عسكرية لإيران قبل انتهاء ولايته ووجود تنسيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل في هذا الشأن. فقد سارع البيت الأبيض إلى نفي ما نشرته الصحيفة وأصدر بياناً جاء فيه أن «ما ورد في الصحيفة لا يستحق قيمة الورق الذي كتب عليه»، مضيفاً أن «الولايات المتحدة وحلفاءها يرفضون مساعي إيران الرامية للحصول على أسلحة نووية ويعملون على ممارسة مزيد من الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية عليها لحملها على التوقف عن تخصيب اليورانيوم»، ومع أن البيان اعتبر أنه لا ينبغي لأي رئيس أمريكي استبعاد أي خيار، فقد أشار في الوقت ذاته إلى أن «موقف الرئيس بوش المتمثل في التعامل مع هذه المسألة من خلال السبل الدبلوماسية السلمية مازال ثابتاً ولم يطرأ عليه أي تغيير».[50]

وتمثل أبرز ملامح التحول في السياسة الأمريكية إزاء إيران في حضور وفد أمريكي لأول مرة برئاسة وليام بيرنز، مساعد وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس، في مباحثات جنيف بين إيران وممثلي الدول الغربية بشأن البرنامج النووي الإيراني، وذلك في 19 تموز/ يوليو 2008، وسط تلميحات من الجانبين الأمريكي والإيراني بشأن حدوث "تحول" في العلاقات بينهما.[51] وعلى الرغم من أنه لم يترتب على تلك المباحثات نتائج إيجابية، فإن حضور المسؤول الأمريكي كان حدثاً مهماً وذا دلالة بالنسبة للتحول الذي طرأ على الموقف الأمريكي من الأزمة.

جـ. العودة إلى سياسة احتواء إيران

أحد المظاهر التي عكست التحول في السياسة الأمريكية تجاه إيران، هو عودة الولايات المتحدة إلى اتباع سياسة الاحتواء معها، وهي سياسة اعتبرها البعض أقرب إلى سياسة احتواء

خطر المد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة. وكان الهدف منها تقويض قوة إيران الذاتية، ووضع ضغوط مباشرة على المتعاونين معها، وبناء تحالف جديد ضدها بهدف إجبار النظام على تغيير سياساته، وهو ما أطلق عليه البعض "تقليم أظافر إيران الإقليمية".[52]

ويرى بعض المحللين أن ديك تشيني، نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، كان قد أعلن سياسة الاحتواء هذه في أيار/ مايو 2007، حين قال لدى زيارة له في منطقة الخليج إن «أمريكا تقف مع أصدقائها لمواجهة المتطرفين والتهديدات الاستراتيجية، ونحن سنقف مع الآخرين لمنع حصول إيران على السلاح النووي والهيمنة على المنطقة».[53]

وفي إطار تطبيق هذه السياسة، عملت الولايات المتحدة على إحياء عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال الدعوة إلى مؤتمر أنابوليس الذي انعقد في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 في كلية البحرية بالولايات المتحدة في أنابوليس،[54] وذلك أملاً في توجيه طاقات حكومات المنطقة لمواجهة التهديد الإيراني. وقد قامت النظرية الأمريكية في هذا السياق على أساس أن هناك مصلحة مشتركة بين الدول العربية - المعتدلة من المنظور الأمريكي - وإسرائيل لمواجهة نفوذ إيران وحلفائها في المنطقة، بما قد يدفع بالدول العربية إلى قبول شروط اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني، ويحوِّل اهتمامها عن القضية الفلسطينية للتركيز أكثر على التهديد الإيراني.[55]

وجاءت في هذا السياق أيضاً جهود التهدئة بين إسرائيل وحركة حماس التي جرت في شهر حزيران/ يونيو 2008 بوساطة مصرية. ومن الأهمية بمكان التأمل في مغزى قبول إسرائيل من حيث المبدأ الانخراط في تلك الجهود بعد أن أخفقت في القضاء على تجربة حماس في فلسطين، وفي كسر إرادتها في غزة.

ومن ناحية ثانية، جاءت المفاوضات السورية-الإسرائيلية غير المباشرة برعاية تركيا التي اعتبرها البعض عنصراً من عناصر معادلة جديدة في المنطقة يتم التحضير لها، لتهدف في النهاية إلى عزل إيران.

وقبل ذلك كله، اكتفت الإدارة الأمريكية بموقف "المشاهد" لما جرى في لبنان في أيار/ مايو 2008، ولم تكتف بالمشاهدة فقط، بل أضافت – ومعها فرنسا – التهنئة بالتسوية التي تم التوصل إليها في لبنان مع أنها كانت فاقدة لأهم الملامح التي أصر عليها الطرفان شهوراً عدة، وذلك في سلوك تدخلي واضح في الشأن اللبناني الداخلي.

وقد طُرحت تفسيرات عدة لتلك التطورات، بعضها رأى أن الإدارة الأمريكية أعادت حساباتها وسلمت بعجزها عن هزيمة خصومها في المنطقة، فقدمت ما قدمته من تنازلات، وهو تفسير يصعب قبوله لأن الموقف ذاته ظل موجوداً ربما بشكل أوضح في العراق دون أدنى بادرة لتغير في السياسة الأمريكية للإدارة السابقة هناك، وهذا ما عزز منطق التفسير الثاني.

ويقدم التفسير الثاني وجهة نظر مفادها أن الولايات المتحدة، ومعها إسرائيل، أعادت حساباتها على أساس تعدد مصادر التهديد لسياستها في المنطقة والقوة -ولو النسبية- لتلك المصادر خاصة في ظل العلاقات العضوية التي تربط بينها، فقررت فرز تلك المصادر ووضع التهديد الإيراني على رأسها، وإحداث التعديل اللازم في سلوكها تجاه مصادر التهديد الأخرى في محاولة لتحييدها بالسكوت عما استطاعت تحقيقه من مكاسب والانخراط في اتصالات ومفاوضات معها تعطي الانطباع بأن مزيداً من المكاسب في الطريق. وهدفت كل تلك الخطوات إلى فصل علاقاتها بإيران في إطار تحقيق هدف عزل الأخيرة ومحاصرة نفوذها في العراق وحصارها بصفة عامة، بما يجعل النظام الإيراني معزولاً عن حلفائه في المنطقة، ومضطراً إلى تقديم التنازلات المطلوبة منه، في الوقت الذي ألمحت فيه الولايات المتحدة إلى أنها مستعدة للتفاوض معه حول تلك التنازلات.[56]

المبحث الثاني
الأدوات الاقتصادية والعسكرية

يتناول هذا المبحث في المطلب الأول منه، الأدوات الاقتصادية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة في إدارتها للأزمة النووية الإيرانية، سواء من حيث الحوافز التي قُدمت لإيران أو العقوبات التي فرضت عليها؛ كما يتناول في المطلب الثاني الأدوات العسكرية، صحيح أن الولايات المتحدة لم تلجأ إلى الخيار العسكري في إدارتها للأزمة خلال فترة الدراسة، إلا أنها هددت به مرات عدة، وظل أحد الخيارات المطروحة لإدارة هذه الأزمة، رغم الصعوبات العديدة التي تحيط به، كما سوف يتضح.

المطلب الأول: الأدوات الاقتصادية

خلال فترة الدراسة، قدمت الدول الأوربية – وانضمت إليهم الولايات المتحدة لاحقاً – مجموعة من الحوافز الاقتصادية بهدف توقف إيران عن أنشطة تخصيب اليورانيوم نهائياً. أما في جانب العقوبات، فالولايات المتحدة تفرض عقوبات أحادية على إيران منذ ثمانينيات القرن العشرين، ونجحت بالتعاون مع الدول الأوربية في استصدار ثلاثة قرارات دولية من مجلس الأمن – بعد إحالة الملف النووي الإيراني إليه – بشأن فرض عقوبات دولية على إيران. وبالتالي، يستهدف هذا المطلب توضيح مضمون هذين الجانبين للأدوات الاقتصادية (الحوافز والعقوبات) وتقييم مدى تأثيرهما على السلوك الإيراني في الأزمة.

أولاً: الحوافز الاقتصادية:

لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للنظر في هذا الجانب من سياسة العصا والجزرة (جانب الحوافز)، رغم أنها أظهرت بعض الإشارات الرمزية المحفزة التي لم تعنِ شيئاً لإيران، مثل عدم اعتراضها على انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية وتزويدها بقطع غيار للطائرات المدنية. أما الأوربيون فكانوا يعتبرون هذا الجانب ضرورياً إذا ما أُريد إقناع إيران بالتخلي عن طموحاتها النووية.

ولم تقدم الولايات المتحدة حوافز لإيران بشكل مباشر، ولكنها دعمت الحوافز التي قدمتها دول الترويكا الأوربية في آب/ أغسطس 2005، ثم شاركت بعد ذلك في تقديم الحوافز إلى إيران في منتصف عامي 2006 و2008، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2009. ويمكن تناول هذه المبادرات الأربع التي تضمنت تقديم حوافز لإيران على النحو الآتي:

أ. تضمنت المبادرة التي تقدمت بها دول الترويكا الأوربية عام 2005 عدة بنود تمثل أبرزها في موافقة الاتحاد الأوربي على تطوير علاقات ثقة وتعاون مع إيران للحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين؛ ومطالبة إيران بتقديم ضمانات موضوعية بأن برنامجها النووي مقتصر على الأهداف السلمية مع اعتراف الدول الأوربية بحق إيران الكامل في امتلاك التقنية النووية للأغراض السلمية بما ينسجم مع نصوص معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ والاتفاق على بدء المفاوضات مع المنظمة النووية الأوربية في هذا الشأن؛ ودعم التنسيق بين إيران وروسيا في هذا المجال أيضاً. كما تضمن الاتفاق ضرورة أن تتعهد إيران بعدم إنتاج الوقود النووي في الأعوام المقبلة مع ضرورة التزامها بعدم مواصلة أنشطتها النووية إلا في إطار إقامة مفاعلات الطاقة بوقود خفيف، وضرورة أن توقف إيران بناء المفاعل الذي يعمل بالوقود الصلب لأنه ينتج البلوتونيوم، مما يزيد الشكوك حول طبيعة برنامجها النووي.[57]

وقد وافقت الولايات المتحدة على هذه المبادرة بشروط، أهمها التأكد من وضوح وصلابة أي اتفاق يتم التوصل إليه، وخاصة ما يتعلق بالإيقاف الدائم والكامل لأنشطة تخصيب اليورانيوم التي تقوم بها إيران. وكانت تريد بشكل خاص أن تلتزم الترويكا الأوربية – مقابل التزامها هي بالعمل الدبلوماسي وتقديم "الجزرة" – بتنفيذ الوجه الآخر للمبادرة – أي العقوبات – وإحالة الملف إلى مجلس الأمن في حال فشل الحل الدبلوماسي مع إيران ورفض الحوافز المقدمة لها.[58]

وواقع الأمر أن الولايات المتحدة لم تؤكد دعمها لهذه المبادرة إلا بعد أن تأكد رفض إيران لها بشكل نهائي؛ وكان الهدف من ذلك هو سرعة الحصول على إجماع دولي واسع

حول البرنامج النووي الإيراني، وهذا ما تحقق بالفعل في الخطوة الخاصة بإحالة ملف البرنامج إلى مجلس الأمن.[59]

ب. في حزيران/ يونيو 2006، طرحت الولايات المتحدة مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا (5 + 1) مبادرة أو صفقة سميت بـ "حزمة الحوافز" تضمنت مجموعة من الإغراءات النووية والاقتصادية والتكنولوجية لإيران مقابل إعلانها وقف تخصيب اليورانيوم.

وتضمنت هذه الحوافز حق إيران في تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية بما يتفق مع واجباتها بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ والتعهد بتوفير دعم قوي في بناء مفاعلات جديدة تعمل بالمياه الخفيفة في إيران من خلال مشاريع دولية مشتركة؛ والتفاوض في شأن اتفاق تعاون بين الاتحاد الأوربي وإيران وتنفيذه؛ ومنح إيران ضمانات قانونية ذات مستويات عدة على صعيد الوقود تنص على مشاركتها بصفة شريك في مركز دولي للتخصيب في روسيا لتأمين إمداد المفاعلات الإيرانية بالوقود في شكل موثوق؛ وإنشاء مخزن احتياطي يمكنه الاحتفاظ بإمدادات الوقود النووي لفترة تصل إلى خمس سنوات؛ وكل هذا بمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها.[60] وذلك مقابل أن تتعهد إيران بمعالجة كل مصادر قلق الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي لم يتم استيضاحها من خلال تعاون تام مع الوكالة؛ وتعليق أي نشاط مرتبط بالتخصيب وإعادة المعالجة؛ واستئناف تطبيق البروتوكول المرفق بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.[61]

وقد تضمَّنت المبادرة مجموعة من التدابير العقابية ضد إيران إذا لم تتجاوب معها، أهمها: تدابير تستهدف البرامج النووية والصاروخية في إيران؛ وتجميد الاتصالات الثنائية؛ ومنع الشخصيات وكبار المسؤولين من الحصول على تأشيرات السفر، وتجميد أصول الأفراد والمنظمات المرتبطة بالنظام أو القريبة منه؛ وفرض حظر على الأسلحة المصدرة إلى إيران؛ وحظر آخر على تصدير منتجات محددة (منها النفط المكرر

ومشتقات نفطية)؛ والتوقف عن دعم طلب إيران الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ ومنع أي تعاون استثماري مع إيران في بعض القطاعات؛ وتجميد أصول مؤسسات مالية إيرانية؛ وخفض المساعدة الحكومية وحصول إيران على قروض.[62]

وعلى الرغم من أن هذه الصفقة بدت وقد غلبت فيها الحوافز على العقوبات، فإن إيران ردت على العرض برفض إيقاف التخصيب وتعليقه بالتفاوض، حيث اعتبرت المطالبة بوقف تخصيب اليورانيوم شيئاً من الماضي وأنه لا وقف لتخصيب اليورانيوم قبل انتهاء المفاوضات، ولا مفاوضات بشروط مسبقة.[63]

ج. في 14 حزيران/ يونيو 2008، تقدم وزراء خارجية دول 5+1 (الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن+ ألمانيا)، إلى إيران بسلة حوافز جديدة، حملها إليها خافيير سولانا، المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوربية، خلال زيارته لطهران في 14 حزيران/ يونيو 2008.

وتضمنت هذه السلة مجموعة من الحوافز في مجال الطاقة النووية، شملت: إعادة التأكيد على حق إيران في استخدام الطاقة النووية في أغراض سلمية تماماً بما يتفق والتزاماتها في ظل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ ودعم استئناف مشروعات التعاون الفني داخل إيران من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ودعم بناء مفاعل يعمل بالماء الخفيف يقوم على أحدث التقنيات؛ ودعم جهود التطوير والبحث بمجال الطاقة النووية مع عودة الثقة الدولية تدريجياً؛ وتقديم ضمانات ملزمة قانونياً بتوفير إمدادات الوقود؛ والتعاون في مجال إدارة الوقود المستهلك والنفايات الإشعاعية.

كما تضمنت أيضاً مجموعة من الحوافز على الصعيد السياسي، تمثل أبرزها في: تحسين العلاقات بين الدول الست والاتحاد الأوربي من ناحية وإيران من ناحية أخرى؛ وبناء الثقة المتبادلة؛ ودعم اضطلاع إيران بدور مهم وبناء في الشؤون الدولية؛ وتعزيز الحوار والتعاون بشأن قضايا منع الانتشار النووي والأمن؛ وتحقيق الاستقرار على

المستوى الإقليمي؛ والعمل مع إيران ودول أخرى بالمنطقة على تشجيع اتخاذ إجراءات لبناء الثقة وحفظ الأمن الإقليمي؛ ومساندة عقد مؤتمر لتناول القضايا الأمنية الإقليمية؛ والتعاون فيما يتعلق بأفغانستان بما في ذلك تكثيف التعاون في مجال مكافحة الاتجار في المخدرات، ودعم برامج عودة اللاجئين الأفغان إلى بلادهم، والتعاون بشأن إعادة إعمارها، والتعاون في تأمين الحدود الإيرانية – الأفغانية.

وفي المجال الاقتصادي، تضمنت سلة الحوافز: اتخاذ خطوات باتجاه تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية، مثل تحسين قدرة إيران على الدخول إلى الاقتصاد والأسواق ورؤوس الأموال العالمية، من خلال توفير دعم عملي لاندماجها بشكل كامل في الهياكل الدولية، بما فيها منظمة التجارة العالمية؛ وصياغة إطار عمل لزيادة الاستثمارات المباشرة في إيران والتجارة معها.[64] (مرفق في نهاية الدراسة في قسم الملاحق نص سلة الحوافز الغربية المقدمة إلى إيران في حزيران/ يونيو 2008 باللغة العربية).

وكما رفضت إيران حزمة الحوافز الغربية المقدمة إليها في حزيران/ يونيو 2006؛ تميز ردها على هذه الحوافز الجديدة بنوع من الغموض، وغلبت عليه مساومات "البازار السياسي الإيراني"، ففي الوقت الذي صرح فيه الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بأن «إيران لن تتنازل عن كرامتها في سبيل الحصول على حوافز الغرب»، رحب علي لاريجاني أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني بالمفاوضات، ولكنه ربط بين استعداد إيران للتفاوض بشأن سلة الحوافز وبين استعداد الغرب لإنشاء كونسورتيوم دولي على الأراضي الإيرانية بمشاركة طهران والدول العربية والغربية، وهو اقتراح كانت قد تقدمت به إيران إلى الغرب في أيار/ مايو 2008، وتم رفضه.[65]

د. في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2009، أعلن محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه قدم مسودة اتفاق إلى إيران وثلاث من القوى الكبرى (أمريكا وروسيا وفرنسا) تنص على قيام طهران بإرسال 1.2 طن من مخزونها المعلن

من اليورانيوم المنخفض التخصيب، الذي تصل كميته إلى 1.5 طن، إلى روسيا، كي تقوم بزيادة درجة تخصيبه، ثم ينقل إلى فرنسا لتحويله إلى قضبان وقود، ويعاد بعدها إلى إيران لاستخدامه في مفاعل ينتج نظائر مشعة تستخدم في الأبحاث الطبية.[66]

وقد اتسم الموقف الإيراني من هذه المسودة بالتردد والارتباك الواضح، ففي البداية رحبت طهران بمسودة الاتفاق، ثم عادت وأكدت على لسان أكثر من مسؤول أن هذا العرض غير مقبول. ويرجع المحللون هذا التردد إلى خوف إيران من أن تضعف سيطرتها على مخزونها من الوقود النووي، أو أن ينظر إلى قبولها هذا العرض على أنه يمثل تنازلاً للولايات المتحدة والغرب. وقامت طهران في المقابل بتقديم مقترح جديد، طلبت فيه السماح بشراء يورانيوم مخصب من الخارج، وليس إرسال ما تمتلكه هي من يوارنيوم للتخصيب في الخارج، وأكدت أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ملزمة بتزويد إيران بالوقود النووي. وقد نظر البعض إلى هذا الأمر على أنه محاولة من جانب طهران للتهرب من الالتزامات التي تعهدت بها في جنيف وكسب مزيد من الوقت.[67]

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن سياسة الحوافز التي اتبعت مع إيران، لم تؤد إلى تحقيق النتائج المرجوة منها، بسبب عاملين رئيسين: الأول، إصرار الولايات المتحدة على الوقف الكامل والنهائي لأنشطة تخصيب اليورانيوم، في حين ظلت إيران تؤكد على حقها في ذلك مع إبداء بعض المرونة حول هذا "الحق" من خلال المبادرة التي تقدمت بها كمخرج لحل الأزمة في أيار/ مايو 2008، حيث دعت فيها إلى «إنشاء كونسورتيوم لتخصيب وإنتاج الوقود النووي في مختلف بقاع العالم بما في ذلك إيران» مع تحسين سبل حيازة التكنولوجيا النووية السلمية "لجميع الدول" في إشارة إلى الدول النامية. وقد سبق لإيران أن تقدمت بهذا الاقتراح في أيار/ مايو 2005؛[68] ولكن موقف الولايات المتحدة قام على أساس رفض السماح لأي كمية من التخصيب في إيران حتى ولو كانت رمزية؛ وربما كان ذلك بسبب تجربتها غير المحمودة مع اتفاق الإطار عام 1994 مع كوريا الشمالية الذي تناولناه في الفصل الثالث من الدراسة.

العامل الثاني، أن الولايات المتحدة لم تقدم لإيران ذلك النوع من الحوافز، خاصة الأمنية التي قدمتها لليبيا أو كوريا الشمالية، رغم أن زيادة الحوافز للدول لإبعادها عن الاعتماد على الأسلحة النووية قد تكون لها نتائجها الإيجابية في بعض الأحيان. لكن الولايات المتحدة رفضت هذه المقاربة مع إيران منذ البداية، كما أنها لم تشارك من الأساس في المفاوضات التي جرت بين إيران والاتحاد الأوربي واقتصر دورها على الدعم ثم المشاركة في تقديم الحوافز والإغراءات التي قدمت لإيران.[69] وقد رفضت الأخيرة من جانبها تقديم أي تنازلات حقيقية بشأن الوقف الكامل والنهائي لأنشطة تخصيب اليورانيوم لأنها رأت أن العائد الذي كان معروضاً عليها لم يكن كافياً، أو على الأقل لم يكن بالضبط العائد الذي ترغب فيه.

فإيران ربما كانت ترغب أساساً في الحصول على ضمانات أمنية بأنها لن تكون مستهدفة عسكرياً من جانب الولايات المتحدة؛ وأن يكون هذا التطور بمثابة أساس لبناء علاقات جيدة - أو على الأقل طبيعية- معها؛ وإشراك إيران في نظام أمني إقليمي والاعتراف بما تعتبره "همومها الأمنية المشروعة"؛ بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية والتكنولوجية التي ظلت تمثل أساس الحوافز التي قدمت لإيران. وكان مهماً أيضاً بالنسبة للنظام الإيراني أن يتم ذلك بصورة تحفظ له كرامته الوطنية وتعطي قيادته السياسية الحجة للزعم أمام الرأي العام الإيراني بأنه خرج منتصراً من الأزمة.[70]

ويمكن قراءة بعض تلك الضمانات الأمنية التي ربما كانت ترغب بها طهران في المقترحات التي تقدمت بها في أيار/ مايو 2008، حيث تضمنت «الحوار حول تعزيز الاستقرار وتدعيم السلام العادل في العالم والمنطقة على أساس احترام حقوق الشعوب ومصالحها، ودعم السيادة الوطنية للدول على أساس الأنماط الديمقراطية، والحد من العنف والنزعة العسكرية»، بما يعني الالتزام بعدم تغيير نظام الحكم في طهران والتعهد بعدم استهدافه عسكرياً؛[71] لكن الولايات المتحدة لم تتجاوب مع تلك المطالب. وعندما اقترح وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، خلال اجتماع مع نظيريه الألماني فرانك فالتر شتاينماير والصيني يانج جيتشي في مدينة ييكاتيرينبرج الروسية في 15 أيار/ مايو 2008، بأن الدول الست الكبرى المشاركة في المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني

«يمكنها تقديم مقترحات عملية وضمانات أمنية لإيران وضمان وضعها في مكانة لائقة وعلى قدم المساواة في المفاوضات المتعلقة بتسوية كل مشكلات الشرقين الأوسط والأدنى»، وأن ذلك «وسيلة فعالة لتبديد التوتر في المنطقة وتسوية المشكلات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني»، جاء رد الفعل الأمريكي برفض هذا الاقتراح على لسان المتحدث باسم البيت الأبيض آنذاك جوردون جوندرو، الذي قال «إن الضمانات الأمنية شيء لا نفكر فيه في الوقت الراهن»،[72] وذلك على الرغم من أن التقرير الاستخباراتي الأمريكي الصادر في عام 2007 كان قد أشار إلى أهمية تقديم مثل هذه التنازلات الأمنية لإيران، وذلك صراحة في إحدى فقراته التي جاء فيها ما نصه «يشير تقديرنا أن طهران أوقفت برنامجها عام 2003 بصورة أساسية كاستجابة للضغوط الدولية، وأن القرارات الإيرانية يجري اتخاذها بناء على حسابات التكاليف والفوائد، وليس الاندفاع نحو بناء سلاح نووي بغض النظر عن التكاليف الاقتصادية والسياسية والعسكرية لذلك، ويوحي ذلك الأمر أنه حال توافر خليط من التهديد بتكثيف الرقابة والضغوط الدولية، إلى جانب توفير فرص لطهران لتحقيق أمنها ومكانتها وأهدافها المرتبطة بالنفوذ الإقليمي من خلال سبل أخرى، ربما يدفع ذلك طهران لتمديد قرارها الحالي بوقف برنامجها لإنتاج الأسلحة النووية».[73]

والخلاصة أن سياسة الحوافز التي اتبعت مع إيران لم تتضمن الضمانات الأمنية التي كان من المحتمل أن تقنع إيران بوقف أنشطتها في مجال تخصيب اليورانيوم، وبالتالي لم تؤد إلى تحقيق النتائج المرجوة منها. ولكن تظل هناك فرص كبيرة لنجاح هذه السياسة إذا ما أعادت الإدارة الأمريكية لباراك أوباما النظر بشأن الضمانات التي يمكن أن تقدمها لإيران، حيث يظل ذلك أحد المداخل الرئيسية المطروحة لتسوية هذه الأزمة، كما سيتضح في الفصل الخامس من الدراسة.

ثانياً: العقوبات الاقتصادية

فرضت الولايات المتحدة منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين عقوبات أحادية على إيران بحجة دعمها للإرهاب، ثم زادتها مع نهاية الثمانينيات، ثم أضافت إليها لاحقاً قانون

العقوبات الإيرانية الليبية في عام 1996 (قانون داماتو) الذي كان يمنع الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة بما يزيد على 40 مليون دولار، ثم خفِّض المبلغ لاحقاً إلى 20 مليون دولار؛ ومرسوم حظر انتشار الأسلحة النووية الخاص بالعراق وإيران، الذي يحظر تصدير المواد المزدوجة الاستخدام إليهما.[74] كما فرضت عقوبات ثانوية على الشركات والدول - ومن بينها روسيا والصين - التي لها علاقات تجارية أو استثمارية مع إيران. وقد ساهمت تلك العقوبات الثانوية في ردع الشركات التي تتعامل تجارياً مع إيران، كما أعاقت الاستثمار في قطاع النفط الإيراني من قبل اليابان وغيرها من الدول. وفي تموز/ يوليو 2005، هدّدت الإدارة الأمريكية بمصادرة كل الملكيات في الولايات المتحدة التابعة لأية شركة أجنبية تقدم أو تحاول أن تقدم دعماً مالياً أو عينياً أو تكنولوجياً أو غير ذلك من وسائل الدعم إلى هيئة الطاقة الذرية الإيرانية.[75]

وقد فرضت تلك العقوبات تكلفة اقتصادية على إيران وأضرت بصناعتها النفطية التي لا تستطيع تطويرها أو تحديثها اعتماداً فقط على رأس المال والتكنولوجيا المحليين، كما أخّرت البرنامج النووي الإيراني؛ لأنها حرمته من شبكة واسعة من الموارد بحظرها التكنولوجيا المزدوجة الاستخدام.

لكن على الرغم من العبء الذي فرضته العقوبات الأمريكية - التي استمرت لأكثر من ربع قرن - على كاهل إيران، فإنها بقيت مع ذلك ذات أهمية رمزية. فقد تمكنت إيران من الوصول إلى درجة متقدمة من أنشطة تخصيب اليورانيوم، دورة وقود نووي كاملة، ووصل برنامجها النووي مرحلة متقدمة. لذا، فبالرغم من كونها عقوبات مؤلمة بالنسبة لإيران فإنها كانت محتملة.[76]

في هذا السياق، يرى بعض الباحثين أن العقوبات الأمريكية كان من الممكن أن تكون أشد فاعلية لو أنها كانت ذات صفة دولية مثلما كان الحال مع ليبيا، حيث توحي الحالة الليبية بأن العقوبات الفعالة قد تشجع الأنظمة على تغيير سلوكها، لأنها تدفعها إلى إعادة التفكير في عواقب وفوائد سياستها.[77]

أما فيما يتعلق بالعقوبات الدولية، فبعد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، عملت الولايات المتحدة بالتعاون مع الدول الأوربية على استصدار قرارات دولية لفرض عقوبات على إيران. وبالفعل، أصدر مجلس الأمن القرارات أرقام 1737، و1747، و1803، وقد قابلتها إيران بالرفض والإدانة. ويمكن تحليل مضمونها على النحو الآتي:

أ. القرار رقم 1737 الذي صدر في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2006، نص على وقف كافة أنشطة إيران النووية الحسّاسة على الفور كتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة، بما في ذلك البحوث والتطوير، بطريقة تمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من التحقق من هذا الأمر. كما دعا إلى وقف أي عمل على مشروعات مرتبطة بالمفاعلات التي تعمل بالماء الثقيل، ومنع تقديم أي مساعدة لإيران مهما كانت تأهيلاً تقنياً، أو مساعدة مالية، أواستشارات وخدمات مالية، أو أي تحويل لمواد أو خدمات متصلة بهذا البرنامج. وطلب القرار من الدول الأعضاء تجميد الأموال والأرصدة المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة على أراضيها أو يشرف عليها أشخاص أو مؤسسات لهم صلات مباشرة بالبرنامجين النووي والباليستي الإيرانيين.[78]

كما طلب القرار من الدول الأعضاء أيضاً «توخي اليقظة المتعلقة بدخول أو مرور أشخاص على أراضيها يعتبرون متورطين في البرنامجين النووي والباليستي الإيرانيين»، وأوجب على الدول إبلاغ لجنة من مجلس الأمن بدخول أو مرور أشخاص وردت أسماؤهم في ملحق هذا القرار، حيث رصد الأخير أسماء 12 مسؤولاً إيرانياً يتولون مسؤولية البرامج النووية والصاروخية، وحدد بالاسم عشر شركات ومؤسسات تعمل في المجالين المحددين.

وأعرب المجلس عن استعداده، طبقًا لمضمون القرار، إعادة النظر في تلك التدابير تمهيداً لتعليقها أو إنهائها بمقدار ما تكون إيران قد علقت أنشطتها للتخصيب أو نفذت كل التزاماتها حيال قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية.[79]

ويتضح من مضمون القرار أنه جاء ضعيفاً في محتواه نتيجة الدور الروسي كما سبقت الإشارة. فقد فرض حظراً على تصدير المواد الثنائية الاستخدام، إلا أنه ترك لكل دولة حق الحكم بنفسها على المواد التي ستُصّدر إلى إيران، وأن تقوم بإخطار مجلس الأمن بالمواد ذات الاستخدام المزدوج التي تصدرها بالفعل من دون الالتزام بقائمة محددة لهذه المواد أو استشارة هيئة تتبع الأمم المتحدة قبل التصدير.

كما أن الممنوعات الواردة في الشق الأول من المواد المحظور تصديرها وردت جميعها في نصوص أخرى، مثل اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، ولائحة مجموعة التجهيزات النووية. لذلك فإن القرار لم يضف شيئاً لم يكن موجوداً أصلاً في القانون الدولي، ومن ثم فهو قرار اعتمد على ما يمكن التوصل إليه في ظل معارضة روسيا والصين لفرض عقوبات مشددة، وليس على ما يمكن أن يؤثر في السلوك الإيراني. لذا يرى البعض أن ما تم حظره بموجب القرار 1737على إيران هو محظور أصلاً عملياً، وأن القرار بمثابة "إنذار" نووي وليس "عقاباً" أو حتى حظراً نووياً؛ وانحصر تأثيره في العامل النفسي باعتباره مستنداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وباعتباره المرة الأولى التي يتم فيها فرض "عقوبات دولية" على إيران.[80]

ب. القرار رقم 1747 الذي صدر في 24 آذار/ مارس 2007، فقد جاء على خلفية التقرير الذي قدمه مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن في شباط/ فبراير 2007، وأشار فيه إلى أن إيران لم تلتزم بمقررات القرار رقم 1737. لم يكن هذا القرار مفاجئاً لأي من الدول المعنية بالأزمة بما فيها إيران نفسها، خاصة أن الأخيرة سبق أن رفضت القرار 1737 الذي ألزمها بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم. وقد صدر هذا القرار(1747) بموجب المادة (41) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وإضافة إلى منع تقديم شتى المساعدات وحظر بيع المعدات أو التجهيزات التي يمكن أن تساعد إيران في برامجها النووية أو الباليستية، فرض هذا القرار قيوداً على شراء الأسلحة من إيران وعلى تزويدها بالأسلحة الثقيلة، وطلب من جميع الدول أن تفرض

على حدودها قيوداً ضد دخول أو خروج الأشخاص المتورطين في برامج إيران النووية أو الباليستية.[81]

ورغم أن هذا القرار مثّل انتصاراً دبلوماسياً للولايات المتحدة لنجاحها في تكوين حشد دولي ضد إيران من خلال استصدار قرارين دوليين بفرض عقوبات على إيران في أقل من 3 أشهر، فإن معظم القيود التي فرضها القرار جاءت اختيارية، أي أن الدول غير مجبرة على تطبيقها في تعاملها مع إيران، وبالتالي ظل الإجماع الدولي عند حدوده الدنيا بعد صدور القرار، ولم يصل درجة الاتفاق الكامل بين الدول الخمس الكبرى حول ضرورة فرض عزلة دولية وعقوبات صارمة على إيران لوقف عمليات تخصيب اليورانيوم.[82]

ج. وبالنسبة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1803 الصادر في 3 آذار/ مارس 2008، فتضمن الحزمة الثالثة من العقوبات على إيران؛ وشملت حظراً على التبادل التجاري معها للسلع ذات الاستخدام المزدوج العسكري والمدني. وقد سمح القرار بعمليات تفتيش للشحنات البحرية والجوية من وإلى إيران في حال وجود أي اشتباه في أنها تتضمن السلع التي تنص عليها العقوبات. ودعا القرار كذلك جميع الدول إلى الحذر فيما يتعلق بتوقيع اتفاقات تجارية مع إيران، أو تقديم أي التزامات بما في ذلك فتح الاعتمادات وتقديم الضمانات أو عمليات التأمين، ومراقبة أنشطة بنكي "ملي" و"صادرات" الإيرانيين للاشتباه في ارتباط أنشطتهما بالبرنامج النووي الإيراني.[83]

بالإضافة إلى ذلك، وسع القرار نطاق العقوبات المفروضة بالفعل على المؤسسات والمسؤولين الإيرانيين، وأضيفت 12 شركة و13 مسؤولاً إلى قائمة تجميد الأرصدة وحظر السفر للاشتباه في صلتهم بالبرنامجين النووي والباليستي. وفي حين أن العقوبات في القرارات السابقة اقتصرت على المستويات العليا مثل كبار قادة الحرس الجمهوري أو مديري المنشآت النووية الإيرانية، فقد اتسع مجالها في الحزمة الثالثة ليشمل مسؤولين أقل درجة ترتبط مهامهم أكثر بالنواحي التقنية.[84]

ورغم أن هذا القرار فرض مجموعة من العقوبات الجديدة ضد إيران استناداً أيضاً إلى المادة 41 من أحكام الفصل السابع، وتوسع في نطاق الحظر المفروض عليها مقارنة بالقرارين السابقين، فإنه ظل أيضاً حظراً نوعياً غير شامل؛ وهذا ما أثار شكوكاً في مدى فاعلية القرار في ثني إيران عن طموحاتها النووية رغم موافقة روسيا والصين عليه.

ويمكن القول بشأن هذا القرار إنه تضمن - مثل القرارين السابقين - توصيل رسالة لإيران مفادها أن المجتمع الدولي ومجلس الأمن لن يترددا في اتخاذ إجراءات عقابية ضدها في حال عدم استجابتها للمطالب الدولية "الأمريكية" بشأن برنامجها النووي.[85]

وفي إطار تقييم الجانب الثاني من سياسة العصا والجزرة (أي جانب العقوبات)، فإن إيران في ضوء ما سبق تخضع لنوعين من العقوبات: الأول، العقوبات الأحادية الأمريكية؛ والثاني، العقوبات الدولية التي فرضها مجلس الأمن الدولي من خلال قراراته الثلاثة التي سبق تناولها.

وتشير الخبرة التاريخية لاستخدام آلية العقوبات الدولية إلى ضرورة توافر عدد من الشروط من أجل ضمان فاعليتها في إحداث النتيجة المتوخاة منها؛ أهمها أن تكون عقوبات شاملة واسعة النطاق، وتستمر فترة زمنية كافية تقدرها بعض الكتابات بنحو ثلاث سنوات متواصلة، وألا تقل نسبة الخسائر الناتجة عن تلك العقوبات عن 2.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وعدم قدرة النظام المعني بالعقوبات على خرقها أو التأقلم معها.[86]

ولم تتحقق تلك الشروط في الحالة الإيرانية خلال فترة الدراسة بالنظر إلى عوامل عدة؛ أهمها النظام الاقتصادي الإيراني المغلق، وضعف مستوى انفتاحه على الاقتصاد العالمي، وتمتعه ببعض نقاط القوة التي مكنته من تحمل مثل تلك العقوبات، حتى نجح في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال معظم سنوات الفترة الثانية من حكم جورج بوش الابن، ووجود معدلات مرتفعة وتراكم لرأس المال والثروة، إلى جانب عدم معاناة الاقتصاد الإيراني من معدل ديون مرتفع، وتمتعه بنسبة عالية من الاحتياطيات النقدية. هذا إضافة إلى

الجهود الإيرانية التي بذلت لتقليص أثر العقوبات الاقتصادية؛ وأهمها إبرام اتفاقيات اقتصادية مع بعض دول أمريكا اللاتينية ودول آسيوية وإفريقية، وتحويل أرصدتها إلى بنوك أخرى بدلاً من البنوك الغربية، واعتماد اليورو بدلاً من الدولار الأمريكي في تعاملاتها الاقتصادية، وطرح عدد من المشروعات النفطية المُغرية على الشركات العالمية، وتقليل الاعتماد على عوائد النفط في موازنة العام 2007– 2008.[87] ولا يمكن أيضاً إغفال خبرة تحمل النظام الإيراني لآلية العقوبات الأمريكية خلال السنوات الأخيرة، حيث أثبت قدرته على تأقلم المجتمع مع تلك العقوبات.[88]

يضاف إلى ذلك أن العقوبات التي فرضت على إيران خلال فترة الدراسة لم تكن عقوبات شاملة وكان من السهل تحملها، مما يعني في التحليل الأخير تراجع نسبة الخسائر الاقتصادية المتوقعة للعقوبات الاقتصادية والتجارية ضد إيران.

فحساسية الموقفين الروسي والصيني تجاه نوعية العقوبات التي يمكن فرضها على إيران، دفعت الولايات المتحدة إلى حصر تلك العقوبات في فرض حظر على سفر بعض المسؤولين الإيرانيين إلى خارج البلاد، وتجميد أرصدة إيرانية، إلى جانب فرض قيود على شراء أسلحة من إيران أو تزويدها بأسلحة ثقيلة.

لذلك، تذهب بعض التحليلات إلى أن التأثير على السلوك الإيراني في الأزمة النووية كان يتطلب الانتقال من آلية العقوبات الذكية إلى العقوبات الاقتصادية الشاملة. والافتراض الرئيسي هنا، هو أن العقوبات الشاملة سوف تدفع بالشعب الإيراني إلى ممارسة الضغوط على النظام للتجاوب مع المطالب الدولية لإنهاء تلك العقوبات، استناداً إلى أنها ستولد مشكلات وأزمات اقتصادية ونقصاً في الموارد الأساسية، بما قد يؤدي إلى ضعف مرونة الطلب الداخلي، ومن ثم اتجاه الشعب الإيراني إلى الضغط على النظام.[89] ولكن مع ذلك، فإن السيناريو الخاص بالعقوبات كمدخل للإدارة الأمريكية للتعامل مع الأزمة النووية الإيرانية لايزال خاضعاً لحالة من الجدل والخلاف في وجهات النظر بين الباحثين، كما سيتضح في الفصل الخامس.

المطلب الثاني: الأدوات العسكرية

ظلت الأداة العسكرية أحد الخيارات الأمريكية المطروحة للتعامل مع الأزمة النووية الإيرانية، خاصة خلال الفترة الأولى من حكم الرئيس السابق جورج بوش الابن، التي ركز فيها على الدبلوماسية المتشددة بهدف تغيير النظام الإيراني، حيث تكرر التهديد باللجوء إلى القوة العسكرية إذا ما أخفقت الحلول الدبلوماسية.

وقد طرحت في هذه الفترة كثير من السيناريوهات يمكن تصنيفها على أساس معيارين محددين: الأول، من سيقوم بتوجيه الضربة؟ الولايات المتحدة أو إسرائيل (نموذج الحرب بالوكالة) أو الاثنان معاً؟ والثاني، ما هو نطاق الضربة وأهدافها؟ أهي ضربة نوعية تشمل المنشآت النووية الإيرانية فقط؟ أم ضربة موسعة تشمل أهدافاً أخرى أبعد من ذلك؟

في هذا السياق، ظهر اتجاه رئيسي في التحليلات خلال هذه الفترة يشير إلى أن الهدف من الضربة إذا كان ينحصر فقط في قصف المنشآت النووية الإيرانية، فمن المتوقع أن تتولى هذه المهمة إسرائيل، أما إذا كان الهدف أبعد من ذلك فقد تتولى هذه المهمة الولايات المتحدة. فالأولى تمتلك طائرات ذات مدى بعيد من طراز إف 15 وإف 16 يمكن استخدامها في قصف المنشآت النووية الإيرانية، وقد سبق لها أن أجرت تمرينات وهمية على أهداف بنيت في صحراء النقب تشبه محطة ناتنز. ورغم إدراك إسرائيل لاحتمالات أن توجه إيران ضربة انتقامية قوية لها، فإنها مع ذلك ترى - وفق هذا التحليل - أن كل الأفعال الانتقامية التي قد ترد بها إيران يبدو تهديدها أقل حجماً من أن تحوز أسلحة نووية.[90]

أما إذا تولت الولايات المتحدة هذه المهمة فقد تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى أوسع نطاقاً من قصف المنشآت النووية الإيرانية، ربما تشمل تدمير البنية التحتية العسكرية، ولاسيما تلك الخاصة بالحرس الثوري الإيراني، والإجراءات الكفيلة بالسيطرة على حركة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز الذي قد يتم الهجوم على إيران من خلاله. ومن ثم، يمكن القول إن ضخامة مثل هذه الضربة ربما لا تكون أقل بكثير مما كانت عليه الحملة العسكرية الأمريكية على العراق واحتلاله في آذار/ مارس 2003.[91]

ومع ذلك، فقد ظهرت بعض التحليلات الأخرى التي رأت أن الضربة العسكرية الأمريكية قد تكون موجهة فقط ضد المنشآت النووية الإيرانية بهدف تأخير البرنامج النووي الإيراني، بما يكسبها المزيد من الوقت لتحقيق جهودها الرامية لتغيير النظام في إيران.[92]

وقد تم تسريب العديد من التقارير الاستخباراتية لوسائل الإعلام الأمريكية والغربية بشأن التفاصيل الدقيقة لتنفيذ كل من تلك السيناريوهات المطروحة لضرب إيران، بالتزامن مع تصريحات لمسؤولين أمريكيين تفيد بأن جميع الخيارات مطروحة للتعامل مع الأزمة النووية الإيرانية، بما في ذلك القوة العسكرية، وهو ما فسره الكثيرون بأنه جزء من الحرب النفسية الأمريكية ضد إيران، وإعطاء السيناريوهات المطروحة في وسائل الإعلام قدراً معقولاً من المصداقية.[93]

وعلى أي حال، لم تلجأ الولايات المتحدة إلى استخدام القوة العسكرية خلال فترة الدراسة؛ نتيجة للصعوبات الكثيرة التي واجهتها أمام تحقيق استراتيجيتها الرامية إلى تغيير النظام الإيراني والتي سبقت الإشارة إليها، هذا بالإضافة إلى أن هناك قيوداً عملية أخرى عدة حالت دون اللجوء إلى هذا الخيار العسكري في التعامل مع الأزمة، حتى قبل ظهور التقرير الاستخباراتي الأمريكي في كانون الأول/ ديسمبر 2007، والذي رأى بعض المحللين آنذاك أنه أفقد الحديث عن الخيار العسكري مصداقيته؛ لأنه برأ إيران -ولو مؤقتاً- من تهمة محاولات امتلاك أسلحة نووية.[94]

أما عن تلك الصعوبات والقيود التي واجهت الولايات المتحدة في استخدام الأداة العسكرية ضد إيران، والتي يرى الباحث أنها قد تحول أيضاً مستقبلاً دون لجوء إدارة باراك أوباما إلى هذا الخيار، إضافة إلى اعتبارات أخرى سيتم تناولها عند تحليل موقفه من هذا الخيار في الفصل الخامس، فيمكن تناولها على النحو الآتي:

أولاً: صعوبة تدمير البرنامج النووي الإيراني

لقد قامت إيران ببناء أنفاق وتجويفات في الصخور الصلبة للحيلولة دون تدمير ممتلكاتها ذات الصلة ببرنامجها النووي، ولذلك أهمية كبيرة حين تقوم إيران بإعادة بناء

المنشآت النووية واستئناف النشاطات النووية بعد أي ضربة عسكرية متوقعة، حيث من الصعب تدمير تلك المخابئ بالأسلحة التقليدية. ورغم أن العقيدة النووية الأمريكية تشير إلى أن الولايات المتحدة قد تستخدم الأسلحة النووية حتى عندما يمتلك الخصم أو العدو أسلحة تقليدية فقط، فإن استخدام الأسلحة النووية لتدمير تلك المخابئ، سواء من قبل الولايات المتحدة أو إسرائيل، أمر تحيط به مشكلات عدة بسبب الآثار التدميرية التي يمكن أن تلحق بالمنطقة ككل من جراء مثل هذا الإجراء. ويضاف إلى ذلك أن إيران قامت بتوزيع هذه المنشآت على أماكن كثيرة ومتباعدة – تقدرها بعض المصادر بـ 22 موقعاً – حتى لا يتكرر معها سيناريو تدمير المفاعل العراقي.[95]

من ناحية أخرى، فإن تدمير المنشآت النووية الإيرانية لا يعني إنهاء البرنامج النووي الإيراني، ولكنه قد يؤدي إلى تأخيره فقط لبعض الوقت، وحينئذ لن تسمح إيران لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول المنشآت النووية، وستعمل على استئناف برنامجها النووي بسرعة فائقة. وإذا كانت في السابق متحمسة لبناء قنبلة نووية وفق التقدير الأمريكي، فإنها ستصبح أكثر عزماً وحرصاً على امتلاكها بعد ذلك. وهكذا يمكن استنتاج أن المكاسب السياسية الإيرانية ستكون أكبر من النتائج العسكرية للضربة؛ إذ إن الأخيرة قد تصيب بعض منشآتها النووية، لكنها ستكرس البرنامج النووي الإيراني كحقيقة واقعة في النهاية.[96]

ثانياً: النفوذ الإقليمي لإيران

إيران تمتلك أوراق ضغط عدة أو ما يصفه البعض بـ "أذرع إيران الإقليمية"، فرضت على الولايات المتحدة استبعاد اللجوء إلى الخيار العسكري معها.

ففي العراق، أصبحت إيران لاعباً رئيسياً في تفاعلات الأحداث من خلال علاقاتها بشيعة العراق على مستوى القيادات الدينية والقيادات الحاكمة، وكذلك من خلال المليشيات العسكرية التابعة لها والقادرة على تهديد الجنود الأمريكيين. وبالتالي، فإنه في حال توجيه ضربة عسكرية ضد إيران، تستطيع الأخيرة إشعال اضطرابات أمنية في العراق على

نطاق واسع، ولعل هذا ما دفع البعض إلى المبالغة بالقول إن الجنود الأمريكيين سيكونون "أسرى" لدى إيران في حال تحقق هذا السيناريو.[97]

كما تحتفظ إيران بعلاقات تحالف استراتيجية مع دمشق ترسخت أكثر بعد الضغوط الأمريكية والغربية على سورية.

وبالإضافة إلى العراق وسورية، ترتبط إيران بعلاقات تحالف استراتيجية مع حزب الله اللبناني، وهو طرف قوي على الساحة اللبنانية، ويرتبط مع إيران بعلاقات استراتيجية تجعل منه ورقة ضغط إضافية في يد طهران، حيث يمكنه القيام بأعمال انتقامية ضد إسرائيل وضد حلفاء الولايات المتحدة والغرب في لبنان.[98]

وتشمل امتدادات طهران الإقليمية أيضاً أفغانستان التي يوجد بها آلاف الجنود الأمريكيين. ومن خلال شركائها الشيعة في هذا البلد تستطيع أن تزود أمراء الحرب بالأسلحة وتقوض الجهود المبذولة لتعزيز الاستقرار فيه، وكذلك من خلال علاقاتها مع مليشيات الهزارة والطاجيك. كما يمتد الحضور الإقليمي لإيران أيضاً إلى آسيا الوسطى في طاجكستان وتركمانستان، وبحر قزوين عموماً ومنطقة القوقاز.[99]

في ضوء ذلك، يمكن القول إن توجيه ضربة عسكرية لإيران ستقود إلى رد فعل عنيف من جانبها ومن جانب حلفائها في مناطق نفوذها، وهو الأمر الذي كانت تدركه الإدارة الأمريكية السابقة في إطار تحليلها للمكاسب والخسائر المترتبة على أي ضربة عسكرية ضد إيران.

ثالثاً: الرد الإيراني المتوقع

لدى إيران قوة عسكرية لا يستهان بها تستطيع من خلالها إلحاق خسائر جسيمة بالقوات والمصالح الأمريكية في المنطقة. حيث تمتلك نظاماً متطوراً للدفاع الصاروخي قوامه الأساسي شبكة صواريخ أرض جو من طراز "إس 400" التي تنتشر على حدود إيران بمدى 400 كيلومتر، كما تمتلك أيضاً الصاروخ شهاب-3.[100]

ولا ترتبط إمكانات الرد الإيراني بقدرات طهران العسكرية – الصاروخية فقط،[101] بل ترتبط كذلك بتنوع الجغرافيا التي تتمركز فيها القوات الأمريكية في جوار إيران الإقليمي، خاصة بعد أن أصبحت الولايات المتحدة جاراً لإيران بعد احتلالها كلاً من أفغانستان والعراق. ويمكن إجمال الرد الإيراني المتوقع في النقاط الآتية:[102]

أ. تبنّي سياسة تدخلية هجومية واسعة، أمنية ودبلوماسية في العراق هدفها معاقبة الولايات المتحدة وحلفائها على الساحة العراقية. وقد يتم ذلك من خلال توفير الدعم والإسناد العسكري والمادي لفئات مختارة من الفصائل العسكرية الموجودة بالعراق، والعمل على تعزيز موقف إيران كلاعب محوري في التركيبة السياسية للعراق، بما يهدد المصالح الأمريكية في هذا البلد وعلى مدى زمني طويل.

ب. شن سلسلة من الهجمات على الأهداف الأمريكية العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية المتمركزة في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج بشكل خاص، وتقديم الدعم والإسناد لمنظمات خارجية "عنيفة" متحالفة للقيام بعمليات ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

ج. قيام إيران بإعاقة الملاحة في مضيق هرمز عبر تلغيمه،[103] حيث يُعد هذا المضيق أهم ممر عالمي لمرور النفط يومياً إلى العالم؛ إذ يعبره ما بين عشرين وثلاثين ناقلة نفط في اليوم بحمولة تتراوح ما بين 16.5 و17 مليون برميل، وهو ما يشكل 40٪ من تجارة النفط العالمية، بحسب إحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في عام 2007. ومن الطبيعي – في ظل هذه الأهمية الكبيرة للمضيق– أن ترتفع الأسعار النفطية بشكل حاد عند أي تهديد للملاحة فيه، قدّرتها بعض المصادر بتجاوز سعر البرميل الواحد الـ 300 دولار؛ كما سيمثل هذا التهديد شللاً شبه كامل لصادرات النفط، وسوف يتسبب في حدوث أزمة عالمية.[104]

د. محاولة استهداف المصالح النفطية في منطقة الخليج للتأثير في سيكولوجية سوق النفط العالمية مما سيؤدي، ولو لفترة محدودة، إلى زعزعة استقرار الإمدادات والأسعار النفطية.

هـ. تقديم دعم واسع لمنظمات المقاومة الفلسطينية لتعزيز قدراتها على معاقبة إسرائيل، وإعادة تفعيل جبهة المواجهة اللبنانية الإسرائيلية عبر نشاطات حزب الله في لبنان وخارجه، وبالذات تفعيل جبهة مزارع شبعا المحتلة، وربما تفعيل وقتي على طول الجبهة اللبنانية الإسرائيلية.[105]

رابعاً: المعارضة الدولية والإقليمية

تظل المعارضة الدولية – بما فيها الأوروبية – ضد استعمال القوة العسكرية عائقاً مهماً لم تستطع الولايات المتحدة تجاهله مثلما حدث بالنسبة لاحتلال العراق. فبعد نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، بدا أنه سيكون من الصعب على الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن أن يتفقوا على إجراءات قسرية ضد إيران، أو أن يتفقوا على فرض عقوبات اقتصادية شاملة عليها، بما يعني أنه كان من الصعب التوقع بأن تتفق هذه الدول على استعمال القوة العسكرية ضد طهران.

كما يمكن القول إنه كان – ولايزال – هناك حرص من جانب الدول الإقليمية، وفي مقدمتها مصر والسعودية وتركيا، على تجنب الحل العسكري؛ لإدراكها أنها ستكون أول من يدفع ثمنه ويتحمل عواقبه.

خامساً: الخسائر البشرية والأضرار البيئية

لاشك أنه في حال توجيه ضربة عسكرية ضد إيران، ستكون هناك خسائر بشرية جسيمة؛ لأن عدد الضحايا المدنيين في هذه الحالة لا يمكن حصره أو التنبؤ به ولا يمكن الاستهانة به لأن الكثير من المواقع المستهدفة في إيران يقع في المدن أو بالقرب منها، ناهيك عن الخسائر البشرية التي يمكن أن تحدث في صفوف العسكريين، سواء من الجانب الإيراني أو الجانب الأمريكي.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن تجاهل المخاطر البيئية التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة في حال تدمير المنشآت النووية الإيرانية نتيجة لاحتمال حدوث تسرب إشعاعي قد تصل

معدلاته إلى نسب قاتلة وتستمر آثاره لعشرات السنين. ويزداد الأمر سوءاً إذا ما قررت القيادة الأمريكية - تحت وطأة شدة خسائرها البشرية والمادية نتيجة رد الفعل الانتقامي الإيراني - أن تلجأ إلى أسلحتها النووية التكتيكية ضد إيران في محاولة لإنهاء الحرب، حيث سيضاعف ذلك حجم التلوث البيئي في منطقة الخليج وما حولها.[106]

أما فيما يتعلق بالسيناريو الخاص بقيام إسرائيل بضربة عسكرية ضد إيران نيابة عن الولايات المتحدة (نموذج الحرب بالوكالة)، فإنه يواجه القيود ذاتها التي سبقت الإشارة إليها، ويضاف إليها قيود أخرى، يمكن تناولها على النحو الآتي:[107]

1. قلة فعالية الهجوم: إذ إن إيران، كما سبقت الإشارة، تعلمت الدرس جيداً من حالة العراق، فقامت بتوزيع مراكزها النووية في أكثر من 22 موقعاً متباعداً في مساحة جغرافية واسعة في قلب إيران؛ وهذا يعني أنه على إسرائيل تقسيم سربها الذي سيقوم بتنفيذ الضربة إلى مجموعات لاستهداف أهم المراكز، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إضعاف الضربات الموجهة للمنشآت النووية الإيرانية، أو اقتصار الأضرار على بعض الأماكن الحساسة دون الأخرى لاقتصار الهجوم الإسرائيلي على غارة واحدة كبيرة على الأرجح.

2. أذونات المرور فوق أراضي الدول الأخرى: على الرغم من أن هناك اتفاقية استراتيجية بين تركيا وإسرائيل، فإنه من المستبعد أن تقوم تركيا بمنح إسرائيل إذناً بمهاجمة إيران عبر أجوائها، فهي غير مستعدة لخسارة علاقاتها مع إيران مقابل ضربة إسرائيلية. لذلك فالخيار التركي مستبعد إلى حد كبير. يبقى لإسرائيل خياران، إما عبور الأجواء الأردنية - السعودية نحو الخليج العربي وبعدها مباشرة إلى قلب إيران، وإما عبور الأجواء الأردنية - العراقية وبعدها مباشرة إلى قلب إيران.

بالنسبة إلى الخيار الأول، فإن إعطاء السعودية إذناً لإسرائيل بالمرور أمر غير متوقع على الإطلاق، خاصة في ضوء الموقف السعودي - والخليجي عموماً - من الأزمة، الذي سبقت الإشارة إليه. أما بالنسبة للخيار الثاني والمتمثل في قصف إسرائيل إيران من

خلال العراق، فرغم أنه – في بعض التقديرات – ربما كان السيناريو الأسهل عملياً بالنسبة لإسرائيل؛ لتحكم القوات الأمريكية في الأجواء العراقية ، فإن الإدارة الأمريكية ربما لن تسمح به؛ لأنها تدرك أن سيناريو كهذا يمكن أن يدفع إيران نحو خلق ثورة عارمة في العراق ودفع الشيعة إلى الالتحاق بالمقاومة، وهو ما يعني كارثة محققة على الجيش الأمريكي. كما أن هذا الخيار سيعني، على الأقل من وجهة نظر إيران، اشتراكاً أمريكياً مباشراً في الضربة، لكونها المتحكم في الأجواء العراقية. وبصفة عامة، كانت – ولاتزال – هناك عقبات أخرى تجعل السيناريو الخاص بالهجوم الإسرائيلي على إيران من طريق العراق غير واقعي إلى حد كبير.[108]

3. التوقيت: كان التوقيت أيضاً – ولايزال – أحد التحديات التي واجهت إسرائيل في تنفيذ أي ضربة عسكرية ضد إيران، فالتخطيط لتنفيذ الضربة خلال ساعات النهار سيجعلها معرضة، في هذه الحالة، بشكل مباشر للمنظومة الدفاعية الإيرانية الأرضية والجوية؛ وهذا يعني فشلها أو إلحاق خسائر كبيرة بمنفذيها. أما إذا خُطط لها أن تنفذ في الليل، فإنها ستفقد الكثير من فاعليتها، وذلك لغياب العاملين في المواقع والمنشآت النووية؛ بما يعني أن الخسائر في هذه الحالة ستكون مادية فقط، وبالتالي يمكن لإيران أن تعود بسرعة إلى وضعها السابق مع وجود معظم الفنيين والخبراء والتقنيين والعلماء.

4. الرد العسكري الإيراني المتوقع: تمتلك إيران صاروخ شهاب-3 القادر بالفعل على الوصول إلى إسرائيل. صحيح أن لدى إسرائيل نظام الدفاع الصاروخي المكون من الصواريخ المضادة للصواريخ (حيتس) و(باتريوت– باك-3)، ولديها القدرة على صد الهجمات الصاروخية الإيرانية المتوقعة، كما أنها أجرت تجربة ناجحة على هذا النظام في قاعدة (بلماخيم) الجوية وسط إسرائيل تم فيها بنجاح اعتراض صاروخ مشابه للصاروخ (شهاب -3) الإيراني على ارتفاع أعلى مما أجري في تجارب سابقة؛ إلا أن القدرة الإسرائيلية في اعتراض صواريخ فردية لا يلغي تماماً احتمالات قوية بوصول صواريخ إيرانية إلى قلب إسرائيل، إذا ما تعرضت لعملية قصف كثيفة بواسطة

صواريخ باليستية في وقت واحد. فقد تنجح الصواريخ المضادة في اعتراض بعضها، ولكن أعداداً أخرى من الصواريخ قد تصل إلى أهدافها، خصوصاً مع تطبيق إيران استراتيجية "الإغراق الصاروخي" في قصفها للأهداف الإسرائيلية، على النحو الذي فعله حزب الله في الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف عام 2006. ومثل هذه التقديرات العسكرية ليست بعيدة عن تفكير القيادات العسكرية في إسرائيل في إطار حساباتها للمكاسب والخسائر التي يمكن أن تترتب على توجيه ضربة لإيران.

ومن المهم الإشارة في نهاية هذا الجزء إلى أنه بالرغم من أن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لم تستخدم الأداة العسكرية بشكل مباشر ضد إيران، نظراً إلى الصعوبات العديدة التي سبق تناولها، فإن الحرب الإسرائيلية على لبنان (2006) كانت إحدى الأدوات العسكرية التي تبنتها الولايات المتحدة لإضعاف إيران ونفوذها من خلال ضرب حليفها الأكثر قوة وتنظيماً في الشرق الأوسط وهو حزب الله. وكانت هذه الحرب الأداة العسكرية التي اعتمدتها الولايات المتحدة بواسطة إسرائيل لاستهداف إيران لما عجزت عن استخدام أي وسائل أخرى مباشرة ضدها.

فقد كانت هذه الحرب إحدى آليات ترتيب المشهد السياسي الاستراتيجي الشرق أوسطي الذي تحدثت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس حينما أعلنت «أن آلام المخاض ستؤدي إلى ولادة شرق أوسط جديد»، في الوقت الذي كانت ترفض بلادها وقف إطلاق النار في لبنان، قبل أن تحقق إسرائيل نجاحات عسكرية في مقدمتها القضاء على القوة العسكرية لحزب الله، على أمل أن تصبح الظروف مهيأة لتنفيذ المشروع، الذي كان أحد أركانه الأساسية قطع الأطراف الإيرانية الخارجية وتحطيم السيف الذي قد تسلُّه إيران على إسرائيل انطلاقاً من لبنان.[109]

لكن عدم نجاح إسرائيل في تحقيق الهدف الأساسي من هذه الحرب، والمتمثل في القضاء على القوة العسكرية لحزب الله، أدى إلى إجهاض المشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وهو إجهاض تعزز من خلال عدم تمكن إسرائيل من إسقاط حركة حماس

فيما بعد. بل يمكن القول إن الحرب الإسرائيلية على لبنان مثلت نقطة تحول في علاقات إيران الإقليمية، حيث كانت مناسبة استثمرتها لتعزيز "الانطباع الإيجابي" الذي تكوّن عن دورها الداعم لحزب الله في مواجهة إسرائيل، مقابل الانطباع المضاد الذي ولدته سياستها الانتقائية الطائفية في العراق.[110]

ويمكن القول أيضاً إن الحرب الإسرائيلية على لبنان أضافت ورقة قوة إلى إيران، خاصة وأن أحد تداعياتها كان انكشاف قدرات الردع الإسرائيلية وفشلها في تحقيق نصر عسكري ملحوظ على حزب الله؛ الأمر الذي ولّد قناعة بعدم صعوبة إلحاق الهزيمة بإسرائيل في حال دخولها في مواجهة مع قوات نظامية. وأن ما يتردد عن قواتها التدميرية الهائلة له حدوده على الأرض ويمكن مواجهته بوسائل قتالية مضادة، وهذا ما عبر عنه بعض القادة العسكريين الإيرانيين بالقول إن مقاومة الشعب اللبناني حطمت أسطورة القوة الحديدية لإسرائيل.[111]

الخلاصة

في ضوء ما تقدم في هذا الفصل، يمكن القول بشكل عام إن الولايات المتحدة أخفقت في تحقيق أهدافها من إدارة الأزمة النووية الإيرانية خلال فترة الدراسة، فالمشكلة الرئيسية بالنسبة إليها كانت تتمثل أساساً في النظام الإيراني وما يشكله من تهديد لمصالحها ولحليفتها في المنطقة "إسرائيل"؛ أي أن الأزمة بالنسبة للإدارة الأمريكية كانت أزمة نظام أكثر من كونها أزمة نشاطات نووية إيرانية تراها الولايات المتحدة تهدف إلى امتلاك السلاح النووي.

في هذا السياق، ركزت الولايات المتحدة في البداية على هدف تغيير النظام الإيراني، خاصة في ظل الاعتقاد الذي ساد في البداية لدى قياداتها بسهولة تحقيق ما أسموه "النصر" في العراق بعد احتلاله، وتوقعاتهم بسرعة استتباب الأوضاع به، ومن ثم رأوا إمكانية تكرار هذا النموذج مع إيران، فعملوا على عزل النظام بها داخلياً عبر تأليب الرأي العام ضده

وتشكيل جبهات معارضة في الداخل والخارج؛ وعزله خارجياً أيضاً من خلال الضغط على الدول المتعاونة معه أو المؤيدة له.

لكن تطورات الأوضاع على أرض الواقع، خاصة في العراق، أثبتت سوء تقدير الإدارة الأمريكية؛ وهذا ما فرض عليها تحديات كبيرة قبل التفكير في القيام بتكرار ما حدث في العراق مع دولة أخرى مثل إيران، ولاسيما أن هناك فروقاً جوهرية كبيرة بين البلدين، سواء من حيث القدرات العسكرية، أو التماسك الداخلي، أو النفوذ الإقليمي في المنطقة.

كذلك، لم تستطع الولايات المتحدة عزل النظام الإيراني داخلياً، حيث نجح الأخير في جعل البرنامج النووي الإيراني جزءاً مهماً من الكرامة الوطنية التي يصعب التنازل عنها. كما أن السياسة الأمريكية تجاه الأزمة ساعدت النظام الإيراني في تعريف القضية أمام الرأي العام الإيراني المحلي بأنها مسألة حرمان إيران من حقها في التكنولوجيا النووية السلمية؛ ومن ثم يمكن القول بأن الوضع الداخلي في إيران وتمسك الرأي العام الإيراني بالبرنامج النووي كان إحدى الأوراق المهمة التي استندت إليها إيران في إدارتها للأزمة، بعكس ما خططت له الولايات المتحدة.

أما خارجياً فقد نجحت الولايات المتحدة في تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، على الرغم من أن سياسة التصعيد الإيرانية منذ وصول أحمدي نجاد إلى الحكم كان لها الدور الأكبر في ذلك؛ لكن رغم التوافق العام بين الولايات المتحدة والقوى الدولية على رفض أن تمتلك إيران السلاح النووي، أو أن تظهر قوى نووية جديدة في الشرق الأوسط، فقد ظلت هناك اختلافات مهمة بين الولايات المتحدة وتلك القوى، خاصة روسيا والصين بشأن مجموعة أخرى من الأهداف؛ فالولايات المتحدة انطلقت في إدارتها للأزمة من أجندة خاصة عنوانها الحرب ضد الإرهاب ومكافحة الانتشار النووي، وأهدافها الحفاظ على نظام إقليمي في منطقتي الخليج والشرق الأوسط يضمن عدم ظهور قوة مناوئة تشكل تهديداً لمصالحها الاستراتيجية في المنطقتين، أو ظهور نظام إقليمي يهدد أمن إسرائيل.

وعلى العكس، فإن روسيا والصين انطلقتا من اعتبارات تتعلق بالمصالح الوطنية الخاصة لكل منهما، تتركز حول تجنب التكلفة الضخمة لأي عمل عسكري ضد إيران أو عقوبات اقتصادية طويلة المدى، وفي هذا السياق، يمكن فهم مجاراة روسيا الصين للعقوبات الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن أرقام 1737 و1747 و1803، باعتبارها: أولاً، محاولة لضبط سلوك النظام الإيراني وعدم إقدامه على القيام بسلوكيات استفزازية قد تؤدي إلى القيام بعمل عسكري ضده يسفر عن انهيار مفاجئ للنظام وإعادة بناء التوازنات القائمة في المنطقة لصالح الولايات المتحدة وحلفائها، فضلاً عن الآثار الاقتصادية السلبية المتوقعة لأي عمل عسكري على الاقتصادين الروسي والصيني. وثانياً، اعتبار القرارات محاولة لنزع فتيل مواجهة بين روسيا والصين من جانب والولايات المتحدة من جانب آخر، على خلفية البرنامج النووي الإيراني.

وبهذا المعنى، كان من الصعب التوقع أن يأخذ الاتفاق بين الأطراف السابقة على ممارسة الضغوط والعقوبات على النظام الإيراني مدى لانهائياً، حيث ظلت مواقف تلك الأطراف محددات رئيسية للضغوط الأمريكية في هذا الشأن، خاصة عندما تنحرف تلك الضغوط أو العقوبات عن الأهداف النهائية لكل طرف.

وقد فرضت تلك التحديات على الولايات المتحدة استبعاد أو تأجيل فكرة تغيير النظام في طهران، والاتجاه نحو التركيز على دبلوماسية تغيير سياسات النظام. وقد بدأت ملامح هذه السياسة تتضح تدريجياً في ظل الولاية الثانية لإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن التي تخلصت ولو جزئياً من الهيمنة الفكرية لصقور المحافظين الجدد. فقد شهدت تلك الإدارة تغييرات جوهرية في وضعية الأشخاص وفي دوائر صنع القرار المؤثرة، علاوة على التحول في سياسات الأمن القومي الأمريكي نحو مستوى أكبر من الواقعية.

ومع ذلك، لم تحقق الولايات المتحدة أهدافها من خلال دبلوماسية تغيير سياسات النظام، حيث قامت هذه الدبلوماسية على محورين رئيسيين: الأول، الانفتاح على إيران والتخلي عن لهجة التهديد بتغيير النظام؛ والثاني، محاولة احتواء إيران، عبر تقليم أظافرها

الإقليمية ليبدو النظام الإيراني في حالـة عزلـة إقليميـة يـضطر معهـا إلى تقـديم التنـازلات المطلوبة منه.

في المحور الأول من هذه الدبلوماسية، تراجعت الولايات المتحدة عن لهجـة التهديـد باستخدام القوة العسكرية وأجرت عدة جولات من الحوار مع إيران لمناقـشة سـبل تحـسين الوضع الأمني في العراق، وكان هذا في ذاته انفتاحاً مهماً على إيران، لكنها لم تدخل في حوار مباشر معها لبحث الأزمة، مثلما فعلت مع كوريا الشمالية وقبلها مع ليبيا.

ومن ناحية أخرى، على الرغم من أن الولايات المتحدة أيدت الحوافز التي تقدمت بهـا الدول الأوروبية لإيران أربع مرات، فقد كانت تلك الحوافز ذات طـابع اقتـصادي بحـت لم تتجاوب معها إيران التي كانت تريد ضمانات أمنية بالأساس، ولم تبدِ الولايات المتحـدة أيَّ استعداد لتفهمها، خاصة ما يتعلق بعدم استهدافها عسكرياً والاعتراف بدورها في المنطقـة. هذا، في حين اضطرت الإدارة الأمريكية لبحث تلـك النوعيـة مـن الـضمانات مـع النظـام الكوري الشمالي بعد امتلاكه السلاح النووي، بعد أن كانت ترفض بحثها قبل وصوله هـذه المرحلة.

أما فيما يتعلق بالمحور الثاني من دبلوماسية تغيير سياسات النظام الإيراني فقد اتـسمت السياسة الأمريكية فيه بدرجة كبيرة من سوء التقدير. ففي هـذا المحـور عملـت الولايـات المتحدة على "تقليم أظافر إيران الإقليمية" وفرض عزلة على النظام الإيراني، عـبر دعـم مـا أسمتها "الحكومات العربية المعتدلة" التـي تـشمل بالأسـاس كـلاً مـن مـصر والـسعودية والأردن. كما حاولت إحياء عملية السلام وإحداث اختراقـات في قـضايا الـصراع العـربي الإسرائيلي عبر دعم المفاوضات السورية الإسرائيلية، كي تتحول أنظـار العـالم العـربي مـن التركيز على الخطر الإسرائيلي إلى التركيز على "الخطر" الإيراني.

وظهر سوء التقدير المشار إليه، في إخفاق الإدارة الأمريكية السابقة في استكشاف تباين الرؤى العربية حول كيفية التعامل مع إيران. فإذا كانـت الأنظمـة العربيـة قلقـة فعـلاً مـن

إيران، فإن هناك اختلافاً في الأسباب وفي المصالح وبالتالي في السياسة المتبعة؛ ففي الوقت الذي تخشى فيه المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين من تمدد إيران وتدخلها في شؤونها الداخلية، فإن مصر تخشى على وضعها الإقليمي وتأثير النفوذ الإيراني على القضية الفلسطينية. وتذهب بعض التحليلات إلى عدم وجود إجماع على طبيعة التعامل مع طهران حتى بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. من هنا، ففي ظل هذا الاختلاف في الرؤى تجاه إيران وتوحدها – على الأقل على المستوى المعلن – تجاه إسرائيل، كان من الصعب أن تنجح السياسة الأمريكية في هذا الجانب.

أما الاقتراب الأمريكي القائم على إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط كإحدى أدوات احتواء إيران، فواجه مشكلات كبيرة أيضاً. فقد افترضت إدارة جورج بوش الابن أن استخدام الدبلوماسية بين إسرائيل وجيرانها سينعكس على الشارع العربي وسيدفع الحكومات خلف واشنطن، بحيث تقود إلى خلق أرضية عمل مشتركة لجبهة عربية إسرائيلية ضد إيران. وتجلى سوء التقدير هذا في أن الولايات المتحدة لم تأخذ بعين الاعتبار محورية قضية الصراع العربي الإسرائيلي في أجندة الاهتمامات العربية على الصعيدين الرسمي والشعبي، وأن الفكر الاستراتيجي العربي يقوم بالأساس على أن الخطر الأساسي الذي يهدده يظل متمثلاً في إسرائيل، حتى على الرغم من تطبيع بعض الدول العربية معها. يضاف إلى ذلك، أن الولايات المتحدة لم تقدم خطة طريق واضحة لحل قضايا الصراع العربي الإسرائيلي؛ حتى إن إسرائيل أصرت، بدعم أمريكي، على ألا تتضمن المفاوضات في أنابوليس قضايا الوضع النهائي. أما المفاوضات السورية الإسرائيلية، فلم تحقق تقدماً يذكر، حيث ما لبثت أن انهارت بعد العدوان الإسرائيلي على غزة في كانون الأول/ ديسمبر 2008 – كانون الثاني/ يناير 2009.[112]

من هنا، يمكن القول إنه خلال فترة الدراسة، لم تكن للولايات المتحدة سياسة واضحة حيال الأزمة النووية الإيرانية، وإنما عانت ما يمكن وصفه بحالة من "التخبط والتناقض". فقد تطورت هذه السياسة من تغيير النظام وفقاً للنموذج العراقي، إلى تغيير سياسات النظام وفقاً للنموذجين الليبي والكوري الشمالي. ولم تحقق الإدارة الأمريكية السابقة أهدافها لعدم

وجود أجندة واضحة تتبعها في حال أخفقت استراتيجية تغيير النظام الإيراني، وبـدا أنهـا لم تدرس البدائل الأخرى جيداً بسبب تبني هذا الهدف خياراً وحيداً. وقـد كـان للمحـافظين الجدد في الإدارة الأمريكية، الرافضين للحل الدبلوماسي والتفاوض المباشر مع إيـران، دور كبير في هذا الشأن. وكانت النتيجـة، مجموعـة مـن المواقـف الأمريكيـة المتـضاربة جعلـت الدبلوماسية رهينة الأيدولوجيا، بدلاً من تبنـي سياسـة واضـحة المعـالم قائمـة عـلى بـدائل مختلفة، الأمر الذي قلص خيارات الإدارة الأمريكية في إدارتها للأزمـة، وجعلهـا – خـلال فترة الدراسة – بعيدة تماماً عن تحقيق أهدافها.

الفصل الخامس

مستقبل الإدارة الأمريكية للأزمة النووية الإيرانية

إن التنبؤ بالسيناريوهات المستقبلية في مجال العلوم السياسية، وتحديداً في مجال الدراسات الاستراتيجية وبشكل عام في مجال العلوم الاجتماعية، أمر يحيط به الكثير من الصعوبات، لأنه لا يخضع لفرضيات يمكن التنبؤ بها علمياً، ولكنه مع ذلك يظل أمراً مهماً ولاسيما إذا استند إلى عامل الخبرة الماضية وتحليل معطيات الواقع بالنسبة للحالة محل الدراسة، بما يكسبه قدراً معقولاً من المصداقية في التحليل وفي طرح أبرز السيناريوهات المحتملة أو الممكنة.

وعلى الرغم من أن الأزمة النووية الإيرانية لاتزال تطوراتها مفتوحة على كافة الاحتمالات، فإن التوجهات التي جاءت بها الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة باراك أوباما ربما تفيد في تحديد بعض السيناريوهات المحتملة لتطورات الأزمة. لذا فمن المهم في البداية تحليل موقف إدارة الرئيس أوباما تجاه الأزمة، حتى يمكننا الانطلاق منه نحو بناء سيناريوهات المستقبل، والعوامل التي تعزز فرص حدوثها وتلك التي تحد من ذلك.

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين: الأول، يتناول موقف إدارة الرئيس باراك أوباما تجاه الأزمة النووية الإيرانية؛ والثاني، يتناول السيناريوهات المستقبلية المتاحة أمام إدارته في تعاملها مع الأزمة.

المبحث الأول

موقف إدارة الرئيس باراك أوباما من الأزمة النووية الإيرانية

جاء الرئيس الأمريكي باراك أوباما بمقاربة مختلفة إزاء التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية، حيث أعلن منذ حملته الانتخابية استعداده للحوار مع القادة الإيرانيين دون شروط مسبقة. هذه المقاربة عكست تحولاً في السياسة الأمريكية عن المسار الذي اتبعته الإدارة السابقة لجورج بوش الابن، القائم على التهديد بالقوة العسكرية لتغيير النظام الإيراني؛ هذا إضافة إلى العودة إلى سياسة احتواء إيران مرة أخرى، للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من الحوار المزمع معها.

وفي إطار تناول موقف إدارة الرئيس باراك أوباما تجاه الأزمة النووية الإيرانية، سيتم التركيز على محورين رئيسيين: الأول، المؤشرات التي تعكس إلى أي مدى يعد الحوار المعلن من جانب إدارة أوباما متغيراً جديداً في السياسة الأمريكية تجاه الأزمة، وكذلك الموضوعات التي يمكن أن يشملها؛ فهل سيقتصر هذا الحوار على مناقشة الأزمة النووية فقط، أم سيتناول القضايا العالقة في العلاقات الأمريكية الإيرانية بصفة عامة؟ أما المحور الثاني فيتمثل في العودة إلى اتباع سياسة الاحتواء مع إيران مرة أخرى من خلال محاولات فك التحالف الاستراتيجي القائم بينها وبين سورية.

أولاً: الحوار مع إيران كمتغير جديد في السياسة الأمريكية تجاه الأزمة النووية الإيرانية (المؤشرات والموضوعات)

بداية، لا يمكن اعتبار الحوار الأمريكي الإيراني أو الانفتاح الأمريكي عليها أمراً جديداً في السياسة الأمريكية الحديثة تجاه إيران. صحيح أن آخر مفاوضات علنية ومباشرة جرت بين الجانبين كانت في مطلع ثمانينيات القرن العشرين، وتمحورت حول أزمة الرهائن الدبلوماسيين في السفارة الأمريكية في طهران والتي استمرت 444 يوماً، وانتهت بمفاوضات مباشرة بين الطرفين، ومنذ ذلك الحين والعلاقات مقطوعة بين الدولتين،

باستثناء بعض اتصالات سرية بينهما تكاد تقتصر على اللقاءات في مراكز الأبحاث بين الأكاديميين من كلا الطرفين، وبالطبع لم تكن هذه القاءات بعيدة عن الدوائر الرسمية الإيرانية والأمريكية. وكما سبقت الإشارة، فقد تعاون الجانبان فعلياً في بعض القضايا التي عكست وجود قدر من المصالح المشتركة بينهما، وتمثل ذلك بشكل رئيسي في التعاون الإيراني البراجماتي مع الولايات المتحدة في حرب أفغانستان وإسقاط حكومة حركة طلبان، ثم في حرب العراق في آذار/ مارس 2003، وإسقاط نظام صدام حسين.

كما شهدت الفترة الأخيرة من حكم الرئيس جورج بوش الابن انفتاحاً غير مسبوق تجاه إيران، تجلى أبرز مؤشراته في الدخول في حوار مباشر معها بحثاً عن كيفية تحقيق الاستقرار في العراق؛ وحضور وفد أمريكي للمرة الأولى في مباحثات جنيف بين ممثلي الدول الغربية وإيران حول برنامجها النووي في 19 تموز/ يوليو 2008.

من هنا، كانت هناك مؤشرات عكست انفتاح الولايات المتحدة على إيران، حتى خلال فترة الإدارة الأمريكية السابقة التي تعد من أكثر الإدارات تشدداً في سياستها تجاه إيران. مع ذلك، لم تعكس هذه المؤشرات تغيراً استراتيجياً في سياسة الإدارة السابقة تجاه إيران، وإنما كانت تغييرات تكتيكية لجأت إليها تحت ضغط ظروف معينة وتحديات ظرفية.

أ. المؤشرات:

منذ مجيء إدارة باراك أوباما، وحتى قبل تسلمها السلطة رسمياً في 20 كانون الثاني/ يناير 2009، برزت عدة مؤشرات أوحت بأن ثمة مقاربة جديدة في السياسة الأمريكية تجاه الأزمة النووية الإيرانية وتجاه علاقاتها مع إيران بشكل عام، ومن أبرز تلك المؤشرات:

1. في مؤتمره الصحفي الأول، في 9/ 2/ 2009، جدد الرئيس أوباما دعوته إلى إقامة حوار مباشر مع إيران دون شروط مسبقة، وهي دعوة كان قد أطلقها خلال حملته الانتخابية، واعتبرها بعض المراقبين آنذاك من قبيل الشعارات الانتخابية المستهلكة التي لن يكون

لها وجود في السياسة الأمريكية بعد فوزه؛[1] لكنها أصبحت تمثل جوهر سياسته المعلنة تجاه إيران على الأقل على مستوى الخطاب السياسي.

2. أصبحت الدعوة إلى الحوار مع إيران خطاً ثابتاً تقريباً في تصريحات المسؤولين بالإدارة الأمريكية لباراك أوباما؛ فقد دعت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون إلى الحوار مع طهران في أكثر من مناسبة، حتى من قبل أن تتسلم مهام منصبها رسمياً (تصريحاتها في جلسة الاستماع أمام الكونجرس في 13 / 1/ 2009). وفي خطابه أمام المؤتمر السنوي الدولي للأمن في ميونيخ، في 7/ 2/ 2009، أكد جوزيف بايدن نائب الرئيس الأمريكي استعداد الولايات المتحدة للتحاور مع إيران.[2] وفي 9 / 4/ 2009، أعلن ايان كيلي المتحدث باسم الخارجية الأمريكية عن التوجه ذاته، بتأكيده استعداد الولايات المتحدة للتفاوض مباشرةً مع إيران دون تمسكها بأي شروط مسبقة.[3]

ومن بين مؤيدي الحوار داخل الإدارة الأمريكية أيضاً جاري سومر عضو مجلس العلاقات الخارجية وأحد كبار مستشاري أوباما الذي دعا إلى اتباع حوار وسياسة أكثر علنية دون اشتراط وقف إيران عملية تخصيب اليورانيوم، كما دعا إلى أن يكون الحوار مع ممثلين للمرشد الأعلى علي خامنئي، وأن يتطرق إلى القضايا الشائكة في العلاقات بين الدولتين؛ كالوضع في العراق وأفغانستان وعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن بين الداعين إلى الحوار مع إيران أيضاً مدير مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض جون أوبيرنان الذي لم يدع إلى الحوار فقط، بل طالب بتخفيف الحملات الإعلامية على طهران وتجاهُل التعليقات المعادية للولايات المتحدة من جانب المسؤولين الإيرانيين.[4]

لم يقتصر الأمر على أعضاء الإدارة فقط، بل بدا أن هناك توافقاً من جانب الكونجرس الأمريكي مع سياسة الرئيس أوباما حول الحوار مع إيران، حيث أصدرت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي تقريراً جاء فيه أن واشنطن تراجعت عن فكرة تغيير النظام الإيراني، وأن الحل السياسي هو السبيل الأفضل للتعامل مع

مساعي إيران لتطوير قدراتها النووية. وأشاد التقرير بانتهاج سياسة الحوار مع إيـران، بالرغم من عدم استبعاده سلاح العقوبات في حال فشل المساعي الدبلوماسية.[5]

3. تعد رسالة أوباما إلى الشعب الإيراني وقيادته، في 20 آذار/ مارس 2009 بمناسبة رأس السنة الإيرانية، أبرز المؤشرات الجديدة في هذا الاتجاه، حيث تـضمنت، بالإضـافة إلى إعادة التأكيد على أهمية الدبلوماسية والحوار في سياسة واشنطن تجاه طهـران، الـدعوة إلى بداية مرحلة جديدة من العلاقات بـين الـدولتين، تقـوم عـلى: التـزام إيـران بنبـذ الإرهاب، وعدم السعي إلى امتلاك أسلحة نووية، مقابل وعد أمريكـي بفـرص أكـبر "للشراكة والتجارة" والانخراط في "اتصالات متجددة".[6]

4. أكد الرئيس أوباما المضمون ذاته في خطابه إلى العالم الإسلامي الذي أطلقه من القاهرة في 4/ 6/ 2009، بدعوته إيران إلى التغلـب عـلى فقـدان الثقـة بيـنهما، وجـدد عرضـه للحوار معها دون شروط مسبقة، قائلاً «إن التغلب عـلى فقـدان الثقـة الـذي اسـتمر عشرات السنين سوف يكون صعباً، لكننا سـوف نمـضي قـدماً مـسلحين بالـشجاعة واستقامة النوايا والعزم، سيكون هناك الكثير مـن القـضايا التـي سيناقـشها البلـدان ونحن مستعدون للمضي قدماً دون شروط مسبقة على أساس الاحترام المتبادل...، إن الأمر الواضح لجميع المعنيين بموضوع الأسلحة النووية أننا وصلنا إلى نقطـة تتطلـب الحسم وهي ببساطة لا ترتبط بمصالح أمريكـا ولكنهـا تـرتبط بمنـع سـباق للتـسلح النووي قد يدفع بالمنطقة إلى طريق محفوف بالمخاطر ويدمر النظام العالمي لمنـع انتـشار الأسلحة النووية. وينبغي على أي دولة، بما في ذلك إيران، أن يكون لها حـق الوصـول إلى الطاقـة النوويـة الـسلمية إذا امتثلـت لمسؤولياتها بموجـب معاهـدة منـع انتـشار الأسلحة النووية، وهذا الالتزام هو التزام جوهري في المعاهدة ويجب الحفاظ عليه من أجل جميع الملتزمين به».[7] وكان من الأمـور ذات الدلالـة في هـذا الـصدد أن الـرئيس بـاراك أوبامـا لم يـشر في خطابـه مطلقـاً إلى فـرض عقوبـات عـلى إيـران، لا بـالمعنى الاقتصادي ولا العسكري.

والملاحظ من خلال تحليل مضمون هذه الخطابات، أن باراك أوباما قد تخلى عن مجمل التوصيفات والمصطلحات التي كان يستخدمها الرئيس السابق جورج بوش الابن في الحديث عن إيران مثل "محور الشر" و"الدولة المارقة" و"الإرهاب الإيراني"، واستخدم بدلاً منها "الجمهورية الإسلامية الإيرانية" و"العظمة الحقيقية للشعب وللحضارة الإيرانية"؛ كما خاطب القيادة الإيرانية التي لم يأتِ الخطاب السياسي لإدارة جورج بوش على ذكرها.[8]

5. يضاف إلى ما سبق دعوة الولايات المتحدة إيران إلى المشاركة في المؤتمر الدولي حول أفغانستان الذي انعقد في لاهاي في آذار/ مارس 2009، بمبادرة من الإدارة الأمريكية. وقد لاقت مشاركة طهران في المؤتمر صدى إيجابياً، حيث أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون إلى أن مجرد حضور وفد إيراني في المؤتمر يشكل بادرة على إمكانية التعاون في هذا المجال في المستقبل، قائلة «إن لإيران، كما للولايات المتحدة، مصلحة مشتركة في أمن أفغانستان واستقرارها، وقد عرض الممثل الإيراني في مداخلاته بعض الأفكار الواضحة التي سنتابعها معاً»،[9] وأضافت أن «المبعوث الخاص إلى أفغانستان وباكستان ريتشارد هولبروك، الذي حضر مؤتمر لاهاي، تبادل حديث مجاملة مع الموفد الإيراني، لكن الحديث لم يتركز على قضايا محددة وموضوعية، وتم الاتفاق بينهما على أن يبقيا على اتصال»، كما أشارت كذلك إلى أن مشكلات أمن الحدود بين أفغانستان وإيران وتهريب المخدرات من أفغانستان عبر إيران تلقى اهتماماً وقلقاً مشتركين بين أمريكا وإيران و«نتطلع إلى الطرق التي يمكن أن نتعاون بها لمواجهتها»،[10] وهو ما يعني أن الحوار المزمع لن يقتصر في الغالب على الأزمة النووية الإيرانية فقط، بل سيشمل موضوعات أخرى كما سيتضح.

6. أحد المؤشرات الأخرى التي أوحت بأن هناك مقاربة مختلفة في السياسة الأمريكية تجاه إيران هو تعيين المخضرم دينيس روس ليتولى ملف العلاقة مع إيران، حيث يعكس ذلك أهمية هذا الملف بالنسبة لباراك أوباما. ويتمتع روس بخبرة كبيرة في التعامل مع

قضايا منطقة الشرق الأوسط، حيث عمل في مجلس الأمن القومي في أثناء إدارة ريجان، ومفاوضاً في عملية السلام في الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب وبيل كلينتون، ثم مستشاراً لباراك أوباما لشؤون الشرق الأوسط في أثناء الانتخابات الرئاسية، ومن المتوقع أن تعطي الإدارة الأمريكية لنصائحه أهمية كبيرة وأن يلعب دوراً مؤثراً في تحديد زمن وكيفية بدء هذا الحوار.[11]

7. يضاف إلى تلك المؤشرات السابقة الدبلوماسية الشعبية، حيث تم السماح لفرق رياضية من البلدين بالقيام بزيارات متبادلة "تندرج في إطار التبادل الشعبي" بين الولايات المتحدة وإيران، كما وصفتها وزارة الخارجية الأمريكية. وفي مبادرة أخرى في هذا الاتجاه، أصدرت إدارة الرئيس باراك أوباما تعميماً يسمح للسفارات الأمريكية حول العالم بدعوة الدبلوماسيين والمسؤولين الإيرانيين في العواصم المختلفة لحضور الاحتفالات بيوم الاستقلال الأمريكي يوم 4 تموز/ يوليو 2009. وتعد هذه المرة الأولى التي تصدر فيها الخارجية الأمريكية بياناً بدعوة دبلوماسيين وسفراء إيرانيين إلى حفلات الاستقبال في السفارات الأمريكية بمناسبة يوم الاستقلال، حيث جرت العادة على دعوة الدول التي تربطها بواشنطن علاقات جيدة.[12]

في إطار تحليل هذه المقاربة التي أتى بها باراك أوباما، اعتبر بعض المحللين أن إعلان الإدارة الأمريكية الرغبة في الحوار مع إيران جاء في وقت تضاءلت فيه الخيارات الأمريكية المتاحة في التعامل مع طهران. فبعد خمسة أعوام من بداية الحديث عن مخاطر البرنامج النووي الإيراني، تراجع خيار تغيير النظام من الداخل، كما سقط مبدأ الاحتواء بعد أن استطاعت إيران مواجهة عقبة الوجود الأمريكي على حدودها، بتوسيع نفوذها بمختلف الأدوات لمحاصرة وتهديد المصالح الأمريكية في أكثر من مكان، وطورت من البرامج العسكرية ما يجعل من خيار الحل العسكري أمراً مكلفاً للولايات المتحدة وسائر أطراف المنطقة.[13] وفي السياق ذاته، لم تفلح القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي بشأن الملف النووي لإيران في ثنيها عن مواصلة جهودها لإكمال مشروعها النووي، بل ربما وصلت إلى نقطة "اللاعودة النووية".

وفقاً لهذا التحليل، فإن خيارات الولايات المتحدة هنا أصبحت تتراوح بين التسوية والحوار أو المواجهة الشاملة، وقد اختارت إدارة أوباما التركيز على خيار الحوار والدبلوماسية، لعدم قدرتها على تحمل تكاليف خيار المواجهة.[14]

ويمكن القول إن سياسة الحوار التي أعلنها أوباما تجاه إيران تأتي انسجاماً مع السياسة التي تبناها منذ وصوله إلى البيت الأبيض في كانون الثاني/ يناير2009، والقائمة على أساس تخفيف حدة الصراع في العالم، وفتح أبواب الحوار بين الولايات المتحدة والدول المعادية لها، مثل إيران؛ أي الاعتماد بشكل أكثر على القوة الناعمة لمعالجة ما أصاب فاعلية وتأثير السياسة الخارجية الأمريكية من تراجع على الصعيد الخارجي خلال فترتي الرئيس جورج بوش الابن.[15]

وقد عكست الإشارات والتصريحات الإيجابية التي تضمنتها المؤشرات التي سبقت الإشارة إليها القوة الناعمة في سياسة أوباما تجاه إيران، كما عكس موقفه من انتخابات الرئاسة الإيرانية الأخيرة وما تلاها من تداعيات، مؤشراً آخر على هذه السياسة.

فعقب الاحتجاجات الشعبية على نتائج انتخابات الرئاسة الإيرانية التي جرت في حزيران/ يونيو 2009، والطريقة العنيفة التي تصدى لها بها الأمن الإيراني، حرص أوباما على عدم إعلان الدعم الصريح لموقف المعارضة الإيرانية واعتبار المواجهة بين النظام والمعارضة شأناً داخلياً لا يعني الولايات المتحدة التي ستتعامل مع أي حكومة إيرانية لبحث قضاياهما الخلافية. و في هذا الصدد قال أوباما إن «على الإيرانيين أن يقرروا من يقود إيران، نحن نحترم السيادة الإيرانية، ونريد أن نتجنب جعل الولايات المتحدة هي القضية داخل إيران». وشرح أوباما أسباب التزامه بعدم إعطاء حكم على الانتخابات، قائلاً «لم نكن على الأرض، لم يكن لدينا مراقبون هناك، فلا يمكنني أن أقول بشكل قاطع ما حدث فيما يخص الانتخابات».[16]

وعلى الرغم من أن هذه السياسة جعلت الرئيس الأمريكي محل انتقاد شديد من جانب الجمهوريين، كما سيتضح، فإنه أراد من ذلك تحقيق هدفين:

الأول، وضع التيار الإيراني المحافظ الـرافض للحـوار مـع واشـنطن في مـأزق، حيـث استهدف أوباما من خلال لهجته الحذرة بعدم الانخراط في الـشأن الإيـراني الـداخلي تفويـت الفرصة على هذا التيار حتى لا يستغل التدخل الأمريكي لتفريغ التظـاهرات والاحتجاجـات الإيرانية من مضمونها، ومن ثم في تثبيت شرعيته. كما أن إعلان الـدعم الـصريح للمعارضـة الإيرانية كان من شأنه أن يعرضها للاتهام بالتبعية للولايات المتحدة من جانب النظام الحاكم.

وبتعبير آخر، يمكن القول إن أوباما رأى أن التدخل الأمريكـي في الـشؤون الإيرانيـة من شأنه أن يحول المظاهرات والاحتجاجات الإيرانية مـن تـصرف إيـراني خـالص يحركـه شعور إيراني خالص، للحفاظ على حريتهم السياسية وحقهم في التعبير، إلى تحـرك مـدعوم من الولايات المتحدة لقلب نظام الحكم، وهو ما كان سيقوي حجة النظام في مواجهاته مـع المتظاهرين والمحتجين الإيرانيين. وتمثل الهدف الثاني في الإبقاء على فرص الحوار مع النظـام في طهران قائمة.[17]

وحتى عندما انتقد أوباما هذه الانتخابات فيما بعد، بفعل الضغوط والانتقادات التـي تعرض لها داخل الولايات المتحدة وخاصة من جانب الجمهوريين،[18] بدا حريـصاً عـلى ألا يؤيد الاحتجاجات الإيرانية إلا بعد اجتذابها تأييداً دوليـاً، أوربيـاً تحديـداً، بغـرض تحقيـق الهدف الأول المشار إليه آنفاً، وهو ما حدث بالفعل. فقد أعربت الدول الأوربية عـن عـدم ارتياحها لتعامل النظام الإيراني مع المعارضـة، ووصـل الأمـر إلى تبـادل سـحب المبعـوثين الدبلوماسيين بين بريطانيا وإيران على أثر انتقادات المرشد الأعلى للثورة الإيرانية لمـا أطلـق عليه تدخلاً بريطانياً في الشؤون الداخلية لإيران، كما أدانت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل اعتقال السلطات الإيرانية المعارضين، وحذر رئيس الوزراء البريطاني – حينها – جـوردون براون من أن ردود الفعل الإيرانية سيكون لها «آثار على علاقات إيران مع بقية العالم»، وندد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزى بنتـائج الانتخابـات، واعتـبر تزويـر النتـائج أمـراً غـير مقبول. لكن بعد الإدانة الروسية المعتدلة لقمع المحتجين، وتعاظم التظاهرات في العواصـم الأوربية وكذا الولايات المتحدة، جاء التغير في موقف الرئيس أوباما مـن ممارسـات النظـام ضد المعارضين منددا بقمع الأمن الإيراني لقوى المعارضة.[19]

ففي 24 حزيران/ يونيو 2009 قال الرئيس أوباما إنه «يدين بشدة الممارسات الظالمة لقمع المتظاهرين في إيران، وأنه انضم إلى الأمريكيين في الحزن والبكاء على كل روح بريئة زهقت»، مشيراً إلى أن هناك تساؤلات جدية حول شرعية هذه الانتخابات الرئاسية. ودعا طهران إلى "ممارسة الحكم بالتوافق وليس بالإكراه".[20] وقد خففت هذه التصريحات حدة الضغط المفروض عليه من قبل المحافظين الجدد داخل الولايات المتحدة، الذين طالبوه بدعم المعارضة والإصلاحيين الإيرانيين.

ورغم انتقاد النظام الإيراني للولايات المتحدة بسبب ما اعتبره تدخلاً في شؤونه الداخلية، ومطالبة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد نظيره الأمريكي باراك أوباما بالاعتذار،[21] فإنها كانت مطالبات فقدت قوتها؛ لأن الموقف الأمريكي المنتقد لتلك الممارسات جاء بعد الإدانة الدولية لها، حتى إنه لم يكن بحدة بعض المواقف الأوربية.

ب. موضوعات الحوار الأمريكي – الإيراني

اتضح مما تقدم أن سياسة الحوار مع طهران تعد متغيراً جديداً في السياسة الأمريكية تجاه الأزمة النووية الإيرانية، ولكنها لاتزال متغيراً نظرياً على مستوى الخطاب السياسي لم تصاحبه خطوات تنفيذية. فمنذ انتخاب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة، لم يقدم تفاصيل أو خطوات عملية محددة بشأن سياسته الجديدة تجاه طهران، واكتفى بالتأكيد على أن الحوار سيكون محور هذه السياسة. وحتى عندما أعلن الناطق باسم البيت الأبيض روبرت جيبس في 20 آذار/ مارس 2009 أن الولايات المتحدة لديها مشروعات لمبادرات من أجل تشجيع الحوار مع إيران، بعد الرسالة التاريخية التي وجهها الرئيس باراك أوباما مباشرة إلى القادة والشعب الإيرانيين، فإنه امتنع عن الحديث عن مضمون وتفاصيل هذه المبادرات الممكنة.[22]

وقد يفسَّر هذا الصمت بأن الإدارة الأمريكية ربما كانت تنتظر نتائج انتخابات الرئاسة الإيرانية، علها تسفر عن وصول شخصية جديدة إلى الحكم غير الرئيس محمود أحمدي نجاد. وكانت هناك آمال كبيرة في فوز مرشح إصلاحي وذلك لضمان نجاح الحوار المستقبلي مع طهران. وفضلاً عن ذلك، كانت واشنطن تدرك أن الحوار مع إيران قبل انتخابات

الرئاسة الإيرانية من شأنه تعزيز مكانة الرئيس المحافظ محمود أحمدي نجاد بين جمهور ناخبيه الإيرانيين لكونه استطاع - وفق المنطق السائد وقتها - إرغام الدولة الكبرى في العالم على طلب الحوار معه، وكان سيستغل هذا الأمر في إبعاد الانتقادات الداخلية الموجهة إليه بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية الداخلية وحالة العزلة الخارجية التي أصبحت فيها إيران بعد فرض العقوبات الدولية عليها بموجب القرارات الصادرة من مجلس الأمن.

ومع ذلك، وبعد فوز أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية بولاية ثانية، أكد أكثر من مسؤول أمريكي أن السياسات الأمريكية حيال إيران لن تتأثر بشكل فوري بنتيجة الانتخابات أو بإعادة انتخاب أحمدي نجاد، وأن واشنطن تريد أن ترى تغييراً في السلوك الإيراني، خاصة وأنها معنية أكثر بالسياسات، بغض النظر عن نوع الحكومة أو الرئيس.[23]

أما بالنسبة للموضوعات المتوقع أن يشملها الحوار المزمع بين الدولتين، فمن الطبيعي أن يكون الملف النووي الإيراني أبرزها وأصعبها نظراً لتعقيداته الإقليمية والدولية، إلا أنه من الصعب تصور أن يقتصر الحوار على هذا الملف فقط. فهناك الكثير من القضايا المشتركة محل نقاش وذات تأثير في موقف الولايات المتحدة من الأزمة النووية الإيرانية التي باتت واشنطن تعتبرها أزمة نظام في الأساس وليست أزمة انتشار النووي. من هنا، فإن الحوار بشأن الأزمة النووية الإيرانية من المتوقع أن يكون جزءاً من حوار أوسع حول قضايا أخرى وملفات عالقة في العلاقات الأمريكية الإيرانية،[24] ولعل هذا يفسر دعوة الإدارة الأمريكية إيران إلى المشاركة في مؤتمر لاهاي حول أفغانستان الذي انعقد في آذار/ مارس 2009.

ومن بين الملفات المهمة التي قد يشملها الحوار، الوضع في كل من العراق وأفغانستان، حيث تلعب إيران دوراً مؤثراً في هذين الملفين من خلال علاقاتها بعدة قوى في العراق، وعلاقاتها أيضاً بالمناطق الأفغانية المحاذية لحدودها الشرقية، بالإضافة إلى ملفات أخرى.

فبالنسبة للملف الخاص بالعراق، نجد أن أحد التغييرات الرئيسية التي جاء بها الرئيس أوباما هو إصراره على سحب القوات الأمريكية من هذا البلد في مقابل التركيز على

أفغانستان. وظل هذا التوجه واضحاً خلال حملته الانتخابية وحتى بعد انتخابه. ويمكن القول إن هذا التوجه ليس جديداً عليه، فقبل بدء حملته الانتخابية نشر أوباما دراسة في مجلة فورين أفيرز الأمريكية – عدد تموز/ يوليو، آب/ أغسطس 2007 – قال فيها «كي نستطيع تجديد الزعامة الأمريكية في العالم، يجب أولاً أن نصل بحرب العراق إلى نهاية مسؤولة، ونركز اهتمامنا على الشرق الأوسط الأوسع عبر سحب كل الفرق العسكرية الأمريكية من العراق». وبعد فوزه في الانتخابات، دعا إلى وضع جدول زمني مدته 16 شهراً لسحب القوات الأمريكية من العراق حتى يتسنى توجيه المزيد من التركيز إلى أفغانستان، باعتبارها الجبهة الرئيسية في الحرب على الإرهاب.[25]

ولكي يستطيع الرئيس باراك أوباما تنفيذ سياسته في العراق، سيكون عليه أن يتوصل إلى تفاهم ما مع إيران التي تمتلك العديد من أوراق الضغط والقوة على الساحة العراقية.

وأما بالنسبة للملف الأفغاني، فإيران لها أيضاً نفوذ كبير في أفغانستان، وهو إحدى أوراق الضغط التي تمتلكها إيران في مواجهة الولايات المتحدة، فواشنطن تدرك أن نجاح سياستها واستراتيجيتها المزمع تطبيقها في هذا البلد يحتاج إلى التعاون – أو على الأقل التنسيق – مع إيران.[26]

وهناك أيضاً الملف الخاص بأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية بين الولايات المتحدة وإيران. فلطالما طالبت طهران بدور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة، انطلاقاً من أن دول الخليج هي المسؤولة عن أمنه. وهو طرح ترفضه الولايات المتحدة، ويتعارض مع رؤية دول مجلس التعاون الست التي ترى في الوجود الأجنبي أحد الضمانات الأمنية في المنطقة.

ويمكن أن يكون الحوار الأمريكي مع إيران مدخلاً رئيساً لتقريب وجهات النظر بين البلدين حول هذا الملف، خاصة إذا كان هناك استعداد أمريكي للاعتراف بدور إيراني في أمن منطقة الخليج. وتتخوف دول المنطقة بالفعل من أن تتمكن إيران – من خلال هذا

الحوار المزمع – من تقوية موقفها التفاوضي للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب الإقليمية.[27]

وكذلك هناك الملف الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط، وما يثيره من قضايا عدة معقدة، وخاصة ما يتعلق بعلاقات إيران مع بعض فصائل المقاومة الفلسطينية وتحديداً حركتي حماس والجهاد، إضافة إلى حزب الله اللبناني. فالولايات المتحدة ترى تلك العلاقات عاملاً سلبياً في إعاقة الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية من خلال الدعم الذي تقدمه طهران لهذه الفصائل. كما تعد علاقات إيران مع سورية من وجهة النظر الأمريكية أحد عوائق جهود عملية السلام في الشرق الأوسط، وعاملاً سلبياً يدعم كل المحاولات التي تتصدى للسياسات الأمريكية في المنطقة.

وهناك أيضاً الملف الخاص بالإرهاب، حيث تتبنى الولايات المتحدة وجهة نظر – كانت شديدة الوضوح في عهد الإدارة الأمريكية السابقة، لكن خفت حدتها في عهد إدارة باراك أوباما – مفادها أن إيران لها علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة، وأنها ربما تؤوي بعض عناصره كورقة ضغط على الولايات المتحدة، فضلاً عن أنها تقدم الدعم لمنظمات تصنفها الولايات المتحدة كمنظمات "إرهابية"، مثل حماس والجهاد وحزب الله.

إضافة إلى الملفات المشار إليها، هناك ملف آخر يمكن أن يشكل موضوعاً للحوار بين إيران والولايات المتحدة، هو ملف الطاقة. صحيح أن الرئيس باراك أوباما أطلق منذ حملته الانتخابية شعاراً مفاده تقليل اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط، وتطوير بدائل أمريكية داخلية جديدة،[28] إلا أن المصادر البديلة التي تضمنتها خطته التفصيلية بشأن تطوير مصادر أمريكية للطاقة، تُشَكك في جدواها الكثير من الدراسات التي خلصت إلى أن الولايات المتحدة لن تستطيع الاستغناء عن مصادر الطاقة التقليدية في منطقة الشرق الأوسط، على الأقل لمدة مائة عام قادمة.[29] كل ذلك يضفي أهمية كبيرة على إيران ليس فقط بالنسبة للطاقة في منطقة الخليج، بل كذلك بالنسبة لسوق الطاقة العالمية، ولاسيما أن إيران تمتلك ثاني أكبر احتياطي للنفط والغاز الطبيعي في العالم.

ثانياً: العودة إلى سياسة احتواء إيران

تمثل المحور الثاني الذي تقوم عليه سياسة الرئيس باراك أوباما تجاه إيران في العودة إلى سياسة احتوائها مرة أخرى، من خلال محاولات عدة تبذلها إدارته من أجل عزل سورية عنها وفك التحالف الاستراتيجي القائم بين الدولتين.

فمنذ وصول باراك أوباما إلى البيت الأبيض تغيرت مقاربة واشنطن تجاه سورية، حيث دخلت مرحلة جديدة من الانفتاح والحوار مع النظام السوري، والتركيز على المصالح المتبادلة في علاقتها مع دمشق، وبدا أن أحد الأهداف الرئيسية من هذه السياسة هو عزل سورية عن إيران باعتبار أن ذلك أحد أهم أهداف الاستراتيجية الأمريكية في إطار سياسة الاحتواء التي تتبعها تجاه إيران. وربما أدركت إدارة الرئيس باراك أوباما فشل السياسات السابقة التي انتهجتها إدارة الرئيس جورج بوش الابن تجاه سورية، فتغيرت المقاربة الأمريكية من محاولة فرض الضغوط بالعقوبات والعزلة إلى محاولة التقارب واستخدام الآليات الدبلوماسية والبحث عن فرص للتنسيق والتعاون في القضايا والمصالح المتبادلة في المنطقة.[30]

وقد تبلورت عدة مؤشرات في سياق التدليل على هذه المقاربة الأمريكية الجديدة تجاه سورية، منها:

أ. تكرار زيارات المسؤولين الأمريكيين الرسميين إلى دمشق، وعلى رأسهم جورج ميتشل المبعوث الخاص للشرق الأوسط الذي قام بزيارتين لدمشق خلال شهري آب و أيلول/ أغسطس وسبتمبر 2009؛ وجيفري فيلتمان مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى الذي صرح بأن هناك فرصاً للتعاون بين واشنطن ودمشق في الملفات ذات المصالح المشتركة. وفي السياق ذاته، قام وفد عسكري أمريكي بزيارتين لدمشق خلال عام 2009، تركزتا بالأساس حول الوضع الأمني في العراق وكيفية ضبط الأمور على الحدود السورية – العراقية.[31]

ب. في شباط/ فبراير 2009 قام وفدان من الكونجرس أحدهما برئاسة جون كيري رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، والآخر برئاسة هوارد بيرمان رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب، بزيارة إلى دمشق. والتقى الوفدان بالرئيس السوري بشار الأسد ونائبه فاروق الشرع، وأعربا عقب زيارتهما عن تفاؤلهما بمستقبل العلاقات مع دمشق، ووجها الدعوة لسورية كي تستغل الفرصة السانحة للتقارب مع الولايات المتحدة.[32]

جـ. المباحثات التي تجري وقائعها في واشنطن ويقودها فريق عمل سوري رفيع المستوى برئاسة فيصل المقداد نائب وزير الخارجية والمقرب من الرئيس بشار الأسد، حيث تهدف هذه المباحثات إلى رسم خريطة طريق لعلاقات جديدة وسوية بين الجانبين.[33]

د. فيما يتعلق بالعقوبات، قدمت الإدارة الأمريكية إشارة إيجابية من خلال قيام وزارة التجارة الأمريكية بالسماح لشركة بوينج Boeing بإبرام عقد مع الحكومة السورية لإصلاح طائرتين من طراز 747 تابعتين لأسطول الخطوط العربية السورية. وفي بادرة على حسن النوايا، أفرجت إدارة أوباما عن تبرعات حجمها 500 ألف دولار جمعتها جمعية خيرية سورية تدعمها زوجة الأسد في واشنطن.[34]

ومن الجلي أن هناك أهدافاً عدة لدى الولايات المتحدة من هذه المقاربة الجديدة القائمة عل الانفتاح على دمشق والتنسيق معها في قضايا الشرق الأوسط، منها على سبيل المثال إدماجها في عملية السلام، وحملها على التخلي عن دعم حزب الله الذي تضعه الولايات المتحدة على قائمة المنظمات الإرهابية لما يشكله من تهديد لأمن إسرائيل، هذا بالإضافة إلى العثور على خروج آمن من العراق لا يتحقق إلا بالتنسيق مع دول الجوار ومن بينها سورية. وما يهمنا في هذا السياق هو محاولة كسر التحالف بين دمشق وطهران، وإضعاف موقف الأخيرة في أي مفاوضات قد تتم في المستقبل حول ملفها النووي ودورها في المنطقة.[35]

لذا، سيكون على سورية أن تتخذ قراراً بشأن الثمن المطلوب منها أمريكياً – خاصة على صعيد تحالفاتها الإقليمية ولاسيما علاقاتها بإيران – في مقابل انفتاح واشنطن عليها.

ويبدو أن واشنطن سوف تعمل من خلال الانفتاح على دمشق إلى إضعاف التحالف بينها وطهران لإضعاف نفوذ الأخيرة في المنطقة.[36]

وثمة اتجاه في التحليلات الخاصة بهذا الموضوع، يرى أن هذه المقاربة الأمريكية الجديدة تجاه سورية ربما بدأت تؤتي بعض ثمارها، ويستندون في ذلك إلى عدد من المؤشرات منها:

1. بالرغم من وجود تبادل واسع للزيارات بين سورية وإيران، فإن هذه الزيارات عجزت عن أن تخفي بعض الفتور الذي شاب العلاقات بين الحليفين على خلفية الانفتاح السوري على الولايات المتحدة. ويرى البعض أن أحد العوامل الأخرى التي قد تدفع نحو زيادة هذا الفتور وبما يخدم السياسة الأمريكية في هذا الشأن، هو الموقف المتعارض لكلتا الدولتين من العراق، حيث تؤيد دمشق وحدة العراق، فيما تدفع طهران نحو الفيدرالية، وهذا التباين في وجهات النظر الاستراتيجية حول العراق قد يؤدي على المدى البعيد إلى فك الارتباط الاستراتيجي بين الدولتين.[37]

2. يضيف البعض الآخر أن دمشق بدأت مراجعة سياستها الخارجية والإقليمية التي طالت علاقتها بواشنطن في السنوات الماضية، وربما وجدت دمشق في رحيل إدارة الرئيس جورج بوش الابن، التي تعاملت معها بمنطق العقوبات والإقصاء، فرصة لتحسين علاقتها بواشنطن لتخفيف الضغوط وإلغاء العقوبات الاقتصادية وكسر العزلة الإقليمية عنها.[38]

وإدراك سورية أهمية القيام بهذه المراجعة يقرأه البعض في عدد من المظاهر؛ من ذلك على سبيل المثال التغيير في لغة الخطاب السياسي السوري تجاه واشنطن واعتماد مبادرات جديدة وإيجابية. فقد بعثت القيادة السورية جملة رسائل جديدة من نوعها على الدبلوماسية السورية تجاه واشنطن، كان أبرزها دعوة الرئيس بشار الأسد للرئيس باراك أوباما إلى زيارة دمشق.[39] وفي حوار أجرته معه صحيفة لاريبوبليكا الإيطالية، وفيما يخص العلاقات مع الولايات المتحدة، أشار الأسد إلى أن هناك أرضية تتمثل في 80٪ من المصالح المشتركة بين الجانبين، والعقبة الأولى بين توجهات البلدين زالت بإعلان إدارة الرئيس باراك أوباما

قرارها الانسحاب من العراق، حيث قال ما نصه «لو أردنا إجراء عملية حسابية للمصالح الأمريكية والسورية لوجدنا أنها تتلاقى بنسبة 80٪ وأترك 20٪ من باب الاحتياط (...) في ضوء القرار الأمريكي بخصوص الانسحاب من العراق تم حل العقدة الأولى في اختلافنا مع واشنطن فيما يتعلق باحتلال ذلك البلد»، كما توقع الأسد أن يعيد أوباما إرسال السفير الأمريكي إلى دمشق.[40]

هذا بالإضافة إلى خطوات أخرى اتخذتها سورية تجاه بعض الملفات الإقليمية التي تريد الولايات المتحدة تعاوناً سورياً فعالاً بشأنها؛ منها على سبيل المثال توقيع سورية في تشرين الأول/ أكتوبر 2008 بياناً مشتركاً مع لبنان لبدء علاقات دبلوماسية بينهما، تم على أثره تبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفارة، والتزمت سورية بعدم التدخل في الانتخابات اللبنانية الأخيرة، كما كان للمصالحة السعودية ـ السورية أثر إيجابي على الانتخابات اللبنانية، وترحيب الرئيس السوري بشار الأسد بأن يقوم الجنرال دافيد باتريوس David Patreus رئيس القيادة المركزية للجيش الأمريكي بزيارة إلى سورية، في إشارة إلى استعدادها للتعاون العسكري مع الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالعراق.[41]

ولكن يجب التعامل مع كل تلك المؤشرات بنوع من الحذر، فمن المبكر التنبؤ بنتائج هذه المقاربة الأمريكية الجديدة تجاه سورية، والثمن الذي يجب أن تدفعه دمشق، وما ستؤول إليه العلاقات بين البلدين؛ إذ يحتاج ذلك إلى فترة زمنية طويلة من الحوار والتنسيق لتحسين العلاقات وبناء الثقة، خاصة مع تعقد وتداخل الملفات المشتركة بين الجانبين. فإعادة العلاقات بين واشنطن ودمشق ليست أمراً سهلاً، حيث يبرز في هذا السياق عدد من التحديات أمام هذه المقاربة الأمريكية الجديدة ونتائجها على التحالف السوري الإيراني، نذكر منها:

- أزمة الثقة بين الجانبين، فقد تسببت السنوات الماضية، من تزايد انعدام الثقة بين الطرفين، ما قد يمثل عائقاً أمام التنسيق بين واشنطن ودمشق في القضايا ذات الاهتمام المشتركة كالعراق ولبنان وعملية السلام.

- هناك إرث من الإجراءات التي اتخذت ضد سورية؛ مثل قرار مجلس الأمن 1559، وتشكيل المحكمة الدولية للتحقيق في اغتيال رفيق الحريري، وقانون محاسبة سورية. وتجاهل هذه التركة سيتطلب من إدارة أوباما اتخاذ إجراءات تدريجية للتخفيف من العقوبات على سورية كجزء من ثمن تجاوبها مع الأهداف الأمريكية.[42]

- هناك أيضاً التحدي الخاص بمدى قدرة المبعوثين الذين اختارتهم واشنطن للمفاوضات مع دمشق في تنفيذ المقاربة الأمريكية الجديدة بالشكل الذي يحقق الأهداف المتوخاة؛ فجيفري فيلتمان معاون وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط شغل سابقاً منصب سفير الولايات المتحدة في لبنان، وكان يُنظر إليه في دمشق باعتباره القوة المحركة التي تقف وراء حركة المظاهرات المعارضة لسورية والمؤيدة لعزل بيروت عن دمشق بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري. والمبعوث الثاني هو دان شابيرو مدير شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأمريكي، وهو يهودي قد يُنظر إليه بريبة، خاصة وأنه كان أحد مهندسي استراتيجية عزل سورية من خلال ضمها إلى "محور الشر".[43]

- يضاف إلى ذلك أن التحالف السوري الإيراني فيه من المرونة والليونة بحيث يترك مجالاً واسعاً لكل طرف بتشكيل سياسته الخاصة وفق مصالحه الذاتية، وهذا ما يفسر التناقض الذي قد تبدو عليه أحياناً سياسات البلدين.

وتجدر الإشارة إلى أن أوباما لم يضع الحوار خياراً وحيداً ليس له بديل في التعامل مع طهران، فقد أشار أيضاً إلى أن خيار العقوبات يظل مطروحاً في حال فشل المساعي الدبلوماسية. كما أن تأكيده على أهمية الحوار مع إيران لم يمنعه من القيام في 12 آذار/ مارس 2009 بتمديد العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على إيران منذ عام 1995 لمدة عام آخر، مبرراً ذلك بأن الأخيرة مازالت تُشكل خطراً على الأمن القومي الأمريكي.[44] وبالتالي، يظل سيناريو العقوبات أحد السيناريوهات المطروحة أمام إدارة أوباما للتعامل مع الأزمة، كما سوف يتضح في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الثاني: السيناريوهات المتاحة أمام إدارة باراك أوباما في التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية

بالنظر إلى أن السياسة المعلنة للرئيس الأمريكي باراك أوباما تجاه إيران قوامها الأساسي الحوار والدبلوماسية، فإن التركيز ينصب هنا بشكل أساسي على سيناريوهين رئيسيين: أولهما، يتعلق باحتمالات نجاح الحوار مع النظام الإيراني في تسوية الأزمة؛ وثانيهما، يتعلق باحتمالات فشل هذا الحوار والخيارات التي يمكن أن تلجأ إليها إدارة الرئيس باراك أوباما في هذه الحالة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: سيناريو نجاح الحوار مع إيران في تسوية الأزمة (سيناريو الصفقة)

يرتبط السيناريو الخاص باحتمالات نجاح الحوار مع إيران، بإمكانية توصل الطرفين إلى "صفقة" ما بشأن عملية تخصيب اليورانيوم التي تعد حجر الزاوية في الخلاف بين الدولتين. ويعد إبرام صفقة في هذا الشأن أحد المداخل المطروحة بقوة في العديد من الأدبيات الأمريكية والغربية، بشأن التوصل إلى تسوية للأزمة، وإذا توصل الجانبان إلى تفاهم بشأن هذا الملف المعقد، فسيكون من السهل التوصل إلى تفاهمات مشتركة في الموضوعات الأخرى التي قد يشملها الحوار.

وبالنسبة للملف الخاص بتخصيب اليورانيوم، طُرح العديد من المقترحات بشأن مضمون الصفقة التي قد يتوصل إليها الجانبان على صعيد هذا الملف، والالتزامات المتبادلة بينهما، إلا أن أبرزها يتمثل في طرحين رئيسيين:

أ. الأول: خيار "اللاتخصيب نهائياً"، وهو سيناريو افتراضي مفاده أن يدخل الطرفان في حوار مباشر سواء بشكل ثنائي أو بمشاركة أطراف أخرى، تقبل فيه إيران التخلي عن تخصيب اليورانيوم، على أن يتم تزويدها عبر مصدر دائم ومضمون بالوقود النووي. وهنا يأتي دور المقترح الروسي السابق، الذي يرى البعض أن إيران لم ترفضه بشكل مطلق، ولكنها رأت أن العائد الذي عرض عليها غير كافٍ.

وفي المقابل تقدم الولايات المتحدة ضمانات أمنية لإيران، تبدأ بالتزامها بعدم اللجوء إلى تغيير النظام الإيراني، بل ستعترف به وتقيم معه علاقات دبلوماسية، وتقر بدوره في منطقتي الخليج والشرق الأوسط عموماً، وتشركه في الترتيبات الأمنية الإقليمية بهما، وهو ما يعني إطلاق يد إيران في عدد من الملفات الإقليمية الحساسة التي تشكل محيط نفوذها الإقليمي. كما تشمل هذه الصفقة أيضاً تسوية الأمور الثنائية العالقة بين البلدين؛ ومنها موضوع الأرصدة الإيرانية المجمدة في الولايات المتحدة، وإنهاء المقاطعة الأمريكية الاقتصادية لإيران، وإقامة تعاون اقتصادي كامل بينهما، وحذف إيران من لائحة الدول الداعمة للإرهاب، وصولاً إلى الالتزام بحوار استراتيجي مستمر بين الجانبين لمراقبة تطبيق كل طرف لالتزاماته، ومعالجة القلق حول المصالح الأمنية المتبادلة.[45]

ولكن في ضوء خبرة النظام الإيراني في تعامله مع الأزمة خلال إدارة جورج بوش الابن، يمكن القول إن المطلب الرئيسي الذي من المتوقع ألا تقدم إيران بشأنه أي تنازلات هو الوقف الكامل والنهائي لعملية تخصيب اليورانيوم. فأحد أبرز العوامل التي لم تساهم في حل هذه القضية خلال إدارة جورج بوش الابن هو إصرارها على الوقف الكامل والنهائي لأنشطة تخصيب اليورانيوم، وجعله شرطاً أولياً للدخول في أي مفاوضات مع طهران. من هنا، قابلت إيران هذا الإصرار بالتأكيد على حقها في التخصيب، ورفضت جميع الحلول التي قدمتها دول الترويكا الأوربية وروسيا في هذا الشأن، وأكدت أكثر من مرة أن وقف تخصيب اليورانيوم من جانب إيران أمر غير قابل للمناقشة.[46]

ومما يعزز هذا التحليل أن المشكلة بالنسبة للنظام الإيراني – سواء كان إصلاحياً أو محافظاً – أنه لم يعد باستطاعته تقديم تنازلات بشأن عملية التخصيب، حتى لو أراد ذلك، لأن سياسة التعبئة الشعبية التي اتبعها بشكل تراكمي أدت إلى جعل هذه القضية رمزاً للكبرياء القومي وجزءاً من الكرامة الوطنية، حتى إن بعض المحللين يرون أنها أصبحت جزءاً من شرعية هذا النظام. لكن إيران مع ذلك يمكن أن تبدي

بعض المرونة في هذا الشأن، سواء من خلال موافقتها على تشديد الرقابة الدولية على منشآتها النووية أو الإبطاء في عملية تخصيب اليورانيوم.[47]

وربما أدركت إدارة الرئيس باراك أوباما هذا الموقف الإيراني المتصلب تجاه عملية التخصيب؛ لذلك عندما وضعت إدارة جورج بوش الابن الشرط الخاص بالوقف الكامل والنهائي لعملية تخصيب اليورانيوم شرطاً أولياً لبدء المفاوضات، حوّلت إدارة أوباما هذا الشرط إلى هدف للمفاوضات مع إيران؛ وهو ما ينقلنا إلى الطرح الثاني الأكثر واقعية.

ب. الطرح الثاني: خيار التخصيب المحدود والمؤجل، وهو يقوم على أساس موافقة المجتمع الدولي بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص على حق إيران في الاستفادة من الطاقة النووية السلمية وحقها في تخصيب اليورانيوم داخلياً، لكن بشروط، منها أن يكون هذا التخصيب مقيداً ومحدوداً، وألا يتم البدء فيه إلا في وقت لاحق، وأن يخضع لنظام تفتيش داخلي صارم ومفاجئ لضمان ألا يُستخدم مستقبلاً في برامج سرية لصنع الأسلحة النووية، إضافة إلى تقديم الولايات المتحدة لإيران مجموعة من الحوافز والضمانات تتضمن النقاط التي سبقت الإشارة إليها. وجدير بالذكر أن محمد البرادعي المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، سبق أن طرح هذا الأمر المتعلق بالسماح بالتخصيب المحدود لإيران في عام 2005، حين أكد أنه «سيكون من الصعب التوصل إلى تسوية مع إيران من دون السماح لها بتخصيب اليورانيوم في شكل محدود».[48]

أما بالنسبة للموضوعات الأخرى التي قد يشملها الحوار بين الجانبين، فيمكن القول إن توصلهما إلى تفاهم مشترك ومرضٍ لكليهما بشأن عملية تخصيب اليورانيوم سيكون مقدمة طبيعية لتوصلهما إلى تفاهمات على صعيد القضايا والملفات الأخرى ذات الاهتمام المشترك. ويمكن القول أيضاً إن توصل الطرفين إلى تفاهم بشأن هذه القضايا ربما لا يقل أهمية بالنسبة للولايات المتحدة عن الملف الخاص بتخصيب اليورانيوم؛ لأن الأزمة بالنسبة

للولايات المتحدة – كما قلنا – ليست في الانتشار نووي، ولكن في النظام وسياساته المرفوضة تجاه بعض القضايا والملفات الحساسة.

وفي الملف العراقي، فعلى الرغم من أن المصالح الأمريكية والإيرانية في العراق بينهما قدر كبير من التعارض، فإن هناك – وفق هذا السيناريو – مجموعة من العوامل التي يمكن أن تشكل أرضية مشتركة للحوار والتنسيق بينهما على صعيد هذا الملف: فعدم استقرار الأوضاع الداخلية في العراق يوفر أرضاً خصبة للمجموعات المتطرفة التي تعارض إيران والنفوذ الشيعي في العراق، وتحوُّل العراق إلى دولة فاشلة يمكن أن يؤدي إلى تدفق موجات من اللاجئين العراقيين إلى إيران، وهناك العامل الخاص بوحدة الأراضي العراقية، فمن النتائج المترتبة على تقسيم العراق قيام دولة كردستان العراقية المستقلة، مما سيشكل خطراً كبيراً على إيران التي لديها كتلة كردية ساخطة.[49]

أما في الملف الأفغاني؛ فوفق هذا التحليل هناك بعض المسائل التي يمكن أن تشكل أرضية للحوار والتعاون بين إيران والولايات المتحدة على صعيد هذا الملف: المسألة الأولى، هي الاستقرار وإعادة البناء الاقتصادي. فاستمرار الصراع في أفغانستان يؤدي إلى تدفق اللاجئين إلى إيران، التي استقبلت بعد سقوط نظام طالبان أكثر من مليوني لاجيء أفغاني؛ والمسألة الثانية، هي مكافحة المخدرات. فإيران تعاني من أعلى معدلات تعاطي المخدرات في العالم، مما دفعها إلى بذل جهود عدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات على طول حدودها مع أفغانستان؛ وتتمثل المسألة الثالثة، في محاربة حركة طالبان. صحيح أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية والأوربية تدعي أن طهران وفرت الأسلحة لطالبان، إلا أن هذه الحركة تظل العدو الرئيسي لإيران، حيث كادت تدخل في حرب ضدها في عام 1998، وقدمت الدعم إلى التحالف الشمالي المناهض للحركة قبل وقت طويل من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، هذا فضلاً عن الدور الإيراني المؤثر في إسقاط هذه الحركة عقب تلك الأحداث، وهو الدور الذي علق عليه أحد السياسيين الأمريكيين في عام 2001 بالقول «لولا التعاون الإيراني لما تحقق النصر في أفغانستان».[50]

وبالنسبة للملف الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط؛ يعد موقف إيران تجاه هذا الملف أحد عوامل التوتر في علاقاتها بالولايات المتحدة. وإذا كانت هناك توقعات بإمكانية قيام علاقات طبيعية بين الدولتين، فإن رفض إيران العلني والمطلق للاعتراف بإسرائيل منذ قيام الثورة الإسلامية أمر لا يمكن توقع حدوث تغير بشأنه. كما أن إيران تدعم علناً حركات المقاومة المسلحة مثل حماس والجهاد، التي تصنفها الولايات المتحدة كمنظمات إرهابية.[51]

لكن مع ذلك، فإن هناك نقاطاً مشتركة يمكن للجانبين الأمريكي والإيراني البناء عليها على صعيد هذا الملف، والتوصل إلى تفاهم ما بشأنه. صحيح أنه سيكون ضرباً من اللاواقعية التفكير بحمل إيران على الاعتراف بإسرائيل أياً كانت المقاربة الأمريكية الجديدة إزاءها، لكن قادة إيران مع ذلك أعلنوا في أكثر من مناسبة أنهم سيقبلون أي حل يوافق عليه الفلسطينيون، وبالتالي فإن طهران لن تكون في حاجة إلى إقامة علاقات مع إسرائيل أو لعب دور إيجابي تعاوني في عملية السلام، وإنما قد يكفي الجانب الأمريكي امتناعها عن لعب دور المعرقل لهذه العملية.[52]

وفي الملف الخاص بالإرهاب؛ تأخذ الاتهامات الأمريكية لإيران بدعمها الإرهاب، كما تقدم، شقين رئيسين: الأول، وجود علاقة بينها وبين تنظيم القاعدة؛ والثاني، دعمها لحركات ومنظمات تصنفها الولايات المتحدة على أنها "حركات إرهابية".

بالنسبة للشق الأول، يعد تنظيم القاعدة عدواً رئيسياً لإيران الشيعية. وإذا كانت الأخيرة لوحت بوجود علاقة مع هذا التنظيم فهو من قبيل التلويح بإحدى أوراقها الضاغطة، والتي قد يكون لديها استعداد للتنازل عنها في إطار الحوار مع الولايات المتحدة، كي تصبح على الأقل شريكاً صامتاً حتى لا يتعاظم نفوذ التنظيم في أماكن مثل العراق ولبنان وأفغانستان. وأشارت بعض المصادر إلى أن إيران هي من بادر إلى تقديم التعاون مع الولايات المتحدة في خوض الحرب ضد القاعدة، وتحديداً باستعدادها لتسليم مجموعة من رموز التنظيم المعتقلين لديها إلى الولايات المتحدة.[53]

أما بالنسبة للشق الثاني، فإذا توصل الطرفان إلى اتفاق حوله فسيكون مرتبطاً إلى حد كبير بمدى توصلهما إلى تفاهم بشأن عملية السلام، والموقف الإيراني منها على النحو الذي سبقت الإشارة إليه. ففي غياب هذا التفاهم، سيتواصل على الأرجح الدعم الإيراني لحركات المقاومة الفلسطينية. وهذا يؤكد حقيقة كون جميع ملفات الحوار الممكن بين إيران والولايات المتحدة، هي في حقيقة الأمر ملفات مترابطة ومتشابكة. صحيح أن نجاح الحوار يتطلب فتح كل ملف بمعزل عن الآخر، إلا أن هذا لا ينفي سمة الترابط والتداخل بينها، فتحقيق أي نجاح في المفاوضات الخاصة بأي ملف سينعكس بالضرورة على المفاوضات الخاصة بالملفات الأخرى أو بعضها على الأقل، والعكس صحيح.

وفيما يتعلق بملف الطاقة، هناك نقاط مشتركة يمكن للطرفين البناء عليها أيضاً. فبالنسبة للجانب الأمريكي، من الممكن أن يخفض التعاون في مجال الطاقة مع إيران قيمة مبالغ التأمين على المخاطر المتضمنة في أسعار النفط المتقلبة. كما أن رفع وتيرة الإنتاج النفطي الإيراني في السوق سيؤثر على الأرجح في خفض الأسعار. ويضاف إلى ذلك أن تطوير الاحتياطي الإيراني من الغاز وأنابيبه سيضعف نفوذ روسيا الراهن على أوربا في هذا المجال.

أما بالنسبة للجانب الإيراني فهناك عوامل تدفعه هو الآخر إلى التعاون مع الولايات المتحدة في مجال الطاقة؛ فبالنظر إلى تراكم عدة عوامل، منها الوقود المدعوم بكثافة من الدولة؛ وارتفاع معدلات الاستهلاك المحلي؛ ومراوحة الإنتاج مكانه أو انخفاضه أحياناً نتيجة تدهور البنى التحتية، قد تصبح إيران يوماً من مستوردي النفط بالكامل. وتوقع سيناريو كهذا، قد يدفع القادة في إيران إلى التفكير في خيارات صعبة، منها وقف الدعم عن الوقود، وهو خيار صعب التطبيق، نظراً إلى طبيعة النظام الاقتصادي الإيراني التعبوي. وقد يكون البديل الأفضل أمام النظام الإيراني هو تغيير سياسته بجذب الاستثمارات الخارجية، وهو أمر لا يمكن أن يحدث إلا بتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ورفع العقوبات المفروضة على إيران، وخاصة الأمريكية منها، نظراً إلى أهمية الخبرة التقنية المتوافرة لدى الشركات الأمريكية العاملة في مجال الطاقة، وهي شركات يحظر عليها التعامل مع إيران.[54]

ثانياً: سيناريو فشل الحوار مع إيران (سيناريو العقوبات)

يقوم هذا السيناريو على أساس فشل الحوار بين الولايات المتحدة وإيران في تحقيق النتائج المرجوة منه، حيث توجد مجموعة عديدة من العوامل التي تقلل فرص نجاحه، ومن المهم تناولها قبل التطرق إلى الخيارات المتاحة أمام الإدارة الأمريكية في هذا الشأن.

أ. العوامل التي تعزز فشل الحوار بين الولايات المتحدة وإيران

تتمثل أبرز تلك العوامل فيما يلي:

1. تعدد الخلافات وتعارض المصالح: الحوار المزمع بين الولايات المتحدة وإيران سيكون بين طرفين يحمل كل منها أجندة مختلفة تماماً عن أجندة الطرف الآخر بشكل لا يتوقع معه أن تكون هناك مصالح مشتركة يمكن أن يتوصلا من خلالها إلى تفاهم مشترك، ويبدو ذلك واضحاً بشكل كبير في موقف الطرفين من قضية تخصيب اليورانيوم. فقد تقدم أن الطرح الأول من السيناريو السابق، تبدو فرص حدوثه قليلة نظراً إلى موقف إيران الرافض تماماً لوقف عمليات تخصيب اليورانيوم؛ أما بالنسبة للطرح الثاني، القائم على السماح لها بتخصيب وفق شروط وقيود محددة، فإن الولايات المتحدة تدرك أن التساهل مع إيران في هذه العملية قد يحولها بمرور الوقت إلى دولة نووية، وهو أمر يتناقض مع هدف إدارة أوباما وسياستها التي لا تختلف في هذا الجانب عن سياسة سلفه في منع إيران من امتلاك أسلحة نووية، وعدم تقبل التعايش مع إيران مسلحة نووياً.

أما بالنسبة للموضوعات الأخرى كالعراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين، فإن عدم توصل الجانبين إلى اتفاق بشأن عملية تخصيب اليورانيوم سيعني عملياً فشل سياسة الحوار بينهما على صعيد الملفات الأخرى التي قد لا يكون هناك مجال لمناقشتها، فضلاً عن أن الخلافات بينهما على صعيد تلك الملفات أعمق من النقاط المشتركة.[55]

2. غياب الثقة المتبادلة: وهو أحد التحديات التي تواجه الإدارة الأمريكية في سياستها تجاه إيران، وتعزز من احتمالات فشل الحوار معها؛ فالإدارات الأمريكية الديمقراطية

والجمهورية على مدار ثلاثة عقود تقريباً لم تدخل في نوع من الحوار السياسي الجاد حول القضايا العالقة مع النظام الإيراني. وكان الطابع الصراعي وعوامل الصدام والمواجهة هو المحدد لطبيعة العلاقات بين الدولتين على مدى هذا الفترة، مما أدى إلى وجود تاريخ طويل من انعدام الثقة بينهما.

كل ذلك شكل في رأي البعض أحد العوامل التي قد تجعل عمر الحوار بينهما قصيراً ومصيره الفشل. فأي مفاوضات تجرى بين أطراف تنعدم بينها الثقة، وغير متفقين على إجراءات لبنائها، ستدفع كل طرف إلى بناء سياساته تجاه الطرف الآخر على أساس سيناريو أسوأ حالة، القائم على توقع سوء التصرف من الطرف الآخر دائماً، وهذا في حد ذاته كفيل بتقويض أي محاولات للتوصل إلى أرضية مشتركة في الحوار المزمع بين الجانبين.[56]

وهناك اعتقاد راسخ لدى صناع القرار في الولايات المتحدة – والغرب عموماً – بأن المشكلة في هذا الجانب قد تبدو واضحة بصورة أكبر بالنسبة لإيران، حيث عادة ما تتسم سياستها الخارجية بتناقضات تربك الطرف الآخر وتدفعه إلى عدم الثقة بها. وقد كشفت خبرة السنوات الماضية في التفاوض مع إيران أنها تجيد أسلوب إرسال إشارات تبعث على الشك في نواياها، بحيث لا يستطيع الآخرون تخطيط علاقاتهم معها على أسس يقينية. وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب يحقق لإيران منافع تكتيكية قصيرة الأجل من جهة تشويش تفكير الآخرين تجاهها، لكنه على الأجل البعيد يفقدها المصداقية وثقة الآخرين. فإيران تتبع سلوكاً براجماتياً وتتبنى خطاباً أيديولوجياً، وهذا يجعل الجانب الكبير من إشكاليات التعامل معها مصدره فقدان الثقة بسياساتها. ووفق هذا التحليل، فإنه لن يمر وقت طويل من بدء الحوار حتى يكتشف الجانبان أن من الصعب التوصل إلى نقاط مشتركة يمكن البناء عليها لاستكمال متطلبات الحوار.[57]

3. وجود تيار معارض للحوار داخل الإدارة الأمريكية: على الرغم من أن الانفتاح على إيران ودعوتها إلى الحوار أصبح سمة مميزة في تصريحات مسؤولي إدارة الرئيس باراك

أوباما، فلاتزال هناك أصوات داخل الإدارة الأمريكية تعارض الحوار مع النظام الإيراني، وتتبنى وجهة نظر مفادها أنه يستخدم الحوار ليربح مزيداً من الوقت يمكنه من استكمال مشروعه النووي والوصول إلى مرحلة امتلاك السلاح النووي أو على الأقل القدرة على تصنيعه في فترة زمنية قصيرة. ويبدي هذا الفريق تخوفه من أن تكتفي إدارة أوباما بالتعهدات التي تقدمها إيران بشأن سلمية برنامجها النووي، وسماحها للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة نشاطها النووي مع التزامها بعدم الشروع في تنفيذ برنامج نووي عسكري. ويعني هذا – من وجهة نظر هؤلاء – أن إيران سيكون لديها القدرة مستقبلاً على استكمال برنامجها النووي وخداع مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[58]

ومن ناحية أخرى، ترى تلك الأصوات أن المشكلة لم تكن في السياسة التي اتبعتها إدارة جورج بوش الابن تجاه إيران، بل كانت في توجهات الأخيرة المثيرة للقلق. كما يرى هؤلاء أيضاً أن عروض التقارب الأمريكية إزاء إيران يمكن أن تشجع المتشددين الإيرانيين في التأكيد على أن مواقفهم المتعنتة أرغمت الولايات المتحدة على تقديم التنازلات لهم، مما سيؤدي إلى تقويض دور الإصلاحيين في مقابل تعزيز نفوذ المحافظين في إيران.[59]

ومن بين المعارضين للحوار داخل الإدارة الأمريكية – على سبيل المثال – وزير الدفاع روبرت جيتس الذي يرى أن إيران تفهم لغة العقوبات الاقتصادية أكثر من لغة الدبلوماسية، حيث قال في هذا الشأن في مقابلة مع شبكة فوكس نيوز الأمريكية «أعتقد أن العقوبات الاقتصادية ضد النظام الإيراني لديها فرص نجاح أكثر من الدبلوماسية».[60]

ووفق هذا التحليل، من المتوقع أن يكون لتلك الأصوات دور ما في عدم إطالة أمد الحوار مع لإيران وإفشاله. صحيح أنها قد لا تعارض الحوار من بدايته حتى تقطع على إيران جميع الفرص التي يمكن أن تستغلها، ولكنها قد تقوم بدور ما في عرقلته، محققة

بذلك مجموعة من الأهداف في وقت واحد؛ فمن ناحية تظهر للعالم جدية الولايات المتحدة في تنفيذ سياسة اليد الممدودة لإيران؛ ومن ناحية أخرى، تؤكد للعالم أن واشنطن استنفدت جميع الخيارات الدبلوماسية في التعامل مع طهران، وهذا في حد ذاته يكسب الولايات المتحدة شرعية دولية عند اتخاذ خيارات أخرى ضد النظام الإيراني، وخاصة ما يتعلق بفرض العقوبات.[61]

ويؤيد بعض الباحثين الغربيين هذا التحليل بوجهة نظر مفادها أنه عندما أعلن باراك أوباما عن تركيبة فريق أمنه القومي وسياسته الخارجية، موزعاً بين الجنرال جيمس جونز مستشاراً للأمن القومي، وهيلاري كلينتون – التي هددت أثناء حملتها الانتخابية بمحو إيران من الخريطة إذا هاجمت إسرائيل – وزيرة للخارجية، والإبقاء على روبرت جيتس في وزارة الدفاع، ازدادت قناعة المراقبين بأن سياسة أوباما الخارجية تجاه إيران لن تشكل انقلاباً كلياً – من حيث الممارسة – عن سياسة سلفه جورج بوش الابن، وأن الاستمرارية التي ميزت تلك التعيينات مازالت تفسح المجال أمام إعادة صياغة استراتيجية المحافظين الجدد، والرهان مجدداً على فريق صقور يوجه الرئيس أوباما نحو مواقف حازمة مع إيران.[62]

4. وجود تيار داخل إيران يرفض الحوار: على الرغم من أن قطاعاً لا بأس به من الجيل التالي لجيل الثورة في إيران يفضل الانفتاح على الولايات المتحدة، فهناك في المقابل لاعبون رئيسيون يدركون أن من شأن علاقات أفضل مع واشنطن أن تقود إلى إصلاحات وتنافسات قد تهدد الاحتكار شبه التام للنفوذ الذي يتمتعون به، وتساعد في استمراره حالة العزلة المفروضة على البلاد. ويرى هؤلاء أن المصالحة مع الولايات المتحدة ربما تهدد مصالحهم وحتى بقاءهم في السلطة نظراً إلى التغييرات التي يمكن أن يقود إليها هذا الانفتاح داخل إيران. ويرى بعض المحللين الغربيين أن انفتاح إيران على الولايات المتحدة وتخليها عن معارضتها، قد يدفع نحو إصلاحات ثقافية وسياسية واقتصادية واسعة تقوض الأسس الأيديولوجية التي تقوم عليها الجمهورية الإسلامية.[63]

وفي هذا السياق يمكن فهم ردود الفعل الإيرانية الأولية على دعوة أوباما للحوار، حيث اعتبرها البعض فاترة تعكس وجود رغبة لدى البعض في إيران في عدم نجاح الحوار. فقد بدا من الردود الإيرانية، سواء على لسان الرئيس أحمدي نجاد أو على لسان مرشد الجمهورية علي خامنئي، أن نجاح الحوار ليس مرتبطاً بإيران التي تعتبر أنها تمارس السياسة الصحيحة التي وضعتها، وإنما المطلوب هو «إحداث تغييرات إيجابية في السياسة الأمريكية»؛ أي أن إيران فسرت الدعوة الأمريكية إلى الحوار على أنها حاجة أمريكية، بعد الإخفاقات والصعوبات الميدانية التي باتت واشنطن تواجهها في منطقة الخليج، إضافة إلى الأزمة المالية الكبرى التي تحد بطبيعتها من القدرة على الإنفاق، خصوصاً في الميدان العسكري. وبعبارة أخرى، يمكن القول إن طهران ترى نفسها في موقع القوة من هذا الحوار، وتملك فيه من الأوراق أكثر من تلك التي يملكها خصمها؛ وقد تصبح تالياً في موقع المطالب وواضع الشروط، في مواجهة الخصم المحتاج الذي لا يملك إلا تلبية تلك الشروط، أو على الأقل الاعتراف لإيران بحقها في تحديد مصالحها القومية، كما تراها، وفق ميزان القوى الحالي.[64]

5. الدور الإسرائيلي: من الطبيعي أن تكون إسرائيل أحد الأطراف المعرقلة لأي نوع من الحوار بين إيران والولايات المتحدة، لأنها تعتبره علامة ضعف في مواجهة طهران ولن يقود إلا إلى تعزيز موقفها في الأزمة.

ومن الطبيعي أيضاً أن يقوم اللوبي الإسرائيلي بدور كبير في هذا الشأن داخل الولايات المتحدة، خاصة وأنه يمتلك أربعة مداخل رئيسية للقيام بهذا الدور: أولها، التأثير في الكونجرس الأمريكي لما لهذا اللوبي من نفوذ كبير واستثنائي أيضاً داخله، حيث تمثل أيباك AIPAC جوهر نفوذ اللوبي الإسرائيلي في هذا الشأن، ويرجع نجاحها إلى قدرتها على معاقبة من يتحدّون أجندتها، وبالمقابل مكافأة المشرعين والمرشحين للكونجرس الذين يدعمون توجهاتها، فالمال يلعب دوراً كبيراً في الانتخابات التشريعية الأمريكية. والمدخل الثاني، هو التأثير في الفرع التنفيذي أي الحكومة، ويستمد اللوبي الإسرائيلي نفوذه في هذا المجال من

تأثير الناخبين اليهود في الانتخابات الأمريكية، لذا فمن باب "رد الجميل" أن يأخذ أوباما في الاعتبار أصوات اليهود الذين أيدوه في الانتخابات، خاصة وأن 78٪ من الجالية اليهودية في الولايات المتحدة صوتت لصالحه، وفق تحليل نشرته صحيفة هاآرتس الإسرائيلية في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، ويتماشى هذا التحليل مع ما ذكرته صحيفة واشنطن بوست من أن مرشحي الرئاسة الديمقراطيين «يعتمدون على المناصرين اليهود لتوفير ما يقارب 60٪ من المال». والمدخل الثالث هو الإعلام، حيث يسعى اللوبي الإسرائيلي إلى تشكيل التصورات العامة لإسرائيل داخل الولايات المتحدة عبر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، ويمكن الاستدلال في هذا السياق بقائمة وضعها الصحفي إريك ألترمان تضمنت 61 كاتب عمود ومعلقاً يمكن الاعتماد عليهم في دعم إسرائيل "غريزياً ودون تمييز" على حد تعبير الكاتب. والمدخل الرابع، هو التأثير في المؤسسات الفكرية، حيث تتمتع القوى المناصرة لإسرائيل بالغلبة في المؤسسات الفكرية والبحثية داخل الولايات المتحدة. وإذا كان اللوبي الإسرائيلي يمارس تأثيراً واضحاً في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، لكونه الممول الرئيسي للمعهد، وبالتالي فإن أفراده ملتزمون على نحو كبير بتعزيز أجندة إسرائيل، فإن تأثير هذا اللوبي في المؤسسات البحثية امتد إلى أبعد من ذلك بكثير، حيث استطاع أيضاً على مدى الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة أن يجد لنفسه حضوراً كبيراً في معهد المشروع الأمريكي، أمريكان انتربرايز، ومعهد بروكينجز، ومركز السياسة الأمنية، ومعهد بحوث السياسة الخارجية، ومؤسسة التراث، هيرتيج، ومعهد هدسون، ومعهد تحليل السياسة الخارجية، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، فهذه المؤسسات تناصر إسرائيل بشكل كبير.[65]

ب. الخيارات المتاحة أمام الإدارة الأمريكية في حال فشل الحوار

إذا كانت العوامل المشار إليها تدفع نحو فشل الحوار المزمع بين إيران والولايات المتحدة، فإن التساؤل الذي يثار في هذا الشأن يدور حول المسار الذي قد تتخذه السياسة الأمريكية في هذا الحالة.

بالنسبة للخيار العسكري، من المستبعد بدرجة كبيرة أن تلجأ إليه إدارة الرئيس باراك أوباما، للعديد من القيود التي سبق تناولها في المبحث الثاني من الفصل الثالث. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة أوباما يبدو أنها لا تنوي تهديد إيران، أو اتخاذ أي عمل عسكري ضدها. صحيح أن أوباما قد يواصل التصريح بأن كل الخيارات مازالت مطروحة، إلا أن فلسفته، التي اتضحت خلال حملته الانتخابية، تشير إلى إنه يدرك مخاطر القيام بعمل مثل هذا.

أما بالنسبة لخيار التعايش مع إيران نووية فعلى الرغم من أن كثيراً من مستشاري الأمن القومي لأوباما يميلون إلى الرأي القائل بأن الولايات المتحدة لديها القدرة على ردع واحتواء برنامج إيران النووي في حال اكتماله، فإن هذا الخيار لا يبدو مطروحاً في أجندة الإدارة الحالية، لأنه بالفعل سيقلل نفوذها بشكل كبير، ويضعف قدرتها التفاوضية في أي محادثات دبلوماسية مباشرة مع إيران، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف.[66]

وبالتالي يبقى الخيار المرجح في حالة فشل الحوار مع إيران هو اللجوء إلى حشد الدعم الدولي لفرض عقوبات جديدة عليها، تختلف نوعاً عن تلك التي فرضت عليها حتى نهاية عام 2009، لأنها أثبتت قدرتها على تحملها والتعامل معها.

وفي هذا السياق، يأتي تأكيد وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أن الولايات المتحدة تحضر لعقوبات قاسية جداً على إيران، إذا رفضت المبادرات بشأن برنامجها النووي، حيث قالت خلال جلسة استماع حول السياسة الخارجية الأمريكية أمام الكونجرس «نحن أكثر من مستعدين لمد يدنا إلى الإيرانيين من أجل مناقشة مجموعة من القضايا، إلا أننا في الوقت ذاته نعد لعقوبات معوقة وقاسية جداً يمكن أن تكون ضرورية في حال رفضت إيران العروض أو في حال لم تصل العملية إلى نتيجة أو كانت غير ناجحة».[67] كما أعلن الرئيس الأمريكي أوباما في أوائل شهر أيار/ مايو 2009 أن الولايات المتحدة «تبقي كل الخيارات على الطاولة فيما يتعلق بإيران» وهو ما يعني ضمناً الاحتفاظ بخيار العقوبات الاقتصادية الشاملة، في ظل استبعاد الخيار العسكري.[68]

والتساؤل الرئيسي الذي يُثار في هذا الصدد، هو: أي نوع من العقوبات يمكن أن تلجأ إليه إدارة أوباما ويكون قادراً على إحداث تأثير في السلوك الإيراني تجاه الأزمة النووية؟

في واقع الأمر، لايزال الخلاف محتدماً حول مدى فاعلية العقوبات عموماً في التأثير على سلوك الدول المستهدفة منها، بين وجهة النظر التقليدية المتشككة في جدوى العقوبات وهي وجهة نظر يتبناها أغلب الباحثين، ووجهة النظر الأخرى التي يدافع عنها بعض الباحثين الذين يعتقدون في فاعلية العقوبات. ومما يزيد حدة الجدل الدائر في هذا الشأن أن الحالات التي جرى فيها فرض العقوبات أو التهديد بفرضها ليس من السهولة تصنيفها والتعرف على مدى نجاح أو فشل كل واحد منها.

ولكن يمكن القول عموماً إن الولايات المتحدة سيكون أمامها وفق هذا السيناريو نوعان من العقوبات ضد إيران؛ إما العقوبات الشاملة أو العقوبات الانتقائية.

بالنسبة للعقوبات الشاملة، فإن فرص نجاح الإدارة الأمريكية في اللجوء إليها، وفرص تأثيرها على السلوك الإيراني قد تكون ضعيفة؛ لأكثر من سبب: أولها، أن العقوبات الاقتصادية الشاملة تكون أكثر فاعلية وتأثيراً في الأنظمة السياسية التي يتمتع فيها الناخبون بحق محاسبة الحكومة على تصرفاتها – وهذا بعيد إلى حد ما عن الحالة الإيرانية – بينما تعمل في الأنظمة الاستبدادية على تعزيز موقف الحاكم والفئات المساندة له،[69] وذلك لعوامل عدة، منها أن الجماعات المقربة من السلطة قد تحقق أرباحاً طائلة من عمليات التهريب، أو لأن مقاطعة البلد وحظر التصدير إليه قد يمنحان عملياً المشروعات الحكومية حماية تقيها مغبة المنافسة الأجنبية، أو لأن العقوبات يمكن أن تعطي الحكومة الفرصة المناسبة لأن تزيد تدخلها في حياة المواطنين وتصعد سيطرتها عليهم.[70]

وثاني هذه الأسباب، أنه قد أصبح مسلَّماً به في الآونة الأخيرة أن العقوبات الشاملة الموجهة ضد عموم السكان أمر مدان لا يتصف بالشرعية الدولية، والمثال الأقرب إلى الذهن في التذكير بمآسي هذا النوع من العقوبات، هو نموذج العراق الذي خضع لأقسى

وأشمل عقوبات فرضتها الأمم المتحدة. ورغم أن هناك تفاوتاً في تقدير عدد من قضوا بهذه العقوبات، فإن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أنها قتلت مئات آلاف العراقيين.

لذلك، يمكن القول إنه قد حدث نوع من التراجع عن تأييد فرض العقوبات الشاملة، وأنه تلافياً للإشكاليات الأخلاقية والإنسانية المرافقة لفرض هذا النوع من العقوبات، فقد تبلور في الآونة الأخيرة منهج يؤيد أن تطبق العقوبات بشكل دقيق على المذنبين أولاً وأخيراً؛ وذلك ما عزز فرص هذا النوع المعروف بالعقوبات الانتقائية.[71]

والعقوبات الانتقائية هي عقوبات تُفرض على فئات معينة وأفراد وقطاعات محددة، وتتوقف فاعليتها على حجم التكاليف التي تتحملها الجماعات المستهدفة المكونة من القيادة الحاكمة المسؤولة عن انتهاج السياسة المستنكرة، والصفوة التي توطد أركان حكم هذه القيادة وتؤيد سياستها المستهجنة، بالإضافة إلى جماعات أخرى هي في الواقع غير مسؤولة عن انتهاج السياسات المستنكرة، لكنها قادرة – بحكم أهميتها في الحياة السياسية والاجتماعية، ولأنها تتحمل بالدرجة الأولى أضرار العقوبات – على الوقوف في وجه السياسة المستهجنة التي تنتهجها القيادة السياسية؛ والمثال البارز في هذا الصدد ما حدث مع رجال الأعمال البيض في جنوب إفريقيا. وسواء استهدفت العقوبات القيادة السياسية ذاتها أوالفئة المساندة لها أو مصالح الفئة القادرة على الوقوف في وجه السياسات التي تنتهجها تلك القيادة، فإن فرص نجاح هذا النوع من العقوبات الانتقائية يتطلب القيام بتحليل دقيق للمصالح المختلفة والتناقضات الداخلية وخصائص العملية السياسية في البلد المراد تطبيق العقوبات عليه.[72]

وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية لم تحدد بعد نوعية العقوبات التي ستفرضها على إيران إذا فشل معها الحوار والمساعي الدبلوماسية، فإن المعلن حتى الآن من مواقف مسؤولي إدارة أوباما يشير إلى أنها على الأرجح ستلجأ إلى الجمع بين النوعين المذكورين من العقوبات، بحيث تؤثر الانتقائية بشدة على النخبة الحاكمة، وتستهدف الأخرى بعض القطاعات الحيوية المؤثرة في أداء الاقتصاد الإيراني، حتى ولو طال تأثيرها عموم الشعب.

ولعل هذا ما يمكن استخلاصه من دراسة أعدها دينيس روس مستشار وزيرة الخارجية الأمريكية المكلف بالملف النووي الإيراني، أشار فيها إلى أنه في حالة فشل الحوار مع إيران، فإن العقوبات سوف تضطرها إلى مراجعة مواقفها بشأن أنشطة تخصيب اليورانيوم ونيتها في تطوير سلاح نووي وعلاقاتها مع كل من حزب الله وحماس. لكنه اشترط أن تستهدف تلك العقوبات نقاط ضعف الاقتصاد الإيراني، وتحديداً قطاع الصناعات النفطية؛ فإيران تستورد قدراً كبيراً من احتياجاتها من البترول المكرر على الرغم من أن النفط يشكل 80٪ من صادراتها ويسهم بها نسبته 50٪ من الموازنة العامة للدولة. وفي قطاع الغاز نجد أنها تستورد 43٪ من احتياجاتها منه رغم امتلاكها ثاني احتياطي عالمي منه.[73]

وعموماً، فسواء لجأت إدارة أوباما إلى فرض عقوبات شاملة أو انتقائية أو جمعت بين الاثنين، فإنها ستحتاج في جميع الحالات إلى دعم دولي بشأن فرض هذه العقوبات على طهران، فمعروف أن من أهم العوامل التي تحول دون فاعلية العقوبات هو اختلاف المصالح السياسية والاقتصادية لدى دول العالم بما يحول دون التزام كافة الدول بتنفيذ العقوبات بحق الدولة المستهدفة.

وبالتالي، سوف تحتاج الولايات المتحدة في حالة فرض عقوبات على إيران إلى التوصل إلى تفاهم مع روسيا والصين على وجه التحديد، ويبدو أن إدارة الرئيس باراك أوباما بدأت تحضر لمثل هذا السيناريو مبكراً.

وبهذا يفسر البعض الخطوات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية نحو مساعي التهدئة مع روسيا، بدءاً برسالة الرئيس أوباما إلى نظيره الروسي ديمتري ميدفيدف التي يقترح عليه فيها عدة نقاط لحل القضايا الاستراتيجية مثار الخلاف بين الدولتين، وليس انتهاء بالزيارة التي قام بها الرئيس أوباما إلى موسكو يومي 6 و7 تموز/ يوليو 2009، حيث ناقش خلالها الجانبان كثيراً من القضايا؛ مثل ضبط التسلح النووي، واستئناف الاتصالات العسكرية، وفتح طريق لإمداد القوات الأمريكية في أفغانستان عبر روسيا، والانخراط في مبادرات

مشتركة لمواجهة التحديات العالمية...، وهو ما يمهد الأجواء بينهما لعقد مباحثات أوسع نطاقاً في المستقبل. أما الخطوة الأهم التي حدثت بعد هذا كله فهي إعلان الرئيس باراك أوباما في 17 أيلول/ سبتمبر 2009 تخلي الولايات المتحدة عن مشروع الدرع الصاروخية التي كانت تنوي إقامتها في بولندا والتشيك.[74]

أما بالنسبة للموقف الصيني فثمة تقديرات تفيد بأن الصين قد تكون مستعدة هي الأخرى للقبول بالخطط الأمريكية المتعلقة بإيران في حالة موافقة الجانب الروسي عليها. ويستمد هذا التحليل منطقه من خبرة التعامل الصيني مع مجريات وتطورات الأزمة خلال السنوات الماضية. فالمتابع للسلوك الصيني يُلاحظ أن الصين كانت تترك المبادرة دائماً لروسيا فيما يتعلق بطرح الحلول والمبادرات وتقف هي في خلفية الأحداث مكتفية بالتأكيد على ضرورة حل الأزمة دبلوماسياً. وبمعنى آخر، يمكن القول إن الصين كانت تضع روسيا في الواجهة على اعتبار أن الأخيرة ترفض الطروحات الأمريكية، وبالتالي ليس هناك من داعٍ لأن تدخل الصين على خط المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، ولاسيما أنها ليست مستعدة لهذا النوع من المواجهة، على الأقل في الوقت الحالي. وبالتالي، فإن حدوث تغير في الموقف الروسي في الأزمة من الممكن أن يؤثر على الموقف الصيني.[75]

ونخلص مما سبق إلى هناك مجموعة من الشروط العامة تتوقف على مدى توافرها، فاعلية أي نوع من العقوبات تعتزم الولايات المتحدة فرضها على إيران في حال فشل المساعي الدبلوماسية معها، وتتمثل أهم هذه الشروط فيما يلي:

- أن يتصف التهديد بفرض العقوبات ابتداءً بدرجة كبيرة من المصداقية، حيث يمنح هذا الطرف المهدد قوة تفاوضية كبيرة، وأن يكون التهديد بفرض العقوبات مصحوباً بمطالب واضحة ومحددة، بشأن المواقف السياسية التي ينبغي على الطرف الموجه إليه التهديد أن يتخذها.

- أن يتم اللجوء إلى فرض عقوبات انتقائية على النحو المشار إليه، بحيث تستهدف بشكل واضح الفئات المؤثرة على صناعة القرار في البلد المستهدف، والقطاعات الحيوية

التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، ويجب أن ترتبط بقدر كبير بمجال التجارة الخارجية، وأن تشترك أهم الدول المتاجرة مع الدولة المستهدفة في تنفيذ العقوبات، وأن تكون هناك محدودية نحو إمكانات التحول صوب أسواق تصدير واستيراد أخرى، وكذلك محدودية الاحتياطي من النقد الأجنبي.

- أن تؤدي العقوبات إلى زيادة التكاليف الضرورية للحصول على الدعم السياسي الداخلي والشرعية التي لا غنى عنها لأي نظام حاكم، أي أن تفوق التكاليف المترتبة على فرض العقوبات التكاليف الخاصة بالاستمرار في السياسة المرفوضة، بحيث تقدر الحكومة في هذا الحالة أنه من الأفضل تفادي هذه التكاليف الباهظة والالتزام بتنفيذ المطالب التي اشترطتها عليها الدول التي فرضت عليها العقوبات.

- أن تكون العقوبات جزءاً من استراتيجية أوسع تشتمل في الجانب الآخر منها على منافع ومكاسب يحصل عليها الطرف المعني - أي إيران - عند انتهاجه السياسة المطلوبة.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

في ضوء الفصول الخمسة لهذه الدراسة، خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج سواء على مستوى إدارة الولايات المتحدة لأزمات الانتشار النووي بشكل عام، أو إدارتها للأزمة النووية الإيرانية بوجه خاص. كما خلص إلى مجموعة من النتائج بشأن أوجه الاختلاف والتشابه في الإدارة الأمريكية لأزمات الانتشار النووي. ويمكن بلورة نتائج الدراسة على النحو الآتي:

أولاً: فيما يتعلق بالإدارة الأمريكية لأزمات الانتشار النووي

أ. ليس هناك ضرر في خلق بيئة تفرض فيها بعض الدول الأكثر قوة قيوداً مستقلة بشأن منع الانتشار النووي بهدف الحد بفاعلية من إجراءات نقل التقنية العسكرية التي تُستخدم في صنع السلاح النووي والعمل على عدم زيادة أعضاء النادي النووي. وعليه، قد يكون من الضروري اضطلاع الدول الفردية بدور تكميلي لدور المؤسسات الدولية المعنية بجهود منع الانتشار النووي.

ولكن المشكلات تنشأ عندما يجري استغلال قضية منع الانتشار النووي من جانب تلك الدول لتحقيق مصالح وأهداف خاصة، ويتم استغلالها ذريعة لفرض عقوبات أو شن حرب ضد دول تم تصنيفها باعتبارها "شريرة" أو معادية، ومن ثم يتلاشى الهدف الرئيسي المتعلق بتعزيز جهود منع الانتشار النووي، وهذا ما عكسته السياسة الأمريكية تجاه قضايا وأزمات الانتشار النووي التي تعاملت معها وأدارتها خلال الفترة اللاحقة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر.

فقد اتسمت الإدارة الأمريكية لأزمات الانتشار النووي بسمة مميزة للسياسة الأمريكية بشكل عام، وهي ازدواجية المعايير. وفرقت في هذا الإطار بين الدول، سواء المتورطة في الانتشار النووي أو التي تمتلك بالفعل أسلحة نووية، من منظور

مدى معاداتها للولايات المتحدة ومدى ما تشكله لها من تهديد، وقسمتها إلى دول "بالغة السوء" -وهي الدول المعادية لها- وأخرى صديقة أو حليفة. وبالطبع اختلف أسلوب التعامل مع الفئتين.

ففي حين قامت السياسة الأمريكية في مجال مكافحة منع الانتشار النووي بصورة رئيسية على قمع الدول المعادية المتورطة في الانتشار النووي، تغاضت عن الفئة الأخرى من الدول، بل قدمت لها العون في المجال النووي، في مخالفة صريحة وانتهاك واضح لأحكام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

وكما اتضح من الفصل الثاني، تأثر هذا الاختلاف بتوجهات تحددت وفق عاملين أساسيين؛ هما: المدركات الاستراتيجية التي تتعلق بمصالح الأمن القومي الأمريكي تجاه الدولة المعنية. والثاني، هو التوجهات أو الدوافع السياسية المنفردة، لكل من الإدارة الأمريكية وجماعة الاستخبارات تجاه الحالة محل التفاعل.

وقد أضرت السياسة الأمريكية على هذا النحو بجهود منع الانتشار النووي على الصعيد العالمي، حيث أصبح الانطباع العام هو أن قضية منع الانتشار النووي فقدت طابعها العام كفكرة أو قيمة يشترك فيها المجتمع الدولي، وتحولت بدلاً من ذلك إلى واحدة من الأدوات العديدة التي تقوم عليها السياسات الخارجية المنحازة.

ب. في الوقت الذي اتخذت فيه الولايات المتحدة – في ظل إدارة الرئيس جورج بوش الابن– موقفاً خطابياً ضد انتشار الأسلحة النووية بصفة عامة، واتهمت الدول المعادية لها بانتهاك معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بسعيها لامتلاك السلاح النووي، فإن الولايات المتحدة نفسها ليست بعيدة عن انتهاك أحكام المعاهدة، وقد تجلى ذلك بشكل واضح في تعاونها النووي مع الهند وهي دول نووية غير موقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، كما تجلى أيضاً في اتخاذها العديد من الخطوات الهادفة إلى تطوير أسلحة نووية جديدة.

فمعاهدة منع الانتشار، إذا كانت تهدف في جانب منها إلى تشجيع الدول على الامتناع عن حيازة أسلحة نووية، فإنها تنص في الجانب الآخر على مبدأ نزع التسلح لتقليص أهمية الأسلحة النووية والمكانة المرتبطة بحيازتها. ولأن المعاهدة تميز بين الدول المسلحة نووياً والأخرى التي لا تمتلك هذه الأسلحة؛ فقد قصد أن يكون هذا التمييز مؤقتاً. فالمادة السادسة منها تشير صراحة ليس فقط إلى نزع التسلح النووي باعتباره هدفًا رئيساً، بل تشير كذلك إلى ضرورة إجراء مفاوضات لإقرار وقف مبكر لسباق التسلح بين القوى النووية كخطوة على الطريق نحو إحراز الهدف الأكبر، وهو عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ولكن ما تقوم به الولايات المتحدة يخالف هذه الأحكام. صحيح أن جورج بوش الابن أكد خلال الشهور الأولى من رئاسته على ضرورة تقليص الترسانة النووية الأمريكية بشكل كبير، وأثبت صدق رغبته بتوقيعه معاهدة تقليص القدرات الهجومية الاستراتيجية عام 2002، التي تدعو إلى الحد من حجم الترسانتين النوويتين الأمريكية والروسية من 6000 رأس نووي لكل منهما، إلى ما يتراوح بين 1,700 و2,200 لكل منهما خلال عشر سنوات. لكن هذه المعاهدة برغم ما انطوت عليه من عيوب خطيرة،[1] فإنه لم يُلتزم بها.

وعلى العكس من ذلك، سعت الولايات المتحدة لاتباع سياسة تهدف إلى تطوير أسلحة نووية جديدة، في خرق واضح لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وتجلى ذلك في الكثير من المظاهر التي عكست هذه السياسة؛ تمثل أبرزها فيما يأتي:[2]

- **مجمع 2030:** فقد أعلن تقرير مراجعة الوضع النووي الصادر في كانون الثاني/ يناير 2002 عن الحاجة إلى إعادة تنشيط مجمع للأسلحة النووية لديه القدرة على تصميم وتطوير وإنتاج رؤوس حربية جديدة استجابة لما وصفه بـ "المتطلبات الوطنية الجديدة". وبذلك نجد أن الإدارة الأمريكية السابقة اتبعت، علناً، سياسة

تشدد على خفض كميات الأسلحة النووية المتوافرة لديها، وفي الوقت ذاته سعت لتحديث المجمع المعني بإجراء الأبحاث حول إنتاج أسلحة نووية، بحيث يستطيع إنتاج أسلحة جديدة يمكن استخدامها بسهولة أكبر. كما نص هذا التقرير صراحة على أن «الأسلحة النووية تضطلع بدور جوهري في القدرات الدفاعية للولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها، حيث توفر خيارات موثوقاً بها لردع مجموعة واسعة النطاق من التهديدات، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل والقوات العسكرية التقليدية الضخمة».

وتطبيقاً لما جاء في هذا التقرير، كشفت الإدارة الوطنية للأمن النووي التابعة لوزارة الطاقة عن خطة جديدة لتحديث البنية التحتية للأسلحة النووية داخل الولايات المتحدة، بعنوان "مجمع 2030"، وهو عبارة عن خطة على امتداد عدة سنوات لبناء منشآت جديدة وتحديث تلك القائمة بالفعل داخل كل من المواقع الثمانية الخاصة بإنتاج الأسلحة النووية والتابعة للإدارة الوطنية الأمريكية للأمن النووي. كما تدعو الخطة إلى بناء سلاح نووي جديد يحمل اسم "الإحلال الموثوق به للرؤوس الحربية" Reliable Replacement Warhead، ومن شأن البرنامج الخاص بتطوير هذا السلاح توفير البنية التحتية اللازمة لتطوير رؤوس حربية جديدة بقدرات إضافية في المستقبل.[3]

وبالرغم من أنه لم يصدر عن وزارة الطاقة الأمريكية تقدير لمجمل تكلفة خطة "مجمع 2030"، فإنه بناء على تقديرات قوة العمل المعنية بالبنية التحتية للأسلحة النووية التابعة للمجلس الاستشاري داخل الوزارة، فإن الاحتمال الأكبر أن تتجاوز تكلفة خطة مجمع 2030 حاجز الـ 100 مليار دولار.[4]

من هنا، فإن تعهد الولايات المتحدة، طبقًا لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، بالتخلص من ترسانتها النووية في إطار زمني محدد يختلف ضمنياً مع خطة "مجمع 2030" التي تشير إلى أنها ستُبقي على هذه الترسانة لعقود قادمة.

- **الإنفاق على تطوير الأسلحة النووية:** فالسعي وراء إقرار دور جديد للأسلحة النووية يتطلب توفير دعم مالي ثابت لقطاع السلاح النووي في وقت كان من المفترض فيه تقليص مثل هذا الدعم.

وجدير بالذكر في هذا السياق، أنه أثناء فترة الحرب الباردة، بلغ متوسط الإنفاق الأمريكي على الأسلحة النووية 4,2 مليارات دولار. وفي عام 2001 بلغ إجمالي الميزانية المخصصة من جانب وزارة الطاقة الأمريكية إلى الأنشطة المرتبطة بالأسلحة النووية 4,9 مليارات دولار. وبحلول عام 2007 قفز هذا الرقم ليصل إلى 6,4 مليارات دولار. وبعد الأخذ في الاعتبار تأثير التضخم، نجد أن الزيادة منذ عام 2001 بلغت 13,7٪، أي ما يتجاوز 2٪ بقليل سنوياً؛ أي أنه بعد قرابة عقدين على نهاية العداء النووي مع الاتحاد السوفيتي، تنفق واشنطن حالياً على الأسلحة النووية أكثر مما كانت تنفقه في أثناء الحرب الباردة بمقدار الثلث، مع أخذ التضخم في الاعتبار (مرفق في نهاية الدراسة بقسم الملاحق، جدول يوضح تطور الإنفاق الأمريكي على الأسلحة النووية خلال السنوات المالية 1998-2008).

والأمر الآخر اللافت للنظر أن الإنفاق الأمريكي على الأنشطة النووية يتجاوز بكثير ما يتم إنفاقه على إجراءات تقليص كميات الأسلحة. فالإدارة الوطنية للأمن النووي تنفق على "أنشطة الدفاع ذات الصلة بالطاقة الذرية"، بما تضمه من أسلحة نووية ومفاعلات نووية بحرية وعمليات التطهير البيئي داخل المنشآت النووية العسكرية، تسعة أضعاف ما تنفقه على إجراءات تقليص كميات الأسلحة النووية وحظر الانتشار النووي. وبالمثل، يتجاوز الإنفاق الموجه لجهود البحث والتطوير المرتبطة بالأسلحة النووية داخل ميزانية وزارة الطاقة نظيره الموجه لتنمية مصادر طاقة بديلة بدرجة كبيرة. فبالنظر إلى الميزانية المعلنة لوزارة الطاقة للسنة المالية 2008، نجد أنها تخصص لبند "إمدادات الطاقة والحفاظ عليها" المعني بأشكال الطاقة الأخرى غير النووية والمستخلصة من الوقود الأحفوري،

1,2 مليار دولار فقط، أي ما يعادل واحداً إلى ثلاثة عشر بالنسبة لميزانية بند "أنشطة الدفاع ذات الصلة بالطاقة الذرية"، وخُمس الإنفاقات الموجهة إلى الأنشطة المرتبطة بالأسلحة النووية.

ج. الخطوات التي قامت – ومازالت تقوم بها – الولايات المتحدة نحو تحديث وتطوير الأسلحة النووية لا تخالف فقط أحكام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، بل تؤثر بالسلب أيضاً على جهود منع الانتشار النووي، بمعناه الأفقي أي زيادة عدد الدول المالكة للسلاح النووي – الموضوع الرئيس للدراسة.

فالمشكلة بالنسبة للولايات المتحدة والدول النووية الأخرى أنها لا تنظر إلى أي تقدم على صعيد نزع التسلح النووي باعتباره يخلف أي تأثير حقيقي على قرار دولة أخرى بحيازة أو عدم حيازة سلاح نووي. وعليه، لا تضم أجندات تلك الدول قضية نزع التسلح النووي أو الخطوات المرتبطة بتنفيذها على نحو جدي، كما نصت عليه معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

صحيح أنه قد لا يكون هناك ارتباط فوري وقوي بين سرعة تحرك الولايات المتحدة والقوى النووية نحو نزع تسلحها النووي، وتنامي الطموحات النووية بين الدول غير المسلحة نووياً – باعتبار أن أي دولة تتخذ قرارها بالتسلح نووياً تحت ضغوط ترتبط باعتبارات أمنية بالأساس – ولكن يمكن القول، في الوقت ذاته، إنه إذا ما توافر توجه عام يدعم نزع التسلح النووي، فستبدو البيئة العالمية حينئذ أقل تهديداً للدول المحتمل تورطها في الانتشار النووي.

وبتعبير آخر، رغم أن عدم بذل جهود على صعيد نزع التسلح النووي ربما لا يشكل العامل الحافز وراء الانتشار النووي بالنسبة للدول غير النووية، فإنه يخلف بالفعل تأثيراً عاماً سلبياً على تنمية وتعزيز جهود منع الانتشار. وهذا ما عبر عنه أحد المحللين الأمريكيين بقوله «إذا استمرت القوى النووية في مطالبة الآخرين باتباع أقوالها، وليس أفعالها، فليس هناك ما يضمن أن رسالتها سيتم الإنصات لها إلى الأبد».[5]

ثانياً: فيما يتعلق بالإدارة الأمريكية للأزمة النووية الإيرانية - حالة الدراسة

أ. لم تستطع إدارة الرئيس جورج بوش الابن تحقيق أهدافها من إدارة الأزمة خلال فترة الدراسة، ولم تنجح في جعل إيران تتخلى عن نشاطاتها النووية، خاصة تلك المتعلقة بتخصيب اليورانيوم. واتضح مما تقدم في الدراسة أن الإدارة الأمريكية وضعت هدف تغيير النظام الإيراني سبيلاً وحيدة لوقف طموحات إيران النووية والتخلص من التهديد الذي تمثله إيران لها بشكل عام ولأمن حلفائها، خاصة إسرائيل. وعندما أخفقت في تحقيق هذا الهدف، عانت سياستها المتبعة في هذا الموضوع قدراً كبيراً من التخبط وعدم الوضوح، لأنها لم تدرس البدائل الأخرى بشكل جيد، وقد اتضح هذا التخبط بشكل كبير حين انتقلت من دبلوماسية تغيير النظام إلى دبلوماسية تغيير سياسات النظام في إطار إدارتها للأزمة.

ب. جاء الرئيس الأمريكي باراك أوباما بمقاربة جديدة للتعامل مع إيران، قوامها الاستعداد غير المشروط للحوار مع قادتها لحل أزمتها النووية وأيضاً مجمل القضايا العالقة بين البلدين. صحيح أن هذه المقاربة تمثل تغيراً ملحوظاً في السياسة الأمريكية تجاه إيران مقارنة بسياسة الإدارة السابقة، إلا أنه من الصعب اعتبار أن دعوة باراك أوباما للحوار مع إيران ستكون - كما ترى بعض التحليلات العربية - تساهلاً من جانب الإدارة الأمريكية إزاء إيران أو تقديم تنازلات من طرف واحد. فالرئيس الأمريكي عندما طرح هذه المقاربة المختلفة، أكد أن ذلك ينبع من منطلق السعي نحو بناء القوة الأمريكية واستعادة نفوذ الولايات المتحدة عبر سياسات جديدة، ومن غير المتوقع في ضوء ذلك أن يُقْدم أوباما على خطوات قد يُفهم منها أنها إضعاف للنفوذ الأمريكي، أو تبدو كأنها تراجع في وجه أي تهديد للمصالح الأمريكية.

ج. جوهر المقاربة الأمريكية الجديدة إزاء إيران، ستقوم على الأرجح على سياسة العصا والجزرة معاً، حيث أكد الرئيس أوباما - إلى جانب دعوته للحوار - أن جميع الخيارات لاتزال قائمة؛ بما يعني أن سيناريو العقوبات سيكون الأرجح في حال فشل الحوار.

لكن أوباما رأى أنه من الأفضل في المرحلة الأولى إعطاء الأولوية للـ "الجزرة" على حساب العصا، بعكس السياسة التي اتبعتها إدارة جورج بوش الابن. ومع ذلك، تبقى التساؤلات مفتوحة بشأن أي نوع من "الجزر" ستكون إدارة أوباما مستعدة لتقديمه إلى إيران؟ وعلى حساب من؟

د. لا شك أن الدول العربية طرف رئيسي معني – ويفترض أنها ذلك – بالسياسة الأمريكية لإدارة الرئيس باراك أوباما تجاه إيران؛ ومن ثم فإن أي حوار أمريكي مع إيران يجب أن يهم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المقام الأول، لأنه يمس صميم معادلة توازن القوى وقضية الأمن في منطقة الخليج. لذا، لا يمكن إنكار حقيقة أن أي حوار بين الولايات المتحدة وإيران يثير لدى تلك الدول هواجس ومخاوف حقيقية ومشروعة من أن يكون على حساب مصالحها.

وقد عبرت تلك الدول عن مخاوفها بشكل علني، حين قال الأمين العام لمجلس التعاون عبدالرحمن العطية في مقابلة مع إحدى القنوات الفضائية «نأمل أن أي حوار بين الدول وبخاصة بين الجانب الأمريكي والإيراني ألا يكون على حساب المصالح العربية الاستراتيجية، وبخاصة مصالح دول مجلس التعاون».[6]

إن هذه المخاوف تجد مبرراتها من خطورة السيناريوهات المحتملة التي يمكن أن يسفر عنها الحوار بين إيران والولايات المتحدة بالنسبة لأمن دول مجلس التعاون. فإذا أفضى الحوار إلى تسوية شاملة تتخلى طهران بموجبها عن برنامجها النووي وتقبل بتعاون دولي إيراني مشترك وفق ضمانات معينة لإنتاج الوقود النووي للأغراض السلمية فقط، مقابل تثبيت رؤاها ومكانتها في مناطق النفوذ القريبة، والحد من الدعم الذي تقدمه للأطراف الأبعد، وتحديداً في المحيط المتوسطي، مع وعود، وربما تحركات، من إدارة أوباما لمحاولة التوصل إلى حلول سلمية للصراع العربي – الإسرائيلي؛ فإن هذا السيناريو يعني الإقرار بالنفوذ الإيراني على حساب الأطراف الخليجية باعتبار منطقة الخليج بما فيها العراق هي الأقرب لإيران جيوبوليتيكياً والأهم أيضاً من الناحيتين الجيوسياسية والجيواقتصادية.

كما أن تمسك إيران بالخيار النووي، ما يعني فشل الحوار على كل المستويات الأخرى، يشكل أيضاً مأزقاً لدول مجلس التعاون، سواء لجأت الولايات المتحدة إلى انتهاج سياسة المواجهة الشاملة مع إيران، أو اضطرت إلى التعايش مع "إيران نووية".

ثالثاً: أوجه الاختلاف والتشابه في الإدارة الأمريكية لأزمات الانتشار النووي

لقد تناولت الدراسة حالات وأزمات محددة تعاملت معها الولايات المتحدة في إطار سياستها تجاه قضايا الانتشار النووي، ومن المهم في النهاية الوقوف على أبرز أوجه التشابه والاختلاف في التعامل الأمريكي مع تلك الحالات. وفي هذا السياق، يمكن القول إن تلك الحالات والأزمات، تشابهت في وجهين رئيسيين، هما:

أ. أن كل حالة من الحالات التي تم تناولها في الدراسة توضح أن العامل الأمريكي كان العامل المسيطر الذي يؤثر على التطورات النووية الخاصة بها، سواء في صالحها أو ضدها. فبصرف النظر عما إذا كانت كل هذه الحالات تمثل مشكلة انتشار نووي أو قضية عدم انتشار نووي، وبغض النظر عما إذا كانت النشاطات النووية ترتبط باستخدامات سلمية للطاقة النووية أو محاولات عسكرية لامتلاك الأسلحة النووية، فإنها تأثرت جداً بالسياسة الأمريكية بصورة أو بأخرى.

ب. تأثرت السياسة الأمريكية في تعاملها مع كل حالة من الحالات التي تناولتها الدراسة بمدركات التهديد والتوجهات السياسية المتصلة بعلاقاتها مع الدول محل تلك الحالات. فالمدركات الاستراتيجية كانت تمثل خلفية الصورة بالنسبة لكل حالة، لارتباطها بنمط العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة وبين كل طرف، ومستوى التهديد الذي تفرزه كل حالة، من وجهة النظر الأمريكية. أما التوجهات السياسية داخل واشنطن، فإنها أدت أحياناً إلى تعديل اتجاه عملية صنع القرار من خلال تغيير المدركات السائدة. وقد كانت التوجهات السياسية مؤثرة بشكل أكبر في حالات كالعراق، إضافة إلى إسرائيل والهند، حيث تم تحريف مدركات التهديد بفعل نمط العلاقات أو تشابك المصالح.

أما فيما يتعلق بأسلوب إدارة الولايات المتحدة لكل حالة من الحالات التي تناولتها الدراسة، فمن الصعوبة بمكان تحديد أوجه محددة للشبه بين تلك الحالات، خاصة وأن الولايات المتحدة – كما اتضح – تعاملت مع كل حالة على حدة ومن منظور مختلف، كما أن بحث السياسة الأمريكية تجاه هذه الحالات والتوصل إلى نتائج بشأنها، لا يمكن أن يتم بشكل علمي ودقيق إلا إذا تم الاستناد، كما هو في الدراسة، إلى افتراض سياسة الحالة التي تتيح إدراكاً أفضل للكيفية التي تؤثر بها التوجهات السياسية للإدارة، والتقديرات الفنية للاستخبارات والتوصيات الأكاديمية لمراكز الدراسات، في تشكيل المنظور الأمريكي تجاه كل حالة من الحالات التي تم تناولها، وهو ما يجعل أوجه الاختلاف بين تلك الحالات هي السائدة.

ولأغراض التحليل، سيتم الاقتصار هنا على عقد مقارنة بين الأزمتين النوويتين الإيرانية والكورية الشمالية من حيث أسلوب إدارة الولايات المتحدة لهما، باعتبارهما الأزمتين الساخنتين المثارتين دولياً على صعيد قضايا الانتشار النووي، وسيكون التركيز هنا بشكل رئيسي على أوجه الاختلاف بين الأزمتين.

في هذا السياق، يمكن القول إن العامل الرئيسي المشترك بين الأزمة النووية الإيرانية وأزمة كوريا الشمالية، هو أن النظامين يشكلان، من المنظور الأمريكي، تهديداً للولايات المتحدة ومصالحها وحلفائها، سواء في منطقة الخليج أو الشرق الأوسط عموماً، أو في منطقة شبه الجزيرة الكورية. ومن ثم تتعامل معهما الولايات المتحدة من هذا المنظور، وليس من منظور تأثيرهما على النظام العالمي لمنع الانتشار النووي؛ لأن هذا الأخير لا يعني الولايات المتحدة بالدرجة الأولى.

وعلى الرغم من وجود تشابه بين الأزمتين من حيث إدراك الولايات المتحدة لهما، فإن تعاملها معهما اختلف في نواحٍ عدة؛ أبرزها:

1. الولايات المتحدة، ومعها الغرب عموماً، وضعت هدف وقف عملية تخصيب اليورانيوم الإيراني شرطاً أساسياً للدخول في أي مفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي، وظل

هذا الشرط أحد العوامل الرئيسية التي تسببت في عدم حدوث تقدم ملحوظ في المفاوضات الخاصة بأزمة البرنامج النووي الإيراني، خاصة في ظل موقف إيران الرافض لهذا الشرط مطلقاً. أما في حالة كوريا الشمالية فقد استمرت المفاوضات حتى وهي تنتج كمية كبيرة من البلوتونيوم الذي يستخدم في صنع السلاح النووي، واستمرت المحادثات حتى بعد أن أجرت كوريا الشمالية أكثر من تجربة نووية. ولكن يمكن القول إن إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد أبدت استعدادها للتخلي عن هذا الشرط في حالة إيران، وذلك بإعلانها الاستعداد للدخول في حوار مباشر معها دون شروط مسبقة.

2. لم تتطرق الولايات المتحدة خلال إدارتها للأزمة النووية إلى قضية الضمانات الأمنية التي ربما تحتاجها إيران، بشكل صريح ومحدد، في حين ناقشت الموضوع مع كوريا الشمالية وأبدت مرونة ملحوظة في هذا المجال. لذا كان التركيز الأمريكي الأوربي على الحوافز الاقتصادية بالأساس وإهمال الضمانات الأمنية يمثل إحدى المشكلات الرئيسة التي تسببت في عدم حدوث اختراق في الأزمة النووية الإيرانية. ويمكن القول أيضاً إن إحدى المشكلات التي تواجهها الولايات المتحدة في هذا السياق تتعلق بطبيعة الضمانات الأمنية التي قد تقبل بها إيران في مقابل الضمانات الأمنية التي تقبل بها كوريا الشمالية. فهذه الأخيرة ترغب أساساً في تعهد الولايات المتحدة بعدم استهدافها عسكرياً، إضافة إلى تقديم حوافز اقتصادية للنهوض باقتصادها والخروج من الأزمات التي يعانيها، وبالتالي تتمحور أهداف كوريا الشمالية حول ضمان بقاء النظام والمكاسب الاقتصادية. ولكن الأمر بالنسبة لإيران مختلف، يتعدى مجرد بقاء النظام، حيث تريد إيران أن يكون لها دور معترف به في أمن الخليج، وهو أمر شديد الحساسية بالنسبة للولايات المتحدة، نظراً إلى أهمية منطقة الخليج في الاستراتيجية الأمريكية، كما أنه أمر شديد الحساسية أيضاً بالنسبة لحلفاء الولايات المتحدة في هذه المنطقة، وبشكل خاص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

3. بعد أن أعلنت كوريا الشمالية امتلاكها السلاح النووي وإجرائها أكثر من تجربة نووية ناجحة، أصبحت درجة المرونة المتاحة أمام الولايات المتحدة في التفاوض مع كوريا

الشمالية حول هذا الملف قليلة مقارنة بحالة إيران، لأنها في حالة كوريا الشمالية أصبحت تتفاوض من أجل أن تتخلى كوريا الشمالية عن سلاحها النووي، في حين تتفاوض في حالة إيران على وقف عمليات تخصيب اليورانيوم والقبول بالاقتراحات والحلول الوسط المقدمة في هذا الشأن، سواء من الولايات المتحدة والدول الأوربية أو من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والخلاصة أن إدارة الرئيس جورج بوش الابن لم تستفد كثيراً من تجربتها مع كوريا الشمالية في إدارة الأزمة النووية مع إيران؛ فكوريا الشمالية استطاعت خلال فترة المفاوضات الوصول إلى مرحلة امتلاك السلاح النووي، وبالتالي جعلت سقف التفاوض معها أعلى من السابق بكثير. ومثل هذا السيناريو يمكن أن يتحقق في حالة إيران في ظل توافر عاملين: الأول، إذا كانت هناك رغبة إيرانية حقيقية في امتلاك السلاح النووي وليس الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية كما تدعي. والثاني، إذا لم تحدث إدارة باراك أوباما تغييرات جدية في أسلوب إدارة الأزمة بشكل يختلف عن أسلوب إدارة جورج بوش الابن. صحيح أنه حتى الانتهاء من هذه الدراسة اقتصر التغير في أسلوب إدارة باراك أوباما على التغير اللفظي فقط متمثلاً في دعوة إيران إلى حوار غير مشروط معها، إلا أنه من الصعب، ومن الخطأ، أيضاً الحكم على سياسة أوباما تجاه الأزمة خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة. فقد يكون ذلك موضوعاً لدراسات أخرى بعد انتهاء الولاية الأولى للرئيس باراك أوباما على الأقل، بما يحقق التراكم المعرفي في هذا المجال المهم والحيوي في الشؤون الدولية ذات الصلة بالأمن العالمي.

الملاحق

الملحق (1)

جدول يوضح احتياطي النفط حتى نهاية 2008

	النفط (بالمليار برميل)	نصيبها من الاحتياطي العالمي (٪)	احتياطي الإنتاج (بالسنوات)
إيران	137,5	10.9	86.9
السعودية	264,2	21.0	66.5
دول منظمة الأوبك	902,4	76.0	71.1

المصدر:

"British Petroleum (BP)", *Statistical Review of World Energy* (BP, 2009), Available at: (http://www.bp.com/liveassets/bp_internet/globalbp/globalbp_uk_english/reports_and_publications/statistical_energy_review_2008/STAGING/local_assets/2009_downloads/statistical_review_of_world_energy_full_report_2009.pdf)

الملحق (2)

جدول يوضح إنتاج النفط واستهلاكه وصادراته في إيران خلال الفترة بين عامي 1995 و2008 (بالمليون برميل في اليوم)

السنة	الإنتاج	الاستهلاك	الاستهلاك كنسبة من الإنتاج (٪)	الصادرات
1995	3744	1292	34.5	2452
1996	3759	1269	33.8	2490
1997	3776	1221	32.3	2555
1998	3855	1243	32.2	2612
1999	3606	1319	36.6	2284
2000	3818	1319	34.6	2499
2001	3730	1331	35.7	2399
2002	3414	1429	41.9	1985
2003	3999	1513	37.8	2486
2004	4081	1573	38.5	2508
2005	4049	1659	41.0	2390
2006	4282	1693	*	*
2007	4322	1693	*	*
2008	4325	1730	*	*

المصدر:

"British Petroleum (BP)," *Statistical Review of World Energy* (BP, 2006), 10, Website Available at: (http://www.bp.com/liveassets/bp_internet/switzerland/corporate_switzerland/STAGING/local_assets/downloads_pdfs/pq/pm_statistical_review_of_world_energy_full_report_2006.pdf).

"British Petroleum (BP)," *Statistical Review of World Energy* (BP, 2009), Available at: (http://www.bp.com/liveassets/bp_internet/globalbp/globalbp_uk_english/reports_and_publications/statistical_energy_review_2008/STAGING/local_assets/2009_downloads/statistical_review_of_world_energy_full_report_2009.pdf).

* غير متاح.

الملحق (3)

جدول يوضح تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول إيران (2003-2009)*

م	تاريخ صدور التقرير	مضمون التقرير
1	حزيران/ يونيو 2003	أشار هذا التقرير إلى إخفاق إيران في الامتثال لاتفاقية الضمانات التابعة للوكالة، وخاصة ما يتعلق بخمس نقاط، تشمل: الفشل في الإعلان عن واردات إيران في اليورانيوم الطبيعي عام 1991، والفشل في الإعلان عن الأنشطة الإيرانية في معالجة واستخدام اليورانيوم الطبيعي المستورد من الخارج، والفشل في الإعلان عن المنشآت التي جرى فيها استقبال وتخزين ومعالجة ذلك اليورانيوم، والفشل في تقديم معلومات متسلسلة زمنياً بصورة مقبولة بشأن منشآت إنتاج النظائر المشعة والمفاعل البحثي في طهران، والفشل في تقديم معلومات متسلسلة زمنياً بشان تخزين النفايات في أصفهان وأناراك.
2	آب/ أغسطس 2003	تبنى هذا التقرير لغة مختلفة تمتنع عن الإشارة إلى أوجه معينة للفشل في التعاون بين الوكالة وإيران، ولكنه أشار إلى أن إيران تعاونت بشكل واسع مع الوكالة في الفترة ما بين التقريرين وقدمت معلومات وبيانات بشأن النقاط المشار إليها في التقرير السابق، لكنه شدد في الوقت ذاته على أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل للتحقق من صحة هذه البيانات والتأكد من أنه لم تكن هناك أنشطة لتخصيب اليورانيوم من جانب إيران، مع إشارته إلى ضرورة انضمام إيران إلى البروتوكول الإضافي.
3	تشرين الثاني/ نوفمبر 2003	أشار التقرير إلى الطفرة الكبيرة التي طرأت على التعاون بين الوكالة وإيران منذ سبتمبر 2003، الأمر الذي أتاح معلومات أكثر تكاملاً عن البرنامج النووي الإيراني، ولكنه أشار في المقابل إلى أن إيران فشلت في تقديم تقرير بشأن عدد كبير من الأنشطة المتعلقة بـ «استخدام اليورانيوم الطبيعي المستورد لاختبار عمليات الطرد المركزي في شركة كهرباء كالاي في الفترة من 1999-2000 واستيراد خام اليورانيوم الطبيعي عام 1994» كما أشار إلى أن إيران لم تقدم معلومات عن تصميم عدد من المنشآت.
4	آذار/ مارس 2004	أشار إلى التطور في التعاون بين الجانبين، ولاسيما في اتجاه قيام إيران بتوسيع الإيقاف الأحادي الجانب لعمليات التخصيب وإعادة المعالجة، مع إشارة ودية اللهجة إلى استمرار الحاجة إلى المزيد من التوضيحات بشأن أسباب التلوث الإشعاعي الذي كان قد تم العثور عليه في بعض المواقع، وأيضاً بشأن طبيعة ونطاق الأنشطة الإيرانية المرتبطة بأجهزة الطرد المركزي (بي 2) وطبيعة ونطاق بحوث تخصيب النظائر بالليزر.
5	حزيران/ يونيو 2004	أشار إلى أن هناك تعاوناً طيباً بين الجانبين بشأن السماح لخبراء الوكالة بالتفتيش على المواقع النووية الإيرانية والتحقق من امتثال إيران الكامل لقرار وقف التخصيب. ولكن التقرير أشار إلى مسألتين رئيسيتين بشأن برنامج التخصيب السري: الأولى، تتعلق بأصول ومصادر التلوث الإشعاعي الذي كان قد عثر عليه في بعض المواقع في إيران. والثانية، تتعلق بنطاق الجهود الإيرانية الخاصة باستيراد وتصنيع واستخدام الطرد المركزي بالنسبة للتصميات (بي1) و (بي2).
6	أيلول/ سبتمبر 2004	لم يختلف هذا التقرير كثيراً عن التقرير السابق، وخاصة من حيث التأكيد على استمرار الغموض بشأن المسألتين اللتين سبقت الإشارة إليهما؛ وهما مصدر التلوث الإشعاعي، وأجهزة الطرد المركزي.
7	تشرين الثاني/ نوفمبر 2004	كان هذا التقرير بمثابة تلخيص لتحقيقات الوكالة التي جرت على مدى عامين ولم يكن التقرير يتضمن الكثير من المعلومات الجديدة. ومع أنه أكد على عدم وجود أدلة تشير إلى مسعى طهران لإنتاج أسلحة نووية، فإنه لم يستبعد وجود أنشطة سرية.

8	أيلول/ سبتمبر 2005	برّأ التقرير إيران من مسؤولية آثار اليورانيوم المخصب التي عثر عليها مفتشو الوكالة في محركات الطرد المركزي بمفاعل أصفهان، وأشار إلى أن عمليات التفتيش أثبتت عدم وجود مؤشرات على برنامج نووي إيراني مخصص لأغراض عسكرية. ولكن التقرير أشار أيضاً إلى أنه بعد مرور عامين ونصف العام على توقيع طهران على البروتوكول الإضافي، فإن الوكالة عاجزة عن معرفة ما إذا كانت إيران تمتلك أي مواد أو أنشطة نووية سرية أم لا؛ لذا فقد طالبها بالشفافية الكاملة.
9	تشرين الثاني/ نوفمبر 2005	استشهد هذا التقرير بوثائق تعود إلى أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي، تم الحصول عليها من وسطاء أجانب، وتشير إلى مكونات لرسوم أجهزة طرد مركزي وعمليات تجميع ورسوم تخطيط تسلسلي ومعلومات عن صب وتشغيل معدن اليورانيوم المخصب والطبيعي والمنضب في أشكال نصف كروية؛ الأمر الذي زاد عمق القلق الدولي.
10	شباط/ فبراير 2006	شكك التقرير في سلمية برنامج إيران النووي، وأشار إلى أنه لم يتم، حتى وقت صدور التقرير، استجلاء الغموض بشأن البرنامج رغم مضي ثلاث سنوات على التحقيقات التي تقوم بها الوكالة، كما أشار إلى أن التعاون الإيراني كان بطيئاً ويفتقر إلى السلاسة.
11	نيسان/ إبريل 2006	أشار التقرير إلى إن إيران لم تستجب لمطالب مجلس الأمن التي تقضي بوقف كافة عمليات التخصيب، ولم تساعد الوكالة في الوصول إلى أجوبة بشأن برنامجها النووي، وأن استمرار عدم التعاون الإيراني هذا يبعث على القلق. وأيد تقرير الوكالة الدولية الإعلان الإيراني بشأن قدرة طهران على تخصيب اليورانيوم بمستوى يصل إلى 3.5٪، وقال إن ذلك يتفق مع استنتاجات الوكالة والعينات التي حصلت عليها من هناك.
12	حزيران/ يونيو 2006	أشار هذا التقرير إلى أن إيران أبطأت خلال الشهر الماضي - أيار/ مايو 2006 - عمليات تخصيب اليورانيوم، وأن مفتشي الوكالة عثروا على آثار جديدة ليورانيوم عالي التخصيب في معدات في إيران، ومن ثم، فإنها تتجاهل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1696 الذي يطالبها بوقف عملية تخصيب اليورانيوم قبل الموعد النهائي، وأن الإيرانيين قاموا بتركيب معدات متخصصة إضافية.
13	تشرين الثاني/ نوفمبر 2006	أشار هذا التقرير إلى أن إيران ماضية في عمليات إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب وتواصل عدم تعاونها مع الوكالة الدولية لحل مسائل أساسية حول برنامجها النووي. وجاء فيه أن إيران قامت في الفترة من 13 آب/ أغسطس إلى 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، بتغذية أجهزة الطرد المركزي في ناتنز "بنحو 34 كيلوجراماً" من غاز هكسفلوريد اليورانيوم، وأنتجت كمية صغيرة من اليورانيوم المخصب بمستويات منخفضة. وأشار التقرير إلى أنه «فيما الوكالة قادرة على التحقق من عدم وجود انحراف (عن الأهداف السلمية) لاستخدام المواد النووية في إيران، فإن الوكالة لاتزال غير قادرة على إحراز أي تقدم إضافي في جهودها للتحقق من عدم وجود أية مواد أو نشاطات نووية غير معلنة (...) إلا إذا عالجت إيران المسائل العالقة الخاصة بعمليات التحقق».
14	شباط/ فبراير 2007	جاء في هذا التقرير أن إيران لم تلتزم بالمهلة الزمنية التي حددتها لها الأمم المتحدة لوقف نشاطات تخصيب اليورانيوم، وأنها، بدلاً من ذلك، لجأت إلى توسيع العمل في البرنامج. وأضاف التقرير أن إيران نصبت أكثر من 300 جهاز طرد مركزي جديد في منشأة ناتنز لتخصيب اليورانيوم على مستوى صناعي، وأن إيران وسعت إنتاجها لليورانيوم المخصب من المستوى البحثي إلى المستوى الصناعي. كما أشار التقرير إلى أن طهران، وإن كانت قد وافقت على إجراءات مؤقتة تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من البرنامج النووي، إلا أنها لم توافق على عمليات مراقبة عن بعد للمنشأة.

15	أيار/ مايو 2007	أشار هذا التقرير إلى أن إيران وسعت من أنشطتها لتخصيب اليورانيوم، متحدية مطالب الأمم المتحدة بالتخلي عن برامجها النووي، وأعرب التقرير عن قلق الوكالة إزاء هذا الوضع، وأنه لا يمكنها تقديم ضمانات حول "الطبيعة السلمية الحصرية" للبرنامج النووي الإيراني .كما أعرب عن قلقه إزاء "تدهور" فهم الوكالة للجوانب غير المتكشفة من البرنامج. واتهم التقرير إيران بعرقلة جهود الوكالة في التحقيق في أنشطتها النووية.
16	آب/ أغسطس 2007	أشار التقرير إلى أن الأسئلة المتعلقة بالخبرات الإيرانية فيما يتعلق بالبلوتونيوم ووجود جزيئات من اليورانيوم العالي التخصيب لم يتم الرد عليها بعد. ومن بين القضايا العالقة الأخرى حيازة إيران لتقنيات الطرد المركزي ووجود آثار لليورانيوم العالي التخصيب في عينات تم رفعها من إحدى الجامعات في طهران، فضلاً عن حيازة إيران لوثيقة تصف إجراءات استخدام معدن اليورانيوم في بوتقات خاصة لجهاز نووي، إضافة إلى الأنشطة الإيرانية المتعلقة بالبلوتونيوم.
17	تشرين الثاني/ نوفمبر 2007	أشار هذا التقرير إلى "تقدم جوهري" في ملف إيران النووي، من خلال كشف طهران عن طبيعة برنامجها موضع الجدل ومداه. إلا أن التقرير اعتبر التعاون الإيراني لايزال "غير كاف"، مشيراً إلى أن طهران لم تعلق أنشطة تخصيب اليورانيوم خلافاً لمطالب الأمم المتحدة. وجاء في التقرير ما نصه «إيران سمحت بوصول أشخاص بشكل كاف، وردت على الأسئلة في المهل المناسبة، وقدمت توضيحات حول المشكلات المطروحة، في إطار برنامج العمل المتفق عليه بين طهران ووكالة الطاقة الذرية (....) إلا أن تعاونها بقي تجاوبياً أكثر منه ديناميكياً (....) وكما سبق وأعلنا، فإن تعاون إيران الكامل والشفاف لابد منه لتطبيق برنامج العمل هذا بشكل كامل وسريع».
18	شباط/ فبراير 2008	أشار التقرير إلى أن الوكالة حققت "تقدماً جيداً" في استيضاح البرنامج النووي الإيراني، بفضل زيادة تعاون طهران، لكن لاتزال هناك شكوك خطيرة. ورغم أن تقرير الوكالة رسم صورة أكثر إيجابية من ذي قبل للتعاون الإيراني، فقد أكد أيضاً أن إيران تختبر تقنية قد توفر لها إمكانية تخصيب اليورانيوم بشكل أسرع، لتواصل بذلك تحديها للمطالب بأن توقف جميع الأنشطة النووية الحساسة، وإلا ستفرض عليها عقوبات من مجلس الأمن الدولي. كما أشار التقرير إلى أن إيران تتفادى الرد بشكل واضح على معلومات استخبارية تشير إلى وجود مساع سرية لاستخدام أنشطة نووية في مجال "التسلح"، بربط عملية معالجة اليورانيوم، واختبارات على متفجرات قوية، وأعمال تصميم رأس حربي صاروخي، وجاء في التقرير أن «دراسات (التسلح) مسألة تبعث على قلق بالغ، وهي مهمة في تقييم احتمال وجود بُعد عسكري لبرنامج إيران النووي». وأضاف أن الوكالة لن تكون في وضع يسمح لها بتحقيق تقدم نحو تقديم تأكيدات يعتد بها بشأن غياب مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران إلا بعد الوصول إلى شكل من أشكال الوضوح بشأن طبيعة دراسات (التسلح) المزعومة، ودون تنفيذ البروتوكول الإضافي (الذي يتيح إجراء عمليات تفتيش مفاجئة وواسعة النطاق، وقال التقرير إنه من دون ذلك فلن يكون هناك ثقة بالطبيعة السلمية الخالصة للبرنامج (النووي).
19	أيار/ مايو 2008	اتهم التقرير إيران بعدم التعاون في الإجابة عن الأسئلة المفصلة التي وجهت لها حول برنامجها النووي، وذكر أن إيران لديها عدد يتراوح بين 3300 و3400 من أجهزة الطرد المركزي من نوع بي-1 التي تعمل بقدرة منخفضة في محطة تخصيب اليورانيوم في ناتنز، وأعربت الوكالة في هذا التقرير عن "قلقها الكبير" من أن إيران تخفي معلومات حول دراسات كيفية إنتاج الأسلحة، وتتحدى مطالبات الأمم المتحدة بتعليق تخصيب اليورانيوم، وقالت الوكالة في التقرير «ننتظر توضيحات أساسية من إيران لإثبات أقوالها بشأن الدراسات المزعومة»، وقد اعتُبر هذا التقرير من أشد تقارير الوكالة من حيث اللهجة في مخاطبة إيران.

20	أيلول/ سبتمبر 2008	اعتبر التقرير مواصلة إيران أنشطتها الخاصة بالتخصيب، وكذلك تلك المتعلقة بإعادة المعالجة، والمياه الثقيلة، خرقاً للقرارات 1696 و1737 و1747 و1803 الصادرة عن مجلس الأمن الدولي. وندد التقرير برفض إيران وقف نشاطات تخصيب اليورانيوم رغم ثلاث دفعات من العقوبات فرضها عليها مجلس الأمن حتى هذا التاريخ؛ وذكر أن إيران عززت أنشطتها لتخصيب اليورانيوم، وأن عدد أجهزة الطرد المركزي ارتفعت من 3300 في أيار/ مايو الماضي إلى 3820، وقت إعداد التقرير. وأضاف التقرير أيضاً أن تحقيقات وكالة الطاقة الذرية المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني والأبحاث الإيرانية لإنتاج رأس نووي حربي وصلت طريقاً مسدوداً، موضحاً أنها لا تستطيع إصدار حكم حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني. كما قالت الوكالة. وأعربت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا التقرير عن الأسف لغياب تقدم في المحادثات مع طهران حول الطبيعة الفعلية لبرنامجها النووي، ودعت إيران مجدداً لتقديم المعلومات اللازمة حول هذا الملف.
21	شباط/ فبراير 2009	أكد التقرير أن إيران تملك 3964 جهاز طرد مركزي يعمل، و1476 جهازاً تحت الاختبار، ونحو 125 جهازاً آخر تم تركيبها من دون أن يتم تشغيلها حتى الآن. وطالب التقرير إيران بتقديم المعلومات اللازمة التي تطلبها الوكالة حول البرنامج النووي الإيراني. كما أشار التقرير إلى أنه لم يتم تحقيق تقدم جوهري في مسألة حل قضية إمكانية وجود "أبعاد عسكرية" للبرنامج النووي الإيراني، في إشارة إلى "دراسات مزعومة" تحدثت عن أبحاث وعمليات تطوير تقوم بها إيران لتحويل التكنولوجيا إلى سلاح.
	حزيران/ يونيو 2009	أكد التقرير أن إيران زادت عدد أجهزة الطرد المركزي الخاصة بتخصيب اليورانيوم إلى ما يقرب من 5 آلاف جهاز، وأضاف التقرير أن هذا العدد الجديد من الأجهزة يجعل من الصعب على مفتشي الأمم المتحدة تتبع مسار البرنامج النووي الإيراني. كما ذكر أن إيران زادت معدل إنتاجها من اليورانيوم المنخفض التخصيب، ما يزيد مخزونها من هذه المادة بحوالي 500 كيلوجرام ليصل إلى 1339 كيلوجراماً خلال الأشهر الستة الماضية السابقة لصدور التقرير.

* الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على ترجمة مضمون تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الفترة المشار إليها، والنصوص الكاملة لهذه التقارير متاحة باللغة الإنجليزية على الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية على الرابط الآتي:

(http://www.iaea.org/Publications/index.html)

ومتاحة أيضاً على موقع Iran Watch على الرابط الآتي: (http://www.iranwatch.org/international/IAEA)

الملحق (4)

جدول يوضح تطور الإنفاق الأمريكي على الأسلحة النووية
خلال السنوات المالية من 1998-2008 (بالمليار دولار)

العام	الميزانية
1998	4,1
1999	4,4
2000	4,5
2001	4,9
2002	5,5
2003	5,8
2004	6,4
2005	6,2
2006	6,6
2007	6,4
2008	6,5
الإجمالي	**61,3**

المصدر:

Farida Berrigan and William Hartung, "Complex 2030: The Costs and Consequences of the Plan to Build a New Generation of Nuclear Weapons", World Policy Institute, April 2007, 12.

الملحق (5)

نص سلة الحوافز الغربية المقدمة إلى إيران في يونيو 2008*

أولاً: خطاب وزراء خارجية دول (5+1)

سعادة السيد مونشهر متقي

وزير الشؤون الخارجية بالجمهورية الإسلامية الإيرانية

طهران

سيدي العزيز..

تعد إيران واحدة من أعرق الحضارات على مستوى العالم. ويشعر شعبها، عن حق، بالفخر بتاريخه وثقافته وتراثه. وتقع إيران جغرافياً عند مفترق طرق. كما تتمتع بموارد طبيعية هائلة وإمكانات اقتصادية كبرى، يتعين على أبنائها استغلالها على النحو الأكمل.

بيد أنه على امتداد السنوات القليلة الماضية، خيّمت على علاقات إيران مع المجتمع الدولي توترات ومشاعر عدم ثقة متنامية جراء استمرار انعدام الثقة حيال البرنامج النووي الإيراني. من جانبنا، ساندنا جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتناول هذه القضية مع الجانب الإيراني، لكن التقارير المتتابعة الصادرة عن الوكالة خلصت إلى أنها غير قادرة على تقديم ضمانات موثوق بها بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها داخل إيران.

منذ عامين قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتحويل الأمر إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي مرر حتى الآن أربعة قرارات تدعو إيران إلى الالتزام بواجباتها. وقد

* نص سلة الحوافز التي قدمتها دول 5+1 إلى إيران، صحيفة الشرق الأوسط «النص الأصلي باللغة الإنجليزية موجود إضافة إلى ترجمة عربية له» (لندن: 2008/7/24)، متاح في:

(http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=480011&issueno=10831)

انضممنا نحن وزراء خارجية الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إلى هذه المحاولة التي يبذلها الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة لدى الاتحاد الأوربي، بناءً على قناعتنا بإمكانية تغيير الوضع الراهن. ونأمل في أن يشاركنا القادة الإيرانيون الطموح ذاته.

في حزيران/ يونيو 2006 تقدمنا بمقترح طموح لعقد مفاوضات واسعة النطاق. وعرضنا العمل مع إيران فيما يتعلق ببرنامج حديث لإنتاج الطاقة النووية، مع ضمان توفير إمدادات الوقود النووي. علاوة على ذلك، كنا على استعداد لمناقشة القضايا السياسية والاقتصادية، وكذلك القضايا المرتبطة بالأمن الإقليمي. وقد جرت دراسة وصياغة هذه المقترحات بعناية بهدف تناول المصالح الأساسية لكل من إيران والمجتمع الدولي.

واليوم، نعلن مجدداً عرضنا بتناول هذه المخاوف والمصالح المهمة بصورة بناءة، واضعين نصب أعيننا بنود قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1803، ومرفقة بهذا الخطاب مقترحاتنا. بطبيعة الحال، إيران لها مطلق الحرية في التقدم بمقترحات خاصة بها. من الممكن أن تبدأ المفاوضات الرسمية بمجرد تجميد النشاطات الإيرانية في مجالي التخصيب وإعادة المعالجة.

ونود توضيح أننا نعترف بحقوق إيران طبقاً للمعاهدات الدولية الموقعة عليها. نحن نتفهم تماماً أهمية ضمان إمدادات الوقود بالنسبة لبرنامج نووي مدني. وقد ساندنا منشأة بوشهر، لكن مع الحقوق هناك مسؤوليات، خاصة بالنسبة لاستعادة ثقة المجتمع الدولي بالبرنامج الإيراني. ونحن على استعداد للعمل مع إيران لإيجاد سبيل لتناول احتياجات إيران ومخاوف المجتمع الدولي؛ ونؤكد مجدداً أنه بمجرد استعادة المجتمع الدولي ثقته بالطبيعة السلمية الخالصة لبرنامجكم النووي، سيجري التعامل معه بنفس الأسلوب الذي يتم التعامل من خلاله مع أي دولة غير نووية عضو بمعاهدة منع الانتشار النووي.

ونطلب منكم دراسة هذا الخطاب ومقترحاتنا بعناية ونأمل في الحصول على رد منكم في وقت قريب. وتحمل المقترحات التي تقدمنا بها فرصاً كبيرة لتحقيق فوائد سياسية وأمنية واقتصادية لإيران والمنطقة. وهذا خيار لإيران حق مطلق في تقريره. ونأمل في أن تستجيبوا بشكل إيجابي، فمن شأن ذلك تعزيز الاستقرار والرخاء لشعوبنا جميعاً.

– نسخة إلى سعيد جليلي

أمين مجلس الأمن القومي بالجمهورية الإسلامية الإيرانية

توقيع:

- سعادة السيد يانج جيتشي، وزير الشؤون الخارجية بجمهورية الصين الشعبية.
- سعادة السيد الدكتور برنارد كوشنير، وزير الشؤون الخارجية والأوربية للجمهورية الفرنسية
- سعادة السيد الدكتور فرانك فالتر شتاينماير، نائب المستشار الفيدرالي والوزير الفيدرالي للشؤون الخارجية لجمهورية ألمانيا الفيدرالية.
- سعادة السيد سيرجي فيكتوروفيتش لافروف، وزير الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي.
- سعادة السيد ديفيد ميليباند، وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.
- سعادة الدكتورة كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.
- سعادة السيد الدكتور خافيير سولانا، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة ـ الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوربي.

ثانياً: نص سلة الحوافز الغربية

مجالات التعاون الممكنة مع إيران:

سعياً وراء التوصل إلى حل شامل طويل الأمد للقضية النووية الإيرانية يتوافق مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المعنية بهذه المسألة، ويشكل إضافة إلى المقترح الذي تم تقديمه إلى إيران في حزيران/ يونيو 2006، الذي لايزال مطروحاً على الطاولة،

نقترح العناصر التالية كقضايا للتفاوض بين الصين وفرنسا وألمانيا وإيران وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وينضم إليها الممثل الأعلى للاتحاد الأوربي، مادامت إيران تجمد بشكل يمكن التحقق منه نشاطاتها في مجالي التخصيب وإعادة المعالجة، بما يتوافق مع الفقرتين 15 و19 (أ) من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1803.

في إطار مثل هذه المفاوضات، نتوقع أيضاً أن تبدي إيران اهتمامها بمتطلبات كل من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. من جانبها، تعلن كل من الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والممثل الأعلى للاتحاد الأوربي استعدادها:

- للاعتراف بحق إيران في تنمية البحث والإنتاج والاستخدام للطاقة النووية في الأغراض السلمية بما يتماشى مع الواجبات المنصوص عليها في معاهدة حظر الانتشار النووي.

- للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني بنفس أسلوب التعامل مع أي برنامج خاص بدولة غير نووية طرف في معاهدة حظر الانتشار النووي بمجرد استعادة الثقة الدولية بالطبيعة السلمية المحضة للبرنامج النووي الإيراني.

*** الطاقة النووية:**

- إعادة التأكيد على حق إيران في استخدام الطاقة النووية في أغراض سلمية تماماً بما يتفق والتزاماتها في ظل معاهدة منع الانتشار النووي.

- توفير المساعدة التقنية والمالية اللازمة للاستخدام الإيراني السلمي للطاقة النووية، ودعم استئناف مشروعات التعاون الفني داخل إيران من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- دعم بناء مفاعل يعمل بالماء الخفيف يقوم على أحدث التقنيات.

- دعم جهود التطوير والبحث في مجال الطاقة النووية مع عودة الثقة الدولية تدريجياً.

- تقديم ضمانات ملزمة قانونياً بتوفير إمدادات الوقود.
- التعاون في مجال إدارة الوقود المستهلك والنفايات الإشعاعية.

*** الصعيد السياسي:**

- تحسين العلاقات بين الدول الست والاتحاد الأوربي من ناحية وإيران من ناحية أخرى وبناء الثقة المتبادلة.
- تشجيع إجراء اتصالات وحوار مباشر مع إيران.
- دعم اضطلاع إيران بدور مهم وبنّاء في الشؤون الدولية.
- تعزيز الحوار والتعاون بشأن قضايا منع الانتشار النووي والأمن وتحقيق الاستقرار على المستوى الإقليمي.
- العمل مع إيران ودول أخرى بالمنطقة على تشجيع اتخاذ إجراءات لبناء الثقة وحفظ الأمن الإقليمي.
- إقرار الآليات المناسبة للتشاور والحوار.
- مساندة عقد مؤتمر لتناول القضايا الأمنية الإقليمية.
- إعادة التأكيد على أن التوصل لحل للقضية النووية الإيرانية من شأنه الإسهام في جهود منع الانتشار النووي وتحقيق هدف بناء شرق أوسط خالٍ من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك سبل إطلاقها.
- إعادة التأكيد على الالتزام المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة بتجنب الدول في علاقاتها الدولية التهديد بـ ، أو استخدام، القوة ضد سلامة أراضٍ، أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو بأي صورة أخرى لا تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

- التعاون فيما يتعلق بأفغانستان، بما في ذلك تكثيف التعاون في مجال مكافحة الاتجار في المخدرات، ودعم برامج عودة اللاجئين الأفغان إلى دولتهم، والتعاون بشأن إعادة إعمار أفغانستان، والتعاون في تأمين الحدود الإيرانية ـ الأفغانية.

* الصعيد الاقتصادي:

اتخاذ خطوات باتجاه تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية؛ مثل تحسين قدرة إيران على الدخول إلى الاقتصاد والأسواق ورؤوس الأموال العالمية من خلال توفير دعم عملي لاندماجها بشكل كامل في الهياكل الدولية، بما فيها منظمة التجارة العالمية، وصياغة إطار عمل لزيادة الاستثمارات المباشرة في إيران والتجارة معها.

* الشراكة في مجال الطاقة:

اتخاذ خطوات نحو تطبيع التعاون مع إيران في مجال الطاقة، وبناء شراكة استراتيجية طويلة الأمد وواسعة النطاق بين إيران والاتحاد الأوربي والشركاء الآخرين الراغبين، مع إقرار تطبيقات/ إجراءات ملموسة وعملية.

* الزراعة:

- دعم التنمية الزراعية في إيران.
- تيسير تحقيق إيران للاكتفاء الذاتي الكامل من خلال التعاون في مجال التقنيات الحديثة.

* البيئة – البنية التحتية:

- بناء مشروعات مدنية في مجالات حماية البيئة والبنية التحتية والعلوم والتقنية والتقنيات المتطورة.
- تنمية البنية التحتية في مجال النقل، توفير مسارات نقل دولية.
- دعم تحديث البنية التحتية الإيرانية في مجال الاتصال عن بعد، بما في ذلك احتمال التخلص من القيود المعنية المفروضة على الصادرات.

*** الطيران المدني:**

يتضمن التعاون في مجال الطيران المدني إمكانية رفع الحظر على شركات الطيران لتصدير الطائرات إلى إيران:

- مساعدة إيران على تحديث أسطولها المدني.
- مساعدة إيران على التأكد من أن الطائرات الإيرانية تحقق معايير السلامة الدولية.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

*** الموضوعات الإنسانية – تقديم المساعدة الضرورية للاقتصاد الإيراني وحاجات التنمية الاجتماعية والإنسانية.**

التعاون/ الدعم الفني في مجالات التعليم لصالح إيران:

- دعم الإيرانيين في تلقي الدورات التدريبية والحصول على شهادات جامعية في تخصصات مثل الهندسة المدنية والزراعة والدراسات البيئية.
- دعم الشراكة في مؤسسات التعليم العالي مثل الصحة العامة وأساليب الحياة الريفية والمشروعات العلمية المشتركة والإدارة العامة والتاريخ والفلسفة.
- التعاون في مجال تطوير القدرات الفعالة في مواجهة حالات الطوارئ (مثل علم الزلازل وأبحاث الزلازل ومكافحة الكوارث،...إلخ).
- التعاون في إطار "الحوار بين الحضارات".

*** آلية التنفيذ:**

تأسيس جماعات المراقبة المشتركة لتنفيذ الاتفاق المستقبلي.

الهوامش

الفصل الأول

1. «تقرير بشأن المؤتمر الاستعراضي لعام 2005 للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية»، (بدون كاتب)، موقع منظمة الأمم المتحدة، 27/ 5/ 2005، متاح في:

http://www.un.org/arabic/events/npt2005/background.html

2. انظر: «توجهات السباق الاستراتيجي لبرامج الدفاع النووي»، مجلة الدفاع، العدد 123(السعودية: أيار/ مايو 2001)، متاح في: http://www.al-difaa.com/Detail.asp?InNewsItemID=35040. وللمزيد من التفاصيل، انظر: أشرف عبدالعزيز عبدالقادر «الانتشار النووي»، سلسلة مفاهيم، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، آب/ أغسطس 2008)، ص 5-7.

3. منذ أن دخلت المعاهدة حيز النفاذ في عام 1970، انعقدت مؤتمرات استعراضية لها مرة كل خمس سنوات. وقد سعى كل مؤتمر إلى الاتفاق على إعلان نهائي يقيّم تنفيذ بنود المعاهدة ويقدم توصيات بشأن التدابير الكفيلة بتعزيزها. وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإعلان الختامي في المؤتمرات الاستعراضية التي انعقدت في الأعوام 1975 و1985 و2000؛ لكن ذلك لم يتحقق في أعوام 1980 و1990 و1995. وقد تركزت الخلافات على مسألة إن كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية قد التزمت بمتطلبات المادة السادسة (نزع السلاح النووي) أم لا؛ وكذلك على مسائل من قبيل الاختبار النووي؛ والتطوير النوعي للأسلحة النووية؛ والضمانات الأمنية المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة لها؛ والتعاون في ميدان استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. للمزيد من التفاصيل، انظر: «تقرير المؤتمر الاستعراضي لعام 2005 للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية»، مرجع سابق.

4. المرجع السابق.

5. انظر:

John Deutch, "A Nuclear Posture for Today," *Foreign Affairs*, vol. 84, no.1 (January / February 2005): 22.

6. مصطفى علوي «معاهدة منع الانتشار النووي: مغزى فشل مؤتمر المراجعة»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 9/ 7/ 2005، متاح في:

http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,402-0-4,00.html

7. تتمثل الفكرة الرئيسة التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية في البقاء ضمن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وامتلاك القدرة على التخصيب ذي الاستخدامات الثنائية، وامتلاك المفاعلات ومرافق إعادة المعالجة، وتخزين كمية كافية من اليورانيوم المتدني التخصيب أو البلوتونيوم الملائم لصناعة الأسلحة وتحويله إلى 10–15 جهازاً انشطارياً ذات إمكانات متواضعة. وعندما تصل الدولة المعنية إلى هذه النقطة يمكنها أن تقدم إشعاراً مدته 90 يوماً للانسحاب من المعاهدة، وعندئذ يمكن أن تحقق اختراقاً من دون أن تنتهك الاتفاقية. أما الخطوة التقنية التالية بعد الانسحاب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فهي تحويل الكمية المخزونة من اليورانيوم ذي درجة التخصيب المتدنية إلى يورانيوم معدني عالي التخصيب وإنتاج "أسلحة طارئة" معدودة ذات تصميمات متواضعة تشبه تلك التي تم إسقاطها على اليابان عام 1945، ثم يمكن للدولة المعنية بعد ذلك أن تقوم بتجارب تفجيرية من أجل إتقان التصميمات المتقدمة. وبهذه الطريقة، يمكن للدولة الساعية إلى الانتشار نووياً أن تقصر الفترة الزمنية الحتمية التي ستشهد خلالها ضعفاً أو انكشافاً سياسياً وعسكرياً بالغاً، وإن كان من المستبعد تجنبها تماماً. وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية قد يغلب عليها الطابع المثالي في خطوات تنفيذها وتستبعد الصعوبات الكبيرة التي يمكن أن تواجهها الدولة في تطبيقها لها، فإن ما يمكن قوله بشأنها هو أنها نتاج لبعض العيوب والثغرات الموجودة بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. انظر في هذا الشأن:

- جون سيمبسون، «القدرات النووية الإيرانية وإمكانية تطوير أسلحة نووية»، في: جمال سند السويدي، **البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص 38–39.

8. انظر:

Stephen J. Cimbala, "Deterrence and Nuclear Proliferation in the Twenty-First," Praeger website, 2001, Available at: (http://www.praeger.com/praeger.aspx).

9. انظر:

Frank Barnaby, *How Nuclear Weapons Spread: Nuclear-weapon proliferation in the 1990s* (New York, US: Routledge, 2003), 124–128.

10. انظر:

Rodica Buzescu, "The New Review: US Nuclear Policy," *Harvard International Review*. vol. 24, no. 3 (may, 2002): 12.

11. لم يكن الانتشار النووي في معناه الأفقي فقط هو الذي شهد هذا التطور، ولكن هناك تطوراً مماثلاً شهده الانتشار النووي في معناه الرأسي. فقد جمَّدت روسيا والولايات المتحدة بصورة أساسية أجندة نزع التسلح النووي لدى كل منهما، وتركت آخر معاهدة موقعة بين الجانبين ما يتراوح بين 1700 و2200 سلاح استراتيجي لدى كل طرف، علاوة على عدد غير محدود من الأسلحة التكتيكية والنووية

التي تم تفكيكها دون تدميرها لدى كل جانب. علاوة على ذلك، لم تبذل القوى النووية الأخرى الأصغر (فرنسا والمملكة المتحدة والصين) جهوداً تذكر لنزع التسلح النووي. كما منيت بالفشل بعض المبادرات المهمة، كمعاهدة حظر إجراء الاختبارات النووية؛ الأمر الذي عزز الشعور بانتهاء حقبة نزع التسلح النووي. وهناك بعض المبادرات الأساسية التي استهدفت تنشيط جهود نزع التسلح النووي، جرت مناقشتها والموافقة عليها خلال مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي عام 2000، ومع ذلك لم يتم مجرد ذكرها أثناء مؤتمر المراجعة عام 2005 الذي اختتم أعماله دون إصدار وثيقة ختامية، انظر: Frank Barnaby, op. cit, 125.

12. هذا لم يمنع وجود استثناءات، حيث قاومت إسرائيل المحاولات الأمريكية لتثبيطها عن حيازة قدرات نووية، كما مضت كل من الهند وباكستان، المرتبطتين بالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على الترتيب، في سباق تسلحهما النووي. ومن الواضح أن تثبيط كل من هذه الدول الثلاث عن الاستمرار في مساعيها النووية واتخاذ إجراءات عقابية ضدها حال وصولها إلى القدرات النووية العسكرية بالفعل لتثبيط الدول الأخرى عن الاقتداء بها، كان يتطلب مستوى كبيراً من التعاون الأمريكي – السوفيتي واستعداداً من جانبهما لمعاقبة الدول الصديقة. لكن هذا المستوى من التعاون لم يتحقق برغم إدراكهما لخطر الانتشار النووي، انظر: Stephen J. Cimbala, op. cit, 40.

13. محمد عبدالسلام، «المناطق الرمادية بين الاستخدامات السلمية والعسكرية للطاقة النووية»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 165 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تموز/ يوليو 2006)، ص 173–175.

14. المرجع السابق.

15. محمد عبدالسلام، «مفهوم القدرات النووية»، **سلسلة مفاهيم**، العدد 5 (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، أيلول/ سبتمبر 2005)، ص 21–25.

16. «السلاح النووي»، **صحيفة الوسط** (البحرين، 4/ 2/ 2007)، متاح في:
http://www.alwasatnews.com/1612/news/read/214075/1.html.

وانظر أيضاً: «سلاح نووي»، موسوعة ويكيبيديا الحرة، متاح في:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD_%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A.

واثق محمد براك، «الأسلحة النووية: الاستخدام غير المشروع للقوة العسكرية»، 23/ 10/ 2009، متاح في: http://pulpit.alwatanvoice.com/content-177759.html

17. عزة شتيوي، «الصواريخ العابرة للقارات..توأم الرؤوس النووية وركيزتها»، صحيفة الثورة (سورية 2009/6/1)، متاح في:
http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=30934185420090531214942

18. جدير بالذكر في هذا السياق أنه مع تنامي الخوف من زيادة انتشار الصواريخ الباليستية المزودة برؤوس نووية على النحو السابق، فقد بدأ يسود اتجاه جديد للبحث عن إيجاد برامج مستحدثة لأنظمة صاروخية دفاعية، مصممة خصيصاً لاعتراض وتدمير الصواريخ المزودة بأسلحة دمار شامل، من أهمها الصاروخ الأمريكي (باتريوت) الذي ظهر جيله الثالث المعروف باسم (PAC-3) والمزود بنظام راداري أكثر دقة ويوفر فرصاً أكثر لإصابة الهدف. كما يتميز بقلة الحجم وقلة التكلفة، وزيادة مدى الارتفاع؛ ومازالت التطويرات المستقبلية مستمرة في نظام هذا الصاروخ. انظر: «توجهات السباق الاستراتيجي لبرامج الدفاع النووي»، **مجلة الدفاع**، العدد 123 (السعودية: أيار/ مايو 2001)، متاح في: .http://www.al-difaa.com/Detail.asp?InNewsItemID=35040

19. محمد حيان الحافظ، «جذور الصراع الهندي – الباكستاني»، **مجلة الحرس الوطني**، العدد 240 (السعودية: الحرس الوطني السعودي، حزيران/ يونيو 2002)، ص 15.

20. محمد عبدالسلام، مفهوم القدرات النووية، مرجع سابق.

21. المرجع السابق، وللمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، يمكن الرجوع إلى:
Efraim Karsh, Martin S. Navias, and Philip Sabin, *Non-Conventional-Weapons Proliferation in the Middle East: Tackling the Spread of Nuclear, Chemical, and Biological Capabilities* (Oxford, London: Clarendon Press, 1993), 7–9.

22. انظر:
D. Ferguson, "On the Loose: The Market for Nuclear Weapons," *Harvard International Review*, vol. 27 (2006): 22.

23. انظر:
Charles D. Ferguson, "The Market for Nuclear Weapons," *Harvard International Review*, vol. 27 (May, 2006): 26.

24. التقرير الاستراتيجي العربي 2003 – 2004، «الثورة في الشؤون النووية»، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004)، ص 212–234.

25. انظر: .Charles D. Ferguson, op. cit, 14

26. التقرير الاستراتيجي العربي 2003 – 2004 ، مرجع سابق، ص 230.

27. انظر: Charles D. Ferguson, op. cit, 23.

28. يجرى وصف عبد القدير خان بأنه أبو القنبلة النووية الباكستانية، وقد تمثلت مهمته في إمداد باكستان بقدرة محلية على إنتاج اليورانيوم المخصب اللازم لصنع قنبلة ذرية. ويذكر أنه في أعقاب التجربة الهندية النووية عام 1974، أبدت الدول التي تشكل جهات العرض بالسوق النووية قدراً أكبر من التردد حيال بيع التقنيات الحساسة للدول المشتبه في سعيها وراء تحقيق طموحات نووية. وعليه تمثّل جزء من مهمة خان في التغلب على القيود المتزايدة المفروضة على التقنية النووية، بحيث تتمكن إسلام آباد من الحصول على الواردات التي يحتاج إليها برنامجها النووي. ويضاف إلى ذلك أن الحكومات الباكستانية منحت عبد القدير خان قدراً كبيراً من الاستقلالية وحرية اتخاذ القرارات، الأمر الذي يعود بصورة جزئية إلى طبيعة عمله البالغة الحساسية والمخاوف بشأن تعرض البرنامج النووي الباكستاني لعمليات استهداف من قبل وكالات الاستخبارات الأجنبية وتزايد مستوى السرية المتبعة. ونظراً لعدم خضوعه للمساءلة من قبل أي جهة داخل البلاد، بدأ خان في إصدار الأوامر بشراء عناصر أكثر بكثير مما يحتاجه البرنامج الباكستاني لتخصيب اليورانيوم. ومع تحول إسلام آباد إلى تصميم أكثر تطوراً لمعدات الطرد المركزي خلال الثمانينيات، أصبح لدى خان مخزون ضخم من العناصر ومعدات الطرد المركزي الأقدم، الأمر الذي منحه هو وشركاءه خارج البلاد فرصة عقد صفقات تجارية مربحة من خلال استكشاف الأسواق التصديرية. انظر:

Paolo Cotta Ramusino, "Nuclear Non-Proliferation and Disarmament, International Society for Performance Improvement," pugwash website, June, 2007, 50–55, Available at: (http://www.pugwash.org/publication/nl/nlv43n2/december06.pdf.)

29. Ibid, 78.

30. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن عدة مؤشرات قد تبلورت في الفترة الأخيرة تشير إلى أن بعض تنظيمات العنف (كالقاعدة) قد بدأت تعمل في اتجاه امتلاك قدرات تدمير شامل، بينها قدرات نووية، في ظل أوضاع دولية تتيح لها ذلك. فقد ذكر أحد أتباع هذا التنظيم (خالد الفضل) خلال التحقيقات معه إلى أنه تم تكليفه بالاتصال بضابط سوداني لإتمام صفقة خاصة بشراء مواد نووية عام 2000؛ كما أن الجماعة الإرهابية اليابانية (أوم شنرى كيو) استخدمت عناصر كيماوية في أحد قطارات أنفاق طوكيو عام 1995. انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2003 – 2004، مرجع سابق، ص 225.

31. المرجع السابق، ص 228.

32. قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1450، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، 28 نيسان/ إبريل 2004، متاح في:

http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N04/328/41/PDF/N0432841.pdf?OpenElement

33. للمزيد من التفاصيل حول هذا القرار ومعوقات تنفيذه، انظر: «الانتشار النووي والتنمية والعلاقة بينهما» (بدون كاتب)، موقع مجلة حلف الناتو، عدد خريف 2007 متاح في:
http://www.nato.int/docu/review/2007/issue3/arabic/art3.htm

34. للمزيد من التفاصيل حول هذه الاتفاقية، انظر:
Steven C. Welsh, "Nuclear Terrorism Convention: International Convention for the Suppression of Acts of Nuclear Terrorism," Center for Defense Information (CID) website , May 17, 2005, Available at: (http://www.cdi.org/news/law/ntc.cfm)

وللرجوع إلى نص الاتفاقية ذاتها، انظر: «الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي»، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، 2005، متاح في:
http://untreaty.un.org/English/Terrorism/Arabic_18_15.pdf

35. التقرير الاستراتيجي العربي 2003 - 2004 ، مرجع سابق، ص 230.

36. محمد البرادعي في حوار شامل مع الحياة، صحيفة الحياة (لندن: 7/ 1/ 2008)، ص 14.

37. للمزيد من التفاصيل حول تلك السيناريوهات من حيث الفرص التي تزيد من إمكانية حدوثها والقيود التي تحد من ذلك، انظر: غافين كاميرون، «الإرهاب النووي: أسلحة للبيع أم للسرقة؟»، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، 7/ 5/ 2008، متاح في:
http://usinfo.state.gov/journals/itps/0305/ijpa/cameron.htm

38. نقلاً عن: محمد عبدالسلام، **محددات إقامة المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل: دراسة حالة منطقة الشرق الأوسط**، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، 2002، ص 56-57.

39. المرجع السابق.

40. للمزيد من التفاصيل حول تلك التصنيفات، انظر:
John Simpson and Darry Howlett, *Nuclear Non-Proliferation* (France: Lynne Rienner Publishers, 1994), 53.

41. للمزيد من التفاصيل حول هذا التصنيف، انظر:
Rodrigo Toranazo, "The Role of Intelligence Services in The Observance of National laws," *The United Nations Institute for Disarmament Research* (UNIDIR), no 34, 1996, 27–29.

42. تم الاعتماد في هذا الجزء بشكل رئيسي على: محمد عبدالسلام، محددات إقامة المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل: دراسة حالة منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 46-49.

43. انظر: Paolo Cotta Ramusino, op. cit, 33.

44. يعطي البروتوكول – الذي يحتوي على مقدمة و18 قاعدة وملحقين- مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية صلاحية القيام بعمليات تفتيش بناء على إشعار قصير زمنياً يصل إلى حد ساعتين فقط، ويمنح الوكالة صلاحيات تفتيش أكبر بما فيها حق المطالبة بمعلومات عن الأنشطة في الكيانات الخاصة غير المتعلقة بالحكومة وحق أخذ عينات بيئية وفحص مستويات الإشعاع في مساحات أوسع. ويفرض البروتوكول التزامات أشد صرامة على أي دولة بأن تبلغ عن كل الأمور المتعلقة بدائرة الوقود النووي الخاصة بها للوكالة بما فيها مكونات الآلات المستوردة واستخراج اليورانيوم. وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2001 وقعت 57 دولة على البروتوكول. للمزيد من التفاصيل حول هذا البروتوكول، انظر:

Hans Blix, "International Nuclear Non-Proliferation Regime: Problems and Possibilities," *New Zealand International Review*, vol. 24 (1999): 24.

45. راجع:

"Zangger Committee and NPT," The Zangger Committee Website, Available at: (http://www.zanggercommittee.org/NPT/Seiten/default.aspx)

46. أشرف عبدالعزيز عبدالقادر، «الانتشار النووي»، **سلسلة مفاهيم**، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، آب/ أغسطس 2008)، ص 17

47. مصطفى العاني، «الموقف المحتمل لمجلس التعاون من ضرب المنشآت النووية الإيرانية»، دراسة أعدها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (البحرين) بالتعاون مع موقع الجزيرة نت، 12/ 1/ 2008، متاح في:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/311C9109-30D0-4A84-BC67-655B9D92BBC D.htm

48. محمد عبدالسلام، محددات إقامة المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل، مرجع سابق، 2002، ص 59.

49. محمد عبدالسلام، المرجع السابق، ص 39.

الفصل الثاني

1. محمد عبدالسلام، محددات إقامة المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل:دراسة حالة منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 393.

2. فوزي حماد، «منع الانتشار النووي:الجذور والمعاهدة»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 120 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان/ إبريل 1995)، ص 51–52.

3. زينب عبدالعظيم محمد، **الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007)، ص 40–44.

4. ممدوح عطية وعبدالفتاح البدوي، **السلام الشامل أو الدمار الشامل: نزع أسلحة الدمار الشامل** (القاهرة: الصلاح للدراسات الاستراتيجية والإنتاج الإعلامي، 1994)، ص 43–50.

5. المرجع السابق، ص 55.

6. انظر:

Jerome H. Kahan, "Nuclear Threats from Small States, The Center For Naval Analyses (CAN)," SSI Website, June 13, 1994, 6, Available at: (http://www.strategicstudies institute.army.mil/pdffiles/PUB337.pdf)

7. التقرير الاستراتيجي العربي 2003 – 2004، «الثـورة في الشئون النووية»، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004) ص 221.

8. انظر:

Seymour M. Hirsh, "On the Nuclear Edge," The New Yorker Website, March 29, 1993, Available at: (http://www.newyorker.com/archive/1993/03/29/1993_03_29_056_TNY_CARDS_00036321)

9. انظر:

"US Warns North Korea on Nuclear Weapons," *The Washington Post*, July 11, 1993, A-19.

10. التقرير الاستراتيجي العربي 2003 – 2004، مرجع سابق، 235.

11. عادل محمد أحمد علي، **فعاليات سياسات منع الانتشار النووي: منطقة الشرق الأوسط كحالة دراسة**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ص 147–186.

12. انظر: Jerome H. Kahan, op. cit, 9.

13. ولكن تجدر الإشارة في الوقت ذاته إلى أن أزمة كانون الثاني/ ينـاير 2003 التـي تفجـرت بـين الجـانبين والتي ارتبطت بتحركات عسكرية في اتجاه الحدود وإطلاق النار عبر الحدود في بعـض الأحيـان، أدت إلى تحولات ذات أهمية كبيرة في التفكير الاستراتيجي داخل الـهند وباكـستان عـلى المـستوى النـووي. فقد أوضحت تلك الأزمة أن هناك خطاً أحمر يحكم مسألة الاستخدام الفعـلي للأسـلحة النوويـة بـين الدول على المستوى الإقليمي بصرف النظر عن التهديدات التي يطلقها أي طـرف. فـما لم تقـم إحـدى الدولتين بتهديد بقاء الدولة الأخرى، وليس مجرد تهديـد أمنهـا، لـن تكـون هنـاك احـتمالات حقيقيـة لاستخدام الأسلحة النووية أيا كان مستوى المواجهات المسلحة التي يمكن أن تـصل إليـه التفـاعلات

الدائرة بينهما. وبالتالي، فإن السؤال الأساسي ليس هو ما إذا كانت الأسلحة النووية يمكن أن تستخدم بين الدولتين أم لا، وإنما هو ما إذا كانت إحداهما يمكن أن تقدم على تهديد بقاء الدولة الأخرى؟ ولكن مع ذلك، لا يمكن التسليم نهائياً بأن نظاماً مستقراً للردع النووي قد تبلور بين الطرفين الهندي والباكستاني بشكل يمكن معه اعتباره نموذجاً لتحقيق الردع النووي على المستوى الإقليمي. انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2003 – 2004، مرجع سابق، ص 244–245.

14. زينب عبدالعظيم محمد، **الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2003)، ص 312.

15. انظر: Jerome H. Kahan, op. cit, 8–9.

16. انظر:

Barbara Opall, "DOD Predicts Limited Missile Defense by 96," *Defense News*, May 17, 1993, 13.

17. انظر: Jerome H. Kahan, op. cit, 12–15.

18. انظر:

Tom Barry, Salih Booker, Laura Carlsen, Marie Dennis, and John Gershman, "A Global Good Neighbor Ethic for International Relations," International Relations Center Website , May 2005, Available at: (http://www.irc-online.org/content/ggn/0505ggn.php)

19. راجع:

"Text of President Bush's 2002 State of the Union Address," *The washingtonpost Website*, Jan. 29, 2002, Available at: (http://www.washingtonpost.com/wp-srv/onpolitics/transcripts/sou012902.htm)

20. معتز سلامة، «الأمن القومي الأمريكي: التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية»، **كراسات استراتيجية**، العدد 162 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان/ إبريل 2006) ص 20.

21. محمد عبدالسلام، محددات إقامة المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل، مرجع سابق، ص 23.

22. زينب عبدالعظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص 41–42.

23. انظر:

"National Strategy to Combat Weapons of Mass Destruction," the white house Website, December 2002, 1, Available at: (www.whitehouse.gov/news/releases/2002/12/WMD Strategy.pdf)

24. انظر: Ibid, 3.

25. للمزيد من التفاصيل حول المفهوم الأمريكي للدول المارقة، انظر: نعوم تشومسكي، **الدول المارقة.. حكم القوة في الشؤون الدولية**، ترجمة محمود علي عيسى (دمشق: دار الكتاب العربي- نينوى للدراسات والنشر، 2003).

26. انظر: "National Strategy to Combat Weapons of Mass Destruction," op. cit, 5.

27. انظر:
"The National Security Strategy of the United States of America," The white house Website, September 2002, Available at: (http://www.whitehouse.gov/nsc/nssintro.html).

28. انظر: "The National Strategy to Combat Weapons of Mass Destruction," op. cit, 6.

29. انظر: "The National Security Strategy of the United States of America," op. cit, 34.

30. انظر:
"The National Security Strategy of the United States of America," The white house Website, September 2002, Available at: (http://www.whitehouse.gov/nsc/nssintro.html 17)

31. انظر:
"The National Military Strategy to Combat Weapons of Mass Destruction (NMS-CWMD)," US Department of Defense Website, 13 February 2006, 12, Available at: (http://www.defenselink.mil/pdf/NMS-CWMD2006.pdf)

32. انظر: Ibid, 13.

33. انظر:
"The National Security Strategy of the United States of America (2006)," The white house Website, march 2006, 19, Available at: (http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006/nss2006.pdf)

34. انظر: Ibid, 21.

35. عادل محمد أحمد علي، مرجع سابق، ص 190.

36. انظر: "The National Strategy to Combat Weapons of Mass Destruction," op. cit, 8.

37. انظر: Ibid, 10.

38. عادل محمد أحمد علي، مرجع سابق، ص 195.

39. انظر: "The National Security Strategy of the United States of America," op. cit, 37.

40. انظر: "The National Strategy to Combat Weapons of Mass Destruction," op. cit, 9.

41. انظر: Ibid, 10.

42. زينب عبدالعظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص 88–90 .

43. أحمد إبراهيم محمود، **العراق وأسلحة الدمار الشامل: أبعاد الصراع مع الولايات المتحدة ولجنة اليونسكوم** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004)، ص 20–25.

44. محمد عبدالسلام، **محددات إقامة المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل**، مرجع سابق، ص 253.

45. المرجع السابق، ص 362–363.

46. للمزيد من التفاصيل، انظر: نادية مصطفى، **خبرة عملية تدمير القدرات العراقية في مجال أسلحة الدمار الشامل** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1993).

47. عبدالعزيز محمد سرحان، **الغزو الأمريكي الصهيوني الإمبريالي** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2004)، ص 56–60.

48. تعود سياسة "تغيير النظام" إلى ما قبل الحرب الباردة، حينما واجه الرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت ألمانيا النازية واليابان ليس فقط بهزيمتهما العسكرية، بل بمواصلة المعركة معهما حتى تعلن الحكومتان – الألمانية واليابانية – هزيمتهما وسقوطهما ليتم استبدال ما يروق لإدارة روزفلت بهما. وهو أمر استغرق أعواماً طويلة من الاحتلال العسكري إلى التدخل في الشؤون السياسية الداخلية. وباندلاع الحرب الباردة عجزت الإدارة الأمريكية عن انتهاج السياسة ذاتها؛ فقد ظهر عدو عالمي جديد هو الاتحاد السوفيتي صاحب الترسانة النووية الضخمة، ولم تعد سياسة "تغيير النظام" تتناسب مع خطورة الموقف. من هنا، ظهرت سياسة "الاحتواء المزدوج" لتكون حلاً وسطاً تستطيع من خلاله الولايات المتحدة هزيمة ذلك العدو بأقل الأضرار الممكنة عبر مقاومة جميع المحاولات السوفيتية لبسط الهيمنة، كما أنها استهدفت أيضاً – وبطريقة غير معلنة – "تغيير النظام". وقد حققت هذه السياسة أهدافها بأسلوب متدرج استمر أكثر من 40 عاماً. وهي سياسة لا يمكن تصنيفها في إطار "تغيير النظام" Change Regime، وإنما "تطوير النظام" Regime Evolution. فبينما يعتمد الأول – كما يحلو لإدارة بوش الابن السابقة أن تستخدم هذا المصطلح – على الأسلوب المباشر السريع العنيف الذي يتضمن استخدام القوة العسكرية أو العمليات السرية أو عزل الحكومات المعنية سياسياً واقتصادياً، يعتمد الآخر على أسلوب غير مباشر ومتدرج يأخذ بأدوات السياسة الخارجية بدلاً من

الأدوات العسكرية. ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تفردت الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي، وعادت مرة أخرى إلى سياسة تغيير النظام، وأولتها أهمية كبيرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي غيرت كثيراً من إدراك الولايات المتحدة لتهديدات الأمن الخارجية. انظر:

Richard N. Haass, "Regime Change and Its Limits," Foreign Affairs Website, vol. 84, no. 4 (July/August 2005), 32; Available at: (http://www.foreignaffairs.com/articles/60823/richard-n-haass/regime-change-and-its-limits)

49. انظر:

"President Delivers State of the Union Address," The White House Website, 29/1/2002, Available at: (http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html)

50. عبدالعزيز محمد سرحان، مرجع سابق، ص 51–52.

51. أصدر مجلس الأمن يوم 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 القرار رقم 1441 والمتعلق بآلية التفتيش على الأسلحة بالعراق. وحدد القرار جدولاً زمنياً مشدداً كي يستجيب العراق، سبعة أيام لقبول القرار، و30 يوماً لإعلان العراق عما يمتلك من أسلحة دمار شامل بالإضافة إلى وسائل إطلاقها، و45 يوماً كي يستكمل المفتشون أعمالهم، و60 يوماً لتقديم التقرير النهائي. وبعد صدور القرار، أكدت وفود كل من روسيا وفرنسا والصين وسورية أن القرار لا يعطي لأي دولة الحق في استعمال القوة ضد العراق بدون موافقة صريحة على ذلك من مجلس الأمن. ولكن عقب صدور القرار، سارع الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن بالإعلان عن مفهومه الخاص للقرار قائلاً «في حالة عدم امتثال العراق للقرار، فإن أمريكا وحلفاءها سيقومون بنزع أسلحة العراق بالقوة»، وهو الأمر الذي كرره المندوب الأمريكي الدائم بمجلس الأمن عقب صدور القرار، كما صرح أيضاً قائلاً «القرار يتيح لأي عضو في الأمم المتحدة الحق في استخدام القوة لإرغام العراق على احترامه». انظر: المرجع السابق، ص 53.

52. هو المفتش الدولي السابق الذي عمل مع لجنة اليونسكوم الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل خلال الفترة من 1993–1998، وهي اللجنة التي تشكلت طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 لسنة 1991، وعندما هاجمت الولايات المتحدة العراق عام 1998 قدم استقالته من اللجنة.

53. عبدالعزيز محمد سرحان، مرجع سابق، ص 55–57.

54. إذا كانت إدارة الأزمة تعني كيفية التغلب عليها بالأدوات العلمية والمنهجية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها، فإن الإدارة بالأزمات تعني افتعال الأزمة واتخاذها قناعاً لتغطية وإخفاء مشكلات معينة أو لتحقيق أهداف أخرى. لذلك، يطلق على الإدارة بالأزمات علم صناعة الأزمة. ولا تحقق الأزمة المفتعلة أهدافها إلا إذا استوفت مواصفات؛ أهمها الإعداد المبكر لها وتهيئة مسرح التنفيذ، والتوزيع الدقيق للأدوار على منفذيها، وتحديد التوقيت الملائم للتنفيذ، وإيجاد مبرراته

وذرائعه. وتهدف الإدارة بالأزمة إلى تحقيق أهداف متعددة؛ تشمل إخفاء المشكلات الرئيسية الموجودة بالفعل، إذ إن الأزمة المفتعلة تصرف التفكير عن هذه المشكلات، والسعي للهيمنة على بعض المناطق تحت دعوى الحماية أو الخوف من اعتداءات أطراف أخرى، والسعي لإجبار الأشخاص أو الجماعات أو الكيانات على اتخاذ مواقف دفاعية بدلاً من مواقفها الهجومية التي كانت تتخذها من قبل، والخروج من أزمات مزمنة يعانيها المجتمع، ومنع الأطراف الأخرى من استمرار تحقيق نجاحاتها. للمزيد من التفاصيل حول هذا المفهوم، انظر: عزت عبدالواحد سيد محمود، **إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية: دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية 1990–1991**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1994)، ص 20–29، وانظر أيضاً:

Glenn H. Snyder, & Paul Diesing, *Conflict Among Nations: Bargaining Decisions Making and System Structure In International Crisis* (New Jersy, Princeton, USA: Princeton university press, 1977), 22–26.

55. محمد عبدالسلام، «السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط»، **كراسات استراتيجية**، العدد 146 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الأول/ ديسمبر 2004)، ص20، وللمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر أيضاً: محمد حسنين هيكل، **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق** (القاهرة: دار الشروق، 2007)، ص 203–223.

56. معتز سلامة، مرجع سابق، ص 19.

57. للمزيد من التفاصيل، انظر: محمد الخراط وآخرون، **احتلال العراق: الأهداف – النتائج – المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) ص 50–68. وانظر أيضاً: محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، مرجع سابق، ص 233–239.

58. انظر:

John Aloysius Farrell, "Cheney's Intelligence Role Scrutinized," *Denver Post*, July 23, 2003, sec. A, 1.

59. انظر:

"Key Judgments from the National Intelligence Estimate on Iraq's Continuing Programs for Weapons of Mass Destruction," The Federation of American Scientists (FAS) Website, October 2002, Available at: (http://www.fas.org/irp/cia/product/iraq-wmd.html)

60. انظر:

Cirincione, Joseph and Mathews, Jessica T. and Perkovich, George, "WMD in Iraq: Evidence and Implications," The Carnegie Endowment for International Peace Website, January 8, 2004, 44-48, Available at: (http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=1435).

61. انظر:

"Key Judgments from the National Intelligence Estimate on Iraq's Continuing Programs for Weapons of Mass Destruction," op. cit.

62. «أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط .. ديناميكيات الانتشار والعواقب الاستراتيجية»، دراسة صادرة عن مؤسسة راند، موقع مرصد الإرهاب، 9/ 1/ 2007، متاح في:

(http://www.alerhab.net/look/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=2&NrArticle=861&NrIssue=1&NrSection=4)

63. انظر:

Cirincione, Joseph and Mathews, Jessica T. and Perkovich, George., op. cit, 57.

64. انظر: Ibid, 65.

65. «مجموعة مسح العراق: لا أسلحة محظورة»، موقع هيئة الإذاعة البريطانية، 6/ 10/ 2004، متاح في: (http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_3719000/3719722.stm).

66. يلقي التقرير الضوء أيضاً على الأسباب التي دفعت بصدام حسين لأن يرفض الانصياع لقرارات الأمم المتحدة رغم أنه لم يكن يملك أسلحة دمار شامل بالفعل، حيث يفسر التقرير ذلك بناء على ما أسماه بالأسباب النفسية، ذلك أن صدام كان مدفوعاً بأمرين متناقضين: أولهما، أن يتم رفع العقوبات من خلال إقناع الأمم المتحدة بعدم حيازته لأسلحة دمار شامل؛ ثم الأمر الآخر المناقض هو أن يقنع جيشه ويرهب أعداءه في الداخل وفي الخارج، ولاسيما إيران، بأن لديه أسلحة دمار شامل كنوع من الردع. انظر: المرجع السابق.

67. «لجنة مسح العراق قدمت تقريراً من 1000 صفحة: أسلحة صدام لم تشكل خطراً، وقاعدة برنامجها أقل تقدماً»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 7/ 10/ 2004)، ص 12.

68. انظر:

"UN Weapons of Mass Destruction Panel Reports on Iraqi Sites," Europe World Website, 4/3/2005, Available at: http://www.europaworld.org/week214/unweapons4305.htm

69. يوسف كامل خطاب، «قرار ليبيا التخلي عن أسلحة الدمار الشامل: أبعاده ونتائجه: دراسة تحليلية تقويمية (1-3)»، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 76 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية، آذار/ مارس 2004)، ص 34.

70. إبراهيم نوار، «الحصار والتنمية: تأثير العقوبات الاقتصادية على التنمية في ليبيا والعراق والسودان»، **كراسات استراتيجية**، العدد 60 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1997)، ص 39.

71. على خلفية هاتين الحادثتين، تقدمت كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/ أكتوبر 1991 لمطالبة ليبيا بتسليم المتهمين الليبيين الضالعين في هاتين الحادثتين لمحاكمتهم وتقديم كافة ما لديها من معلومات حول هذا الموضوع؛ فأصدر المجلس قراره رقم 731 الذي يطالب ليبيا بالتعاون الفوري مع التحقيقات وتسليم المتهمين، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع الإرهاب، والالتزام بدفع التعويضات لأسر الضحايا في حالة ثبوت تورط المتهمين. وقد حاولت ليبيا الإفلات من المثول أمام مجلس الأمن بتحويل القضية إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها جهة الاختصاص، غير أن مجلس الأمن حسم الموقف في 31 آذار/ مارس 1992 بإصدار قراره رقم 748 القاضي بفرض الحظر الجوي على ليبيا، وفرض عقوبات عسكرية ودبلوماسية عليها حتى تمتثل لأحكام القرار 731. وقد بدأ تنفيذ هذه العقوبات في 15 نيسان/ إبريل 1992. وفي 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، أصدر مجلس الأمن قراره رقم 883 القاضي بتشديد العقوبات الاقتصادية، حيث جمد الأموال والأصول الليبية باستثناء الحسابات المصرفية الخاصة بتصدير النفط والغاز والسلع الزراعية، كما منع تصدير معدات صناعة النفط والغاز والمعدات التكنولوجية. انظر: يوسف كامل خطاب، «قرار ليبيا التخلي عن أسلحة الدمار الشامل: أبعاده ونتائجه: دراسة تحليلية تقويمية (1-3)»، مرجع سابق، ص 38.

72. للمزيد من التفاصيل، انظر:
Alison Pargeter, "Libya: Reforming The Impossible?" *Review of African Political Economy*, no.108 (2006), 11.

73. يوسف كامل خطاب، «قرار ليبيا التخلي عن أسلحة الدمار الشامل: أبعاده ونتائجه: دراسة تحليلية تقويمية (1-3)»، مرجع سابق، ص 39.

74. للمزيد من التفاصيل، انظر: جوديث بيريرا، **السباق النووي بين العرب وإسرائيل: البحث عن طريق** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1983)، ص 59-61.

75. للمزيد من التفاصيل، انظر:
Wyn Q. Bowen, *Libya and Nuclear Proliferation: Stepping Back from the Brink* (London: International Institute for Strategic Studies, 2006).

76. انظر: Ibid, 70–76.

77. مولفريد بروت-هيجهامر، «التوجه الجديد لليبيا»، **دراسات عالمية**، العدد 79 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009) ص 11.

78. المرجع السابق، ص 15.

79. المرجع السابق، ص 13–15.

80. انظر:

David E. Sanger and Judith Miller, "Libya to Dismantle Arms Program, Bush Announces," *The New York Times*, 20 December 2003. 5.

81. انظر:

Christopher Boucek, "Libya's Return to the Fold," Foreign Policy in Focus Website, April 2004, Available at: (http://www.fpif.org/fpiftxt/484)

82. انظر: David E. Sanger and Judith Miller, op. cit.

83. يوسف كامل خطاب، «قرار ليبيا التخلي عن أسلحة الدمار الشامل: أبعاده ونتائجه: دراسة تحليلية تقويمية (2–3)»، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 75 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية، آذار/ مارس 2004).

84. انظر: Christopher Boucek, op. cit, 3.

85. انظر:

Samia Amin, Recent Developments in Libya, Carnegie Endowment for International Peace Website, February 10, 2004, Available at: (http://www.ceip.org)

86. للمزيد من التفاصيل، انظر: Alison Pargeter, op. cit.

87. انظر: Samia Amin. Recent Developments in Libya, op. cit.

88. محمد عبدالسلام، «السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط»، مرجع سابق، ص 28.

89. يوسف كامل خطاب، «قرار ليبيا التخلي عن أسلحة الدمار الشامل: أبعاده ونتائجه: دراسة تحليلية تقويمية (3–3)»، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 76 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية، مارس 2004) 2004، ص 30.

90. حوار مع: محمد البرادعي، صحيفة الجزيرة (السعودية: 27/ 12/ 2003)، ص 13.

91. مولفريد بروت–هيجهامر، مرجع سابق، ص 26.

92. المرجع السابق، ص 26.

93. انظر:

Sammy Salama, Was Libyan WMD Disarmament a Significant Success for Nonproliferation? Center for Nonproliferation Studies (CNS), Monterey Institute of

International Studies, NTI Website, September 2004, Available at (http://www.nti.org/e_research/e3_56a.html).

94. مولفريد بروت-هيجهامر، مرجع سابق، ص 18-23.

95. بالنسبة إلى أزمة يوتا (UTA) الخاصة بطائرة الركاب الفرنسية التي سقطت فوق صحراء النيجر في أيلول/ سبتمبر 1989، فقد توصلت ليبيا إلى اتفاق مع فرنسا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 بشأن الطائرة الفرنسية (دي سي) التابعة لشركة يوتا الفرنسية، حيث كان القضاء الفرنسي قد ألزم ليبيا بدفع تعويضات لأسر ضحايا الطائرة الـ 170 تراوحت بين 20 ألفاً و200 ألف فرنك فرنسي، وبلغت القيمة الإجمالية لتلك التعويضات 210 ملايين فرنك، منها تعويضات حصلت عليها منظمة (SOS)، وصندوق ضمان الضحايا والطيران الفرنسي. أما بالنسبة إلى أزمة لوكيربي فكان التوصل إلى حل لهذه الأزمة عام 1999، إحدى الخطوات الأساسية لفك الحصار الدولي عن ليبيا. وفضلاً عن التعويضات التي تعهدت ليبيا بدفعها، قامت كذلك بتزويد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بمعلومات مفصلة عن مئات من أعضاء تنظيم القاعدة والنشطاء الإسلاميين. انظر: يوسف كامل خطاب، «قرار ليبيا التخلي عن أسلحة الدمار الشامل: أبعاده ونتائجه: دراسة تحليلية تقويمية (3-3)»، مرجع سابق، ص 33- 42.

96. مولفريد بروت-هيجهامر، مرجع سابق، ص 21.

97. انظر: .Sammy Salama, op. cit

98. مولفريد بروت-هيجهامر، مرجع سابق، ص 23-24.

99. انظر:

Dafna Hochman, "Rehabilitating a Rogue: Libya's WMD Reversal and Lessons for US Policy", Parameters, vol. 36 (2006), 6.

100. عبدالعزيز محمد سرحان، مرجع سابق، ص 55.

101. انظر:

Bryan Dorn, "North Korea: A Threat to Regional Stability?" *New Zealand International Review*, vol. 30 (2005), 12.

102. انظر:

Jason D. Ellis, Geoffrey D. Kiefer, *Combating Proliferation: Strategic Intelligence and Security Policy* (London: 2004), 102.

103. محمد إبراهيم الدسوقي، «القضية النووية الكورية»، سلسلة أوراق آسيوية، العدد 52 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 2003)، ص 20.

104. المرجع السابق، ص 23–28.

105. «أزمة كوريا الشمالية النووية»، موقع هيئة الإذاعة البريطانية، 26/ 6/ 2007، متاح في:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7475000/7475729.stm

106. انظر: Bryan Dorn, op. cit.

107. محمد فايز فرحات، «التجربة النووية الكورية: شمال شرق آسيا بين سباق التسلح النووي والتعاون الأمني»، كراسات استراتيجية، العدد 171 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني/ يناير 2007)، ص 24.

108. المرجع السابق، ص 25.

109. انظر:
Robert S. Litwak, "Living with Ambiguity: Nuclear Deals with Iran and North Korea," *Survival Global Politics and Strategy*, vol. 50, no. 1, IISS Website (February–March 2008), 15–20, Available at: (http://www.iiss.org/publications/survival/survival-2008/year-2008-issue-1/)

110. التقرير الاستراتيجي العربي 2003 – 2004، مرجع سابق، ص 240.

111. تم الاعتماد في هذا الجزء بشكل رئيسي على: محمد فايز فرحات، مرجع سابق.

112. انظر: Robert S. Litwak, op. cit., 18.

113. للمزيد من التفاصيل حول هذه الجولة من المحادثات السداسية، انظر:
David E. Sanger, "US in Warning to North Korea on Nuclear Test," *The New York Times*, 16 May 2005, A1.

114. للمزيد من التفاصيل، انظر:
Chung Min Lee, "The Evolution of the North Korean Nuclear Crisis: Implications for Iran," L' Institut Français des Relations Internationales (Ifrl) Website, Winter 2009, Available at: (http://www.ifri.org/files/Securite_defense/Prolif_Chung_Min_Lee_NK.pdf)

115. انظر: Ibid.

116. للمزيد من التفاصيل حول سير أعمال جلسات هذه الجولة الرابعة من المحادثات السداسية، انظر: «الجولة الرابعة من محادثات بكين النووية»، موقع وزارة الخارجية الصينية (باللغة العربية)، متاح في:
http://chinese-embassy.org.za/ara/ziliao/zt/dslbjlfht/

117. للمزيد من التفاصيل، انظر: .Chung Min Lee, op. cit

118. انظر: .Ibid

119. انظر: .Robert S. Litwak, op. cit, 19

120. التقرير الاستراتيجي العربي 2003 – 2004، مرجع سابق، ص 234.

121. تقف الصين على يسار الموقف الكوري الجنوبي وتتحرك وفقاً لاعتبار رئيسي وهو الحفاظ على كوريا الشمالية منطقة عازلة Buffer Zone بينها وبين القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية، وموازنة النفوذ الأمريكي في منطقة شمال شرقي آسيا استناداً إلى العلاقات الأمنية مع حليفيها الرئيسيين (كوريا الجنوبية واليابان).

122. تنطلق كوريا الجنوبية من اعتبارات تتعلق بالمصالح الأمنية والوطنية الخاصة، تتركز حول تراجع التهديد النووي الكوري الشمالي، وتجنب التكلفة البشرية الضخمة لأي عمل عسكري ضد كوريا الشمالية.

123. محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص 21–23.

124. انظر: «قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1695»، موقع منظمة الأمم المتحدة، متاح في:
(http://www.un.org/arabic/sc/archived/SCRes/SCRes06.htm)

125. انظر: «قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1718»، موقع منظمة الأمم المتحدة، متاح في:
(http://www.un.org/arabic/sc/archived/SCRes/SCRes06.htm)

126. محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص 33.

127. التقرير الاستراتيجي العربي 2003 – 2004، مرجع سابق، ص 239.

128. انظر:
"North Korea: Denuclearization Action Plan," US Department of State Website, February 13, 2007, Available at: (http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2007/february/80479.htm)

129. انظر: .Robert S. Litwak, op. cit, 21

130. «الصين مفتاح حل أزمة كوريا الشمالية»، صحيفة اليوم الإلكتروني – نقلاً عن لوس أنجلوس تايمز– (السعودية: 10/ 7/ 2009)، موقع صحيفة اليوم، متاح في:
(http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13174&I=689523)

131. مسعود ضاهر، «الحل السياسي لأزمة كوريا النووية ألا يصلح لإيران؟»، صحيفة **الخليج** (الإمارات العربية المتحدة: 25/ 2/ 2007)، ص 12.

132. يعتبر مجمع يونغبيون – الذي يبعد نحو مائة كلم عن العاصمة بيونج يانج – المعقل الرئيس للمنشآت النووية في كوريا الشمالية، بطاقة تصل إلى خمسة ميجاواط . ويعتقد الخبراء أن هذا المجمع نجح في إنتاج كميات بلوتونيوم من قضبان الوقود النووي المستنفد تكفي لصناعة عشرات القنابل الذرية الصغيرة منذ بدء العمل فيه عام 1987. للمزيد من التفاصيل، انظر: «تطورات البرنامج النووي لكوريا الشمالية»، موقع الجزيرة نت، 25/ 5/ 2009، متاح في:

(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6E9A2732-D804-408A-B7BA-3D1A2FE886BA.htm)

133. «أزمة كوريا الشمالية تدخل نفقاً جديداً»، صحيفة **الوطن** (السعودية: 30 أيار/ مايو 2009) ص 16.

134. المرجع السابق.

135. انظر:

Prof. Dr. Martin B. Kalinowski, "Second nuclear test conducted by North Korea," 25 May 2009, Hamburg university, may, 2009, Available at: (http://www.armscontrolwonk.com/file_download/177/Kalinowski.pdf)

136. للمزيد من التفاصيل، انظر: «قرار مجلس الأمن رقم 1874»، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، متاح في:

(http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/368/47/PDF/N0936847.pdf?OpenElement)

137. «أوباما: كوريا تهدد الأمن العالمي»، موقع الجزيرة نت، 16/ 6/ 2009، متاح في:

(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8501F8F6-FAF2-4009-A20B-EFB591169078.htm)

138. «أوباما: مستعدون لكل الاحتمالات من كوريا الشمالية»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 23/ 6/ 2009)، موقع صحيفة **الشرق الأوسط**، متاح في:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11165&article=524565&feature=

139. للمزيد من التفاصيل، انظر: محمد قاياتي، «كوريا الشمالية هل تقود العالم لحرب عالمية ثالثة»، موقع شبكة الأخبار العربية، 27/ 6/ 2009، متاح في: (http://anntv.tv/ArticleDes.asp?Id=2480).

Martin Sieff, "Obama faces North Korean war threat," May 27, 2009, Available at: (http://www.upi.com/news/issueoftheday/2009/05/27/Obama-faces-North-Korean-war-threat/UPI-38061243436131/)

140. «واشنطن مستعدة للتعامل مع صواريخ كوريا الشمالية»، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 18/ 6/ 2009، متاح في:
(http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_8108000/8108341.stm)

141. انظر:
Edward N.luttwak, "North Korea Deserves the Diplomacy of Silence," June 11, 2009, Available at: (http://online.wsj.com/article/SB124458954432899843.html)

142. «أوباما: كوريا تهدد الأمن العالمي»، مرجع سابق.

143. المرجع السابق.

144. «أوباما: مستعدون لكل الاحتمالات من كوريا الشمالية»، مرجع سابق.

145. «أوباما يجدد لمدة عام العقوبات على كوريا الشمالية»، موقع إيلاف، 25/ 6/ 2009، متاح في:
(http://www.elaph.com/Web/Politics/2009/6/454523.htm)

146. «روسيا واليابان تتفقان على اتخاذ رد فعل جاد تجاه التجربة النووية لكوريا الديمقراطية»، صحيفة **الشعب اليومية** – صحيفة صينية إلكترونية باللغة العربية – (الصين:31/ 5/ 2009)، متاح في:
(http://arabic.people.com.cn/31663/6667989.html)

147. «أوباما: كوريا تهدد الأمن العالمي»، مرجع سابق.

148. «تجربة كوريا الشمالية النووية الجديدة تثير إدانة دولية ومطالبات بمعاقبتها»، موقع العربية نت، 25/ 5/ 2009، متاح في: (http://www.alarabiya.net/articles/2009/05/25/73764.html).

149. انظر:
Abanti Bhattacharya, "North Korean Nuclear Crisis: Challenges and Options for China," *Strategic Analysis*, vol. 30, no. 4 (Oct–Dec 2006), 861–865.

150. «مجلس الأمن يفرض عقوبات جديدة على كوريا الشمالية ويدعو الدول الأعضاء لتفتيش سفنها التجارية»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 13/ 6/ 2009)، ص 12.

151. هنري كيسنجر، «التحدي النووي الصادر عن كوريا الشمالية»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 11/ 6/ 2009)، ص 14.

152. انظر:
"Remarks by President Barack Obama," The White House Website, April 5, 2009, Available at: (http://www.whitehouse.gov/the_press_office/Remarks-By-President-Barack-Obama-In-Prague-As-Delivered/)

153. هنري كيسنجر، مرجع سابق.

154. انظر: Abanti Bhattacharya, op. cit, 863.

155. انظر: Edward N. luttwak, op. cit.

156. هنري كيسنجر، مرجع سابق.

157. «تطورات البرنامج النووي لكوريا الشمالية»، موقع الجزيرة نت، 25/ 5/ 2009، متاح في:
(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6E9A2732-D804-408A-B7BA-3D1A2FE886BA.htm)

158. «البرنامج النووي الإسرائيلي»، موقع الجزيرة نت، 26/ 6/ 2007، متاح في:
(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6107C282-595B-4BB8-8E18-9073A5678B9D.htm)

159. للمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد بهاء الدين شعبان، **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000: الابتزاز بأسلحة الدمار الشامل تحت رايات النظام العالمي الجديد** (القاهرة: سينا للنشر، 1993)، ص 237–243.

160. عايدة السنوسي، «دراسة أعدها خبراء في القانون الدولي بالولايات المتحدة: الترسانة النووية الإسرائيلية خطر على الأمن الأمريكي»، صحيفة الجزيرة (السعودية: 13/ 1/ 2006)، ص 15.

161. أحمد بهاء الدين شعبان، مرجع سابق، ص 331–332.

162. يوسف كامل خطاب، «قراءة في الملف النووي الإسرائيلي»، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 75 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية، كانون الأول/ ديسمبر 2003)، ص 14.

163. المرجع السابق، ص 16.

164. للمزيد من التفاصيل، انظر: زينب عبدالعظيم محمد، **الموقف النووي في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 54–55.

165. «البرنامج النووي الإسرائيلي»، مرجع سابق.

166. جيفري أرونسون، «إسرائيل والانعكاسات الاستراتيجية لاحتمال امتلاك إيران أسلحة نووية»، في: جمال سند السويدي (محرر)، **البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: 2007)، ص 120.

167. من ذلك على سبيل المثال، دراسة صدرت في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، لإحدى اللجان التي شكلتها وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) وكانت حول أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؛ عكف عليها خبراء في شؤون الشرق الأوسط ومنع الانتشار النووي، واستغرق إعدادها عامين. وقد تضمنت هذه الدراسة ما يمكن اعتباره خروجاً على الاتفاق العام في دوائر صنع القرار الأمريكية، حيث تحدثت عن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل بطريقة يمكن أن تكون مقبولة من كل شعوب المنطقة. والجديد في تلك الدراسة أنها لم تكتف فقط بالحديث عن دولة لم تمتلك بعد أسلحة نووية كإيران، بل تحدثت عن دولة تمتلك كل أسلحة الدمار الشامل وهي إسرائيل. وجاء في هذه الدراسة أنه لكي نمنع إيران من تطوير أسلحة نووية يجب أن نبدأ بإسرائيل بحيث تجمد، ثم تبدأ تفكيك ترسانتها النووية. كما أشارت الدراسة إلى أن كون الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي استخدمت السلاح النووي حتى الآن، فهذا يضع عليها مسؤولية كبيرة في العمل على عدم استخدامه من جانب أي دولة أخرى في المستقبل. وبالنظر إلى منطقة الشرق الأوسط فإننا لا نشعر بالقلق فقط من إمكانية استخدام الأسلحة النووية، بل أيضاً من الخلل في موازين القوى السياسية في المنطقة نتيجة امتلاك إحدى الدول هذا السلاح المدمر، في إشارة إلى إسرائيل. وقال المحلل هنري سكوكولسكي أحد المشاركين في إعداد الدراسة التي حملت عنوان «الاستعداد لحصول إيران على قدرات نووية» إنه لكي نمنع إيران من تطوير أسلحة نووية يجب أن نبدأ بإسرائيل بحيث تجمد، ثم تبدأ تفكيك ترسانتها النووية. وقدمت الدراسة اقتراحات تطالب إسرائيل بضرورة اتخاذ خطوات ملموسة حتى لو كانت صغيرة في اتجاه تفكيك ترسانتها النووية لتشجيع إيران على التخلي عن برنامجها النووي. انظر: عايدة السنوسي، مرجع سابق.

168. محمد عبدالسلام، «السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط»، مرجع سابق، ص 23.

169. للمزيد من التفاصيل، انظر:

"India's Nuclear Weapons Program: On to Weapons Development (1960-1967)," 30 March 2001, Available at: http://nuclearweaponarchive.org/India/IndiaWDevelop.html

170. انظر:

Creasman David J, "The Evolution of India's Nuclear Program: Implications for the United States," The Defense Technical Information (DTIC) Website, 22 MAY 2008, Available at: (http://oai.dtic.mil/oai/oai?verb=getRecord&metadataPrefix=html&identifier=ADA485460)

171. عفيف رزق، «الاتفاق النووي الأمريكي – الهندي .. دوافعه ونتائجه»، مجلة الحرس الوطني السعودية، العدد 291 (السعودية: الحرس الوطني، أيلول/ سبتمبر 2006)، ص 22.

172. أشرف البربري، «مصالح واشنطن تحرك خيوط اللعب الأمريكي: الهند وإيران وباكستان.. (مثلث الاضطراب)»، صحيفة الجزيرة (السعودية: 17/ 5/ 2005)، ص 14.

173. عفيف رزق، مرجع سابق، ص 25. وانظر أيضاً: سامح راشد، «اتفاق التعاون النووي بين الهند والولايات المتحدة»، مجلة السياسة الدولية، العدد 164 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان/ إبريل 2006) ص 206–208.

174. عفيف رزق، مرجع سابق، ص 22–29.

175. عادل محمد أحمد، «أثر التعاون النووي الهندي الأمريكي على منع الانتشار النووي»، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 139 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تموز/ يوليو 2006)، ص 12.

176. إبراهيم غالي، «هل نجحت أمريكا في احتواء الهند نوويا؟»، موقع إسلام أون لاين، 13/ 3/ 2006، متاح في: (http://www.islamonline.net/arabic/politics/2006/03/article12.shtml).

177. بالطبع يحقق هذا الاتفاق في المقابل مكاسب عدة للهند؛ إذ إنه ينهي عزلة الهند نووياً، ويضفي عليها اعترافًا دولياً، وبشروطها، بأنها القوة النووية السادسة عالميًا، كما تستفيد بلا شك اقتصادياً وسياسياً في تعاملها مع الغرب بوجه عام، وتدخل نفسها بقوة في السياق الدولي. ومن ناحية أخرى ترغب الهند في تعزيز وضعها الاستراتيجي للتكامل مع القوى السياسية الكبرى، خصوصاً وأنها تسعى للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. وقد علّق أحد المحلّلين الهنود على هذا الاتفاق بأنه لا يتعلق بالطاقة بقدر ما يتعلق بالسياسة. وهكذا التقت دوافع الرئيس جورج بوش الابن السياسية مع متطلبات الحكومة الهندية. للمزيد من التفاصيل حول مكاسب الهند من هذا الاتفاق، انظر: سامح راشد، مرجع سابق، ص 207؛ وانظر أيضاً: عبد الحافظ الصاوي، «الهند والمسألة النووية...لا تنازلات»، موقع إسلام أون لاين، 11/ 3/ 2006، متاح في:

(http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2006/03/article10.shtml)

178. كارا بنتلي، «صفقة الهند النووية مع أمريكا..لماذا الآن؟»، موقع تقرير واشنطن، العدد 88، 16/ 12/ 2006، متاح في: (http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=537&hlstring).

179. المرجع السابق.

180. عادل محمد أحمد، مرجع سابق، ص 14.

181. انظر:

Paul K. Kerr, "Nuclear Cooperation with India: Issues for Congress," congressional research service, FAS Website, November 3, 2008, 27–30, Available at: http://www.fas.org/sgp/crs/nuke/RL33016.pdf

182. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه بعد أشهر من بدء الحديث عن الاتفاق النووي مع الهند منذ تموز/ يوليو 2005، قام الشريكان الصين وباكستان أواخر عام 2005 بتوقيع 22 اتفاقًا للتعاون، أحدها تتعهد فيه الدولتان بألا يقوم أي بلد بعمل قد يؤثر في أمن البلد الآخر وسلامته؛ ويمكن أن يمتد هذا التعاون إلى المجال النووي، مثلما فعلت الولايات المتحدة مع الهند، انظر: عبد الحافظ الصاوي، مرجع سابق.

183. إبراهيم غالي، مرجع سابق.

184. د. محمد عبدالسلام، «السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط»، مرجع سابق، ص 30.

185. المرجع السابق.

الفصل الثالث

1. انظر:

David Patrick Houghton, *US Foreign Policy and the Iran Hostage Crisis* (Cambridge, England: Cambridge University Press, 2001) 3.

2. انظر: Ibid, 5–7.

3. للمزيد من التفاصيل، انظر: «قراءة في العلاقات الإيرانية الأمريكية قبل الثورة الإسلامية»، موقع البينة، 25/ 12/ 2006، متاح في:

http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Printable&id=15849&lang
William O. Beeman, "New Era in U.S.-Iranian Relations?," Foreign Policy In Focus Website, February 12, 2009, Available at: (http://www.fpif.org/fpiftxt/5867).

4. انظر: David Patrick Houghton, op. cit., 9.

5. زينب عبدالعظيم، الموقف النووي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 126–127. وانظر أيضاً:

Gaither Stewart, "US- Iran Relations: Fifty Years of Deceit," Countercurrents Website, 18 January, 2008, Available at: (http://www.countercurrents.org/stewart180108.htm)

6. كان هذا المعهد يتبع منظمة الحلف المركزي (حلف بغداد) الذي كان يضم الولايات المتحدة والعراق وإيران وتركيا، وجرى هذا النقل لأسباب سياسية، في ظل التوترات الداخلية التي كانت قد بدأت تتزايد وقتذاك في العراق، في الوقت الذي كانت تشهد فيه العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإيران مزيداً من النمو والتطور في تلك الفترة.

7. أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005)، ص 26–27.

8. تشير بعض الكتابات إلى أن علاقات التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإيران وخاصة في هذا المجال، وصلت إلى درجة أنه كان مطروحاً في بعض الفترات اقتراح بنشر رؤوس نووية أمريكية على الأراضي الإيرانية، للاستفادة من الموقع الاستراتيجي بإيران الملاصق للاتحاد السوفيتي السابق. وكانت هذه الفكرة قد طرحت من جانب هيئة الأركان المشتركة الأمريكية في أوائل عام 1961، إلا أنها أثارت خلافات داخلية في الولايات المتحدة، حيث اعترضت وزارة الخارجية الأمريكية بقوة على هذا الاقتراح خوفاً من انعكاساته المحتملة على المواجهة مع موسكو. ولكن المعلومات المتاحة بشأن هذه الواقعة لا توضح بدقة موقف الحكومة الإيرانية ذاتها من هذا الاقتراح وما إذا كانت قد وافقت عليه أم أن المسألة برمتها كانت مجرد مداولات داخلية في أوساط الإدارة الأمريكية، انظر: المرجع السابق، ص 127.

9. للمزيد من التفاصيل انظر:

David Albright and Corey Hinerstein, "Iran's next steps: Final Tests and the Construction of a Uranium Enrichment Plant," Institute for science and International Security (ISIS) Website, January 12, 2006, Available at: (http://www.isisonline.org\Publications\iran\irancascade.pdf)

10. د. منار الشوربجي، «بين الأيديولوجية الأمريكية والكرامة الإيرانية»، موقع إسلام أون لاين، 28\5\2001، متاح في:

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/05/article28.shtml - 73k

11. انظر:

James Phillips, John C.Helsman, and James Jay Carafano, "Countering Iran's Nuclear Challenge," The Heritage Foundation Website, December 14, 2005, 7, Available at: (http://www.heritage.org/research/iran/bg1903.cfm)

12. للمزيد من التفاصيل، انظر:

George Perkovich, "Dealing With Iran's Nuclear Challenge," Carnegie Endowment for International Peace, April 28, 2003, Available at: (http://www.iranwatch.org/private views/CEIP/perspex-ceip-iraniannuclearchallenge042803.pdf)

13. انظر:

Ibid, and see also: Mahmood Sariolghalam, "Understanding Iran: Getting Past Stereotypes and Mythology," The Washington Quarterly, vol. 26, no.4 (Autumn 2003), 14.

14. انظر: James Phillips, John C.Helsman, and James Jay Carafano, op. cit., 8.

15. علاء مطر، «أثر المتغيرات السياسية على العلاقات الأمريكية الإيرانية»، موقع مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، 7/ 10/ 2006، متاح في:

http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-55.htm

16. رفعت عبدالوهاب لقوشة وآخرون (محررون)، **أزمة البرنامج النووي الإيـراني والتـداعيات المحتملـة على أمن المنطقة** (البحرين: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2006)، ص 55-57.

17. عصام عبد الشافي، **أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات-التطورات-السياسات** (البحرين: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2004) ص 22-23.

18. رفعت عبدالوهاب لقوشة وآخرون (محررون)، مرجع سابق، ص 58.

19. انظر: .James Phillips, John C.Helsman, and James Jay Carafano, op. cit

20. انظر: .George Perkovich, op. cit

21. أحمد إبراهيم محمود، «الأزمة النووية بين المقترحات الأوروبية والتحفظات الإيرانية»، **مختارات إيرانية**، العدد 62 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أيلول/ سبتمبر 2005)، ص 29.

22. رفعت عبدالوهاب لقوشة وآخرون (محررون)، مرجع سابق، ص 69؛ وللمزيد من التفاصـيل، انظـر: أحمد إبراهيم محمود، «من يخاف إيران النووية؟!»، موقع **وجهات نظر**، تـشرين الأول/ أكتـوبر 2003، متاح في:

(http://www.weghatnazar.com/article/article_details.asp?id=395&issue_id=82)

23. أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بـين التـسوية الـصعبة ومخـاطر التـصعيد، مرجع سـابق، ص 174-175؛ وانظـر أيـضاً: مـصطفى اللبـاد، «الملـف النـووي الإيـراني وتخـصيب اليورانيـوم»، ملـف **الأهـرام الاسـتراتيجي**، العـدد 151 (القـاهرة: مركـز الدراسـات الـسياسية والاستراتيجية، يوليو 2007)، ص 9.

24. انظر:

"British Petroleum (BP)," Statistical Review of World Energy (2006), 10, Available at: (http://www.bp.com/liveassets/bp_internet/switzerland/corporate_switzerland/STAGING/local_assets/downloads_pdfs/pq/pm_statistical_review_of_world_energy_full_report_2006.pdf)

25. انظر:

Paul Rivlin, "Iran's Energy Vulnerability," The Middle East Review of international Affairs, vol. 10, no. 4 (December 2006), 25.

26. انظر:

World Energy Outlook 2005," IEA Website, 336, Available at: (http://www.iea.org/textbase/nppdf/free/2005/weo2005.pdf)

27. «أحمدي نجاد يشدد على حق بلاده بالطاقة النووية»، موقع صحيفة المستقبل اللبنانية، 5/ 5/ 2007، متاح في: http://www.almoustakbal.net/stories.aspx?StoryID=230694.

28. «الرئيس أحمدي نجاد: الشعب الإيراني نجح في امتلاك التكنولوجيا النووية بالكامل»، 8/ 4/ 2008، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإيرانية، متاح في:

(http://www.mfa.gov.ir/cms/cms/Tehran/ar/NewsAndHappenings/president/2870120)

29. «خامنئي: لن نتراجع عن البرنامج النووي»، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 30/ 7/ 2008، متاح في:

(http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7532000/7532845.stm)

30. سفير لودجارد، «هل يمكن تجنب قصف إيران؟»، في: جمال سند السويدي (محرر)، **البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص 136.

31. المرجع السابق، ص 137، وانظر أيضاً:

Christopher de Bellaigue, "Think Again: Iran," *Foreign Policy Website*, (May/ June 2005), Available at: (http://www.foreignpolicy.com/users/login.php?story_id=2828&URL=http://www.foreignpolicy.com/story/cms.php?story_id=2828)

32. علي حسين باكير، «المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل»، صحيفة السياسة (الكويت: 27/ 8/ 2007)، ص 15.

33. للمزيد من التفاصيل، انظر: جون ميرشايمر وستيفرت والت، «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية»، **دراسات عالمية**، العدد 66 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 27-45.

34. انظر:

"President Bush Addresses Members of the Knesset," The white House Website, May 15, 2008, Available at: (http://www.whitehouse.gov/news/releases/2008/05/20080515-1.html)

35. انظر:

"Bush Speech to the National Endowment for Democracy," The white House Website, October 6, 2005, Available at: (http://www.whitehouse. gov/news/release/2005/10/2005 1006-3.html)

36. انظر:

Eric Lipton, "A Rosier View of Terror-list nations," The New York Times, April 1, 2005, 5.

37. انظر:

Robert S. Litwak, "Living with Ambiguity: Nuclear: Deals with Iran and North Korea," Survival Global Politics and Strategy, vol.50, no.1 (February–March 2008), Available at: (http://www.iiss.org/publications/survival/survival-2008/year-2008-issue-1/)

38. ويجدر بالذكر في هذا السياق أيضاً أن هذا التأييد الداخلي من جانب الرأي العام للموقف النووي الإيراني يعني من ناحية أخرى أنه من الصعب على النظام الإيراني أن يقوم بتقديم أي تنازلات جوهرية ليتخلى عن بعض التوجهات التي ظل يحشد التأييد الداخلي لها لفترة طويلة؛ لأن ذلك قد ينتج ردة فعل داخلية عنيفة. انظر: زينب عبدالعظيم، الموقف النووي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص165.

39. أمير طاهري، «إيران رفسنجاني وخاتمي ونجاد: أين الفروق؟»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 6\4\2007)، متاح في:

(http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=10356&article=413780)

40. علي المليجي علي، «الملف النووي الإيراني»، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 86 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية، أيلول/ سبتمبر 2006)، متاح في:

http://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp?InNewsItemID=203250&InPageNo=2

41. أحمد إبراهيم محمود، «السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد أحمدي نجاد»، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 61 آب/ أغسطس (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005)، موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح في:

(http://acpss.ahram.org.eg/Ahram/2001/1/1/C2RN111.HTM)

42. إيمان رجب، «احتمالات وقوع حرب رابعة في منطقة الخليج»، بحث غير منشور، 14/ 11/ 2009.

43. المرجع السابق.

44. للمزيد من التفاصيل، انظر: سمير زكي البسيوني، «إيران وإعادة الحسابات»، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 64 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2005)، موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح في:

(http://acpss.ahram.org.eg/Ahram/2001/1/1/C2RN125.HTM)

وانظر أيضاً: هشام سلام، «القوة العسكرية من منظور واشنطن – الحلقة الخامسة: إيران»، العدد 75، 9، أيلول/ سبتمبر 2006، موقع تقرير واشنطن، متاح في:

(http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id =459)

45. «طهران أطلقت صاروخ "سجيل 2"»، صحيفة الرياض (السعودية: 2009/5/21)، متاح في:

(http://www.alriyadh.com/2009/05/21/article431165.html)

46. «قلق إسرائيلي: صاروخ "سجيل 2" الإيراني لا يمكن رصد إطلاقه وقادر على حمل 800 كجم»، موقع عرب 48، 21/ 5/ 2009، متاح في:

(http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=62959)

47. «صاروخ "سجيل 2 " الإيراني يثير رعب إسرائيل»، موقع محيط الإخباري، 20/ 5/ 2009، متاح في:

(http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=258910&pg=2)

48. «قلق إسرائيلي: صاروخ "سجيل 2" الإيراني لا يمكن رصد إطلاقه وقادر على حمل 800 كجم»، مرجع سابق.

49. «إيران تختبر بنجاح طرازاً مطوراً من صاروخ سجيل متوسط المدى»، صحيفة **الاقتصادية الإلكترونية** (السعودية: 17/ 12/ 2009)، متاح في:

(http://www.aleqt.com/2009/12/17/article_317833.html)

50. أحمد إبراهيم محمود، «السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد أحمدي نجاد»، مرجع سابق.

51. المرجع السابق؛ وانظر أيضاً: رضا سمير، «الدبلوماسية الإيرانية والتطورات الإقليمية الجديدة في الخليج»، **إطلاعات سياسي اقتصادي** (الأخبار السياسية الاقتصادية)، العدد 211- 212 حزيران/ يونيو – تموز/ يوليو 2005، متاح في:

(http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=7889&lang=)

وانظر: تغريد كشك، «السياسة الإقليمية لإيران»، موقع مجلة الحوار المتمدن، العدد 2099، 14/ 11/ 2007، متاح في: (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=115294).

52. للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، يمكن الرجوع إلى: قدير تعدي مشكيني، «تحديات وفرص إيران في آسيا الوسطى والقوقاز»، موقع البينة، متاح في:

(http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1899&lang=)

وانظر: هبا محسن أبو الوفا، «إيران في آسيا الوسطى.. نموذج للقوة المرنة»، موقع إسلام أون لاين، 9/ 8/ 2008، متاح في:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1221720565012&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

53. سمير زكي البسيوني، مرجع سابق.

54. إيمان رجب، مرجع سابق.

55. أحمد إبراهيم محمود، «السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد أحمدي نجاد»، مرجع سابق.

56. سامح راشد، «السياسة الخارجية الإيرانية.. نصف عام تحت رئاسة أحمدي نجاد»، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 67 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، شباط/ فبراير 2006)، موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح في:

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C1RN57.HTM

57. انظر:

Ephraim Asculai, *Rethinking the Nuclear Non-Proliferation Regime* (Tel Aviv, JCSS, 2004) 16.

58. أحمد إبراهيم محمود، «البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد»، مرجع سابق، ص 196-197.

59. المرجع السابق، ص 198.

60. أحمد إبراهيم محمود، «البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد»، مرجع سابق، ص 198.

61. للمزيد من التفاصيل حول هذه المراحل، انظر: رفعت عبدالوهاب لقوشة وآخرون (محررون)، مرجع سابق، ص 113-120.

62. أحمد إبراهيم محمود، «البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد»، مرجع سابق، ص 198-199.

63. المرجع السابق.

64. انظر:

Elaine Sciolino, "UN Agency Says it Got Few Answers from Iran on Nuclear Activity and Weapons," *The New York Times*, February 28, 2006, A11.

65. انظر:

"Resolution adopted by IEA," Iran watch Website, 24 September 2005, Available at: (http://www.iranwatch.org/international/IAEA/iaea-iranresolution-092405.pdf)

66. انظر: .Elaine Sciolino, op. cit.

67. انظر: .Paul Rivlin, op. cit., 26

68. نورهان الشيخ، «العلاقات الروسية – الأوروأطلنطية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية»، مجلة السياسة الدولية، العدد 170 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 2007)، ص 53.

69. انظر: أصغر جعفر ولداني، «العلاقات الإيرانية – الأوروبية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001»، إطلاعات سياسي اقتصادي، العدد 197–198، شباط/ فبراير – آذار/ مارس 2004.

70. انظر:

Kori Schake, "Dealing with a Nuclear Iran," *Policy Review*, no. 142 (2007), 11.

71. أحمد إبراهيم محمود، «البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد»، مرجع سابق، ص205.

72. السيد عوض عثمان، «مستقبل الحوار النقدي بين إيران والاتحاد الأوروبي»، **مختارات إيرانية**، العدد 53 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الأول/ ديسمبر 2004)، ص 50.

73. لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد منيسي، «واشنطن – طهران : ما وراء الإشارات الإيجابية»، **مختارات إيرانية**، العدد 38 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أيلول/ سبتمبر 2003)، موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح في:

(http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C2RN41.HTM)

74. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Monika Tocha, "The EU and Iran's Nuclear Programme: Testing the Limits of Coercive Diplomacy," Department of EU International Relations and Diplomacy Studies, 1/2009, Available at: (http://www.coleurope.eu/file/content/ird/pdf./EDP_1_2009)

75. أحمد إبراهيم محمود، «البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد»، مرجع سبق ذكره، ص 207.

76. المرجع السابق، ص 209.

77. انظر:

Jan De Pauw, "Iran, the United States and Europe: the nuclear complex," open Democracy Website, 5 \12 \ 2007, Available at: (http://www.opendemocracy.net/article/democracy_power/iran/nuclear_complex)

78. أحمد إبراهيم محمود، «البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد»، مرجع سبق ذكره، ص 210.

79. شاهرام تشوبين، **طموحات إيران النووية**، ترجمة بسام شيحا (بيروت: الدار العربية للعلوم ، 2007) ص 168-169.

80. «إيران ترفض العرض الأوروبي بشأن ملفها النووي»، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 6/ 8/ 2005، متاح في:

(http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4126000/4126524.stm)

81. أحمد إبراهيم محمود، «السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد أحمدي نجاد»، مرجع سابق.

82. معتز سلامة، «الأمن القومي الأمريكي: التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية»، **كراسات استراتيجية**، العدد 162 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان/ إبريل 2006)، ص 15.

83. لقد كان من المتوقع ألا تصل المفاوضات بين الجانبين إلى حل للأزمة؛ لأن الاتفاق الذي توصلا إليه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، والذي على أساسه قبلت إيران وقف تخصيب اليورانيوم خلال فترة التفاوض على حل للأزمة، وعلى أساسه أيضاً قدمت الترويكا الأوروبية مقترحاتها – كان يعاني اختلالات هيكلية في نصوصه وفي مواقف الطرفين الإيراني والأوربي، وتمثل الاختلال الرئيسي في التناقض الحاد بين مواقف الطرفين بشأن مسألة تخصيب اليورانيوم؛ فالجانب الأوربي كان يرى أن جوهر الاتفاق يقوم على صفقة تقبل إيران بموجبها وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم بصورة كاملة وشاملة ونهائية، في مقابل حصولها على مكاسب اقتصادية وتجارية وفنية وسياسية؛ في حين أن الجانب الإيراني كان يرى أن اتفاقه مع الأوربيين يجب أن يتضمن اعترافاً أوربياً بحق إيران في تخصيب اليورانيوم وفي ممارسة هذا الحق. وبسبب هذا التناقض في المواقف انهارت المفاوضات بين الجانبين خلال الجولات المختلفة التي تأسست على هذا الاتفاق.

84. أحمد السيد تركي، «أبعاد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 164 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان/ إبريل 2006)، ص 155-157.

85. أحمد إبراهيم محمود، «البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد»، مرجع سابق، ص 206.

86. لم ينفِ هذا وجود بعض المشكلات والتعقيدات التي أحاطت بالتعاون النووي بين روسيا وإيران، كان أبرزها التأخير في موعد الانتهاء من استكمال محطة بوشهر للطاقة النووية، مما أدى إلى تأجيل الخطط الإيرانية الطموحة بشأن الشروع في بناء المزيد من المفاعلات النووية؛ لأن هذه الخطط كانت مرتبطة بالانتهاء أولاً من بناء روسيا للمفاعل النووي الأول في بوشهر. للمزيد من التفاصيل حول أوجه التعاون النووي بين إيران وروسيا، يمكن الرجوع إلى: المرجع السابق، ص 95–144؛ للمزيد من التفاصيل حول تطور العلاقات الإيرانية الروسية، انظر:

Brenda Shaffer, *Partners in Need: The Strategic Relationship of Russia and Iran* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2001).

Robert O. Freedman, Russia, Iran and the Nuclear Question: the Putin Record, Strategic Studies Institute (SSI) Website, November 2006, Available at: (http://www.strategic studiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB737.pdf)

87. شاهرام تشوبين، مرجع سابق، ص 175.

88. خليل حسن، «حقيقة الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية»، صحيفة **الخليج** (الإمارات العربية المتحدة: 23/ 2/ 2007).

89. شاهرام تشوبين، مرجع سبق ذكره، ص 175.

90. أحمد إبراهيم محمود، «الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية»، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد 145 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني/ يناير 2007)، ص 5.

91. انظر:

Alexei Arbatov, "Russia and the Iranian Nuclear Crisis," The Carnegie Endowment for International Peace Website, May 23, 2006, Available at: (http://www.carnegieendow ment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=18364)

92. شاهرام تشوبين، مرجع سابق، ص 173–177. وانظر أيضاً: سيرغي كاراغانوف، «الموقف الروسي من النووي الإيراني»، موقع فولتير نت (موقع روسي باللغة العربية)، 21/ 2/ 2006، متاح في: http://www.voltairenet.org/article135925.html.

93. للمزيد من التفاصيل حول هذا الرأي، انظر:

Sir John Thomson, "The Iranian Nuclear Crisis: a Risk Assessment," the British American Security Information Council (BASIC) Website, March 2007, Available at: (http://www.basicint.org/pubs/Papers/iran2.pdf)

94. انظر:

Mark N. Katz, "Russian-Iranian Relations in the Ahmadinejad Era," the Wilson Center Website, February 29, 2008, 5, Available at: (http://www.wilsoncenter.org/events/docs/Russian%20Iranian%20Relations%20in%20the%20Ahmadinejad%20Era%20By%20Mark%20N.%20Katz.pdf.)

95. انظر:

"Russia says Iran war games show US does not need missile shield," 11/7/2008, Available at: (http://en.rian.ru/russia/20080711/113786065.html)

96. انظر:

Mark N. Katz, Putin, "Ahmedi Negad and the Iranian Nuclear Crisis," Middle East Policy Council, 2006, Available at: (http://mars.gmu.edu:8080/dspace/bitstream/1920/3020/4/Putin%20Ahmadinejad%20and%20Iranian%20Nuclear%20Crisis.pdf).

97. للمزيد من التفاصيل، انظر:

Ray Takeyh and Nikolas Gvosdev, "Russia's role in the Iran crisis," Boston Website, September 6, 2008, Available at: (http://www.boston.com/bostonglobe/editorial_opinion/oped/articles/2008/09/06/russias_role_in_the_iran_crisis/)

98. انظر: علي المليجي علي، «الملف النووي الإيراني: تشديد العقوبات وممارسة الضغوطات»، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 89 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية، 1/ 6/ 2007)، موقع مجلة الملك خالد العسكرية، متاح في:

(http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=232587)

وانظر: محجوب الزويري، «الجديد في حزمة العقوبات الرابعة ضد إيران!»، **صحيفة الغد** (الأردن، 11\8\2008)، موقع صحيفة الغد، متاح في:

(http://www.alghad.com/index.php?article=10005).

99. انظر: Mark N. Katz, Russian-Iranian Relations in the Ahmadinejad Era, op. cit., 8.

100. نورهان الشيخ، «الصين وروسيا وأزمة البرنامج النووي الإيراني»، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 38 (الأردن: 2007)، ص 48.

101. علي حسين باكير، «العلاقات الصينية الإيرانية والملف النووي»، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 22 (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، تموز/ يوليو 2006)، ص 22-24.

102. للمزيد من التفاصيل، انظر:

Augusto Soto, "China and the Iran Crisis, Real Instituto Elcano," 1\6\2006, 1–5, Available at: (http://www.realinstitutoelcano.org/.../988_Soto_China_Iran_Crisis.pdf)

103. علي حسين باكير، مرجع سابق، ص 25.

104. انظر: Augusto Soto, op. cit., 4.

105. د.نورهان الشيخ، «الصين وروسيا وأزمة البرنامج النووي الإيراني»، مرجع سابق، ص 49.

106. أحمد السيد تركي، مرجع سابق، 156.

107. انظر: Augusto Soto, op. cit., 3.

108. رفعت عبدالوهاب لقوشة وآخرون (محررون)، مرجع سابق، ص 141-143.

109. علي حسين باكير، مرجع سابق، ص 28.

110. انظر:

Daniel Möckli, Andrin Hauri:, "Iran Nuclear Crisis: Status and Options," *CSS Analyses in Security Policy*, vol. 3, no. 43 (November 2008), 1–3, Available at: (http://www.isn.ethz.ch/isn/DigitalLibrary/Publications/Detail/?ots591=0C54E3B3-1E9C-BE1E-2C24-A6A8C7060233&lng=en&id=93729)

111. وضع عقيدة «استراتيجية الأطراف» هذه ديفيد بن جوريون، أول رئيس وزراء إسرائيلي؛ وكانت الغاية من إقامة التحالفات مع دول الأطراف، هي احتواء قوة الدول العربية المعادية لإسرائيل، وإبعاد مواردها عن الصراع ضدها.

112. توصلت إسرائيل وإيران بحلول عام 1977 إلى اتفاقية سرية من أجل شراكة في تطوير الصواريخ الباليستية الإسرائيلية ذات المدى المتوسط "أريحا 2"؛ إلا أن سقوط نظام الشاه أنهى هذا الاتفاق. انظر: جيفري أرونسون، سابق، ص 110.

113. المرجع السابق، ص 111.

114. انظر: Ted Koppel, "Will Fight for Oil," *The New York Times*, February 24, 2006, 6.

115. انظر:

Dore Gold, "After The Hamas Victory: The Increasing Importance of Israel's Strategic Barrier in The Jordan valley," Jerusalem Center for Public Affairs Website, February 7, 2006, Available at: (http://www.jcpa.org/brief/brief005-17.htm)

116. جيفري أرونسون، مرجع سابق، ص 122-123.

117. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى قيام إسرائيل بعدة خطوات استهدفت إجهاض وتدمير أي محاولة عربية لتحقيق أي تقدم في المجال النووي أو في مجال الصواريخ، وتضمنت هذه الخطوات أساليب سياسية ودبلوماسية، وعمليات مخابراتية، وعسكرية. من ذلك: أولاً، عندما بدأت مصر في أوائل الستينيات مشروعاً لتطوير صواريخ أرض-أرض (القاهر والظافر) وعمل فيه عدد من العلماء الألمان، شنّت إسرائيل حملة سياسية على المستشار الألماني (أديناور) اتهمته بمعاداة السامية، ونفّذت المخابرات الإسرائيلية خطة لإرهاب العلماء الألمان في مصر، وكذلك أسرهم، وذلك بإرسال خطابات ناسفة أصابت عدداً منهم، كما اختفى في ظروف غامضة عالم ألماني هو الدكتور (كروج) أحد كبار العاملين في المشروع. ثانياً، عندما وافق الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون عام 1974 على بيع مفاعل نووي أمريكي لمصر لتوليد الطاقة الكهربية، طلبت إسرائيل مفاعلاً مماثلاً، وتم التوقيع على الصفقتين في آب/ أغسطس 1976، إلا أن إسرائيل بدأت في إثارة المشكلات إلى أن تم تجميد الصفقتين. ثالثاً، في نهاية 1976، وقّع العراق اتفاقاً مع فرنسا لتزويده بمفاعلين نوويين، فبدأت إسرائيل مساعيها لنسف الاتفاق واستمرت فرنسا في تصنيع المفاعلين، وعندما لم تحقق الإجراءات السياسية الهدف الإسرائيلي، قام الموساد بعملية نسف لقلبي المفاعلين في مخازن ميناء تولون الفرنسي، ثم قامت بتدمير المفاعل النووي العراقي في 7 يونيو 1981. رابعاً، ابتزاز الشركات الأجنبية وتهديدها والضغط عليها لوقف تعاملاتها مع الدول العربية في المجالات الاستراتيجية، مثلما حدث مع شركة "جلف أند جنرال أوتو ميكز" الأمريكية التي تراجعت عن مساعدة ليبيا في بناء مفاعل نووي في (سبها) تحت ضغوط الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية. خامساً، إرهاب واغتيال الكوادر العلمية والتقنية من العلماء العرب المرموقين في المجالات النووية؛ مثل اغتيال عالمة الذرة المصرية (سميرة موسى) في الولايات المتحدة عام 1952، واغتيال عالم الذرة المصري (يحيى المشد) في باريس حزيران/ يونيو 1980، والدكتور (سعيد بدير) عالم الميكرووف المصري بمنزله بالإسكندرية في 14 تموز/ يوليو 1989، واغتيال عالم الذرة المصري (سمير نجيب) بديترويت في آب/ أغسطس 1967. هذا إلى جانب الضغط على الدول الغربية المتقدمة لتحديد فرص طلاب دول العالم الثالث في الدراسات ذات الصفة الاستراتيجية، ورفض انضمام طلاب العالم الثالث لأقسام علمية بأكملها؛ وهذا ما تتبعه بريطانيا، حيث ترفض التحاق أبناء دول العالم الثالث بالمستويات الدراسية الخاصة بتخريج علماء الذرة والصواريخ. سادساً، التخريب من الداخل عن طريق تجنيد وزرع العلماء والجواسيس داخل المشروع، كما حدث في مشروع الصواريخ المصري في الستينيات بواسطة النازي السابق (سكورتنسي) مقابل إغلاق ملفه النازي القديم، وكذلك تدمير مصنع الرابطة الليبي. سابعاً: شن الحملات التشهيرية الواسعة النطاق للتهويل من أي خطوة عربية مهما كانت متواضعة باتجاه الجهد النووي، والتخويف من "القنبلة العربية"، و"القنبلة الإسلامية"، و"القنبلة الإرهابية"، والفوضى النووية ...إلخ، من أجل

تهيئة الرأي العام العالمي لقبول أي خطوات عنيفة موجهة لتحطيم الجهد العربي في هذا المجال. انظر: علي المليجي علي، «البرنامج النووي المصري (1-2)»، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 80 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية، آذار/ مارس2005)، ص 33-35.

118. "أولمرت: «إيران مازالت تمثل خطراً»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 2006/1/18)، ص 9.

119. جيفري أرونسون، مرجع سابق، ص 125.

120. انظر: Dore Gold, op. cit., 9.

121. جيفري أرونسون، مرجع سابق، ص 114-115.

122. المرجع السابق.

123. هنا تجدر الإشارة إلى أن جميع دول منطقة الخليج (دول مجلس التعاون بالإضافة إلى العراق وإيران واليمن) هي من الدول الموقعة على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية (NPT). كما تجدر الإشارة إلى أن إيران كانت عام 1974 أول من تبنى مشروع إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وذلك في مشروع قدمه الجانب الإيراني بدعم من الحكومة المصرية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ذلك العام. انظر: مصطفى العاني، «الموقف المحتمل لمجلس التعاون من ضرب المنشآت النووية الإيرانية»، موقع الجزيرة نت، 12/ 1/ 2008، متاح في:
(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/311C9109-30D0-4A84-BC67-655B9D92BBCD.htm)

124. المرجع السابق؛ وانظر أيضاً: جيمس نويز، «البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، في: جمال سند السويدي (محرر)، **البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص 79-88.

125. مصطفى العاني، مرجع سابق.

126. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه قبيل انعقاد هذه القمة، أُثير جدل حول البرنامج النووي الإيراني بشكل مختلف عن القمم السابقة، لدرجة أن الأمين العام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن العطية، اقترح إبرام اتفاق بين دول المجلس وإيران لإخلاء منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل تنضم إليه إسرائيل لاحقاً. ففي مؤتمر صحفي على هامش قمة أبوظبي قال العطية «إننا نثق في إيران، لكننا لا نريد أن نرى المفاعل النووي الإيراني الذي هو أقرب إلى شواطئنا من المسافة الفاصلة بين هذا المفاعل (بوشهر) وطهران يسبب لنا مخاطر وأضراراً». وأضاف «إن أحد المقترحات على جدول الأعمال يدعو للسعي من أجل التوصل إلى اتفاق بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي

بشأن إخلاء منطقة الخليج من الأسلحة النووية»، وأكد «إذا كان المسؤولون الإيرانيون يقولون إن البرنامج النووي الإيراني للأغراض السلمية، فلماذا لا يتم التوصل إلى اتفاق بين جميع البلدان المعنية بحظر الانتشار النووي، ويمكن أن تشمل مستقبلاً العراق واليمن». ولإظهار "مزايا" هذا الاتفاق، أوضح العطية أنه سيمهد لاتفاق في الشرق الأوسط يمكن لإسرائيل أن تكون طرفاً فيه في وقت لاحق، واعتبر أن هذا الاتفاق سيشجع المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل كي تُخضع منشآتها النووية للتفتيش. ومع ذلك، فإن اقتراح العطية لم يرد ذكره في البيان الختامي لقمة أبوظبي، وما جاء عن البرنامج النووي الإيراني في هذا البيان لا يتسق مع التضخيم الذي شهدته أروقة هذه القمة. حيث ذكرت بعض المصادر أن الفقرة الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني شهدت خلافات حادة بين الوفود وانتهى الأمر بعبارة موجزة تقول «جدد المجلس الأعلى مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج»، وهو ما يعكس الموقف المعقد لتلك الدول والتي تحاول فيه كما سبقت الإشارة الموازنة بين اعتبارات الجوار الجغرافي مع إيران واعتبارات التحالفات الأمنية مع الولايات المتحدة والغرب عموماً. واللافت للانتباه أيضاً أن هذا "التراجع" جاء لصالح الملاحظات التي دونها عمرو موسى في رسالته إلى عبدالرحمن العطية، وبالذات التركيز على إعطاء الأولوية لمطلب جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل؛ لأن ذلك يركز الجهود على البرنامج النووي الإسرائيلي الذي يعتبر مصدر الخطر الحقيقي وليس البرنامج النووي الإيراني السلمي. انظر: د.زكريا سليمان بيومي، «الملف النووي الإيراني بين العجز العربي والدور الأمريكي المفضوح»، مجلة العصر الإلكترونية، 11/ 1/ 2008، متاح في:

(http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=9719)

«البيان الختامي للدورة السادسة والعشرين لقمة دول مجلس التعاون الخليجي (قمة الملك فهد)»، الموقع الرسمي لمجلس التعاون الخليجي، متاح في:

(http://www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=128)

127. أشرف محمد كشك، «رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني»، **مختارات إيرانية**، العدد 62 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أيلول/ سبتمبر 2005)، ص 112-115.

128. «أزمة البرنامج النووي الإيراني وتأثيرها على الواقع الإماراتي»، تموز/ يوليو 2009، موقع مركز الإمارات للدراسات والإعلام، نقلاً عن التقرير الاستراتيجي السنوي لعام 2007/ 2008 الذي يصدره المركز، متاح في: (http://www.emasc.com/content.asp?contentid=22023).

129. أشرف محمد كشك، مرجع سابق، ص 115.

130. مصطفى العاني، مرجع سابق.

131. دعا البيان الختامي الصادر عن هذه القمة إلى إجراء دراسة مشتركة لدول المجلس فيما يخص استخدامات التقنية النووية للأغراض السلمية طبقاً للمعايير الدولية. وعملاً بهذا التوجه، عقد عبدالرحمن العطية الأمين العام لمجلس التعاون اجتماعين مع مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية أثمرا اتفاق الجانبين على أن تقوم الوكالة بإعداد دراسة جدوى أولية لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية (إنتاج الكهرباء وتحلية المياه). وقد كان الهدف من إجراء هذه الدراسة الأولية هو بحث مدى إمكانية استغلال الطاقة النووية بشكل اقتصادي وآمن لتلبية احتياجات دول المجلس الحالية والمستقبلية من الطاقة الكهربائية والمياه المحلاة، وكذلك التعرف على المتطلبات الرئيسية من بنى مؤسسية وتشريعات تنظيمية وقوى عاملة لأي مشروع نووي مشترك بين دول المجلس. ويعطي التعاون مع الوكالة مزيداً من الشفافية بشأن التوجه السلمي لدول المجلس من استخدامها للطاقة النووية وتوظيفها لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه إضافة إلى الحاجة المتواصلة إلى مشورة وخبرة الوكالة. وانتهت الدراسة إلى أن استخدام الطاقة النووية يمكن أن يكون أحد الخيارات الأقل كلفة لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه في دول المجلس؛ كما تضمنت قائمة بالمتطلبات الأساسية لأي برامج تنفيذية لدول المجلس مستقبلاً في اتجاه استخدام الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه، ومنها الكوادر الوطنية المؤهلة وتطوير التشريعات والقوانين والأنظمة والارتقاء بالتقنيات المستخدمة لضمان تحقق مستويات عالية من الأمن والأمان والسلامة للمنشآت النووية وأنظمة السلامة الإشعاعية وغير ذلك. انظر: التقرير السنوي لمسيرة مجلس التعاون الخليجي لعام 2008، الموقع الرسمي لمجلس التعاون الخليجي، متاح في:

(http://www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=291)

132. «تأكيد الطابع السلمي للبرنامج النووي الإماراتي»، **أخبار الساعة**، المجلد 16، العدد 4192 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 2009)، متاح في:

http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/Publications/ShowAkbarAlSaahIssue/0,2436,2279,00.html

133. «الثقة الدولية ببرنامج الإمارات النووي»، **أخبار الساعة**، المجلد 16، العدد 4122 (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، حزيران/ يونيو 2009)، متاح في:

http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/Publications/ShowAkbarAlSaahIssue/0,2436,2207,00.html

134. على الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة وباقي دول المجلس بصفة عامة هي دول رئيسة في مجال إنتاج وتصدير النفط والغاز، فإن هذا لا ينفي حقها وحاجتها الكبيرة إلى إنتاج الطاقة النووية في إطار استعدادها الاستراتيجي لمرحلة ما بعد النفط، حيث تعتمد هذه الدول بشكل رئيسي على النفط مصدراً وحيداً للطاقة، وتحلية المياه، وهما قضيتا وجود وأمن قومي؛ وبالتالي لابد من تخطيط طويل

الأمد لضمان توفيرهما وعدم الارتهان في ذلك إلى مورد ناضب مثل النفط. فمما لاشك فيه أن امتلاك الطاقة النووية يعد عنصراً أساسياً في أي تخطيط مستقبلي من هذا النوع. انظر: شحاتة محمد ناصر، «البرنامج النووي الخليجي: قراءة في الأبعاد المختلفة»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 21/ 12/ 2006، متاح في:

(http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,561-95-2,00.html).

135. «تأكيد الطابع السلمي للبرنامج النووي الإماراتي»، مرجع سابق.

136. نقلاً عن: أحمد الإمام، «أمن الخليج.. "التدويل" أفضل من هيمنة أمريكا»، موقع إسلام أون لاين، 2006/12/28، متاح في:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1171897380270.

الفصل الرابع

1. انظر:

George Perkovich, "Bush's Nuclear Revolution: a Regime Change in Nonproliferation," *Foreign Affairs*, vol. 82, no. 2 (March\April 2003), 2–8.

2. انظر:

Shahram Chubin and Robert Litwak, "Debating Iran's Nuclear Aspirations," *Washington Quarterly*, vol. 26, no. 4 (Autumn 2003), 15.

3. للمزيد من التفاصيل، انظر:

Paul Roger, "Iran: Consequences of a War," Oxford Research Group Website, February 2006, 5-9, Available at: (http://oxfordresearchgroup.org.uk/publications/briefing_ papers/ iranconsequences.php).

4. عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 46.

5. شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، مرجع سابق، ص 139.

6. وجهت الولايات المتحدة عدة محطات إذاعية وتلفزيونية إلى الإيرانيين باللغة الفارسية لكي تتواصل – من وجهة النظر الأمريكية – مع جهود الشعب الإيراني للتحرر مما وصفته بـ "الحكم الثيوقراطي". وهدفت هذه المحطات إلى التواصل بشكل مباشر مع الشعب الإيراني ومحاولة تعبئة الجهود الفردية ضد النظام بشكل جماعي ومنظم، وتقديم تطمينات للشعب الإيراني بوجود مساندة دولية عامة للمطالبة بتغيير الحكومة الإسلامية في طهران، وكذلك إحداث نوع من التواصل بين إيرانيي الخارج

والداخل. وجاء ذلك بالتوازي مع الاهتمام الكبير لوسائل الإعلام الأمريكية بمن أطلقت عليهم "الجيل الجديد في إيران"، الذي لم يشهد الثورة، ويعاني قمع المؤسسات الدينية المسيطرة على العملية السياسية الإيرانية، ويحمل قيماً مختلفة عن قيم الجيل الذي قام بالثورة الإيرانية. انظر: عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص.47.

7. «وزارة الخارجية تطلب تخصيص 75 مليون دولار لدفع عجلة الديمقراطية في إيران»، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، 17/ 2/ 2006، متاح في:
(http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2006/Feb/17-556663.htm)

8. عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 47.

9. انظر أمثلة لهذه الكتابات في: حسام سويلم، «تصاعد الحرب غير المعلنة بين الولايات المتحدة وإيران»، مجلة **مختارات إيرانية**، العدد 180 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، آذار/ مارس 2007)، موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح في:
(http://acpss.ahram.org.eg/Ahram/2001/1/1/CIRN43.HTM)

يوسف شلبي، «ورقة الأقليات.. قنابل موقوتة تهدد النظام الإيراني»، **مجلة العصر**، 9/ 6/ 2006، متاح في: (http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Printable&id=11558&lang=)؛

– علي المليجي علي، «الملف النووي الإيراني: تشديد العقوبات وممارسة الضغوطات»، مرجع سابق.

– راسم قاسم، «أميركا و منظمة مجاهدي خلق»، **صحيفة الصباح** (العراق: 23/ 8/ 2007)، متاح في:
(http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=68258)

10. للمزيد من التفاصيل، انظر:

Zbigniew Brzezinski and Robert M. Gates, "Iran: Time for a New Approach," Council on Foreign Relations Website, July 2004, 23-33, Available at: (http://www.cfr.org/content/publications/attachments/Iran_TF.pdf)

11. انظر: Shahram Chubin and Robert Litwak, op. cit., 16.

12. أحمد إبراهيم محمود، «البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد»، مرجع سابق، ص 190–191.

13. انظر: Paul Roger, op. cit., 8.

14. جون سيمبسون، «القدرات النووية الإيرانية وإمكانية تطوير أسلحة نووية»، في: جمال سند السويدي (محرر)، **البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات**، مرجع سابق، ص 41.

15. انظر:

David Albright and Corey Hindderstein, "Iran, Player or Rogue?," *Bulletin of Atomic Scientists*, vol. 59, no. 5, 8–20.

16. عصام عبد الشافي، مرجع سبق ذكره، ص. 43.

17. «رامسفيلد يتهم إيران بإيواء «القاعدة» وتوتير الوضع في العراق»، **الشرق الأوسط** (لندن: 4/ 12/ 2004)، موقع صحيفة الشرق الأوسط، متاح في:

(http://www.aawsat.com/details.asp?section=1&issueno=9503&article=269284&feature=)

18. «السعودية ترفض طلب واشنطن وقف تمويل السلطة الفلسطينية»، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) ، 22/ 2/ 2006، متاح في:

(http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4734000/4734672.stm)

19. «رايس تحذر من نفاد صبر واشنطن حيال إيران»، صحيفة **الحياة** (لندن: 9/ 7/ 2007).

20. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية تقوم بإصدار تقرير سنوي عن اتجاهات الإرهاب الدولي، وذلك منذ عام 1982. وكانت هذه المسؤولية تقع على عاتق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "سي آي إيه" سابقاً، والتي كانت تصدر تقريراً سنوياً عن الإرهاب منذ عام 1976، وقد أصبح إصدار التقرير مطلباً قانونياً منذ كانون الأول/ ديسمبر 1987، حيث خوّل الكونجرس وزارة الخارجية بإصداره سنوياً. وقام الكونجرس فيما بعد بمراجعة هذا التشريع عام 1996، وطلب من وزارة الخارجية ألا يتضمن التقرير معلومات حول جماعات الإرهاب الدولي فقط؛ بل يحتوي أيضاً على تقدير الدول الأخرى لهذا الخطر، والدول الداعمة له، وأمور تتعلق بالتعاون في مجال مكافحة الإرهاب. انظر: مايكل جاكوبسون، «تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي عن الإرهاب الدولي»، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 29/ 4/ 2005.

21. انظر نص «التقرير السنوي الأمريكي حول الإرهاب لعام 2005»، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، متاح في: (http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfile\arabic&y=2005).

22. انظر نص «التقرير السنوي الأمريكي حول الإرهاب لعام 2006»، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، متاح في: http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfile\arabic&y=2006.

23. انظر نص «التقرير السنوي الأمريكي حول الإرهاب لعام 2007»، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، متاح في: (http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfile\arabic&y=2007).

24. للمزيد من التفاصيل، انظر:
Pattrick Clawson and Michael Rubin, "Pattern of discontent: Will Story repeat in Iran?," *Meria Journal*, vol. 10, no. 1 (March 2006), 5–7.

25. انظر: Ibid.

26. شاهرام تشوبين، مرجع سابق، ص 142؛ وانظر: سامح راشد، «السياسة الخارجية الإيرانية.. نصف عام تحت رئاسة أحمدي نجاد»، مجلة مختارات إيرانية، العدد 67 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، شباط/ فبراير 2006)، موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح في:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C1RN57.HTM

27. شاهرام تشوبين، مرجع سابق، ص149.

28. انظر:
"Neighborhood Values Inspire Vision of U.S. Foreign Policy," Carnegie Endowment for International Peace, June 14, 2005, Available at: (http://www.irc-online.org/content/commentary/2005/0506ceip-discussion.php)

29. أكدت الاستراتيجية أن «النصر في العراق مصلحة أمريكية حيوية، باعتبار أن العراق أصبح الجبهة المركزية في الحرب على الإرهاب، وباعتبار أن مصير الشرق الأوسط الكبير معلق، وأن ما يحدث في العراق سوف يؤثر على الشرق الأوسط لأجيال قادمة، وأن التنازل للإرهابيين في أكثر المناطق استراتيجية في العالم سوف يهدد الاقتصاد العالمي والأمن الأمريكي لعقود مقبلة». كما أكدت الاستراتيجية أيضاً أن الفشل ليس خياراً، وأن استراتيجية النصر مبنية على (ويجب أن تبنى على) توافر الأوضاع والظروف Conditions Based، أي أن تحقق النصر ليس له تاريخ محدد لأن كل حرب لا يتحقق الفوز فيها وفقاً لجدول زمني، مع التأكيد على أن الوجود العسكري لن يكون ستاتيكياً وإنما سيتغير مع تغير الأوضاع. وكما يتبدى فإن "استراتيجية النصر في العراق" لم تقدم جداول زمنية محددة لتحقيق النصر، وكان ذلك من أكثر نقاط الاستراتيجية عرضة للنقد. فقد تركت الاستراتيجية نهايات الآجال مفتوحة وغير محددة. وكان من أهم الانتقادات لهذه الاستراتيجية أنها قائمة بالأساس على معالجة أوضاع ونتائج خلفتها الحرب على العراق وليس معالجة أخطاء خلفتها الحرب على الإرهاب، مما يعني أن الحرب في العراق فرضت أجندتها وظروفها على أجندة الحرب على الإرهاب. انظر نص الاستراتيجية:
"National Strategy for victory in Iraq, National Security Council," The Whitehouse Website, November 2005, Available at: (http://www.whitehouse.gov/infocus/iraq/iraq_national_strategy_20051130.pdf)

30. زينب عبدالعظيم، الموقف النووي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 164–168.

31. يمكن الإشارة في هذا السياق إلى أن هناك أربعة مستويات رئيسية للتدخل الإيراني في العراق منذ الإطاحة بنظام صدام حسين السابق: المستوى الأول يتعلق بالقوى الدينية الشيعية، سواء كان ذلك على مستوى الأحزاب السياسية أو المراجع الدينية. فهذه القوى، وإن كان يصعب إثبات علاقتها بإيران بطريقة علمية وملموسة لا يمكن التشكيك فيها، إلا أن هناك مؤشرات عدة تتجمع من مواقفها وأدائها وتصريحات زعمائها، تدل على وجود علاقة وثيقة بطهران، تشكل من خلالها هذه القوى إحدى أبرز أدوات النفوذ الإيراني. وقد ظهر جلياً التحالف القوي الذي يربط المراجع الدينية الشيعية العراقية بإيران، وبخاصة علي السيستاني ذو الأصل الإيراني. كما تحاول إيران من جانبها نقل ثقل المرجعية الشيعية من النجف وكربلاء إلى مدينة قم الإيرانية. والمستوى الثاني يتعلق بمحاولات النخبة السياسية الحاكمة في العراق إقامة علاقات وثيقة مع إيران. ويشير بعض المحللين في هذا السياق إلى أن أغلب الطبقة السياسية العراقية الجديدة هي من المهجر، وجزء كبير منها أقام في إيران وحظي بدعم إيراني سابق، ما يعني أن له علاقة وطيدة بأجهزة إيرانية. وبتعبير آخر، يمكن القول إن النخبة الشيعية العراقية الحاكمة التي نشأت في طهران في عهد النظام العراقي السابق تربطها بإيران تحالفات سياسية قوية. أما المستوى الثالث فهو الاختراق الأمني الإيراني في العراق من خلال الخلايا المسلحة، إذ تتمتع إيران بنفوذ قوي داخل هذه الخلايا، وخاصة جيش المهدي التابع للزعيم الشيعي مقتدى الصدر. والمستوى الرابع من التدخل الإيراني يأتي في مجال المساعدات الاقتصادية، فعندما وعدت الحكومة الإيرانية بالمساهمة في إعمار العراق بمبلغ مائة مليون دولار، اشترطت أن يصرف أغلب المبلغ على البنية التحتية في النجف وكربلاء. وفي كانون الثاني/ يناير 2006 وقعت إيران اتفاقية تتضمن دفع مبلغ مليار دولار للعراق، يصرف جزء منها لدعم ميزانية الحكومة العراقية، لكن الجزء الأكبر يُصرف على قطاعات متعددة، تشمل تدريب موظفين عراقيين في إيران؛ وبالفعل تلقت إيران آلاف المتدربين العراقيين في مجالات مختلفة. للمزيد من التفاصيل، انظر: فريدريك كاجان وكيمبرلي كاجان ودانيل بليتكا، «النفوذ الإيراني في المشرق العربي والعراق»، سلسلة ترجمات، عدد آذار/ مارس 2008 (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، آذار/ مارس 2008)، ص 17-24؛ محمد أبو مازن، «إيران تُواجه تحدي إدارة الفوضى العراقية»، موقع سويس إنفو، 14/ 3/ 2008، متاح في: http://www.swissinfo.ch/ara/swissinfo.html?siteSect=43&sid=8838794.

«النفوذ الإيراني.. مدخلات التغلغل الاستخباري والاقتصادي وفرضيات في العراق الجديد»، موقع الملف برس، 19/ 1/ 2008، متاح في:

(http://almalafpress.net/index.php?d=136&id=49753)

«زيارة نجاد إلى العراق .. تغلغل إيراني "جديد" بوجه اقتصادي»، موقع مجلة العصر، 27/ 2/ 2008، متاح في: http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentid=984.

32. فريدريك كاجان وكيمبرلي كاجان ودانيل بليتكا، مرجع سابق، ص 20.

33. عماد حرب، «تقرير الاستخبارات الأمريكية بشأن إيران .. استنتاجات أساسية»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 6/ 12/ 2007، متاح في:
http://www.ecssr.com/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,739-0-2,00.htm

34. هنري كيسنجر، «إساءة فهم تقرير المخابرات الأمريكية حول إيران "2-2"»، موقع: السعودية تحت المجهر، نقلاً عن واشنطن بوست، 26/ 12/ 2007، متاح في:
(http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?p=56014)

35. انظر:
George Perkovich, "Assessing the NIE," The Carnegie Endowment for International Peace Website, December 04, 2007, Available at: (http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=19747)

36. بصفة عامة، جاءت لغة التقرير الاستخباراتي لغة تقديرية، حيث لم يتضمن حقائق أو أدلة معينة أو مؤكدة، بل كانت اللغة التي كُتب بها - بحسب وصف تقرير وحدة التحقيقات في شبكة (CNN) الإخبارية بعنوان «إيران: الحقيقة والخيال»- لغة تشير إلى التقدير والتقويم؛ ولذلك ركز معدوه على استخدام عدد من المصطلحات من قبيل "من المحتمل"، و"غالباً" عند الحديث عن احتمال حدوث بعض الأشياء، في حين كانوا يستخدمون عبارات "من غير المحتمل"، و"من المستبعد" عند الحديث عن احتمال عدم حدوث أشياء معينة. ولئن كانت هذه المصطلحات تشير إلى قدر كبير من المصداقية والثقة بصحتها، إلا أنها جعلت التقرير يحتمل جملة مختلفة من القراءات التي تصل حد التضارب أحياناً، نظراً لتشابك الملف وتعقيداته إقليمياً ودولياً، وبالتالي أصبح كل طرف يراه من زاويته الخاصة. انظر نص التقرير بالكامل:
"Iran: Nuclear Intentions and Capabilities," The Office of the Director of National Intelligence Website, November 2007, Available at: (http://www.odni.gov/press_releases/20071203_release.pdf)

37. لكن البعض يذهب إلى أن إعادة الانتخاب يمكن أن تقود إلى ثقة مفرطة بالنفس وتجاوزات، ومن الأمثلة الكلاسيكية على ذلك: فرانكلين روزفلت بعد عام 1936، وريتشارد نيكسون في عام 1972.

38. شهدت الفترة الأولى من الولاية الثانية للرئيس جورج بوش الابن عدداً من الفضائح تتعلق بممارسات إدارته في مجال حقوق الإنسان في جوانتنامو، والسجون السرية في أوربا، وفضيحة لويس ليبي مدير مكتب نائب الرئيس، وفضيحة التجسس على المكالمات الخارجية، ...إلخ. لكن هذه الفضائح لم تتمكن من المشهد السياسي كما تمكنت منه فضيحة ووترجيت في أثناء الولاية الثانية للرئيس نيكسون، أو فضيحة مونيكا لوينسكي في الفترة الثانية للرئيس كليتون، انظر: معتز سلامة، «الأمن

القومي الأمريكي: التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية»، **كراسات استراتيجية، العدد 162** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان/ إبريل 2006)، ص 15.

39. المرجع السابق، ص 19.

40. لم يقتصر الأمر على القيادات البارزة فقط، فمنذ أن أعيد انتخاب الرئيس جورج بوش الابن، ودائرة المقربين منه الذين يتقدمون باستقالاتهم من البيت الأبيض تتسع يوماً بعد آخر؛ ومن هؤلاء آلان هابارد كبير مستشاري بوش الاقتصاديين وصديقه منذ أن كانا طالبين في كلية إدارة الأعمال في هارفارد، وكارل روف كبير المستشارين السياسيين، ودان بارليت مساعد الرئيس للاتصالات، وروب بورتمان مدير الميزانية، وتوني سنو المتحدث الصحفي، وكاثرين هيوز مديرة الدبلوماسية العامة في وزارة الخارجية، كما أنها صديقة ومستشارة للرئيس بوش الابن منذ أن كان حاكماً لولاية تكساس. للمزيد من التفاصيل، انظر:

"Chapter 7: The United States- Challenges Facing the Second-term Bush Administration," *East Asian Strategic Review* (March 2006), 206–215, The National Institute for Defense Studies Website, July 2006, Available at: (http://www.nids.go.jp/english/dissemination/east-asian/pdf/2006/east-asian_e2006_07.pdf)

41. روبن رايت وغلين كيسلر، «رايس تعيد الدبلوماسية الأمريكية إلى قبضة وزارة الخارجية»، **صحيفة الشرق الأوسط** (لندن: 1/ 8/ 2006)، ص 9.

42. معتز سلامة، مرجع سابق، ص 19–24، وانظر أيضاً:

أشرف عبدالعزيز عبدالقادر، «إدارة بوش الابن وحصاد التجربة مع الأزمة النووية الإيرانية»، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 96 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية، آذار/ مارس 2009) موقع مجلة كلية الملك خالد العسكرية، متاح في:

(http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=307085)

43. انظر:

"Chapter 7: The United States- Challenges Facing the Second-term Bush Administration," op. cit., 219–221.

44. تشكلت هذه اللجنة بموجب قرار للكونجرس الأمريكي في آذار/ مارس 2005، وكان لديها تفويض بـ "تقديم تقييم مستقبلي للوضع الحالي والمستقبلي في العراق، بما في ذلك اقتراحات واستشارات تتعلق بالسياسة". ولهذا الهدف، وضع الكونجرس على رأس الفريق المكون من الحزبين الديمقراطي والجمهوري رجلين يتمتعان بخبرة كبيرة وقيادة سابقة للسياسة الأمريكية الخارجية، وهما وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر الذي خدم في إدارة جورج بوش الأب، وأشرف على الشؤون الخارجية

في نهاية الحرب الباردة؛ وعضو الكونجرس لي هاميلتون، الذي عمل رئيساً للجنة الكونجرس للعلاقات الخارجية، وكان أيضاً مشاركاً في رئاسة لجنة التحقيق في أحداث 11 سبتمبر، انظر: جيمس زعبي، «بانتظار تقرير بيكر-هاملتون»، صحيفة الوطن السعودية (السعودية: 19/ 11/ 2006)، ص15.

45. انظر التوصية رقم 15 في نص التقرير الخاص باللجنة كاملاً في: «بيان الحقائق في مجموعة دراسة العراق والتوصيات الـ 79»، جريدة المدى (العراق:2006/12/7)، موقع جريدة المدى، متاح في:
http://almadapaper.net/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=11578

46. انظر:
Gawdat Bahgat, "Iran and the United States: The Emerging Security Paradigm in the Middle East," *Parameters*, vol. 37, (2007), 17.

47. للمزيد من التفاصيل حول اجتماعات سرية أخرى بين الولايات المتحدة وإيران، انظر: أورس غايزر، «جنيف احتضنت لقاءات سرية بين أمريكا وإيران»، موقع سويس إنفو، 8/ 4/ 2009، متاح في:
(http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=106&sid=10552342&cKey=1239187398000&ty=st)

48. علي حسين باكير، «الأزمة النووية الإيرانية: باتجاه "الصفقة الكبرى" مع الولايات المتحدة»، موقع الخليج في الإعلام، 6/ 2/ 2008، متاح في:
(http://www.gulfinthemedia.com/index.php?m=araa&id=2370&lang=ar&PHPSESSID=062)

49. فتوح هيكل، «الولايات المتحدة وإيران: رسائل متناقضة وسيناريوهات مفتوحة»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 6/ 5/ 2008 ، متاح في:
http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,810-0-2,00.htm)l

50. «البيت الأبيض الأمريكي ينفي تقارير إسرائيلية بشأن ضرب إيران قبل انتهاء ولاية بوش»، موقع وزارة الخارجية المصرية، 21/ 5/ 2008، متاح في:
(http://www.mfa.gov.eg/MFA_Portal/arEG/Press_and_Media/Economic_Press_Reviews/pressreviewar21052008)

51. «بدء مباحثات النووي الإيراني في جنيف بحضور أمريكي»، الجزيرة نت، 19/ 7/ 2008، متاح في:
(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1D9FFBF0-44ED-4F2A-9802-5E2B3E951F17.htm)

52. للمزيد من التفاصيل، انظر:
Karim Sadjadpour, "Attack Isn't the Answer," The Carnegie Endowment for International peace Website, August 22, 2008, Available at: (http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=20420)

53. انظر:

Karim Sadjadpour, "What Will Happen to Diplomatic Efforts with Iran?" The Carnegie Endowment for International peace Website, December 9, 2007, Available at: (http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=19767)

54. كان للمؤتمر الكثير من الأصداء المؤثرة، فقد لقي إجماعاً عربياً شبه كامل تمثل بحضور وفود من جميع الدول العربية. ومع أن الولايات المتحدة أعربت عن رغبتها في نجاح هذا المؤتمر من أجل بدء مفاوضات مكثفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وحشد الدعم الدولي لإقامة الدولة الفلسطينية، غير أن هذا الهدف تعرض لانتقادات واسعة لأنه لم يأت بجديد مادامت كل الأطراف متفقة على هذا الهدف من حيث المبدأ. وصدر عن المؤتمر بيان مشترك بين رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس، يقضي ببدء مفاوضات الحل النهائي. وقد رأى بعض المراقبين أن المؤتمر والحضور العربي الكبير الذي صاحبه كان يهدف إلى حث الدول والحكومات العربية على التطبيع مع إسرائيل، ولكن كان هناك شبه إجماع من الدول العربية على أن الاتجاه نحو التطبيع لا يكون إلا مع إحلال السلام الشامل مع الفلسطينيين.

55. فتوح هيكل، مرجع سابق.

56. أحمد يوسف أحمد، «ما الذي يجري في الشرق الأوسط؟»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 24/ 6/ 2008، متاح في:

(http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,850-0-32,00.html)

57. يمكن الرجوع إلى النص الكامل لهذه المقترحات في نهاية الدراسة بقسم الملاحق.

58. أحمد إبراهيم محمود، «الأزمة النووية بين المقترحات الأوروبية والتحفظات الإيرانية»، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 62 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أيلول/ سبتمبر 2005).

59. انظر:

Brian Knowlton, "U.S. Officials Cool on Iran's Hot Response," *The New York Times*, March 14, 2005, 4, Available at: (http://www.nytimes.com/2005/03/13/world/americas/13iht-policy.html?_r=1)

60. محمد صادق الحسيني، «التقنية النووية الإيرانية و"حوافز" الـ 5+1»، صحيفة البيان (الإمارات العربية المتحدة: 11/ 6/ 2006)، ص 18.

61. «الحوافز الأمريكية الأوروبية لإيران»، برنامج بانوراما بقناة العربية الإخبارية، 8/ 6/ 2006، موقع قناة العربية، متاح في: http://www.alarabiya.net/programs/2006/06/08/24483.html.

62. المرجع السابق.

63. علي المليجي علي، «الملف النووي الإيراني على طريق المواجهة»، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 88 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية، آذار/ مارس 2007)، ص 9.

64. انظر النص الكامل لهذه الحوافز في نهاية الدراسة بقسم الملاحق.

65. مصطفى عبدالعزيز مرسي، «ماذا بعد عرض الحوافز الغربية لإيران؟»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 30/ 6/ 2008، متاح في:
(http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,857-0-4,00.html)

66. «فرنسا وروسيا وأميركا توافق على مقترحات البرادعي بشأن إيران»، صحيفة **الوسط**، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2009، متاح في: (http://www.alwasatnews.com/data/2009/2605/pdf/int25.pdf).

67. مصطفى عبدالعزيز مرسي، «موقع "قم" النووي السري وتطورات الملف الإيراني»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 26/ 10/ 2009، متاح في:
(http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,1098-96-23,00.html)

68. انظر:
Karim Sadjadpour, "Europe and the U.S. to Sweeten Offer to Iran," The Carnegie Endowment for International peace Website, June 13, 2008, Available at: (http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=20227)

69. شاهرام تشوبين، مرجع سابق، ص 141-150.

70. أحمد إبراهيم محمود، «البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد»، مرجع سابق، ص 261-263.

71. «الحزمة الإيرانية.. مقترحات للتصالح مع العالم»، موقع الجزيرة نت، 18/ 5/ 2008، متاح في:
(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6F020C8F-5707-4843-BF7D-946D914D503D.htm)

72. «روسيا تقترح وأميركا ترفض تقديم ضمانات أمنية إلى إيران»، جريدة **الاتحاد** (الإمارات العربية المتحدة: 15/ 5/ 2008)، ص 12.

73. انظر:
"Iran: Nuclear Intentions and Capabilities," The Office of the Director of National Intelligence Website, November 2007, 7, Available at: (http://www.odni.gov/press_releases/20071203_release.pdf)

74. انظر:

Kenneth Katzman, "Iran: Concerns and Policy Responses," Congressional Research Service no RL 32048, January 19, 2005, 12, Available at: (http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL32048.pdf)

75. شاهرام تشوبين، مرجع سابق، ص 144؛ وانظر أيضاً: روجر هارود، **نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة**، ترجمة مروان سعد الدين (لبنان: الدار العربية للعلوم، 2007)، ص 31-39.

76. انظر: Kenneth Katzman, op. cit., 15.

77. شاهرام تشوبين، مرجع سابق، ص 144-145.

78. انظر نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1737، موقع الأمم المتحدة، متاح في:

(http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/681/40/PDF/N0668140.pdf?OpenElemen)

79. المرجع السابق.

80. أشرف عبدالعزيز عبدالقادر، «هل تثني العقوبات الدولية إيران؟»، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 97 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية، حزيران/ يونيو 2009)، ص 34.

81. انظر نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1747 ، موقع الأمم المتحدة، متاح في:

(http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/281/38/PDF/N0728138.pdf?OpenElement)

82. أشرف عبدالعزيز عبدالقادر، المرجع السابق، ص35.

83. انظر نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1803، موقع الأمم المتحدة، متاح في:

(http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/257/79/PDF/N0825779.pdf?OpenElement)

84. المرجع السابق.

85. أشرف عبدالعزيز عبدالقادر، المرجع السابق، ص 35.

86. محمد فايز فرحات، «التجربة النووية الكورية: شمال شرق آسيا بين سباق التسلح النووي والتعاون الأمني»، **كراسات استراتيجية**، العدد 171 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني/ يناير 2007)، ص 12.

87. للمزيد من التفاصيل، انظر: علي المليجي علي، «تشديد وممارسة الضغوطات.. الملف النووي الإيراني»، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 89 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية،

حزيران/ يونيو 2007)، ص 40؛ أحمد السيد النجار، «العقوبات الاقتصادية على إيران: من يعاقب من؟»، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 142 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 2006)، موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح في:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI1E103.HTM

88. انظر:

Warren Bass, "What Makes Tehran Tick?," *The Washington Post* , October 29, 2006; Page BW06, Available at: (http://www.washingtonpost.com/wpdyn/content/article/2006/10/26/AR2006102601328.html)

89. أشرف عبدالعزيز عبدالقادر، المرجع السابق، ص 36–37. وهناك وجهة نظر في التحليلات العربية ترى بالفعل أن أحد التحديات التي يواجهها النظام الإيراني مستقبلاً تكمن في عدم قدرة النظام على ضبط الحراك السياسي الداخلي؛ ومن شأن تدهور الأوضاع الاقتصادية الداخلية في إيران، خاصة في حالة فرض مزيد من العقوبات الصارمة، أن تفاقم من هذا التحدي وتدفع نحو حراك داخلي يقوده الجيل الثاني التالي لجيل الثورة في إيران. للمزيد من التفاصيل، انظر: د. مصطفى اللباد، **حدائق الأحزان** (القاهرة: دار الشروق، 2006)، ص 290–299.

90. سفير لودجارد، «هل يمكن تجنب قصف إيران؟» في: جمال سند السويدي (محرر)، البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات، مرجع سابق، ص 136–140.

91. يوسي ميكيلبرغ، «احتمالات المواجهة بين إسرائيل وإيران»، موقع **الأخبار**، 23/ 6/ 2008، متاح في:
(http://www.al-akhbar.com/ar/node/26063)

92. سفير لودجارد، مرجع سابق، ص 138.

93. للمزيد من التفاصيل حول هذه التقارير التي ظهرت في وسائل الإعلام الأمريكية والغربية على فترات مختلفة، انظر: رفعت عبدالوهاب لقوشة وآخرون (محررون)، أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة، مرجع سابق، ص 165–168.

94. انظر في ذلك على سبيل المثال: محمد عبدالسلام، «التقرير الاستخباراتي المفاجئ.. تطور هام لكن اللعبة مستمرة!»، موقع هيئة الإذاعة السويسرية (سويس إنفو)، 8/ 12/ 2007، متاح في:

(http://www.swissinfo.ch/ara/index.html?cid=6303112)

95. انظر:

Sir John Thomson, "Iranian Nuclear Crisis: A Risk Assessment," British American Security Information Council Website, March 2007, 6, Available at: (http://www.basicint.org/pubs/Papers/iran2.pdf)

96. انظر:

Frank Barnaby, "would air strikes work? Understanding Iran's Nuclear Programme and The Possible Consequences of A Military Strike," Oxford Research Group Website, March, 2007, 7, Available at: (http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/publications/briefing_papers/airstrikes.php)

97. انظر:

"Time To Talk: The Case For Diplomatic Solutions On Iran," The Foreign Policy Center, March, 2007, Available at: (http://www.payvand.com/news/07/feb/1100.html)

98. د. رفعت عبدالوهاب لقوشة وآخرون (محررون)، مرجع سابق، ص 173-174.

99. المرجع السابق، ص 174-175.

100. انظر: Frank Barnaby, op. cit., 2–5.

101. للمزيد من التفاصيل حول قدرات إيران العسكرية وإمكانية توظيفها في الرد على أي هجوم عسكري ضدها، انظر: لواء متقاعد حسام سويلم، «حرب المواجهة المفتوحة بين إسرائيل وإيران»، مجلة **مختارات إيرانية**، العدد 86 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أيلول/ سبتمبر 2007)، موقع البينة، متاح في:

(http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=19387&lang=)

102. انظر:

Karim Sadjadpour, "Attack Isn't the Answer," The Carnegie Endowment for International peace Website, August 22, 2008, Available at: (http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=20420)

103. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى احتمالات عدة طرحها الباحثون والمحللون بشأن السيناريوهات التي يمكن لإيران من خلالها إعاقة الملاحة في مضيق هرمز؛ فالبعض رأى احتمال قيام إيران بإغلاق المضيق، ولكنه خيار غير عملي، حيث إن إغلاقه بحاجز طبيعي أمر في غاية الصعوبة لأسباب تتعلق بطبيعة المضيق؛ فسعة المضيق التي لا تقل عن 20.75 ميلاً بحرياً يصعب معها بناء حاجز صناعي. وطرح البعض الآخر خيار اللجوء إلى إغراق سفن لسد المضيق، ولكنه خيار غير عملي أيضاً؛ لأن إغراق سفينة لا يحول دون الملاحة عبر المضيق. ويتضح هذا إذا علمنا أن طول ناقلات البترول العملاقة يتراوح ما بين 300-420 م، وهذا يعني أن إغلاق المضيق بمثل هذا الحاجز يتطلب ما لا يقل عن 28 ناقلة بجوار بعضها البعض في وقت واحد، وهو أمر في غاية الصعوبة. فقد حدث في بداية ثمانينيات القرن الماضي أن تم حرق ناقلة نفط ليبيرية في أثناء عبورها المضيق ولم تتوقف الملاحة. وفي عام 1987 تم إغراق سفينة في المضيق بواسطة قوة إيرانية ومع ذلك استمرت الملاحة عبره. لذلك،

يظل الخيار العملي المتاح أمام إيران هو القيام بتلغيم المضيق، حيث إن بث الألغام البحرية في المسطحات المائية من أكثر الوسائل خطورة وأسهلها في الممارسة، وذلك بسبب استمرار أثر الألغام مدة طويلة تصل خمسة عشر عاماً إلى جانب تأثيرها الخطير على كل من السفن والغواصات. ويضاف إلى ذلك سهولة زراعتها وسرعة ذلك، حيث يمكن تغطية المضيق بالألغام بواسطة بعض السفن الحربية الحديثة خلال ساعات معدودة وبطريقة سرية وبتكلفة محدودة. وقد قامت إيران خلال حربها مع العراق بتلغيم أجزاء من الخليج والمضيق مما عرض بعض الناقلات للضرر، وجعل شركات التأمين ترفع أسعارها، فاضطرت بعض الدول الغربية إلى إرسال كاسحات ألغام للمنطقة. انظر: عبدالعزيز بن راشد المطيردي، «مضيق هرمز: أهميته وتهديد الملاحة عبره»، بحث علمي منشور، ص 22-24، متاح في: http://www.docs.ksu.edu.sa/DOC/Articles30/Article300860.doc.

104. «مضيق هرمز بين الأهمية الاستراتيجية وخطر النزاعات الدولية»، موقع شبكة النبأ المعلوماتية، 10/ 1/ 2008، متاح في: http://www.annabaa.org/nbanews/68/044.htm

105. رفعت عبدالوهاب لقوشة وآخرون (محررون)، مرجع سابق، ص181. وانظر أيضاً:

Jon Basil Utley, "12 Consequences of Attacking Iran," February 7, 2007, Available at: (http://www.antiwar.com/utley/?articleid=10477)

106. علي المليجي علي، «هل يشهد الخليج حرباً رابعة؟»، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 91 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية، كانون الأول/ ديسمبر 2007)، موقع مجلة كلية الملك خالد العسكرية، متاح في: (http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=250287).

107. للمزيد من التفاصيل، انظر: علي حسين باكير، «أسطورة الضربة الإسرائيلية العسكرية لإيران»، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 24 (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، أيلول/ سبتمبر 2006)، متاح في:

(http://alibakeer.maktoobblog.com/102012/%D8%A3%D8%B3%D8%B7)

وانظر: طلال عتريسي، «ضرب "إسرائيل" البرنامج النووي الإيراني: الاحتمالات والتداعيات»، **التقدير الاستراتيجي**، العدد 13 (بيروت: حزيران/ يونيو 2009)، متاح في:

(http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1064&a=93229)

وراجع أيضاً: لواء متقاعد حسام سويلم، مرجع سابق.

108. للوقوف على أهم هذه العقبات وللمزيد من التفاصيل بشأنها، يمكن الرجوع إلى: أفرايم كام، «إيران النووية: الانعكاسات وطرائق العمل، وجهة نظر إسرائيلية»، ترجمة ثروت محمد حسن، **دراسات عالمية**، العدد 69 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)؛ ويتني راس

وأوستن لونج، «هل يكرر سيناريو مفاعل تموز؟ تقويم القدرات الإسرائيلية على تدمير المنشآت النووية الإيرانية»، ترجمة الطاهر بوساحية، دراسات عالمية، العدد 71 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).

109. نواف الزرو، «حروب إسرائيل في لبنان: المضامين والأجندات والأهداف»، موقع الجزيرة نت، 23/ 8/ 2006، متاح في:
(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AAF26FD4-A1D1-4A76-8D67-59AD349644A0.htm)

110. أمين محمد حطيط، «حرب 2006 على لبنان.. خلفية وأداء ونتائج»، موقع الجزيرة نت، 15/ 8/ 2006، متاح في:
(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B74B1C8A-143C-490F-94E0-06257D192236.htm)

111. زينب عبدالعظيم، **الموقف النووي في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 171.

112. د. أحمد يوسف أحمد، «ما الذي يجري في الشرق الأوسط؟»، مرجع سابق.

الفصل الخامس

1. وفيق السامرائي، «التوجهات السلمية أبعد ما تكون عن متناول أوباما»، صحيفة **القبس** (الكويت: 8/ 11/ 2008)، ص 15.

2. أيمن الدسوقي، «السياسة الأمريكية تجاه إيران: محاولة للفهم»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 22/ 3/ 2009، متاح في:
(http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,1006-95-8,00.html)

3. عبدالله إسكندر، «معضلة الحوار الأمريكي–الإيراني»، صحيفة **الحياة** (لندن: 2/ 3/ 2009).

4. انظر:
Travis Sharp, "U.S. Foreign Policy toward Iran in the Obama Era," *Policy Brief*, no. 145 (U.S: June 2009), 2–4, Available at: (http://www.ispionline.it/it/documents/PB_145_2009.pdf)

5. انظر:
Jonah Goldberg, "Obama's Iran policy is a bomb," *The Los Angeles Times*, 23 June 2009, Available at: (http://www.iranfocus.com/en/iran-world-press/obamas-iran-policy-is-a-bomb-18103.html)

6. أيمن الدسوقي، مرجع سابق؛ وانظر أيضاً: «إيران نجاد – أمريكا أوباما: إشارات إيجابية وحذر متبادل»، صحيفة **الأنباء** (الكويت: 26/ 2/ 2009) ص 15.

7. عمرو الشوبكي وآخرون، «تحليل خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما بجامعة القاهرة»، موقع منتدى البدائل العربي، http://www.afaegypt.org/uploads/ObamaMessage.pdf.

8. المرجع السابق.

9. انظر:

Ramin Mostaghim and Borzou Daragahi, "Iran to join U.S. in Afghanistan conferences," *The Los Angeles Times*, March 27, 2009, Available at: (httpt://articles.latimes.com/2009/mar/27/world/fg-iran-afghanistan27)

10. «كلينتون: مؤتمر لاهاي وحّد المجتمع الدولي على تأييد أفغانستان وشكل بداية جديدة»، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، 2/ 4/ 2009، متاح في:

(http://www.america.gov/st/peacesecarabic/2009/April/20090402151954ssissirdile0.5126459.html?CP.rss=tru)

11. إيمان رجب، «كيف ستتصرف الإدارة الأمريكية الجديدة مع إيران»، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد 173 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أيار/ مايو 2009) ص 7.

12. صحيفة **الشرق الأوسط**، 3/ 6/ 2009.

13. عماد حرب، «أوباما والتغيير والشرق الأوسط»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 22/ 1/ 2009، متاح في:

(http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,970-0-33,00.html)

14. عبدالله إسكندر، مرجع سابق.

15. تجدر الإشارة إلى أن مفهوم "القوة الذكية" ليس جديداً في السياسة الخارجية الأمريكية على صعيد الممارسة العملية. وبالرجوع إلى الخبرة التاريخية نجد أن واشنطن كانت في الماضي قد نجحت في إدماج القوتين "الناعمة والصلبة"، وخير مثال على ذلك الحرب العالمية الثانية، إذ اعتمدت الولايات المتحدة خلالها على القوة العسكرية في القضاء على أعدائها، بالتوافق مع القوة الناعمة لإعادة بناء اليابان وأوربا مؤسسياً وثقافياً من خلال مشروع "مارشال" الذي شكل عهداً جديداً في النظام الدولي. كما جمعت واشنطن خلال الحرب الباردة بين القوتين في مواجهة النفوذ السوفيتي، فاعتمدت القوة الصلبة في ردع أي اعتداء سوفيتي، و"القوة الناعمة" في إحداث تآكل في الإيمان بالشيوعية في مناطق النفوذ الشيوعي.

16. «أوباما: على الإيرانيين أن يقرروا من يقود إيران.. ونحترم السيادة الإيرانية»، **صحيفة الشرق الأوسط** (لندن: 17/ 6/ 2009)، موقع صحيفة الشرق الأوسط، متاح في:
(http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11159&article=523763&feature=)

17. عمرو عبد العاطي، «في تغيّر لهجة باراك أوباما تجاه النظام الإيراني»، صحيفة الحياة (لندن: 2009/7/9)، موقع صحيفة الحياة، متاح في:
(http://international.daralhayat.com/internationalarticle/35955)

18. كان على رأس هؤلاء السيناتور جون ماكين، الذي كان منافس أوباما في الانتخابات الرئاسية، والذي قال إن على الرئيس الأمريكي أن «ينتقد علانية هذه الانتخابات الفاسدة والخاطئة والمزيفة ... الشعب الإيراني قد حرم من حقوقه مما يستوجب موقفاً أمريكياً أقوى». كما عبر عدد من الجمهوريين عن انتقادات مماثلة لأوباما. انظر: «أوباما: على الإيرانيين أن يقرروا من يقود إيران.. ونحترم السيادة الإيرانية»، مرجع سابق.

19. محمد عبدالله يونس، «الأمريكيون مع فرض مزيد من الضغوط على إيران»، موقع تقرير واشنطن، العدد 216، 27 حزيران/ يونيو 2009، متاح في: http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1306.

20. المرجع السابق.

21. برلين وروما تطالبان مجموعة الثمانية باتخاذ موقف موحد إزاء إيران، موقع دويتشه ڤيله الألماني، 25/ 6/ 2009، متاح في: http://www.dw-world.de/dw/article/0,,4433003,00.html.

22. «البيت الأبيض: لدينا مبادرات أخرى للحوار مع إيران»، صحيفة **الرياض** (السعودية: 21 آذار/ مارس 2009)، متاح في: http://www.alriyadh.com/2009/03/21/article417465.html.

23. «أصداء نتائج انتخابات الرئاسة الإيرانية»، تقارير العالم اليوم، العدد 151 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 15 حزيران/ يونيو 2009)، ص 15-16، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، متاح في:
(http://www.ecssr.ac.ae/CDA/PDF_Bank/Bank_PDFs/2866_iran_electionreport_second.pdf)

24. محمد قدري سعيد، «حول مضمون الحوار الإيراني - الأمريكي»، صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 2/ 5/ 2009)، ص 17.

25. انظر:
Group of Writers, "President Obama and Middle East Expectations," *Policy Brief* (January 2009), 2–6, Available at: (http://www.carnegieendowment.org/files/obama_middle_east.pdf)

26. محمد قدري سعيد، مرجع سابق.

27. أشرف عبدالعزيز عبدالقادر، «التكامل الدفاعي والعسكري الخليجي»، مجلة آراء حول الخليج (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، كانون الأول/ ديسمبر 2009).

28. فقد طرح الرئيس باراك أوباما في برنامجه الانتخابي خطة تضمنت "حلولاً" – من وجهة نظره – لأزمة الطاقة التي تمر بها الولايات المتحدة ضمن العديد من الأزمات الاقتصادية التي تواجهها مؤخراً؛ وداورت هذه الخطة في معظمها حول ما أسماه باراك أوباما «استقلال الطاقة الأمريكية والحد من الاعتماد على النفط الخارجي وخاصة من دول منطقة الشرق الأوسط»، وهو هدف اعتبره «أحد أكبر التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة، ويشكل تهديداً لأمننا وتفوقنا واقتصادنا». وتمثلت أبرز ملامح خطة أوباما في هذا الشأن فيما يلي: 1) تأمين كمية من النفط أكبر من التي تستورَد حالياً من الشرق الأوسط وفنزويلا معًا، وذلك خلال عشرة أعوام. ولتحقيق هذا الهدف، أشار أوباما إلى آليات عدة منها: التوسع في منتجات الطاقة محلياً، حيث دعا إلى الحفر في المناطق التي فيها مخزون استراتيجي وغير المستغلة. وتبدأ خطة أوباما بـ68 مليون فدان في المرحلة الأولى؛ ويأتي ذلك في إطار التوجه الديمقراطي الذي يرى أن الحفر سيقلل من الاعتماد الأمريكي على الخارج إلى أكثر من الثلث عن طريق مضاعفة الإنتاج الأمريكي من النفط وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 75٪. 2) الاعتماد على الطاقة المتجددة، حيث أشار أوباما في هذا السياق إلى أن 10٪ من كهرباء الولايات المتحدة سوف تأتي من الطاقة المتجددة بحلول عام 2012، وسوف تصل إلى 25٪ بحلول عام 2025؛ وتضمنت خطة أوباما في هذا الإطار التركيز على الوقود الحيوي، حيث أشار إلى أنه في عام 2030 سوف ينتج 60 مليون جالون من الوقود الحيوي المتقدم كـ "إيثانول السليلوز". هذا بالإضافة إلى الاستثمار في اقتصاد طاقة نظيفة، حيث يسعى أوباما إلى استثمار 150 مليار دولار خلال عشرة أعوام لتسريع تصنيع سيارات هجينة Hybrid Cars اقتصادياً، مما يروج لتنمية النظام التجاري لطاقة متجددة، حيث يقول أوباما في هذا الصدد «سنرى ما يقرب من مليون سيارة مهجنة على الطرق بحلول عام 2015». كما تركز خطة أوباما فيما يتعلق بالطاقة المتجددة على أن يكون للحكومة الأمريكية دور كبير من خلال المخصصات والضرائب للاعتماد أكثر على مصادر الطاقة المتجددة لتكون المصدر الرئيسي للكهرباء المولدة. 3) يرى أوباما أن هناك العديد من الفرص لرفع الإنتاج الأمريكي من النفط والغاز بما لا يتطلب فتح المناطق المحمية حالياً، ومن هذه الطرق، مطالبة شركات النفط بتطوير المناطق التي تستأجرها للتنقيب فيها أو تركها لشركات أخرى، ومعالجة بعض أوجه النقص أو العراقيل التي تؤخر التنقيب في بعض المناطق كما في مونتانا Montana ونورث داكوتا North Dakota (حيث من المقدر وجود 4 مليارات برميل من النفط فيها). بالإضافة إلى إعطاء الأولوية لتشييد خط أنابيب آلاسكا للغاز الطبيعي الذي خُصص له 18 مليار دولار كضمانات قروض، وتصل قدرته إلى 4 مليارات قدم مكعب من الغاز الطبيعي يومياً،

وإنتاج المزيد من حقول النفط الموجودة، حيث يعتقد الخبراء أن هناك نحو 85 مليار برميل نفط في تلك الحقول، يمكن أن يستفاد منها. للمزيد من التفاصيل، انظر: «تناقض رؤى ماكين وأوباما حول قضية الطاقة»، موقع تقرير واشنطن، 25/ 10/ 2008، متاح في:

(http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=1100&hlstring)

وانظر: إبراهيم غالي، «النفط معركة المستقبل بين الجمهوريين والديمقراطيين»، موقع تقرير واشنطن، 25/ 10/ 2008، متاح في: (http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=1099&hlstring)؛

Irwin Stezer, "Energy Policy: Abandon Hope All Yewho Enter Here," Hudson Institute Website, August 15, 2008, 6–11, Available at: (http://www.hudson.org/files/publications/Stelzer.pdf)

29. خلصت بعض الدراسات في هذا السياق إلى أن أوباما طرح سياسات جريئة للغاية فيما يتعلق بخطته نحو ما سماه "استقلال الطاقة الأمريكية" لدرجة أن بعض المراقبين والمحللين الأمريكيين وصف هذه السياسات بأنها طموحة أكثر من اللازم، والبعض الآخر رأى أن أوباما وقع في «خطر الإفراط في الوعود الانتخابية المتفائلة، التي لا تتواءم مع معطيات الواقع الحالي، ولا حتى مع أكثر السيناريوهات المستقبلية تفاؤلاً». وأشارت إلى أن الولايات المتحدة تعاني بسبب اعتمادها الخارجي بشكل كبير في الحصول على موارد الطاقة من النفط؛ فحسب إحصاءات إدارة الطاقة الأمريكية Energy Information Administration والتقرير الإحصائي السنوي لشركة "بريتش بتروليوم"، بلغ حجم إنتاج الولايات المتحدة من النفط في الربع الثالث لعام 2008، 8,23 ملايين برميل يومياً؛ بينما حجم استهلاكها خلال الفترة ذاتها من النفط 19,56 مليون برميل يومياً، أي أن هناك فجوة كبيرة بين الإنتاج والاستهلاك تقدر بأكثر من 50٪، وهو ما دفع البعض إلى القول بأن خطة أوباما بشأن استقلال الطاقة لا تأخذ في الاعتبار هذه الفجوة الكبيرة التي ستكون عقبة كبيرة أمام تنفيذها على أرض الواقع، وهو ما دفع رئيس المعهد الفرنسي للنفط أوليفييه أبير للقول بأن النفط العربي سيبقى المصدر الأساسي للطاقة لمدة مئة سنة، وأن القطرة الأخيرة من النفط ستأتي من الشرق الأوسط، وبالأخص من السعودية. وينطبق الأمر ذاته على الغاز الطبيعي، فحتى أشد المؤيدين لإعطاء الغاز الطبيعي دوراً رئيسياً في تلبية احتياجات الولايات المتحدة من الطاقة، يرون أن هذا الأمر سيعمل فقط على الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ولكنه لن يغير من وضع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالطاقة، لأن 70٪ من احتياطي الغاز الطبيعي يقع في دول منطقة الخليج أو الشرق الأوسط عموماً. وخلصت بعض الدراسات الأخرى إلى أن من السهل إدراك أن الولايات المتحدة بامتلاكها 2.4٪ فقط من الاحتياطي العالمي من النفط (29 مليار برميل) وكونها تشكل 25٪ من الاستهلاك العالمي، فلابد لها بالتالي أن تعتمد على واردات النفط الخارجية بشكل أساسي، وخاصة من دول منطقة الخليج أو الشرق الأوسط عموماً. وترى تلك الدراسات أنه حتى مع افتراض أن احتياطي النفط بالمكسيك سيتم تخصيصه

للولايات المتحدة، فإنها ستظل تعتمد على واردات النفط من دول هذه المنطقة. للمزيد من التفاصيل، انظر: .Irwin Stezer, op. cit., 12–17

30. «العلاقات الأمريكية السورية: التقاطعات تتفوق على المصالح»، شبكة النبأ المعلوماتية، 1/ 9/ 2009، متاح في: (http://www.annabaa.org/nbanews/2009/09/003.htm).

31. المرجع السابق.

32. محمد علاء، «إدارة أوباما تطرق أبواب دمشق»، موقع تقرير، العدد 201، 14/ 3/ 2009، متاح في: (http://www.taqrir.org/printarticle.cfm?id=1216).

33. أشرف العشري، «تقارب أمريكي - سوري مقابل الخروج الآمن من العراق»، صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 23/ 10/ 2009)، موقع صحيفة الأهرام، متاح في: (http://www.ahram.org.eg/Archive/2009/10/23/REPO4.HTM).

34. محمد علاء، مرجع سابق.

35. أشرف العشري، مرجع سابق.

36. محمد علاء، مرجع سابق.

37. خالد البرديسي، «محللون: العراق يهدد التحالف السوري - الإيراني»، موقع إسلام أون لاين، 9/ 9/ 2009، متاح في: (http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1252187906456&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout)

38. «العلاقات الأمريكية السورية: التقاطعات تتفوق على المصالح»، مرجع سابق.

39. أشرف العشري، مرجع سابق.

40. «الأسد يتحدث عن تقارب سوري أمريكي ولا يستبعد إمكانية الالتقاء بالرئيس الأمريكي أوباما»، موقع عرب تايمز، 19/ 3/ 2009، متاح في: (http://www.arabtimes.com/portal/news_display.cfm?Action=&Preview=No&nid=3595&a=1)

41. «العلاقات الأمريكية السورية: التقاطعات تتفوق على المصالح»، مرجع سابق.

42. محمد علاء، مرجع سابق.

43. بيتر فيليب، «التقارب الأمريكي السوري يمهد لدبلوماسية جديدة في الشرق الأوسط»، موقع دويتشه ڤيله الألماني (باللغة العربية)، 9/ 3/ 2009، متاح في:

(http://www.dw-world.de/dw/article/0,4083854,00.html)

44. انظر: كينيث كاتزمان، «لا تغيير جذرياً في السياسة الأمريكية تجاه إيران»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 30/ 11/ 2008، متاح في:

(http://www.ecssr.com/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,932-0-4,00.html)

45. انظر: سركيس أبو زيد، «صفقة كبرى بين واشنطن وطهران»، صحيفة أوان (الكويت، 25/ 3/ 2008)، موقع صحيفة أوان متاح في: (http://www.awan.com/pages/oped/47257).

وانظر: مأمون فندي، «سيناريوهات إيران»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 21/ 9/ 2009)، موقع صحيفة الشرق الأوسط، متاح في:

(http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=11255&article=536910)

46. «إيران ترفض مناقشة وقف تخصيب اليورانيوم»، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 29/ 9/ 2009، متاح في:

(http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2009/09/090929_iran_enrichment_tc2.shtm)

47. انظر:

"Highly enriched uranium discovery in Iran confirms regime's nuclear weapons program," National Council of Resistance of Iran Website, June 2006, Available at: (http://www.ncriran.org/index2.php?option=com_content&do_pdf=1&id=1699)

48. «البرادعي يسمح لإيران بتخصيب محدود وبولتون يحذر»، موقع الجزيرة نت، 19/ 2/ 2006، متاح في:
(http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=311734)

«الملف النووي الإيراني»، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 28/ 9/ 2009، متاح في:
http://www.bbc.co.uk/arabic/lg/middleeast/2009/09/090928_om_iran_nuclear_qa_tc2.shtml

49. انظر:

"Karim Sadjadpour, "Iran: Is Productive Engagement Possible?," Policy Brief, Carnegie Endowment for International Peace Website, October 2008, 3–4, Available at: (http://www.carnegieendowment.org/files/us_iran_policy.pdf)

50. انظر: Ibid, 5.

51. انظر: Ibid, 5؛ وانظر أيضاً:

Ali Ansari, "Iran Under Ahmadinejad: Populism and its Malcontents," *International Affairs*, vol 84, no. 4 (2008), 690–697.

52. انظر: Karim Sadjadpour, op. cit., 6.

53. سعد محيو، «إيران وأمريكا: نحو شهر عسل "مؤقّت"؟»، موقع سويس إنفو، 19/ 1/ 2009، متاح في:
(http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=105&sid=10100985&cKey=123 2115845000&ty=st&rs=yes)

54. انظر: Karim Sadjadpour, op. cit., 7.

55. للمزيد من التفاصيل، انظر:
"Recognizing Iran as a Strategic Threat: An Intelligence Challenge for the United States," Staff Report of the House Permanent Select Committee on Intelligence Subcommittee on Intelligence Policy, August 23, 2006, 6–23, Available at: (http://intelligence.house.gov/media/pdfs/iranreport082206v2.pdf)

56. انظر:
"Mosaddegh Katouzian, "Iran: U.S. Says Iran's Leadership Courting Isolation," Radio Free Europe Radio Liberty Website, October 24, 2008, Available at: (http://www.rferl.org/content/article/1072265.html)

57. محمد علي باناجة، «الحوار الأمريكي الإيراني»، صحيفة **المدينة** (السعودية: 20/ 5/ 2009)، متاح في:
(http://www.al-madina.com/node/139088)

58. «مبالغة الصفقة الكبرى بين واشنطن وطهران»، صحيفة **الحياة** (2009/5/16)، ص 19، وانظر أيضاً:
Sunder Katwala, "When Will We See a British Obama?" Guardian Website, November 6, 2008, Available at: (http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2008/nov/06/race-use lections2008)

59. انظر:
William Luers, Thomas R. Pickering, Jim walsh, "How to Deal with Iran," *The New York Review of Books*, vol. 56, no. 2 (February 12, 2009), Available at: (http://www.nybooks.com/articles/22271)

60. «وزير الدفاع الأمريكي ينفي قرب توصل إيران لـ"صنع سلاح نووي"»، موقع العربية نت، 2009/3/1، متاح في: http://www.alarabiya.net/articles/2009/03/01/67508.html.

61. انظر: William Luers, Thomas R. Pickering, Jim Walsh, op. cit..

62. انظر: Mosaddegh Katouzian, op. cit.؛ وانظر أيضاً: كينيث كاتزمان، مرجع سابق.

63. للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: تايري كوفيل، **إيران الثورة الخفية**، ترجمة خليل أحمد خليل (لبنان: دار الفارابي، 2008)، ص 333–338.

64. عبدالله إسكندر، مرجع سابق.

65. للمزيد من التفاصيل، انظر: جون ميرشايمر وستيفرت والت، «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية»، دراسات عالمية، العدد 66 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 30-38.

66. كينيث كاتزمان، مرجع سابق.

67. «واشنطن تحضر لعقوبات قاسية على إيران»، صحيفة السياسة (الكويت: 23/ 4/ 2009)، ص 14.

68. «أوباما يبقي "كل الخيارات" مفتوحة مع إيران»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 30/ 1/ 2009)، ص11.

69. بيتر رودولف، «العقوبات في السياسة الدولية»، دراسات عالمية، العدد 65 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص 9.

70. المرجع السابق، ص 22.

71. المرجع السابق، ص 26.

72. المرجع السابق، ص 9-10، وانظر أيضاً:

Matthew Levitt, "Leveraging Sanctions and Market Farces to Alter Iranian Behavior," The Washington Institute For Near East Policy Website, March 15, 2007, 8, Available at: (http://www.washingtoninstitute.org/templateC07.php?CID=333)

73. إيمان رجب، مرجع سابق، ص 8.

74. «انفراج محدود في العلاقات الأمريكية – الروسية»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 16/ 7/ 2009، متاح في:

(http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,1059-0-36,00.html)

75. علي حسين باكير، «العلاقات الصينية الإيرانية والملف النووي»، مجلة آراء حول الخليج، العدد 22 (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، تموز/ يوليو 2006)، ص 22-24.

الخاتمة

1. فهذه المعاهدة لم تنص على وسيلة محددة للتحقق من وفاء طرفيها بالتزاماتها، علاوة على أنها تحدد أهدافًا تتعلق بتقليص حجم الترسانة النووية الروسية، أقل طموحاً مما كانت تنوي موسكو تنفيذه. أما

النقطة الإيجابية فيها فتتمثل في خفض المخزون الاستراتيجي الأمريكي من الأسلحة النووية، بما في ذلك ما تم نشره وما لم يتم نشره، من قرابة 10,000 سلاح إلى حوالي 6000 سلاح، ما يعادل انخفاضاً بنسبة 40٪، انظر:

Paolo Cotta Ramusino, "Nuclear Non-Proliferation and Disarmament," International Society for Performance Improvement, June 2007, Available at: (http://www.pugwash.org/reports/nw/disarmament_non-proliferation.htm)

2. للمزيد من التفاصيل حول هذه المؤشرات، انظر:

Farida Berrigan and William Hartung, "Complex 2030: The Costs and Consequences of the Plan to Build a New Generation of Nuclear Weapons," World Policy Institute Website, April 2007, 15–17, Available at: (http://www.worldpolicy.org/projects/arms/reports/nuclearcosts.4.2.07.pdf)

3. يذكر أن برنامج "الإحلال الموثوق به للرؤوس الحربية" أقره الكونجرس عام 2005 لتحسين الأسلحة المتوافرة حالياً ومكوناتها من حيث إمكانية الاعتماد عليها وإطالة فترة عملها. ولكن إذا سار البرنامج على النهج الذي رسمته خطة "مجمع 2030"، فإنه يتضمن استبدال جميع الرؤوس الحربية الموجودة حاليًا في الترسانة الأمريكية خلال السنوات القادمة، الأمر الذي سيخلف تأثيراً هائلاً على مجمل تكاليف إنتاج الأسلحة النووية. انظر: Farida Berrigan and William Hartung, op. cit.,16.

4. بالنظر إلى سجل الإدارة الوطنية للأمن النووي الذي يشير إلى تجاوزها في العديد من حالات التكاليف المقدرة لمشروعاتها بفارق ضخم، تقدر بعض الدراسات أن مجمل تكاليف خطة "مجمع 2030" قد تصل إلى 300 مليار دولار، بزيادة قدرها 125 مليار دولار عن تقديرات التكاليف اللازمة للحفاظ على مجمع الأسلحة النووية القائم بصورته الحالية، انظر:

Farida Berrigan and William Hartung, op. cit., 19.

5. أشرف عبدالعزيز عبدالقادر، «الانتشار النووي»، سلسلة مفاهيم، عدد آب/ أغسطس 2008 (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، آب/ أغسطس 2008)، ص 38.

6. «بانوراما: العرب متخوفون من تقارب إيراني أمريكي»، موقع قناة العربية، 2009/5/7، متاح في:

(http://www.alarabiya.net/programs/2009/05/07/72219.html)

المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ. المصادر الأولية:

«قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1737 بشأن البرنامج النووي الإيراني»، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، 23 كانون الأول/ ديسمبر 2006، متاح في:

(http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/681/40/PDF/N0668140.pdf?OpenElement)

«قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1747 بشأن البرنامج النووي الإيراني»، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، 24 آذار/ مارس 2007، متاح في:

(http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/281/38/PDF/N0728138.pdf?OpenElement)

«قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1803 بشأن البرنامج النووي الإيراني»، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة"، 3 آذار/ مارس 2008، متاح في:

(http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/257/79/PDF/N0825779.pdf?OpenElemen)

«نص سلة الحوافز التي قدمتها الدول 5+1 إلى إيران، صحيفة **الشرق الأوسط** » موجود النص الأصلي باللغة الإنجليزية إضافة إلى ترجمة عربية له (لندن: 24/ 7/ 2008)، متاح في:

(http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=480011&issueno=10831)

ب. الكتب:

أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005).

ـــــــــــ، **العراق وأسلحة الدمار الشامل: أبعاد الصراع مع الولايات المتحدة ولجنة اليونسكوم** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004).

أحمد بهاء الدين شعبان، **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000: الابتزاز بأسلحة الدمار الشامل تحت رايات النظام العالمي الجديد** (القاهرة: سينا للنشر، 1993).

أمين هويدي، **التحولات الاستراتيجية: البريسترويكا وحرب الخليج الأولى** (القاهرة: دار الشروق، 1997).

تاييري كوفيل، **إيران الثورة الخفية**، ترجمة خليل أحمد خليل (لبنان: دار الفارابي، 2008).

جانيس ج. تيري، **السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة**، ترجمة حسان البستاني (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2006).

جمال سند السويدي (محرر)، **البرنامج النووي الإيراني:الوقائع والتداعيات** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006).

جوديث بيريرا، **السباق النووي بين العرب وإسرائيل: البحث عن طريق** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1983).

رفعت عبدالوهاب لقوشة وآخرون (محررون)، **أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة** (البحرين: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2006).

روبرت هندي وجوزيف رتبلات، **أوقفوا الحرب..إزالة النزاع في العصر النووي**، ترجمة أمل حمود (بيروت: شركة الحوار الثقافي، 2005).

روجر هارود، **نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة**، ترجمة مروان سعد الدين (لبنان: الدار العربية للعلوم، 2007).

رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط** (سورية: دار الأوائل للنشر، 2006).

زينب عبدالعظيم محمد، **الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2003).

ـــــــــ، **الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007)

شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة بسام شيحا (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007).

عبدالرحمن خلف العنزي، **إدارة الأزمات: رؤية استراتيجية** (الكويت: مركز التميز للاستشارات والبحوث والتدريب، 2004).

عبدالعزيز محمد سرحان، **الغزو الأمريكي الصهيوني الإمبريالي** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2004).

عصام عبدالشافي، **أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات-التطورات-السياسات** (البحرين: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2004).

محمد حسنين هيكل، **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق** (القاهرة: دار الشروق، 2007).

مصطفى اللباد، **حدائق الأحزان** (القاهرة: دار الشروق، 2006)،

ممدوح عطية وعبدالفتاح البدوي، **السلام الشامل أو الدمار الشامل: نزع أسلحة الدمار الشامل** (القاهرة: الصلاح للدراسات الاستراتيجية والإنتاج الإعلامي، 1994)

نعوم تشومسكي، الدول المارقة: **حكم القوة في الشؤون الدولية**، ترجمة علي عيسى (دمشق: دار الكتاب العربي ونينوى للدراسات والنشر، 2003).

ج. الدوريات:

«إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول»، **مجلة ديوان العرب** (سورية، تشرين الأول/ أكتوبر 2006).

«أصداء نتائج انتخابات الرئاسة الإيرانية»، **تقارير العالم اليوم**، العدد 151 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 15 حزيران/ يونيو 2009).

«قلق مشروع من البرنامج النووي الإيراني»، **افتتاحيات**، مجلد 12، العدد 3219 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 19 كانون الأول/ ديسمبر 2005).

«مستقبل الحوار النقدي بين إيران والاتحاد الأوروبي»، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 53 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الأول/ ديسمبر 2004).

إبراهيم نوار، «الحصار والتنمية: تأثير العقوبات الاقتصادية على التنمية في ليبيا والعراق والسودان»، **كراسات استراتيجية**، العدد 60 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1997).

أحمد إبراهيم محمود، «الأزمة النووية بين المقترحات الأوروبية والتحفظات الإيرانية»، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 62 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أيلول/ سبتمبر 2005).

ـــــــــــ «الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية»، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد 145 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني/ يناير 2007).

أحمد السيد النجار، «العقوبات الاقتصادية على إيران: من يعاقب من؟»، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد 142 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 2006).

أشرف عبدالعزيز عبدالقادر، «إدارة بوش الابن وحصاد التجربة مع الأزمة النووية الإيرانية»، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 96 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية، آذار/ مارس 2009).

ــــــــ، «التكامل الدفاعي والعسكري الخليجي»، **مجلة آراء حول الخليج** (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، كانون الأول/ ديسمبر 2009).

ــــــــ، «هل تثني العقوبات الدولية إيران؟»، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 97 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية، حزيران/ يونيو 2009).

ــــــــ، «مفهوم الانتشار النووي»، **سلسلة مفاهيم**، عدد آب/ أغسطس 2008 (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، آب/ أغسطس 2008).

أشرف محمد كشك، «رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني»، **مختارات إيرانية**، العدد 62 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أيلول/ سبتمبر 2005)

أصغر جعفر ولداني، «العلاقات الإيرانية – الأوروبية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001»، **اطلاعات سياسي اقتصادي**، العدد 197–198 (شباط/ فبراير – آذار/ مارس 2004).

أفرايم كام، «إيران النووية: الانعكاسات وطرائق العمل "وجهة نظر إسرائيلية"»، ترجمة ثروت محمد حسن، **دراسات عالمية**، العدد 69 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).

إيمان رجب، «كيف ستتصرف الإدارة الأمريكية الجديدة مع إيران»، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد 173 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أيار/ مايو 2009).

بيتر رودولف، «العقوبات في السياسة الدولية»، **دراسات عالمية**، العدد 65 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007).

التقرير الاستراتيجي العربي 2003 – 2004 ، «الثورة في الشؤون النووية»، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004).

جون ميرشايمر وستيفن والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، **دراسات عالمية**، العدد 66 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).

حسام سويلم، «حرب المواجهة المفتوحة بين إسرائيل وإيران»، مجلة **مختارات إيرانية**، العدد 86 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أيلول/ سبتمبر 2007).

سامح راشد، «اتفاق التعاون النووي بين الهند والولايات المتحدة»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 164 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان/ إبريل 2006).

ـــــــــ، «السياسة الخارجية الإيرانية.. نصف عام تحت رئاسة أحمدي نجاد»، مجلة **مختارات إيرانية**، العدد 67 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، شباط/ فبراير 2006).

طلال عتريسي، «ضرب إسرائيل البرنامج النووي الإيراني: الاحتمالات والتداعيات»، **التقدير الاستراتيجي**، العدد 13 (بيروت: حزيران/ يونيو 2009).

عادل محمد أحمد، «أثر التعاون النووي الهندي الأمريكي على منع الانتشار النووي»، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد 139 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تموز/ يوليو 2006).

عفيف رزق، «الاتفاق النووي الأمريكي – الهندي .. دوافعه ونتائجه»، مجلة **الحرس الوطني**، العدد 291 (السعودية، الحرس الوطني السعودي، أيلول/ سبتمبر 2006).

علي المليجي علي، «الملف النووي الإيراني على طريق المواجهة»، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 88 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية، آذار/ مارس 2007).

ـــــــــ، «تشديد وممارسة الضغوطات..الملف النووي الإيراني»، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 89 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية، حزيران/ يونيو 2007).

ـــــــــ، «قرار ليبيا التخلي عن أسلحة الدمار الشامل: أبعاده ونتائجه: دراسة تحليلية تقويمية (1-3)، (2-3)، (3-3)»، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 76 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية، آذار/ مارس 2004).

ـــــــــ، «هل يشهد الخليج حرباً رابعة؟»، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 91 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية، كانون الأول/ ديسمبر 2007).

علي حسين باكير، «العلاقات الصينية-الإيرانية والملف النووي»، مجلة **آراء حول الخليج**، العدد 22 (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، تموز/ يوليو 2006).

ـــــــــ ، «أسطورة الضربة الإسرائيلية العسكرية لإيران»، مجلة آراء حول الخليج، العدد 24 (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، أيلول/ سبتمبر 2006).

فريدريك كاجان وكيمبرلي كاجان ودانيل بليتكا، «النفوذ الإيراني في المشرق العربي والعراق»، سلسلة ترجمات، عدد آذار/ مارس 2008 (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، آذار/ مارس 2008).

فوزي حماد، «منع الانتشار النووي:الجذور والمعاهدة»، مجلة السياسة الدولية، العدد 120 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان/ إبريل 1995).

محمد إبراهيم الدسوقي، «القضية النووية الكورية»، سلسلة أوراق آسيوية، العدد 52 (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، تشرين الأول/ أكتوبر 2003).

محمد حيان الحافظ، «جذور الصراع الهندي-الباكستاني»، مجلة الحرس الوطني، العدد 240 (السعودية: الحرس الوطني السعودي، حزيران/ يونيو 2002).

محمد صدام جبر، «المعلومات وأهميتها في إدارة الأزمات»، المجلة العربية للمعلومات، العدد الأول (تونس: 1998).

محمد عبدالسلام، «السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط»، كراسات استراتيجية، العدد 146 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الأول/ ديسمبر 2004)

ـــــــــ ، «المناطق الرمادية بين الاستخدامات السلمية والعسكرية للطاقة النووية»، مجلة السياسة الدولية، العدد 165 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تموز/ يوليو 2006).

ـــــــــ ، «مفهوم القدرات النووية»، سلسلة مفاهيم، العدد 5 (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، أيلول/ سبتمبر 2005).

محمد فايز فرحات، «التجربة النووية الكورية: شمال شرق آسيا بين سباق التسلح النووي والتعاون الأمني»، كراسات استراتيجية، العدد 171 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني/ يناير 2007).

مصطفى اللباد، «الملف النووي الإيراني وتخصيب اليورانيوم»، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 151 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تموز/ يوليو 2007).

معتز سلامة، «الأمن القومي الأمريكي: التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية»، **كراسات استراتيجية**، العدد 162 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان/ إبريل 2006).

مولفريد بروت-هيجهامر، «التوجه الجديد لليبيا»، **دراسات عالمية**، العدد 79 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009).

نورهان الشيخ، «العلاقات الروسية- الأوروأطلنطية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 170 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 2007).

ويتني راس وأوستن لونج، «هل يكرر سيناريو مفاعل تموز؟ تقويم القدرات الإسرائيلية على تدمير المنشآت النووية الإيرانية»، ترجمة الطاهر بوساحية، **دراسات عالمية**، العدد 71 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).

يوسف كامل خطاب، «قراءة في الملف النووي الإسرائيلي»، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 75 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية، كانون الأول/ ديسمبر 2003).

د. أخرى:

الرسائل والأبحاث العلمية غير المنشورة:

إيمان رجب، «احتمالات وقوع حرب رابعة في منطقة الخليج»، بحث غير منشور، 14/ 11/ 2009.

عادل محمد أحمد علي، **فعاليات سياسات منع الانتشار النووي: منطقة الشرق الأوسط كحالة دراسة**، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1999).

عزت عبدالواحد سيد محمود، **إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية: دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية 1990-1991**، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1994).

محمد أحمد عبدالسلام، **محددات إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية: دراسة مقارنة: منطقة الشرق الأوسط**، رسالة دكتوراة غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، أيلول/ سبتمبر 2002).

الصحف اليومية:

«أزمة كوريا الشمالية تدخل نفقاً جديداً»، صحيفة **الوطن** (السعودية: 30 أيار/ مايو 2009).

«محمد البرادعي في حوار شامل مع الحياة»، صحيفة **الحياة** (لندن: 7/ 1/ 2008).

«أولمرت: إيران مازالت تمثل خطراً»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 18/ 1/ 2006).

«إيران نجاد –أمريكا أوباما: إشارات إيجابية وحذر متبادل»، صحيفة **الأنباء** (الكويت: 26/ 2/ 2009).

«حوار مع محمد البرادعي»، صحيفة **الجزيرة** (السعودية: 27/ 12/ 2003).

«رايس تحذر من نفاد صبر واشنطن حيال إيران»، صحيفة **الحياة** (لندن: 9/ 7/ 2007).

«روسيا تقترح وأميركا ترفض تقديم ضمانات أمنية إلى إيران»، صحيفة **الاتحاد** (الإمارات: 15/ 5/ 2008).

«لجنة مسح العراق قدمت تقريراً من 1000 صفحة: أسلحة صدام لم تشكل خطراً، وقاعدة برنامجها أقل تقدماً» ، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 7/ 10/ 2004).

«مبالغة الصفقة الكبرى بين واشنطن وطهران»، صحيفة **الحياة** (16/ 5/ 2009).

«مجلس الأمن يفرض عقوبات جديدة على كوريا الشمالية ويدعو الدول الأعضاء لتفتيش سفنها التجارية»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 13/ 6/ 2009).

«واشنطن تحضر لعقوبات قاسية على إيران»، صحيفة السياسة (الكويت: 23/ 4/ 2009).

أشرف البربري، «مصالح واشنطن تحرك خيوط اللعب الأمريكي: الهند وإيران وباكستان.. (مثلث الاضطراب)»، صحيفة **الجزيرة** (السعودية: 17/ 5/ 2005).

«أوباما يبقي "كل الخيارات" مفتوحة مع إيران»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 30/ 1/ 2009).

جيمس زعبي، «بانتظار تقرير بيكر–هاملتون»، صحيفة **الوطن** (السعودية: 19/ 11/ 2006).

خليل حسن، «حقيقة الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية»، صحيفة **الخليج** (الإمارات: 23/ 2/ 2007).

روبن رايت وغلين كيسلر، «رايس تعيد الدبلوماسية الأمريكية إلى قبضة وزارة الخارجية»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 1 / 8/ 2006).

عايدة السنوسي، «دراسة أعدها خبراء في القانون الدولي بالولايات المتحدة: الترسانة النووية الإسرائيلية خطر على الأمن الأمريكي»، صحيفة **الجزيرة** (السعودية: 13/ 1/ 2006).

عبدالله إسكندر، «معضلة الحوار الأمريكي-الإيراني»، صحيفة **الحياة** (لندن: 2/ 3/ 2009).

علي حسين باكير، «المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل»، صحيفة **السياسة** (الكويت: 27/ 8/ 2007).

عمرو عبد العاطي، «في تغيّر لهجة باراك أوباما تجاه النظام الإيراني»، صحيفة **الحياة** (لندن: 9/ 7/ 2009).

محمد صادق الحسيني، «التقية النووية الإيرانية و"حوافز" الـ 5+1»، صحيفة **البيان** (الإمارات: 1/ 7/ 2006).

محمد قدري سعيد، «حول مضمون الحوار الإيراني ـ الأمريكي»، صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 2/ 5/ 2009).

مسعود ضاهر، «الحل السياسي لأزمة كوريا النووية ألا يصلح لإيران؟»، صحيفة **الخليج** (الإمارات: 25/ 2/ 2007).

هنري كيسنجر، «التحدي النووي الصادر عن كوريا الشمالية»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 11/ 6/ 2009).

وفيق السامرائي، «التوجهات السلمية أبعد ما تكون عن متناول أوباما»، صحيفة **القبس** (الكويت: 8/ 11/ 2008).

مصادر الإنترنت:

إبراهيم غالي، «هل نجحت أمريكا في احتواء الهند نوويا؟»، موقع إسلام أون لاين، 13/ 3/ 2006، متاح في:

(http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2006/03/article10.shtml)

ـــــــ ، «النفط معركة المستقبل بين الجمهوريين والديمقراطيين»، موقع تقرير واشنطن، 25/ 10/ 2008، متاح في:

(http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=1099&hlstring)

أحمد إبراهيم محمود، «من يخاف إيران النووية؟!»، موقع **وجهات نظر**، تشرين الأول/ أكتوبر 2003، متاح في:

(http://www.weghatnazar.com/article/article_details.asp?id=395&issue_id=82)

ـــــــــ ، «السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد أحمدي نجاد»، مجلة مختارات إيرانية، العدد 61 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، آب/ أغسطس 2005)، موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح في:

(http://acpss.ahram.org.eg/Ahram/2001/1/1/C2RN111.HTM)

أحمد منيسي، «واشنطن – طهران : ما وراء الإشارات الإيجابية»، مجلة مختارات إيرانية، العدد 38 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أيلول/ سبتمبر 2003)، موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح في:

(http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C2RN41.HTM)

أحمد يوسف أحمد، «ما الذي يجري في الشرق الأوسط؟»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 24/ 6/ 2008، متاح في:

(http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,850-0-32,00.html)

أشرف العشري، «تقارب أمريكي ـ سوري مقابل الخروج الآمن من العراق»، صحيفة الأهرام (القاهرة: 23/ 10/ 2009)، موقع صحيفة الأهرام، متاح في:

(http://www.ahram.org.eg/Archive/2009/10/23/REPO4.HTM)

«السلاح النووي»، صحيفة الوسط (البحرين، 4/ 2/ 2007)، متاح في:

(http://www.alwasatnews.com/1612/news/read/214075/1.html)

أمين محمد حطيط، «حرب 2006 على لبنان.. خلفية وأداء ونتائج»، موقع الجزيرة نت، 15/ 8/ 2006، متاح في:

(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B74B1C8A-143C-490F-94E0-06257D192236.htm)

«أوباما: على الإيرانيين أن يقرروا من يقود إيران .. ونحترم السيادة الإيرانية»، صحيفة الشرق الأوسط (لندن: 17/ 6/ 2009)، موقع صحيفة الشرق الأوسط، متاح في:

(http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11159&article=523763&feature=)

أورس غايزر، «جنيف احتضنت لقاءات سرية بين أمريكا وإيران»، موقع سويس إنفو، 8/ 4/ 2009،

(http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=106&sid=10552342&cKey=1239187398000&ty=st)

«أزمة كوريا الشمالية النووية»، موقع هيئة الإذاعة البريطانية، 26/ 6/ 2007، متاح في:

(http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7475000/7475729.stm)

«الانتشار النووي والتنمية والعلاقة بينهما»، موقع مجلة حلف الناتو، عدد خريف 2007، متاح في:

(http://www.nato.int/docu/review/2007/issue3/arabic/art3.html)

«البرنامج النووي الإسرائيلي»، موقع الجزيرة نت، 26/ 6/ 2007، متاح في:

(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6107C282-595B-4BB8-8E18-9073A5678B9D.htm)

«البيت الأبيض: لدينا مبادرات أخرى للحوار مع إيران»، صحيفة الرياض (السعودية: 21 آذار/ مارس 2009)، متاح في: http://www.alriyadh.com/2009/03/21/article417465.html.

«البيت الأبيض الأمريكي ينفي تقارير إسرائيلية بشأن ضرب إيران قبل انتهاء ولاية بوش»، موقع وزارة الخارجية المصرية، 21/ 5/ 2008، متاح في:

(http://www.mfa.gov.eg/MFA_Portal/ar/EG/Press_and_Media/Economic_Press_Reviews/pressreviewar21052008)

«التقرير السنوي لمسيرة مجلس التعاون الخليجي لعام 2008»، الموقع الرسمي لمجلس التعاون الخليجي، متاح في: http://www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=291.

«الجولة الرابعة من محادثات بكين النووية»، موقع وزارة الخارجية الصينية (باللغة العربية)، 26/ 7/ 2005، متاح في: (http://chinese-embassy.org.za/ara/ziliao/zt/dslbjlfht/).

«الحزمة الإيرانية.. مقترحات للتصالح مع العالم»، موقع الجزيرة نت، 18/ 5/ 2008، متاح في:

(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6F020C8F-5707-4843-BF7D-946D914D503D.htm)

«الثقة الدولية ببرنامج الإمارات النووي»، أخبار الساعة، المجلد 16، العدد 4122 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، حزيران/ يونيو 2009)، متاح في:

(http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/Publications/ShowAkbarAlSaahIssue/0,2436,2207,00.html)

«الرئيس أحمدي نجاد: الشعب الإيراني نجح في امتلاك التكنولوجيا النووية بالكامل»، 8/ 4/ 2008، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإيرانية، متاح في:

(http://www.mfa.gov.ir/cms/cms/Tehran/ar/NewsAndHappenings/president/2870120)

«الصين مفتاح حل أزمة كوريا الشمالية»، صحيفة اليوم الإلكتروني، نقلاً عن لوس أنجلوس تايمز، (السعودية: 10/ 7/ 2009)، موقع صحيفة اليوم، متاح في:

(http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13174&I=689523)

«العلاقات الأمريكية السورية: التقاطعات تتفوق على المصالح»، شبكة النبأ المعلوماتية، 1/ 9/ 2009، متاح في: (http://www.annabaa.org/nbanews/2009/09/003.htm).

«الملف النووي الإيراني»، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 28/ 9/ 2009، متاح في:

http://www.bbc.co.uk/arabic/lg/middleeast/2009/09/090928_om_iran_nuclear_qa_tc2.shtml

«النفوذ الإيراني.. مدخلات التغلغل الاستخباري والاقتصادي وفرضيات في العراق الجديد»، موقع الملف برس، 19/ 1/ 2008، متاح في: http://almalafpress.net/index.php?d=136&id=49753.

أحمد الإمام، «أمن الخليج.. "التدويل" أفضل من هيمنة أمريكا»، موقع إسلام أون لاين، 28/ 12/ 2006، متاح في:

(http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1171897380270)

«أحمدي نجاد يشدد على حق بلاده بالطاقة النووية»، موقع صحيفة المستقبل اللبنانية، 5/ 5/ 2007، متاح في:

(http://www.almoustakbal.net/stories.aspx?StoryID=230694)

«أوباما: مستعدون لكل الاحتمالات من كوريا الشمالية»، صحيفة الشرق الأوسط (لندن: 23/ 6/ 2009)، موقع صحيفة الشرق الأوسط، متاح في:

(http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11165&article=524565&feature=)

أيمن الدسوقي، «السياسة الأمريكية تجاه إيران: محاولة للفهم»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 22/ 3/ 2009، متاح في:

(http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,1006-95-8,00.html)

«انفراج محدود في العلاقات الأمريكية - الروسية»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 16/ 7/ 2009، متاح في:

(http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,1059-0-)

أمير طاهري، «إيران رفسنجاني وخاتمي ونجاد: أين الفروق؟»، صحيفة الشرق الأوسط (لندن: 6/ 4/ 2007)، متاح في:

(http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=10356&article=413780)

«إيران تختبر بنجاح طرازاً مطوراً من صاروخ سجيل متوسط المدى»، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية (السعودية: 17/ 12/ 2009)، متاح في:

(http://www.aleqt.com/2009/12/17/article_317833.html)

«إيران ترفض مناقشة وقف التخصيب اليورانيوم»، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 29/ 9/ 2009، متاح في:

(http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2009/09/090929_iran_enrichment_tc2.shtml)

«بدء مباحثات النووي الإيراني في جنيف بحضور أمريكي»، موقع الجزيرة نت، 19/ 7/ 2008، متاح في:

(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1D9FFBF0-44ED-4F2A-9802-5E2B3E951F17.htm)

«برلين وروما تطالبان مجموعة الثمانية باتخاذ موقف موحد إزاء إيران»، موقع دويتشه فيله الألماني، 25/ 6/ 2009، متاح في:

(http://www.dw-world.de/dw/article/0,,4433003,00.html)

«بيان الحقائق في مجموعة دراسة العراق والتوصيات الـ 79» ، جريدة المدى (العراق:7/ 12/ 2006)، موقع جريدة المدى، متاح في:

(http://almadapaper.net/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=11578)

بيتر فيليب، «التقارب الأمريكي السوري يمهد لدبلوماسية جديدة في الشرق الأوسط»، موقع دويتشه فيله الألماني (باللغة العربية)، 9/ 3/ 2009، متاح في:

(http://www.dw-world.de/dw/article/0,,4083854,00.html)

«تأكيد الطابع السلمي للبرنامج النووي الإماراتي»، **أخبار الساعة**، المجلد 16، العدد 4192 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 2009)، متاح في:

(http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/Publications/ShowAkbarAlSaahIssue/0,2436,2279,00.html)

«تقرير حول المؤتمر الاستعراضي لعام 2005 للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية»، موقع منظمة الأمم المتحدة، 27/ 5/ 2005، متاح في:

(http://www.un.org/arabic/events/npt2005/background.html)

تغريد كشك، «السياسة الإقليمية لإيران»، موقع مجلة الحوار المتمدن، العدد 2099، 14/ 11/ 2007، متاح في:
(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=115294)

«تناقض رؤى ماكين وأوباما حول قضية الطاقة»، موقع تقرير واشنطن، 25/ 10/ 2008، متاح في:

(http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=1100&hlstring)

«توجهات السباق الاستراتيجي لبرامج الدفاع النووي» (بدون كاتب)، موقع مجلة الدفاع، العدد 123 (السعودية: أيار/ مايو 2001)، متاح في:

http://www.al-difaa.com/Detail.asp?InNewsItemID=35040

حسام سويلم، «تصاعد الحرب غير المعلنة بين الولايات المتحدة وإيران»، مجلة مختارات إيرانية، العدد 180 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، آذار/ مارس 2007)، موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح في:

(http://acpss.ahram.org.eg/Ahram/2001/1/1/CIRN43.HTM)

حسن المسلاتي، «العلاقات الليبية الأمريكية»، موقع ميدل إيست أون لاين، 13/ 7/ 2002، متاح في:

(http://www.middle-east-online.com/editor/?id=6292)

خالد البرديسي، «محللون: العراق يهدد التحالف السوري – الإيراني»، موقع إسلام أون لاين، 9/ 9/ 2009، متاح في:

(http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1252187906456&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout)

«خامنئي: لن نتراجع عن البرنامج النووي»، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 30/ 7/ 2008، متاح في:

(http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7532000/7532845.stm)

زكريا سليمان بيومي، «الملف النووي الإيراني بين العجز العربي والدور الأمريكي المفضوح»، موقع مجلة العصر الإلكترونية، 11/ 1/ 2008، متاح في:

(http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=9719)

«زيارة نجاد إلى العراق .. تغلغل إيراني "جديد" بوجه اقتصادي»، موقع مجلة العصر، 27/ 2/ 2008، متاح في: (http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentid=9844).

راسم قاسم، «أميركا ومنظمة مجاهدي خلق»، صحيفة الصباح (العراق: 23/ 8/ 2007)، متاح في:

(http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=68258)

«رامسفيلد يتهم إيران بـإيواء "القاعـدة" وتـوتير الوضـع في العـراق»، صـحيفة الـشرق الأوسـط (لنـدن: 4/ 12/ 2004)، موقع صحيفة الشرق الأوسط، متاح في:

(http://www.aawsat.com/details.asp?section=1&issueno=9503&article=269284&feature=)

رضا سمير، «الدبلوماسية الإيرانية والتطورات الإقليمية الجديدة في الخليج»، إطلاعـات سـياسي اقتـصادي (الأخبار السياسية الاقتصادية) ، العدد 211– 212 حزيران/ يونيو – تموز/ يوليو 2005، متاح في:

(http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=7889&lang=)

«روسيا واليابان تتفقان على اتخاذ رد فعل جاد تجاه التجربة النووية لكوريا الديمقراطيـة»، صـحيفة الـشعب اليومية –صحيفة صينية إلكترونية باللغة العربية– (الصين:31/ 5/ 2009)، متاح في:

(http://arabic.people.com.cn/31663/6667989.html)

سامح راشد، «السياسة الخارجية الإيرانية.. نصف عام تحت رئاسة أحمـدي نجـاد»، مجلـة مختـارات إيرانيـة، العدد 67 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، شباط/ فبراير 2006)، موقـع مركـز الدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح في:

(http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C1RN57.HTM)

سركيس أبو زيد، «صفقة كبرى بـين واشـنطن وطهـران»، صـحيفة أوان (الكويـت، 25/ 3/ 2008)، موقـع صحيفة أوان متاح في: (http://www.awan.com/pages/oped/47257)

سعد محيو، «إيران وأمريكا: نحو شهر عسل "مؤقت"؟»، سويس إنفو، 19/ 1/ 2009، متاح في:

(http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=105&sid=10100985&cKey=1232115845000&ty=st&rs=yes)

«سلاح نووي»، موسوعة ويكيبديا الحرة، متاح في:

(http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD_%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A)

سمير زكي البسيوني، «إيران وإعادة الحسابات»، مجلة مختارات إيرانية، العدد 64 (القاهرة: مركز الدراسـات الـسياسية والاسـتراتيجية، تـشرين الثـاني/ نـوفمبر 2005)، موقـع مركـز الدراسـات الـسياسية والاستراتيجية، متاح في: (http://acpss.ahram.org.eg/Ahram/2001/1/1/C2RN125.HTM).

سيرغي كاراغانوف، «الموقف الروسي من النووي الإيراني»، موقع فولتير نت (موقع روسي باللغة العربية)، 21\2\2006، متاح في: (http://www.voltairenet.org/article135925.html).

شحاتة محمد ناصر، «البرنامج النووي الخليجي: قراءة في الأبعاد المختلفة»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 21/ 12/ 2006، متاح في:

(http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,561-95-2,00.html)

عادل الصفتي، «أميركا و"نذر الإعصار" في سماء العراق»، موقع صحيفة الاتحاد الإماراتية، متاح في:

(http://www.alittihad.co.ae/wajhatdetails.php?id=29769)

عبد الحافظ الصاوي، «الهند والمسألة النووية...لا تنازلات»، موقع إسلام أون لاين، 11/ 3/ 2006، متاح في: (http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2006/03/article10.shtml).

عبدالعزيز بن راشد المطيردي، «مضيق هرمز: أهميته وتهديد الملاحة عبره»، بحث علمي منشور على الرابط الآتي: (docs.ksu.edu.sa/DOC/Articles30/Article300860.doc).

عزة شتيوي، «الصواريخ العابرة للقارات..توأم الرؤوس النووية وركيزتها»، موقع صحيفة الثورة، 1/ 6/ 2009، متاح في:

(http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=30934185420090531214942)

علاء مطر، «أثر المتغيرات السياسية على العلاقات الأمريكية الإيرانية»، موقع مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية (لندن)، 7/ 10/ 2006، متاح في:

(http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-55.htm)

علي المليجي علي، «الملف النووي الإيراني»، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد 86 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية، أيلول/ سبتمبر 2006)، متاح في:

(http://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp?InNewsItemID=203250&InPageNo=2)

______، «الملف النووي الإيراني: تشديد العقوبات وممارسة الضغوطات»، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد 89 (السعودية: كلية الملك خالد العسكرية، 1/ 6/ 2007)، موقع مجلة الملك خالد العسكرية، متاح في: (http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=232587).

علي حسين باكير، «الأزمة النووية الإيرانية: باتجاه الصفقة الكبرى مع الولايات المتحدة»، موقع الخليج في الإعلام، 6/ 2/ 2008، متاح في:

(http://www.gulfinthemedia.com/index.php?m=araa&id=2370&lang=ar&PHPSESSID=062)

______، «حسابات الصين في الملف النووي الإيراني»، موقع مجلة العصر، 21/ 3/ 2006، متاح في:

(http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=7582)

عماد حرب، «أوباما والتغيير والشرق الأوسط»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 22/ 1/ 2009، متاح في:

(http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,970-0-33,00.html)

ـــــــــ، «تقرير الاستخبارات الأمريكية بشأن إيران .. استنتاجات أساسية»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 6/ 12/ 2007، متاح في:

(http://www.ecssr.com/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,739-0-2,00.html)

عمرو الشوبكي وآخرون، «تحليل خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما بجامعة القاهرة»، موقع منتدى البدائل العربي، متاح في: (http://www.afaegypt.org/uploads/ObamaMessage.pdf).

عمرو عبد العاطي، «في تغيّر لهجة باراك أوباما تجاه النظام الإيراني»، صحيفة الحياة (لندن: 9/ 7/ 2009)، موقع صحيفة الحياة، متاح في:

(http://international.daralhayat.com/internationalarticle/35955)

غافين كاميرون، «الإرهاب النووي: أسلحة للبيع أم للسرقة؟»، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، متاح في:

(http://usinfo.state.gov/journals/itps/0305/ijpa/cameron.htm)

فتوح هيكل، «الولايات المتحدة وإيران: رسائل متناقضة وسيناريوهات مفتوحة»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 6/ 5/ 2008، متاح في:

(http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,810-0-2,00.html)

«فرنسا وروسيا وأميركا توافق على مقترحات البرادعي بشأن إيران»، صحيفة **الوسط**، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2009، متاح في: (http://www.alwasatnews.com/data/2009/2605/pdf/int25.pdf).

قدير تعدي مشكيني، «تحديات وفرص إيران في آسيا الوسطى والقوقاز»، موقع البينة، متاح في:

(http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1899&lang=)

«قراءة في العلاقات الإيرانية الأمريكية قبل الثورة الإسلامية»، موقع البينة، 25/ 12/ 2006، متاح في:

(http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Printable&id=15849&lang)

«قلق إسرائيلي: صاروخ "سجيل 2" الإيراني لا يمكن رصد إطلاقه وقادر على حمل 800 كجم»، موقع عرب 48، 21/ 5/ 2009، متاح في:

(http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=62959)

كارا بنتلي، «صفقة الهند النووية مع أمريكا..لماذا الآن؟»، موقع تقرير واشنطن، العدد 88، 16/ 12/ 2006، متاح في: (http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=537&hlstring).

«كلينتون: مؤتمر لاهاي وحّد المجتمع الدولي على تأييد أفغانستان وشكل بداية جديدة»، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، 2/ 4/ 2009، متاح في:

(http://www.america.gov/st/peacesecarabic/2009/April/20090402151954ssissirdile0.5126459.html?CP.rss=tru)

«كينيث كاتزمان، لا تغيير جذرياً في السياسة الأمريكية تجاه إيران»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 30/ 11/ 2008، متاح في:

(http://www.ecssr.com/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,932-0-4,00.html)

«طهران أطلقت صاروخ "سجيل 2"»، صحيفة **الرياض** (السعودية: 21/ 5/ 2009)، متاح في:

(http://www.alriyadh.com/2009/05/21/article431165.html)

مأمون فندي، «سيناريوهات إيران»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 21/ 9/ 2009)، موقع صحيفة الشرق الأوسط، متاح في:

(http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=11255&article=536910)

محجوب الزويري، «الجديد في حزمة العقوبات الرابعة ضد إيران!»، صحيفة **الغد** (الأردن، 11/ 8/ 2008)، موقع صحيفة الغد، متاح في: (http://www.alghad.com/index.php?article=10005).

محمد أبو مازن، «إيران تواجه تحدي إدارة الفوضى العراقية»، موقع هيئة الإذاعة السويسرية (سويس إنفو)، 14/ 3/ 2008، متاح في:

(http://www.swissinfo.ch/ara/swissinfo.html?siteSect=43&sid=8838794)

محمد عبدالسلام، «التقرير الاستخباراتي المفاجئ.. تطور هام لكن اللعبة مستمرة!»، موقع هيئة الإذاعة السويسرية (سويس إنفو)، 8/ 12/ 2007، متاح في:

(http://www.swissinfo.ch/ara/index.html?cid=6303112)

محمد علاء، «إدارة أوباما تطرق أبواب دمشق»، موقع تقرير، العدد 201، 14/ 3/ 2009، متاح في:

(http://www.taqrir.org/printarticle.cfm?id=1216)

محمد علي باناجة، «الحوار الأمريكي الإيراني»، صحيفة المدينة (السعودية: 20/ 5/ 2009)، متاح في:

(http://www.al-madina.com/node/139088)

مصطفى العاني، «الموقف المحتمل لمجلس التعاون من ضرب المنشآت النووية الإيرانية»، موقع الجزيرة نت، 12/ 1/ 2008، متاح في:

(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/311C9109-30D0-4A84-BC67-655B9D92BBCD.htm)

مصطفى عبدالعزيز مرسي، «موقع "قم" النووي السري وتطورات الملف الإيراني»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 26/ 10/ 2009، متاح في:

(http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,1098-96-23,00.html)

محمد عبدالله يونس، «الأمريكيون مع فرض مزيد من الضغوط على إيران»، موقع تقرير واشنطن، العدد 216، 27 يونيو 2009، متاح في: (http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1306).

مصطفى علوي، «معاهدة منع الانتشار النووي: مغزى فشل مؤتمر المراجعة»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 9/ 7/ 2005، متاح في:

(http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,1670,402,00.html?action)

«مضيق هرمز بين الأهمية الاستراتيجية وخطر النزاعات الدولية»، موقع شبكة النبأ المعلوماتية، 10/ 1/ 2008، متاح في: http://www.annabaa.org/nbanews/68/044.htm.

منار الشوربجي، «بين الأيديولوجية الأمريكية والكرامة الإيرانية»، موقع إسلام أون لاين، 28/ 5/ 2001، متاح في: (http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/05/article28.shtml-73).

مصطفى عبدالعزيز مرسي، «ماذا بعد عرض الحوافز الغربية لإيران؟» موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 30/ 6/ 2008، متاح في:

(http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,857-0-4,00.html)

نواف الزرو، «حروب إسرائيل في لبنان: المضامين والأجندات والأهداف»، موقع الجزيرة نت، 23/ 8/ 2006، متاح في:

(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AAF26FD4-A1D1-4A76-8D67-)

هبا محسن أبو الوفا، «إيران في آسيا الوسطى.. نموذج للقوة المرنة»، موقع إسلام أون لاين، 9/ 8/ 2008، متاح في:

(http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1221720565012&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout)

واثق محمد براك، «الأسلحة النووية: الاستخدام غير المشروع للقوة العسكرية»، 23/ 10/ 2009، متاح في:

(http://pulpit.alwatanvoice.com/content-177759.html)

هشام سلام، «القوة العسكرية من منظور واشنطن - (الحلقة الخامسة: إيران)»، العدد 75، 9 أيلول/ سبتمبر 2006، موقع تقرير واشنطن، متاح في: (http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=459).

هنري كيسنجر، «إساءة فهم تقرير المخابرات الأمريكية حول إيران»، موقع السعودية تحت المجهر، نقلاً عن واشنطن بوست، 26/ 12/ 2007، متاح في:

(http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?p=56014)

«وزارة الخارجية تطلب تخصيص 75 مليون دولار لدفع عجلة الديمقراطية في إيران»، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، 17/ 2/ 2006، متاح في:

(http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2006/Feb/17-556663.html)

«وزير الدفاع الأمريكي ينفي قرب توصل إيران لـ"صنع سلاح نووي"»، موقع العربيــة نــت، 1/ 3/ 2009، متاح في: (http://www.alarabiya.net/articles/2009/03/01/67508.html).

يوسف شلبي، «ورقة الأقليات.. قنابل موقوتة تهدد النظام الإيراني»، مجلة العصر، 9/ 6/ 2006، متاح في:

(http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Printable&id=11558&lang=)

يوسي ميكيلبرغ، «احتمالات المواجهة بين إسرائيل وإيران»، موقع الأخبار، 23/ 6/ 2008، متاح في:

(http://www.al-akhbar.com/ar/node/26063)

ثانياً: باللغة الإنجليزية

A. Primary sources

"Iran: Nuclear Intentions and Capabilities," national intelligence estimate, The (DNI) Website, November 2007, Available at: (http://www.dni.gov/press_releases/20071203_release.pdf)

"National Strategy of the United States of America for Victory in Iraq," Global security Website, November 2005, Available at: (http://www.defenselink.mil/pdf/NMS-CWMD2006.pdf)

"National Strategy of the United States of America to Combat Weapons of Mass Destruction," U.S. Department of state Website, December 2002, Available at: (http://www.globalsecurity.org/military/library/policy/national/ns-victory-iraq_051130.htm)

"The National Military Strategy of the United States of America to Combat Weapons of Mass Destruction (NMS-CWMD)," U.S. Department of Defense Website, February 2006, , Available at: (http://www.state.gov/documents/organization/16092.pdf)

"The National Security Strategy of the United States of America (2006)," The white house Website, march 2006, Availableat: (http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006/nss2006.pdf)

B. BOOKS:

- Asculai, Ephraim., *Rethinking The Nuclear Non-Proliferation Regime* (Tel Aviv, Israel: JCSS, 2004).
- Kiefer, Geoffrey (D)., *Combating Proliferation: Strategic Intelligence and Security Policy* (U.S.A: The johns Hopkins University Press, 2004).
- Mor, Ben (D)., *Decision and Interaction in Crisis: A Model of International Crisis Behavior* (Westport CT: Praeger Publishers, 1993).
- Efraim Karsh, Martin S. Navias, and Philip Sabin., *Non-Conventional-Weapons Proliferation in the Middle East: Tackling the Spread of Nuclear, Chemical, and Biological Capabilities* (Oxford, England: Clarendon Press, 1993).
- Snyder, Glenn (H) & Diesing, Paul., *Conflict Among Nations: Bargaining Decisions Making and System Structure In International Crisis* (New Jersy, Princeton, U.S.A: Princeton university press, 1977).
- Patrick Houghton, David., *US Foreign Policy and the Iran Hostage Crisis* (England, Cambridge,: Cambridge University Press, 2001).
- Shaffer, Brenda., *Partners in Need: The Strategic Relationship of Russia and Iran* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2001).
- Simpson, John and Howlett, Darry., *Nuclear Non-Proliferation* (Lynne, France: Lynne Rienner Publishers, 1994).
- Tanter, Raymond & H. ullman, Richard (eds)., *theory and policy in international relations* (New Jersy, Princeton, U.S.A : Princeton University press, 1972).

C. Periodicals:

Abanti Bhattacharya, "North Korean Nuclear Crisis: Challenges and Options for China," *Strategic Analysis*, vol. 30, no. 4 (Oct–Dec 2006).

Al – Ghitany, Gamal and Others., "President Obama and Middle East Expectations," *Policy Brief* (January 2009).

Albright, David and Hindderstein, Corey., "Iran, Player or Rogue?," *Bulletin of Atomic Scientists*, Vol.59, No.5 (September 1, 2003).

Ansari,Ali., "Iran Under Ahmadinejad: Populism and its Malcontents", *International Affairs*, vol. 84, no. 4 (2008).

Bahgat, Gawdat., "Iran and the United States: The Emerging Security Paradigm in the Middle East", *Parameters*, vol. 37 (2007).

Bhattacharya, Abanti., "North Korean Nuclear Crisis: Challenges and Options for China," *Strategic Analysis*, vol. 30, no. 4, Oct-Dec 2006.

British Petroleum (BP)., *Statistical Review of World Energy* (2006).

Buzescu, Rodica., "The New Review: US Nuclear Policy," *Harvard International Review*, vol. 24, no. 3 (may, 2002).

"Chapter7: The United States- Challenges Facing the Second-term Bush Administration," *East Asian Strategic Review* (March 2006), 206-215, The National Institute for Defense Studies Website, July 2006, Available at: (http://www.nids.go.jp/english/dissemination/east-asian/pdf/2006/east-asian_e2006_07.pdf).

Chubin, Shahram and Litwak, Robert., "Debating Iran's Nuclear Aspirations," *Washington Quarterly*. vol. 26, no. 4 (2003).

Clawson, Pattrick and Rubin, Michael., "Pattern of discontent: Will Story repeat in Iran?," *Meria Journal*, vol. 10, no.1 (March 2006).

De Bellaigue, Christopher., "Think Again: Iran," *Foreign Policy*, (May/ June 2005).

Dorn, Bryan., "North Korea: A Threat to Regional Stability?," *New Zealand International Review*, vol. 30 (2005).

Ferguson, Charles D., "On the Loose: The Market for Nuclear Weapons," *Harvard International Review*, vol. 27 (2006).

Ferguson, Charles D., "The Market for Nuclear Weapons," *Harvard International Review*. vol. 27 (2006).

Hochman, Dafna., "Rehabilitating a Rogue: Libya's WMD Reversal and Lessons for US Policy," *Parameters*, vol. 36 (2006).

Luers, William, Thomas R. Pickering, Jim walsh., "How to Deal with Iran," *The New York Review of Books*, Vol. 56, No. 2 (February 12, 2009).

Möckli, Daniel, Hauri Andrin., "Iran Nuclear Crisis: Status and Options," *CSS Analyses in Security Policy*, vol. 3, no. 43 (November 2008).

N. Haass, Richard., "Regime Change and Its Limits," *Foreign Affairs*, vol. 84, no. 4 (July/ August 2005).

Pargeter, Alison., "Libya: Reforming The Impossible?," *Review of African Political Economy*, no. 108 (2006).

Perkovich, George., "Bush's Nuclear Revolution: a Regime Change in Nonproliferation," *Foreign Affairs*, vol. 82, no. 2 (March\April 2003).

Rivlin, Paul, "Iran's Energy Vulnerability," *The Middle East Review of international Affairs*, vol. 10, no. 4 (December 2006).

S. Litwak, Robert., "Living with Ambiguity: Nuclear Deals with Iran and North Korea," *Survival Global Politics and Strategy*, vol. 50, no.1 (February–March 2008).

Sariolghalam, Mahmood., "Understanding Iran: Getting Past Stereotypes and Mythology," *The Washington Quarterly*, vol. 26, no. 4 (Autumn 2003).

Schake, Kori., "Dealing with a Nuclear Iran," *Policy Review*, no. 142 (April/may 2007).

Sharp, Travis., "U.S. Foreign Policy toward Iran in the Obama Era," Policy Brief, no. 145 (U.S: June 2009).

Toranazo, Rodrigo., "The Role of Intelligence Services in The Observance of National laws," Undir Newsletter, no. 34 (1996).

D. OTHERS:

News Papers:

"U.S. Warns North Korea on Nuclear Weapons," *The Washington Post*, July 11, 1993.

Aloysius Farrell, John., "Cheney's Intelligence Role Scrutinized," *Denver Post*, July 23, 2003.

E. Sanger, David and Miller, Judith, "Libya to Dismantle Arms Program, Bush Announces," *The New York Times*, 20 December 2003.

E. Sanger, David, "US in Warning to North Korea on Nuclear Test," *The New York Times*, 16 May 2005.

Goldberg, Jonah, "Obama's Iran policy is a bomb," *The Los Angeles Times*, 23 June 2009.

Koppel, Ted., "Will Fight for Oil," *The New York Times*, February 24, 2006.

Lipton, Eric., "A Rosier View of Terror-list nations," *The New York Times*, April 1, 2005.

Opall, Barbara., "DOD Predicts Limited Missile Defense by 96," *Defense News*, May 17, 1993.

Sciolino, Elaine., "UN Agency Says it Got Few Answers from Iran on Nuclear Activity and Weapons," *The New York Times*, February 28,2006.

Internet:

Amin, Samia., "Recent Developments in Libya," The Carnegie Endowment for International Peace Website, February 10, 2004, Available at: (http://www.ceip.org)

Arbatov, Alexei., "Russia and the Iranian Nuclear Crisis," The Carnegie Endowment for International Peace Website, May 23, 2006, Available at: (http://www.carnegie endowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=18364)

Barnaby, Frank, "How Nuclear Weapons Spread: Nuclear-weapon proliferation in the 1990s," Routledge Website, 2003, Available at: (http://www.routledge.com/books/search.asp)

———, "would air strikes work? Understanding Iran's nuclear programme and the possible consequences of a military strike," Oxford Research Group Website, March, 2007, Available at: (http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/publications/briefing_papers/airstrikes.php)

Barry, Tom, "Salih Booker, Laura Carlsen, Marie Dennis, and John Gershman, A Global Good Neighbor Ethic for International Relations," International Relations Center, May 2005, Available at: (http://ggn.irc-online.org)

Bass, Warren, "What Makes Tehran Tick?," The Washington Post, October 29, 2006; Page BW06, Available at: (http://www.washingtonpost.com/wpdyn/content/article/2006/10/26/AR2006102601328.html)

Berrigan, Farida and Hartung William., "Complex 2030: The Costs and Consequences of the Plan to Build a New Generation of Nuclear Weapons," World Policy Institute Website, April 2007, Available at: (http://www.worldpolicy.org/projects/arms/reports/nuclearcosts.4.2.07.pdf)

Boucek, Christopher., "Libya's Return to the Fold," Foreign Policy in Focus Website, April 2004, Available at: (http://www.fpif.org/fpiftxt/484)

Brzezinski, Zbigniew and M. Gates, Robert., "Iran: Time for a New Approach," Council on Foreign Relations Website, July 2004, Available at: (http://www.cfr.org/content/publications/attachments/Iran_TF.pdf)

"Bush Speech to the National Endowment for Democracy," The white House Official Website, October 6, 2005, Available at: (http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/11/20031106-2.html)

C. Welsh, Steven, "Nuclear Terrorism Convention: International Convention for the Suppression of Acts of Nuclear Terrorism," Center for Defense Information Website, May 17, 2005, Available at: (http://www.cdi.org/news/law/ntc.cfm)

Cirincione, Joseph and Mathews, Jessica T. and Perkovich, George., "WMD in Iraq: Evidence and Implication"s," Carnegie Endowment for International Peace Website, January 2004, Available at: (http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=1435)

David J, Creasman., "The Evolution of India's Nuclear Program: Implications for the United States," The Defense Technical Information (DTIC) Website, May 22, 2008, Available at: (http://oai.dtic.mil/oai/oai?verb=getRecord&metadataPrefix=html&identifier=ADA485460)

De Pauw, Jan., "Iran, the United States and Europe: the nuclear complex," open Democracy Website, December 5, 2007, Available at: (http://www.opendemocracy.net/article/democracy_power/iran/nuclear_complex)

Gold, Dore., "After The Hamas Victory: The Increasing Importance of Israel's Strategic Barrier in The Jordan valley," Jerusalem Center for Public Affairs Website, February 7, 2006, Available at: (http://www.jcpa.org/brief/brief005-17.htm)

H. Kahan, Jerome., "Nuclear Threats from Small States," The Center For Naval Analyses (CAN) Website, June 13, 1994, Available at: (http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB337.pdf)

"Highly enriched uranium discovery in Iran confirms regime's nuclear weapons program," National Council of Resistance of Iran Website, 09 June 2006, Available at: (http://www.ncriran.org/index2.php?option=com_content&do_pdf=1&id=1699)

"IEA, World Energy Outlook 2005," IEA Website, Available at: (http://www.iea.org/Textbase/npsum/WEO2005SUM.pdf)

"India's Nuclear Weapons Program: On to Weapons Development (1960-1967)," 30 March 2001, Available at: (http://nuclearweaponarchive.org/India/IndiaWDevelop.html)

"Iran: Nuclear Intentions and Capabilities," National Intelligence Estimate, November 2007, Available at: (http://www.dni.gov/press_releases/20071203_release.pdf)

K. Kerr, Paul., "U.S. Nuclear Cooperation with India:Issues for Congress, Congressional Research Service," The Federation of American Scientists (FAS) Website, May 20, 2008, Available at: (http://www.fas.org/sgp/crs/row/RL33016.pdf)

Katouzian, Mosaddegh., "Iran: U.S. Says Iran's Leadership Courting Isolation," Radio Free Europe Radio Liberty Website, October 24, 2008, Available at: (http://www.rferl.org/content/article/1072265.html)

Katwala, Sunder., "When Will We See a British Obama?," Guardian Website, November 6, 2008, Available at: (http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2008/nov/06/race-uselections2008)

Katzman, Kenneth., "Iran: Concerns and Policy Responses, Congressional Research Service," no RL32048, The Federation of American Scientists (FAS)Website, January 22, 2009, Available at: (http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL32048.pdf)

"Key Judgments from the National Intelligence Estimate on Iraq's Continuing Programs for Weapons of Mass Destruction," The Federation of American Scientists (FAS) Website, October 2002, Available at: (http://www.fas.org/irp/cia/product/iraq-wmd.html)

Knowlton, Brian., "U.S. Officials Cool on Iran's Hot Response," The New York Times, March 14, 2005, p.4, Available at: (http://www.nytimes.com/2005/03/13/world/americas/13iht-policy.html?_r=1)

Levitt, Matthew., "Leveraging Sanctions and Market Farces to Alter Iranian Behavior," The Washington Institute For Near East Policy Website, March 15, 2007, Available at: (http://www.washingtoninstitute.org/templateC07.php?CID=333)

M. Hirsh, Seymour., "On the Nuclear Edge," The New Yorker Website, March 29, 1993, Available at: (http://www.newyorker.com/archive/1993/03/29/1993_03_29_056_TNY_CARDS_00036321)

Mostaghim, Ramin and Daragahi, Borzou., "Iran to join U.S. in Afghanistan conferences," The Los Angeles Times, March 27, 2009, Available at: (httpt://articles.latimes.com/2009/mar/27/world/fg-iran-afghanistan27)

Mulder, Catherine., "Us Nuclear Policy after The Cold War," Peace Research Institute Frankfurt (prif), Report no 69, Available at: (http://www.hsfk.de/downloads/PRIF-69.pdf)

N. Katz, Mark., "Russian-Iranian Relations in Te Ahmadinejad Era," The Wilson Center Website, February 29, 2008, Available at: (http://www.wilsoncenter.org/events/docs/Russian%20Iranian%20Relations%20in%20the%20Ahmadinejad%20Era%20By%20Mark)

"National Strategy for victory in Iraq, National Security Council," The Whitehouse Website, November 2005, Available at: (http://www.whitehouse.gov/infocus/iraq/iraq_strategy_nov2005.html - 111k -)

"National Strategy to Combat Weapons of Mass Destruction," The White house, December 2002, Website Available at: (http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/12/WMDStrategy.pdf)

"Neighborhood Values Inspire Vision of U.S. Foreign Policy," The Carnegie Endowment for International Peace, June 14, 2005, Available at: (http://www.irconline.org/content/commentary/2005/0506ceip-discussion.php)

"North Korea: Denuclearization Action Plan," U.S. Department of State Website, February 13, 2007, Available at: (http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2007/february/80479.htm)

Perkovich., "Assessing the NIE," The Carnegie Endowment for International Peace, Website, December 04, 2007 Available at: (http://www.carnegieendowment.org/experts/index.cfm?fa=expert_view&expert_id=145&prog=zgp&proj=znpp,zsa,zusr)

"President Bush Addresses Members of the Knesset," The white house Website, May 15, 2008, Available at: (http://www.whitehouse.gov/news/releases/2008/05/20080515-1.html)

"President Delivers State of the Union Address," The White House Website, January 1, 2002, Available at: (http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html)

"Recognizing Iran as a Strategic Threat: An Intelligence Challenge for the United States," Staff Report of the House Permanent Select Committee on Intelligence Subcommittee on Intelligence Policy, August 23, 2006, Available at: (http://intelligence.house.gov/media/pdfs/iranreport082206v2.pdf)

Roger, Paul., "Iran: Consequences of a War," Oxford Research Group Website, February 2006, Available at: (http://oxfordresearchgroup.org.uk/publications/briefing_papers/iranconsequences.php)

Sadjadpour, Karim., "Attack Isn't the Answer," The Carnegie Endowment for International peace Website, August 22, 2008, Available at: (http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=20420)

————, "Europe and the U.S. to Sweeten Offer to Iran," The Carnegie Endowment for International peace Website, June 13, 2008, Available at: (http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=20227)

————, "What Will Happen to Diplomatic Efforts with Iran?," The Carnegie Endowment for International peace Website, December 9, 2007, Available at: (http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=19767)

————, "Iran: Is Productive Engagement Possible?," Policy Brief, Carnegie Endowment for International Peace Website, October 2008, pp: 3-4, Available at: (http://www. carnegieendowment.org/files/us_iran_policy.pdf)

Salama, Sammy., "Was Libyan WMD Disarmament a Significant Success for Nonproliferation?," Center for Nonproliferation Studies (CNS), Monterey Institute of International Studies, September 2004, Available at: (http://www.nti.org/e_research/e3_56a.html)

Soto, Augusto., "China and the Iran Crisis, Real Instituto Elcano," June 1, 2006, Available at: (http://www.realinstitutoelcano.org/.../988_Soto_China_Iran_Crisis.pdf)

Stezer, Irwin., "Energy Policy: Abandon Hope All Yewho Enter Here," Hudson Institute Website, August 15, 2008, Available at: (http://www.hudson.org/files/publications/Stelzer.pdf)

Takeyh, Ray and Gvosdev, Nikolas., "Russia's role in the Iran crisis," Boston Website, September 6, 2008, Available at: (http://www.boston.com/bostonglobe/editorial_opinion/oped/articles/2008/09/06/russias_role_in_the_iran_crisis/)

"Text of President Bush's 2002 State of the Union Address," The washingtonpost Website, Jan. 29, 2002, Available at: (http://www.washingtonpost.com/wp-srv/onpolitics/transcripts/sou012902.htm)

"The National Institute for Defense Studies," July 2006, Available at: (http://www.nids.go.jp/english/dissemination/east-asian/pdf/2006/east-asian_e2006_07.pdf)

"The National Military Strategy to Combat Weapons of Mass Destruction (NMS-CWMD)," U.S. Department of Defense Website, 13 February 2006, Available at: (http://www.defenselink.mil/pdf/NMS-CWMD2006.pdf)

"The National Security Strategy of the United States of America (2006)," The white house Website, march 2006, Available at: (http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006/nss 2006.pdf)

"The National Security Strategy of the United States of America, Website of The white house," September 2002, Available at: (http://www.whitehouse.gov/nsc/nssintro.html17)

Thomson, Sir John., "Iranian Nuclear Crisis: A Risk Assessment," British American Security Information Council Website, March 2007, Available at: (http://www.basicint.org/pubs/Papers/iran2.pdf)

Thomson, Sir John., "The Iranian Nuclear Crisis: a Risk Assessment," the British American Security Information Council (BASIC) Website, March 2007, Available at: (http://www.basicint.org/pubs/Papers/iran2.pdf)

"Time To Talk: The Case For Diplomatic Solutions On Iran," The Foreign Policy Center, March, 2007, Available at: (http://www.payvand.com/news/07/feb/1100.html)

Tocha, Monika., "The EU and Iran's Nuclear Programme: Testing the Limits of Coercive Diplomacy," Department of EU International Relations and Diplomacy Studies, January 2009, Available at: (http://www.coleurope.eu/file/content/ird/pdf./EDP_1_2009)

Utley, Jon Basil., "12 Consequences of Attacking Iran," February 7, 2007, Available at: (http://www.antiwar.com/utley/?articleid=10477)

Zangger Committee and NPT", The Zangger Committee Website, Available at: (http://www.zanggercommittee.org/NPT/Seiten/default.aspx)

نبذة عن المؤلف

أشرف عبدالعزيز عبدالقادر: مواليد 1982، حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة في عام 2008؛ يعمل باحثاً سياسياً بمجلس الشعب المصري- المكتب الفني للأمين العام (وحدة العلاقات والمؤتمرات الدولية) منذ عام 2006. وفي الفترة 2004 - 2009 عمل باحثاً سياسياً بالمركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية التابع لدولة الكويت. وهو حاصل على زمالة الدراسات الاستراتيجية من المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية (ICFS) عام 2009.

للباحث مجموعة من البحوث والمقالات المنشورة في عدد من الدوريات العربية المحكمة، منها: «12 عاماً على الشراكة الأورومتوسطية، مجلة دراسات شرق أوسطية، المملكة الأردنية، عدد 45، كانون الثاني/ يناير 2008»؛ و«مفهوم الانتشار النووي، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، آب/ أغسطس 2008». فضلاً عن عدد من المقالات ضمن مجلة آراء حول الخليج، منها: «نحو استراتيجية خليجية للتعامل مع الحوار الأمريكي الإيراني»؛ و«التكامل الدفاعي والعسكري الخليجي»؛ و«السوق الخليجية المشتركة وآفاق التكامل الاقتصادي الخليجي».

قواعد نشر الكتب
لدى مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث التي تتناول القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الاستراتيجية أو الإعلامية أو المعلوماتية المتصلة بمنطقة الخليج العربي خصوصاً، والعالم العربي عموماً، والتي تتناول أهم المستجدات على الساحة الدولية.

2. يشترط أن يعالج الكتاب موضوعاً جديداً ومبتكراً، وأن يكون مستوفياً للشروط العلمية والأكاديمية المتعارف عليها، وأن يكتب بلغة بحثية رصينة.

3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الكتاب، أو عرض للنشر لدى جهات أخرى.

4. يتراوح حجم الكتاب بين 50 - 60 ألف كلمة (250 - 300 صفحة مطبوعة)، بما في ذلك الملاحق، والهوامش، والمراجع.

5. يقدم مؤلف الكتاب نسخة واحدة من نص الكتاب، مطبوعة ومدققة وخالية من الأخطاء الإملائية والطباعية.

6. يرفق المؤلف بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل.

7. يرفق المؤلف موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً لإنجاز كتابه (إن وجدت).

8. يتم وضع الجداول والرسوم البيانية والصور والخرائط على صفحات مستقلة، مع الإشارة إلى مواقعها في متن الكتاب.

9. يتم وضع الهوامش مسلسلة في نهاية الكتاب، تتبعها قائمة بالمصادر والمراجع مرتبة ترتيباً ألفبائياً.

10. يراعى عند كتابة الهوامش الالتزام بالأسلوب التالي:

الكتب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.

الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

11. تقوم هيئة التحرير بتحرير نص الكتاب ومراجعته لغوياً، وتعديل المصطلحات التي ترد ضمنه، بالشكل الذي لا يخل بمحتوى الكتاب أو مضمونه.

12. يقدم المركز لمؤلف الكتاب المجاز نشره مكافأة مالية قدرها ثمانية آلاف دولار أمريكي (8000$)، وعشر نسخ كإهداء من الكتاب عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. يتم تبليغ المؤلف بما يفيد تسلم نص كتابه خلال شهر من تاريخ تسلم النص.

2. تخضع نصوص الكتب لمراجعة هيئة التحرير بالمركز خلال ستة أسابيع.

3. إذا حاز الكتاب الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر إلى الباحث لتوقيعها.

4. يرسل الكتاب إلى محكمين اثنين من ذوي الاختصاص في موضوعه.

5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى المؤلف لإجراء التعديلات اللازمة على نص الكتاب، على أن يقوم بذلك خلال مدة أقصاها شهران.

6. تصبح نصوص الكتب المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمؤلف إعادة نشرها - كلياً أو جزئياً، أو نشرها مترجمة بلغة أخرى - دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

7. المركز غير ملزم بإرجاع نصوص الكتب التي ترده بهدف النشر في حالة تعذر نشرها.

الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي

الحالة الإيرانية 2001 - 2009

يستعرض هذا الكتاب إخفاق الإدارات الأمريكية - خلال فترة الدراسة - في إدارة الملفات النووية ذات الصلة بأمنها القومي، فقد اتسمت هذه الإدارات بازدواجية المعايير في تعاملها مع الملفات النووية لدى كل من إسرائيل، وكوريا الشمالية، وإيران، والهند، وباكستان.

وفيما يتعلق بالأزمة النووية الإيرانية، موضوع البحث، خلصت الدراسة إلى أن إدارة الرئيس جورج بوش الابن لم تنجح في جعل إيران تتخلى عن نشاطاتها النووية، خاصة تلك المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، لأن هذه الإدارة وضعت هدف تغيير النظام الإيراني سبيلاً وحيدة لوقف طموحات طهران النووية، وعندما أخفقت في تحقيق هذا الهدف وقعت سياستها التي اتبعتها لمعالجة هذا الموضوع في قدر كبير من التخبط؛ لأنها لم تدرس البدائل الأخرى بشكل جيد. وقد اتضح هذا التخبط بشكل كبير حين انتقلت من دبلوماسية تغيير النظام إلى دبلوماسية تغيير سياسات النظام في إطار إدارتها للأزمة.

أما مقاربة الرئيس باراك أوباما فهي وإن قامت على الاستعداد غير المشروط للحوار مع إيران إلا أنه من الصعب اعتبارها تقدماً لتنازلات من طرف واحد؛ وذلك لأن أوباما حين طرح هذه المقاربة المختلفة أكد أن ذلك ينبع من منطلق السعي نحو بناء القوة الأمريكية واستعادة نفوذها، لذا فمن غير المحتمل أن يُقْدم على خطوات قد تلحق الضعف بالنفوذ الأمريكي، أو تبدو كأنها تراجع أمام أي تهديد للمصالح الأمريكية.

كما تناقش الدراسة ضرورة إشراك الدول، بما فيها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في أي حوار حول الملف النووي الإيراني، لأنه يمس صميم معادلة توازن القوى وقضايا الأمن في منطقة الخليج العربي



ISBN 978-9948-14-331-4

